التجمع اللبناني لحماية البيئة

تجمع جمعيات وخبراء وفاعليات بيئية من كل لبنان

تأسس سنة ١٩٩٣ ـ ترخيص رقم /٤١٥أد

بتاريخ ١٣ / ١١ / ١٩٩٢ تداعت الجمعيات والهيئات واللجان البيئية في لبنان إلى اجتماع عام في طرابلس وتم تأسيس التجمع اللبناني لحماية البيئة.

وأقر المجتمعون النظامين الأساسي والداخلي لهذه المؤسسة التي تشكل الإطار الوطني العام الذي يضم جميع العاملين من أجل البيئة في لبنان.

وبتاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٣ حصل التجمع على الترخيص الرسمي من وزارة الداخلية بموجب العلم والخبر رقم ٤١٥ / أد.

ومنذ تأسيسه انطلق التجمع اللبناني لحماية البيئة من أجل تحقيق أهدافه وهي:

- حماية البيئة من الإنسان ولأجله وذلك عن طريق جمع شمل الجمعيات واللجان والهيئات المهتمة بشؤون البيئة لتنسيق عملها وتوحيد أهدافها وغاياتها وزيادة فعاليتها.
- العمل على تشجيع إنشاء جمعيات جديدة في جميع الأراضي اللبنانية.
- التنسيق مع الوزارات المعنية والهيئات الوطنية والأجنبية.

برعاية معالي وزير البيئة الأستاذ أكرم شهيب

التجمع اللبناني لحماية البيئة

بالتعاون مع الشبكة العربية للبيئة والتنمية

بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ايبرت
وبالتنسيق مع مجلس الأرض

مؤتمر التشاور العربي للبيئة

خمس سنوات بعد قمة الأرض RIO + 5

بيروت ـــ الحمراء ـــ غراند اوتيل ـــ فرساي

من ١٨ ـــ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦

Friedrich-Ebert-Stiftung
Bonn
Bibliothek
A 98 - 04811

هذا الكتاب

من التجمع اللبناني لحماية البيئة
ومؤسسة فريدريش ايبرت

هـديــة

إلى المكتبة البيئية العربية
إلى الذين ساهموا في إنجاح مؤتمر
التشاور العربي للبيئة
إلى أعضاء الشبكة العربية للبيئة والتنمية
وكل العاملين من أجل البيئة
وإنقاذ الأرض.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
إفتتاحية (ملخص عن المؤتمر)	٧
الباب الأول: حفل الافتتاح	
ـ كلمة أمين سر التجمع اللبناني لحماية البيئة ـ المهندس مالك غندور	١٥
ـ كلمة رئيس التجمع اللبناني لحماية البيئة ـ الأستاذ أسعد سرحال	١٧
ـ كلمة المنسق العام للشبكة العربية للبيئة والتنمية ـ الدكتور عماد الدين عدلي	٢٠
ـ كلمة ممثل مؤسسة فريدريش ـ إيبرت في لبنان ـ السيد سمير فرح	٢٣
ـ كلمة منسق برامج الأمم المتحدة في مجلس الإنماء والإعمار ـ الدكتور غسان سبلاني	٢٥
ـ كلمة ممثل جامعة الدول العربية ـ السيد صلاح إدريس	٣٠
ـ كلمة معالي وزير البيئة الأستاذ أكرم شهيب	٣٢
الباب الثاني: التقارير الوطنية للدول المشاركة	
ـ التقرير اللبناني	٣٧
ـ التقرير السوري	٧٧
ـ التقرير المصري	٨٩
ـ التقرير السعودي	١٠٧
ـ التقرير السوداني	١٢٩
ـ التقرير اليمني	١٣٩
ـ تقرير دولة الإمارات	١٥٧
ـ التقرير الموريتاني	١٦١
ـ التقرير التونسي	١٧٧
ـ التقرير المغربي	١٨٩
ـ تقرير البحرين	٢١٩
ـ التقرير الجزائري	٢٢٣

الموضوع	الصفحة
الباب الثالث: ورش العمل	
ـ التقدم والإنجازات في تنفيذ اتفاقيات الريو (ورشة عمل رقم ١)	٢٣٥
ـ التقدم والإنجازات في تنفيذ اتفاقيات الريو (ورشة عمل رقم ٢)	٢٤٠
ـ التقدم والإنجازات في تنفيذ اتفاقيات الريو (ورشة عمل رقم ٣)	٢٤٣
ـ التقدم والإنجازات في تنفيذ اتفاقيات الريو (ورشة عمل رقم ٤)	٢٤٨
ـ أحسن الممارسات والأولويات والدروس المستفادة (ورشة عمل رقم ١)	٢٥١
ـ أحسن الممارسات والأولويات والدروس المستفادة (ورشة عمل رقم ٢)	٢٥٥
ـ أحسن الممارسات والأولويات والدروس المستفادة (ورشة عمل رقم ٣)	٢٥٨
ـ ملخص ورش العمل	٢٦٣
ـ المشاكل والمعوقات لتنفيذ التنمية المستدامة (ورشة عمل رقم ١)	٢٦٦
ـ المشاكل والمعوقات لتنفيذ التنمية المستدامة (ورشة عمل رقم ٢)	٢٦٧
ـ المشاكل والمعوقات لتنفيذ التنمية المستدامة (ورشة عمل رقم ٣)	٢٦٧
ـ توصيات على المستوى الإقليمي والعالمي (ورشة عمل رقم ١)	٢٦٩
ـ توصيات على المستوى الإقليمي والعالمي (ورشة عمل رقم ٢)	٢٧٢
الباب الرابع: المقررات والتوصيات	
ـ التقرير الختامي	٢٧٧
ـ التوصيات	٢٨١
الباب الخامس: المشاركون	
ـ لائحة المشاركين وعناوينهم	٢٨٥
الباب السادس	
ـ الأخبار الصحفية عن المؤتمر	٢٩٨
الباب السابع	
ـ صور فاعليات المؤتمر والنشاطات المرافقة	٣٠٧

إفتتاحية

نظم «التجمع اللبناني لحماية البيئة» و«الشبكة العربية للبيئة والتنمية» المؤتمر الإقليمي بعنوان «مؤتمر التشاور العربي للبيئة RIO+5» برعاية معالي وزير البيئة الأستاذ أكرم شهيب في فندق غراند أوتيل (فرساي) من ١٩ ـ ١٩٩٦/١١/٢٣، وذلك بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ـ ايبرت وبالتنسيق مع مجلس الأرض. وقد حضر المؤتمر ممثلين وخبراء من مختلف الوزارات والجمعيات البيئية اللبنانية والعربية ومسؤولين من منظمات دولية بيئية.

هذا المؤتمر هو واحد من عدة مؤتمرات اقليمية في أنحاء العالم لتقييم انجازات البلدان من بنود قمة الأرض خلال خمس سنوات من إعلانها.

افتتح المؤتمر أمين سر التجمع المهندس مالك غندور حيث رحب بالحضور وشكرهم على تلبية الدعوة للمشاركة في هذا المؤتمر. ثم انتقل إلى التنويه بأهمية الشبكة العربية للبيئة والتنمية في جمع شمل الجمعيات البيئية غير الحكومية في العالم العربي منذ تأسيسها عام ١٩٩١، وبقيامها بمهمة حلقة الوصل بين الجمعيات والأمانة العامة لمجلس وزراء البيئة العرب في جامعة الدول العربية. ثم أكد على دور التجمع اللبناني لحماية البيئة في ضم الجمعيات البيئية على الصعيد الوطني ونموذجيته في البلدان العربية الشقيقة. وهذا برهان واضح على الوعي العربي للمشاكل البيئية الخطيرة، وقيام هذا المؤتمر هو أكبر دليل على ذلك.

ثم تحدث رئيس التجمع السيد أسعد سرحال حيث بدأ بالشكر لمعالي وزير البيئة الأستاذ أكرم شهيب لرعايته هذا المؤتمر، والتنويه

بأعماله في المجال البيئي على الصعيد الأهلي أو النيابي، ثم تمنى له التوفيق في حمل أعباء وزارته في أحلك الأوقات. ثم وجه الشكر إلى السيد روس ماونتن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة في لبنان لتعاونه مع الجمعيات البيئية من خلال التجمع اللبناني، وتمنى استمرار هذا التعاون في المستقبل. ثم انتقل إلى التشديد على أهمية المشاكل الموروثة عن القرون السابقة، وضرورة تغيير الحياة والاستهلاك للمحافظة على الموارد الطبيعية واستدامتها، وذلك عبر تنفيذ بنود اتفاقيات قمة الأرض وتخطي العراقيل التي تعترض ذلك.

بعد ذلك، تحدث المنسق العام للشبكة العربية للبيئة والتنمية الدكتور عماد الدين عدلي الذي شكر لبنان على استضافته لهذا المؤتمر الهام، ووزير البيئة على رعايته له، وخص بالشكر التجمع اللبناني لحماية البيئة لتنظيمه المؤتمر بهذا الوقت القياسي. بعد ذلك، شرح أسباب انعقاد هذا المؤتمر، ألا وهي عرض وتقييم مدى إنجاز البلدان العربية لبنود قمة الأرض، والتعرف على الأسباب المساعدة أو المعوقة لذلك. كما بين أن هذا المؤتمر هو واحد من عدة مؤتمرات اقليمية في العالم ستقدم ملخصاتها لاحقاً إلى لجنة التنمية المستديمة في أيار ١٩٩٧ في مدينة نيويورك الأميركية لتقييم نتائجها على الصعيد العالمي.

ثم تحدث ممثل مؤسسة فريدريش ـ ايبرت في لبنان السيد سمير فرح الذي شدد على الوعي للمشاكل البيئية التي يعاني منها العالم، ودليلاً على ذلك كانت اتفاقيات وبنود قمة الأرض. ولكن أهمية هذا الوعي هو في استمراره، وترجمة هذه الاعلانات والاتفاقيات إلى برامج عملية للمحافظة على الموارد الطبيعية واستدامتها للمستقبل، وذلك عبر اعتبار الإنسان هو المحور الأساسي لكل البرامج وتكييف التقنيات العلمية والتكنولوجية كلها لخدمة الإنسان والمحافظة على موارد حياته. ولتنفيذ ذلك، يجب أن تكثف الجهود بتعاون وتنسيق كامل بين الدول والحكومات المختلفة.

بعد ذلك، تحدث منسق برامج الأمم المتحدة في مجلس الإنماء والإعمار الدكتور غسان سبلاني حيث ركز على خطط الدولة الإعمارية والإنمائية بعد انتهاء الحرب ابتداء من عام ١٩٩٢ على المدى المتوسط والطويل ببرنامج يمتد على مدى ثلاثة عشر سنة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧). وقد روعي خلال هذه الخطط خصائص المجتمع اللبناني المتمثلة بموارده البشرية، وروح المبادرة الفردية، ومصداقيته المالية بالإضافة إلى موقعه الجغرافي ومناخه المميزين. أي بالتركيز على روح المبادرة لدى القطاع الخاص وتوفير الجو الملائم له للانتاج والاستثمار. ولذلك، تم الاعتناء بالحجر أولاً خدمة للبشر عبر تأهيل وتأمين البنى التحتية الأساسية لضمان الأمن والسلامة للجميع. كما أكد على حظوة القطاع البيئي في خطة ٢٠٠٠ باهتمام بارز، وذلك لتأمين بيئة سليمة مستديمة للمستقبل.

ثم تحدث ممثل جامعة الدول العربية السيد صلاح محمد ادريس الذي شدد على اهتمام المجلس بتشجيع الدول العربية لتنفيذ بنود أجندة ٢١ ومتابعة تقدمهم لتحقيق بيئة سليمة مستديمة، كما نوه بأهمّية دور الجمعيات الأهلية غير الحكومية في العمل البيئي وتحقيق التنمية المستديمة. بالإضافة إلى ذلك، أعلن قرار المجلس باعتماد الشبكة العربية للبيئة والتنمية كهيئة عربية منسقة بين الجمعيات البيئية العربية، وهيئة مشاركة في فعاليات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في جامعة الدول العربية.

وأخيراً، تحدث وزير البيئة الأستاذ أكرم شهيب حيث بدأ بالترحيب بالحضور في لبنان، ثم بالتشديد على أهمية مشكلتين أساسيتين في البلاد العربية وهما النمو السكاني واستنزاف موارد المياه بالإضافة إلى مشاكل بيئية ضخمة مثل تلوث الهواء، انجراف التربة، تقلص التنوع البيولوجي، والتلوث الصناعي.

وقد أكد على أهمية قمة الأرض في إعلان مبدأ التنمية المستديمة

للمحافظة على الموارد الطبيعية في خدمة الإنسان. ولكن المهم، بعد توقيع البلدان العربية للاتفاقيات المنبثقة عن قمة الأرض هو مدى انجازاتها من بنود هذه الاتفاقيات وتخطي الصعوبات التي أعاقت تنفيذها.

كما تمنى للحضور التوفيق في هذا المؤتمر، ووعد بأخذ توصياتهم بعين الاعتبار في إدارة البيئة في لبنان.

بعد استراحة قصيرة، ألقيت ملخصات عن التقارير الوطنية لأربعة عشرة دولة تشمل شرق آسيا وشمال افريقيا من قبل اخصائيين وخبراء من كل دولة (١٢ دولة بسبب تغيب وفد البحرين وفلسطين). وقد تتابعوا في الكلام بالتسلسل التالي:

الجمهورية اليمنية	السيد ناجي صالح ثوابة
الجمهورية السورية	الدكتور أنور الخطيب
	المهندسة سها جمال نصار
الجمهورية التونسية	الدكتور يوسف النوري
الجمهورية السودانية	السفير السوداني في لبنان
المملكة الأردنية	الدكتور المهندس رياض موسى
المملكة السعودية	الدكتور عبدالله نصير
المملكة المغربية	السيد محمد جمال الدين
الجمهورية اللبنانية	الآنسة علياء الحسيني
الامارات العربية المتحدة	السيد محمد عبد الرحمن الحباي
جمهورية مصر العربية	الدكتور صبري محمد طه
الجمهورية الجزائرية	الدكتور عبدالله الثيماني
موريتانيا	السيدة أم كلثوم اليسع.

واستمرت هذه الجلسة حتى الساعة الثانية بعد الظهر.

أما جلسة بعد الظهر، فقد اتخذت منحى آخر حيث انقسم المشاركون في المؤتمر إلى أربع فرق عمل مراعين الاختلاط بين الدول

مع تحديد رئيس ومقرر لكل فرقة. وذلك، لمناقشة انجازات الدول المختلفة بالنسبة لبنود اجيندا ٢١ واتفاقيات قمة الأرض.

بدأ برنامج عمل يوم الأربعاء ١٩٩٦/١١/٢٠ صباحاً، بانقسام المشتركين إلى أربع ورش عمل للتعرف على أولويات التنمية المستديمة في كل بلد، وأحسن الممارسات، والدروس المستفادة منها.

بعد الاستراحة، أقيمت جلسة عامة عرضت فيها تقارير ورش العمل السابقة من قبل المقرر في كل فرقة عمل.

لاحقاً، بعد الغداء استؤنف العمل عبر ثلاث فرق عمل لاستعراض القيم المستخلصة، المشاكل في التنفيذ، ووجود لجنة التنمية المستدامة.

ثم عرضت تقارير فرق العمل هذه خلال جلسة عامة لجميع المشاركين في المؤتمر. ثم، تم اختيار لجنة برئاسة الدكتور عصام متولي لصياغة تقرير ملخص عن المؤتمر متضمناً الانجازات، أحسن الممارسات، الأولويات، الدروس المستفادة، القيم المستخلصة، والمشاكل في التنفيذ.

انتهى عمل هذا اليوم بدعوة إلى حفل استقبال في دار الندوة من قبل رئيسها السيد معن بشور، للاحتفاء بالأعضاء المشاركين في المؤتمر.

أما يوم الخميس ١٩٩٦/١١/٢١، فقد بدأ بورشتي عمل لاقتراح التوصيات على المستوى الإقليمي والعالمي.

التأم عمل المؤتمر مجدداً في السادسة مساء، حيث عرضت لجنة الصياغة ملخص نتائج المؤتمر وتوصياته لمناقشتها واقرارها من قبل المشاركين. ولكن، قطعت مناقشات هذه الجلسة بسبب حفلة العشاء في أوتيل السمرلند المقررة للاحتفاء بالمشاركين في المؤتمر العربي.

أما برنامج يوم الجمعة، فكان رحلة في المناطق اللبنانية بدأت

بمشاركة «جمعية التنمية والثروة الحرجية» بنشاطها في تشجير منطقة شاناي حيث زرع وفد كل دولة شجرة هناك. ثم استؤنفت الرحلة إلى محمية أرز الباروك حيث تم التعريف عنها وعن مواصفاتها وأهميتها. بعد ذلك، أكملت الرحلة إلى منطقة المختارة حيث تمت زيارة قصر المختارة ولقاء الوزير وليد جنبلاط. والمحطة الأخيرة في الرحلة، كانت للغداء في مطعم في سهل البقاع قرب مستنقع عميق حيث شرحت أهمية هذه المنطقة محلياً وإقليمياً.

عند الرجوع إلى الفندق، أقيم اجتماع عام للشبكة العربية للبيئة والتنمية لاختيار المنسقين الجدد لكل بلد، بالإضافة إلى تكملة الجلسة العامة لملخص المؤتمر وتوصياته، حيث تم مناقشتها، تعديلها، واقرارها.

تخلل برنامج المؤتمر لقاءات مع وزير البيئة أكرم شهيب ونائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي والسيدة رندة بري حيث تشكل وفد من رؤساء الوفود العربية لتمثيل المشاركين في المؤتمر خلال هذه اللقاءات.

على المنطقة الرئيسية من اليسار:

المهندس مالك غندور ـ السيد صلاح ادريس ـ الاستاذ أسعد سرحال ـ معالي وزير البيئة الاستاذ أكرم شهيب ـ الدكتور عماد الدين عدلي ـ السيد روس ماونتن ـ الدكتور غسان سبلاني والسيد سمير فرح يلقي كلمته

الباب الأول

حفل الافتتاح

كلمة أمين سر التجمع اللبناني لحماية البيئة

المنسق اللبناني للشبكة العربية للبيئة والتنمية
المقرر المساعد لمؤتمر التشاور العربي للبيئة في بيروت
المهندس مالك غندور

باسم الله والوطن...

... معالي وزير البيئة الاستاذ أكرم شهيب

الزملاء المشاركون... الضيوف العرب الكرام وزملائي البيئيين اللبنانيين.

ألف تحية وتحية...

إنه لشرف كبير... أن تستضيف بيروت أشقاء عرب في مؤتمر بيئي عربي، وفخر لنا... أن يكون التجمع اللبناني لحماية البيئة منسقاً وطنياً للشبكة العربية للبيئة والتنمية وشريكاً أساسياً إلى جانب الشبكة في تنظيم هذا المؤتمر العربي المميز.

ولا بد هنا من التوجه بالشكر والتقدير إلى معالي وزير البيئة لرعايته هذا المؤتمر. كما نوجه الشكر الجزيل إلى مؤسسة فريدريش ايبرت لتغطية أعمال المؤتمر في بيروت، والشكر والتنويه بمجلس الأرض الذي ساهم في إقامة المؤتمر.

ـ أن تكون الشبكة العربية للبيئة والتنمية منذ سنة ١٩٩١ الإطار العربي الشامل الذي يضم المنظمات والهيئات البيئية غير الحكومية في العالم العربي... فتلك نقلة نوعية بالعمل البيئي إلى مستوى راق وواع.

ـ وأن تصبح الشبكة منسقاً ورابطاً بين المنظمات الأهلية العربية والأمانة العامة لمجلس وزراء البيئة العرب في جامعة الدول العربية... فهذه علامة أكيدة على إدراك أهمية العمل الأهلي وتكامله مع العمل الحكومي على أعلى المستويات العربية.

ـ أن يكون التجمع اللبناني لحماية البيئة منذ سنة ١٩٩٢ الإطار الوطني العام الذي يضم الجمعيات والمؤسسات البيئية غير الحكومية في لبنان... فهذا وسام لنا في أن نكون السباقين والنموذج لزملائنا العرب في تكوين مثل هذا الإطار على المستوى الوطني في دولهم (أما سيرة التجمع ونشأته وتطوره وانجازاته، فستجدونها في النشرة الخاصة بالتجمع التي ستوزع خلال المؤتمر).

ـ وإن دلت كل هذه الوقائع على شيء، فإنها تدل على مستوى الوعي والادراك للهموم البيئية التي تهدد إنساننا أينما كان، إذ أن مشاكل البيئة لا تعرف الحدود السياسية ولا التقسيمات الجغرافية... فالخطر يطال الجميع والهم البيئي واحد.

ـ إنه لفخر واعتزاز أن ترتقي المنظمات البيئية العربية غير الحكومية إلى هذه

المراتب من تشكيل القوى الضاغطة والمحركة، وأن تصل إلى مستوى معالجة القضايا البيئية الحساسة بهذا الحجم، وأن يكون لها رأيها وموقفها وقدرتها على تحمل المسؤولية دون عناء...

ومؤتمرنا اليوم خير دليل على ذلك...

مؤتمر التشاور العربي للبيئة ـ خمس سنوات بعد قمة الأرض هو الحلقة العربية (أو ما يعرف بشرق آسيا وشمال افريقيا) من ضمن حلقات عديدة تعمل على إعداد تقاريرها الوطنية والإقليمية، لترفعها إلى المؤتمر العالمي RIO+5 الذي سيعقد في آذار المقبل في الريو ـ البرازيل، لتقييم فترة خمس سنوات بعد قمة الأرض في الريو...

مؤتمرنا أيها الأخوة سيستمر على مدى أربعة أيام، وسيكون غنياً بالتقارير الوطنية البيئية من كل دولة عربية، ولنخرج في نهايته بتقرير إقليمي موحد يعبر عن واقعنا.

كلمة رئيس التجمع اللبناني لحماية البيئة

الاستاذ أسعد سرحال

صاحب الرعاية الصديق معالي وزير البيئة النائب أكرم شهيب، باسمي وباسم التجمع اللبناني لحماية البيئة وباسم الشبكة العربية للبيئة والتنمية، جمعيات وخبراء بيئة من أرجاء العالم العربي، نشكر رعايتكم وحضوركم مؤتمرنا خمس سنوات بعد قمة الأرض ـ باكورة تسلمك مهام أم الوزارات ـ وزارة البيئة.

نهنىء أنفسنا بك أنت القادم من العمل الاجتماعي، والبيئي، مؤسس ورئيس «جمعية حماية الثروة الحرجية وإنمائها» ومؤسس «جمعية أرز الشوف»، جمعيات فاعلة في التجمع اللبناني لحماية البيئة.

عرفناك المدافع عن قضايا البيئة في المجلس النيابي في لجنة الزراعة والبيئة يوم أرادوا إباحة الدخول إلى حرم المحميات، فخذلتهم، ويوم أدخلوا براميل النفايات فتصديت لهم.

يشعر البيئيون أن حلماً قد تحقق في وصول الرجل المناسب إلى المكان المناسب وفي الوقت المناسب. ونعرف أن العبىء كبير والمسؤولية أكبر، خاصة أنك تتسلم وزارتك والمستوعبات البلاستيكية الملوثة جاثمة على رصيف المرفأ، والتلوث في الماء والهواء والتربة، والمقالع والمحافر تنهش تراثنا الطبيعي والثقافي. ولكن معرفتنا بقدراتك وثقتنا بك وبمن حولك من داخل الوزارة وخارجها، خبراء بيئة في الجامعات ومؤسسات الأبحاث وجمعيات بيئية في لبنان والخارج، لا بد من أن تثمر نجاحاً لك ولوزارة البيئة وللطبيعة في لبنان والمنطقة.

والشكر أيضاً إلى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية روس ماونتن لإيمانه وتعاونه الدائم مع التجمع اللبناني لحماية البيئة كممثل للهيئات والجمعيات البيئية في لبنان، وذلك من خلال توقيع عدد من اتفاقيات التعاون في مجال المحميات الطبيعية. كذلك التعاون مع برنامج LIFE للبيئة الحضرية والذي أثمر وخلال سنة واحدة مشروع مركز المعلومات البيئية مع جمعية حماية الطبيعة في لبنان SPNL، ومشروع النفايات الصلبة مع جمعية بشري وغيرها.

ونتطلع إلى المزيد من التعاون في ما بين التجمع ووزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة IUCN، من خلال المباشرة بتنفيذ مشروع GEF للتنوع البيولوجي في بداية الشهر القادم.

ولا بد هنا من الإشارة إلى الدور الذي يقوم به مجلس الإنماء والإعمار في إنجاح الكثير من هذه الأعمال من خلال جهود المنسق لمشاريع الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية الدكتور غسان سبلاني.

ونرحب آخر ترحيب بإخواننا في الشبكة العربية للبيئة والتنمية رئيساً وإدارة وأعضاء من مختلف دول العالم العربي، ونحيي تجاوبهم السريع مع طلب التجمع بانعقاد هذا المؤتمر المهم في بيروت، وخاصة للمشاركة الكثيفة من ثلاث عشرة دولة عربية، ما يزيد على الخمسين خبيراً.

والشكر لشريك التجمع اللبناني لحماية البيئة مؤسسة فريدريش ـ ايبرت بشخص ممثلها الأستاذ سمير فرح لدعمه الدائم.

رفاقي البيئيين، يا من ارتضيتم متطوعين السير في الطريق الشائك من أجل هدف سام «حماية الطبيعة والبيئة من الإنسان ولأجله». إذ ندخل القرن الحادي والعشرين ورصيد ما ورثناه من القرن العشرين، ثلاثة مليارات من البشر يعيشون تحت هاجس الفقر والمجاعة والأوبئة والتشرد، بسبب تدمير الأنظمة الطبيعية وتلوثها، وانهيار المجتمعات التي عهدناها. علينا أن نعمل لاستدامة حضاراتنا ومواردنا الطبيعية، مما يتطلب ابتكار أنظمة جديدة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مختلفة عن السياسة والأنظمة المتبعة سابقاً.

علينا التقبل أن مقدرة الإنسان فيزيائياً وفكرياً وتكنولوجياً لا تعطيه الحق بدفع شركائه من المخلوقات الأقل مقدرة إلى الانقراض، أو استنزاف موارد الأرض وتدميرها، فالإنسان مؤتمن على موارد هذه الأرض المعطاء وليس وريثاً حصرياً لها.

والسؤال الملح هو، هل تستطيع المجتمعات التأقلم مع نمط التنمية المستدامة في الحياة، بدءاً بنزع فتيل الانفجار السكاني والحد من الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية؟

إن نزعة حب البقاء عند البشر وإيماننا بقدراتنا وحس المنطق الذي نتميز به، لا بد من أن تتحرك في الاتجاه الإيجابي.

النجاح قدرنا، هذا إذا واجهنا هذه المشكلات بالعزيمة والحماس ذاتهما اللذين أظهرهما القادة من رؤساء وملوك وقادة سياسيين على المستوى الحكومي والأهلي والبيئي والاجتماعي خلال قمة الأرض في البرازيل منذ خمس سنوات، حيث أبرمت الاتفاقيات الدولية من حماية التنوع البيولوجي إلى تغير المناخ، ووضعت أجيندة ٢١ في تصرف القادة والمجتمعات.

ولهذا، فإننا نتطلع بشوق لعرض التقارير الوطنية لكل من الدول الشقيقة وللتعرف عن قرب على الجهود والانجازات التي تبذل لبيئة أفضل في المنطقة، ولتبادل الخبرات

وتوطيد التعاون بين جميع المؤسسات الأعضاء في الشبكة العربية للبيئة والتنمية من جهة، وبين مؤسساتنا الحكومية والمنظمات الدولية والقطاعات الخاصة المعنية من جهة أخرى.

وكما تعلمون، فإن شعار خمس سنوات بعد قمة الأرض RIO+5 والذي سيعقد في آذار ١٩٩٧ في البرازيل يهدف إلى الانتقال من البرامج إلى حيز التنفيذ على الأرض، فنأمل من خلال محاضراتكم وورش العمل الخروج بورقة إقليمية تعبر عن مشاريعنا وتطلعاتنا في المنطقة وتهدف إلى حضور أقوى على المستوى العالمي.

إن وجود خيرة خبراء العالم العربي بيننا اليوم يبشر بالخير، وفقنا الله في مسعانا لخير البيئة والإنسان، وحياة أفضل للأجيال القادمة.

تمنياتي لكم بإقامة طيبة بين أهلكم في بلدكم الثاني لبنان.

كلمة المنسق العام
للشبكة العربية للبيئة والتنمية
الدكتور عماد الدين عدلي

معالي وزير البيئة

السيدات والسادة... والحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنها لسعادة بالغة أن تشهد هذه الأرض الطيبة مؤتمرنا هذا في وقت يخوض فيه هذا البلد العربي الشقيق معركة البناء، بعد أن حقق على أرضه الوفاق الوطني والاتفاق الذي يقود إلى البناء والتنمية.

وإنها أيضاً لسعادة بالغة أن يكون هذا المؤتمر البيئي العربي بمثابة ريادة عربية للبنان في مجال العمل البيئي والتنمية المستدامة، لأنها البادرة الأولى التي ينظم فيها بلد عربي مؤتمراً على أرضه منذ إعلان قيام الشبكة عام ١٩٩٠.

إن انعقاد هذا المؤتمر على الأرض اللبنانية يؤكد على إيمان هذا البلد بأن التنمية والبيئة هما صنوان لا يختلفان، وهو ما أكده اعلان ريودي جانيرو.. ولعل هذا التلاحم - الحكومي وغير الحكومي - الوطني والإقليمي والدولي يمثل نموذجاً رائعاً للشراكة التي يمكن تحقيقها على مستوى العالم النامي بأسره.. وهذا النموذج الذي تفخر الشبكة العربية للبيئة والتنمية أن ينطلق من لبنان البلد العربي الجميل الذي يستعيد وبسرعة موضع الريادة الإقليمية والدولية في كافة المجالات.

إن الأعمال التحضيرية لمؤتمر التشاور العربي للبيئة (خمس سنوات بعد قمة الأرض) قد أظهرت أن العمل المحلي في مجال البيئة والتنمية المتواصلة يقفز بخطوات سريعة ومبتكرة تتناسب مع التركيبة المحلية في كل قطر من الأقطار العربية.. فقد قدمت ولأول مرة أعمال نجحت في نقل المواطن العربي من موقع المتفرج إلى موقع المشارك بشكل سلس وفعال، من خلال استراتيجيات وفعاليات ساهمت خبرات الشبكة العربية في رسمها وترجمتها إلى برامج عملية كان لها أبلغ الأثر فيما توصلنا إليه من نجاحات.

ولعل حكومة لبنان يا معالي الوزير قد ضربت بإنشائها وزارة مستقلة للبيئة مثلاً يحتذى به أمام دول العالم النامي بوجه عام، وعلى الرغم من معرفتنا بما تعانيه مثل هذه الوزارة من ضآلة الإمكانيات المالية والبشرية مقارنة بحجم المشاكل البيئية وما يتطلبه ذلك من عمل ضخم وإمكانيات هائلة في بلد مثل لبنان.

السيدات والسادة

إن الهدف من مؤتمر التشاور العربي هو الوقوف على مدى ما تم إنجازه على المستوى العربي في سبيل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات التي أبرمتها الأمم المتحدة ووقعت عليها معظم الدول العربية... ليس فقط الإنجازات بل أيضاً التعرف على المعوقات والسلبيات التي واجهناها أثناء عملية التنفيذ.

وكما تعلمون حضراتكم، فقد تكونت بعد مؤتمر ريو لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة CSD، وتعمل هذه اللجنة على دفع وتحريك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات ريو. وقد رأت CSD أن تكون جلستها الخاصة عام ١٩٩٧ لمراجعة ما تم تحقيقه خلال الخمس سنوات الماضية (بما يعرف بخمس سنوات بعد ريو RIO+5).

وفي هذا السياق فقد بدأ مجلس الأرض في التحضير لحلقات تشاور اقليمية وعددها ١٢ اقليم للتحضير لهذه المناسبة الخاصة والتي ستعقد في نيويورك في مايو ١٩٩٧.

وكان من الطبيعي أن تتولى الشبكة العربية للبيئة والتنمية مسؤولية التحضير الإقليمي لهذا المؤتمر الذي نحن بصدده الآن. وسوف تجمع كل نتائج المؤتمرات الإقليمية وتناقش في مارس القادم بمدينة ريو دي جينيرو قبل إرسالها إلى لجنة التنمية المستدامة بالأمم المتحدة في مايو القادم.

معالي الوزير...

لقد أثبتت الشبكة في معظم الدول العربية قدرتها على الإنجاز... فبالرغم من أن الإعلان عن هذا المؤتمر تم في شهر أغسطس الماضي، إلا أننا ونحن نبدأ هذا المؤتمر الهام تحت رعاية معاليكم قد استطعنا تحضير تقارير وطنية في ١٣ دولة وكذلك نجحنا في تنظيم حلقات تشاور وطنية في خمس دول هي: المغرب - تونس - مصر - الأردن - وكان آخرها في لبنان الجمعة الماضية. ولقد استطاع التجمع اللبناني لحماية البيئة في وقت قياسي وبقدرة وبراعة أن ينهي التحضيرات اللازمة لهذا التجمع الفريد من خلال حركة ناشطة وفعالة بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش - ايبرت الألمانية ذات السمعة العريقة في دفع مشروع التنمية المحلية... الأمر الذي يبدو أمامكم بشكل عملي من خلال مؤتمركم هذا.

ونتيجة لهذا... سوف تكون نتائج هذا المؤتمر محدداً رئيسياً للحركة البيئية في تلك المنطقة من العالم في خلال الخمس سنوات القادمة، وسوف يكون اسم لبنان مقترناً باستمرار بكل النجاحات التي ستحقق خلال هذه الفترة.

السيدات والسادة

لا يسعني في الختام، إلا أن أتقدم بكل الشكر لمعالي الوزير أكرم شهيب الذي يرعى هذا المؤتمر، ولمؤسسة فريدريش ـ ايبرت على ما قدمته من دعم لهذا المؤتمر، وللتجمع اللبناني لحماية البيئة الذي نظم باقتدار هذا اللقاء الهام، ولكل الجهات التي ساهمت في دعم هذا اللقاء مادياً وفنياً ومعنوياً وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المجلس البريطاني بالقاهرة، والأمانة الفنية لمجلس وزراء العرب المسؤولة عن شؤون البيئة في جامعة الدول العربية، وكذلك مجلس الأرض على دعمه المادي لهذا المؤتمر الهام.

وباسمكم جميعاً أتوجه بالشكر والتقدير لشعب وحكومة لبنان على كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

السيدات والسادة

أشكركم جميعاً على حضوركم وعلى ما قمتم به من عمل كبير في بلادكم وأتمنى لنا جميعاً كل التوفيق والنجاح.

وفقنا الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة ممثل مؤسسة فريدريش ـــ ايبرت في لبنان

السيد سمير فرح

أرحب بكم في هذا المؤتمر الذي يستهدف إضاءة جوانب هامة من مسألة النهوض بالبيئة، وأخص بالترحيب ضيوفنا من الأقطار العربية الشقيقة. كما آمل أن يحقق هذا اللقاء العلمي أهدافه المنشودة فينتهي إلى علاقات أمتن، وتفاعل أشد، وعمل مشترك أفضل وأجدى.

إن التحسس بأهمية هذه المسألة منذ التظاهر العالمية في ريو دي جينيرو يعتبر مؤشراً على الوعي البشري عموماً، وعلى ضرورة الانطلاق لترجمة هذا الوعي إلى مشروعات وخطوات ملموسة محلياً وعلى مستوى الدول والمناطق.

لقد أولت مؤسسة فريدريش ـ ايبرت هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها، وبرهنت من خلال برامجها، على أن الإنسان هو المحور الأساسي الذي يجب أن تنصب عليه الجهود وترسم من أجله البرامج. وعندما نقول الإنسان فإن ذلك يعني أن نكيّف المكتسبات العلمية والتكنولوجية والصناعية لخدمة الإنسان بحيث يعيش في بيئة صحية، وأن نحسب حساب الأجيال المقبلة فنوفر لها حظوظاً كبيرة للاستفادة من الموارد بحكمة وروية.

ضيوفنا الأعزاء

أيها الأصدقاء والزملاء

لقد بات الناس جميعاً معنيين بالمخاطر التي تهدد الحياة وتضر بالبيئة، وبات كوكبنا الأرضي متصل الأطراف، متقارباً في هواجسه وتطلعاته. لذا تنطلق الدعوة إلى اعتماد التنسيق والتشاور سبيلاً لتبادل الخبرات واختصار الجهود والنفقات.

من المعروف أن المشاكل البيئية تختلف من حضارة إلى حضارة، ومن منطقة إلى منطقة، ومن نمط حياة وانتاج إلى نمط حياة وانتاج آخر، فالدول الصناعية تعاني من مشكلات أساسها التطور الصناعي والتكنولوجي، والدول المتخلفة تعاني من مشكلات التخلف ذاته وما يعنيه من غياب السياسات الرشيدة ولكن الكل يسعى إلى اجتراح الحلول الناجعة وإن بخطوات وإمكانات متفاوتة، ومناهج وأساليب مختلفة.

ونحن في البلاد العربية، والشرق أوسطية، وفي حوض البحر الأبيض المتوسط،

مدعوون إلى إقامة شبكات بيئية وتدعيم ما هو قائم منها لننهض معاً بالبيئة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية الجهود التي تبذلها الهيئات البيئية الأهلية نظراً لما تنطوي عليه هذه الجهود من فائدة عملية ومن معاني المشاركة والديمقراطية.

ومن هذه الزاوية سعينا هنا في لبنان، مع الهيئات البيئية وبشكل خاص تجمع الهيئات البيئية، ومع القطاع الرسمي خاصة وزارة البيئة، ونسعى في كل مكان لمد يد العون إلى هيئات المجتمع المدني إيماناً منا أن جهود القطاع الرسمي والقطاع الأهلي يجب أن تتضافر وتتكامل حتى تعطي ثمراتها الطيبة.

وختاماً، أكرر ترحيبي وتمنياتي وأعرب عن أملي في أن تكون النتائج على مستوى الطموحات.

كلمة منسق برامج الأمم المتحدة في مجلس الإنماء والإعمار
الدكتور غسان سبلاني

معالي وزير البيئة الأستاذ أكرم شهيب
السيد روس ماونتن، الممثل المقيم لبرامج الأمم المتحدة الإنمائي
السادة ممثلي وأعضاء الوفود المشاركة
أيها السيدات والسادة،

طرح علينا بزوغ عصر السلام في لبنان تحديات ضخمة، لا تنحصر فقط بإصلاح الدمار المادي الذي حلّ بمبانينا ومرافقنا وباسترداد الخسائر التي تكبدتها مؤسساتنا العامة وإداراتنا الحكومية أو بإعادة ترميم وتأهيل البنى الاجتماعية، بل تتعداه إلى إعادة بناء وطن قادر على تأمين حاجات أبنائه بشكل عادل ومتوازن وعلى تثبيت وجوده ومكانته في منطقة تتجه إلى السلام والإستقرار، وكلا الأمرين، السلام والإستقرار لا بد من تعزيزهما بالنمو الاقتصادي المطرد والتقدم الاجتماعي المتوازن.

لذا، شرعت الحكومة منذ تأليفها في تشرين الأول عام ١٩٩٢، بتحديد متطلبات النهوض الاقتصادي والاجتماعي التي تتخطى أعمال إعادة التأهيل التحتية. كما اهتمت بمتابعة عملية التخطيط لتشمل متطلبات النهوض والإنماء على المدَيَيْن المتوسط والطويل.

ونتيجة لهذه الجهود، تم إعداد «خطة الـ ٢٠٠٠» على أسس طموحة وشاملة تتمثل ببرنامج إنفاق استثماري للقطاع العام يمتد على مدى ثلاثة عشر سنة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧)، متوخية تحقيق هدفين أساسيين:

- إكمال البرنامج العاجل (NERP) لإزالة الإختلالات الحرجة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ولتوفير دعم النهوض على المدى المتوسط بغية مواجهة تحديات السلام المرتقبة في المنطقة.
- على المدى الأطول، تأمين وسيلة لتقويم الحاجات المستقبلية للمرافق والخدمات العامة ولوضع إطار مناسب للأعمال والإجراءات الضرورية لتلبية الحاجات المستقبلية والتغلب على العوائق التي تُستَجّد.

وضعت الخطة ٢٠٠٠ على ضوء خصائص الاقتصاد اللبناني، أي قوة موارده البشرية، مصداقيته المالية العالمية، روح المبادرة الفردية العالية عند أبنائه، إضافة إلى موقعه الجغرافي ومناخه المميزين. جميع هذه الخصائص توحي بأن عملية إعمار بلدنا

ونهوضه ليست مهمة بعيدة المنال أو صعبة التمويل بقدر ما هي تستوجب دوراً أساسياً للدولة في حث القطاع الخاص على معاودة نشاطه، وتعبئة المواطن للمشاركة الفعالة والصادقة في نهوض الاقتصاد واستعادة الدولة عافيتها.

إن توفير البيئة المؤاتية لمعاودة نشاطات القطاعات الإنتاجية وإطلاق عجلة الاقتصاد يتمثل بتوظيفات وإجراءات كان على الدولة أن تقوم بها على كافة الصعد وأهمها:

١ ـ توفير البنى التحتية المادية الملائمة من كهرباء ومواصلات سلكية ولاسلكية، ومياه الشرب ومعالجة المياة الآسنة ومياه الأمطار والنفايات الصلبة والطرق والأوتوستردات والنقل المشترك وسكك الحديد والمرافىء والمطار والمباني الحكومية.

٢ ـ تأمين البنى الاجتماعية المقبولة من إسكان وإعادة مهجرين وصحة عامة وشؤون اجتماعية وتربية وطنية وتعليم مهني وتقني وتعليم عال وثقافة ورياضة وبيئة وإعلام.

٣ ـ تنشيط إنتاج السلع والخدمات في قطاعات الزراعة والري والصناعة والنفط والغاز والخدمات الخاصة، والسياحة.

٤ ـ ترشيد إدخارات المواطنين لتوظيفها في الإستثمارات الإنتاجية، وذلك من خلال الجهاز المصرفي الذي يتوجب تحريره من الإكتتاب الإلزامي في سندات الخزينة كي يتسنى له التركيز على تمويل القطاعات الإنتاجية.

٥ ـ ضمان الإستقرار الاقتصادي الشامل وإزالة العجز في الموازنة العامة التي ستزيل معها حتماً «ضريبة التضخم» التي فرضت على المواطن وأدت بطبيعتها الإرتدادية وغير العادلة، إلى إفقار الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني.

تتطلب «الخطة ٢٠٠٠» حوالي ١٧,٨ مليار دولار أمريكي (بأسعار عام ١٩٩٥) من الإستثمارات العامة على امتداد الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧، وقد وافق مجلس النواب حتى تاريخه على ما يقارب ٣٠٪ من مجمل هذه الإستثمارات.

ومع أن الدولة تتحمل مسؤوليات أساسية في النهوض الاقتصادي والاجتماعي، سيتحقق التقدم ضمن النظام الاقتصادي الحر الذي ستساهم من خلاله الدولة في تشجيع القطاع الخاص على تفعيل نشاطاته عبر توفير الشروط والأجواء الملائمة ليكون هذا القطاع بمثابة «المحرك» لعملية النمو. لذا طرحت الحكومة برنامجاً استثمارياً للقطاع العام واضح المعالم يهدف إلى دفع عجلة الاقتصاد وتحفيز القطاعات الإنتاجية، وأفسحت في المجال في آن أمام نشاطات القطاع الخاص واستثماراته لأن تتطور بشكل طبيعي، دون أن تغفل دور الموجّه الذي عليها أن تمارسه عبر سلسلة إجراءات إدارية وسياسات اقتصادية ترشد القطاع الخاص في استثماراته قطاعياً ومناطقياً. وبناء عليه، جاء التوزيع القطاعي للبرنامج العام على الشكل التالي:

- قطاعات البنى التحتية (الكهرباء، المواصلات السلكية واللاسلكية، الطرق والأوتوستردات): ٣٧٪
- قطاعات البنى الاجتماعية (التربية الوطنية والشباب والرياضة، التعليم المهني والتقني، الثقافة والتعليم العالي، الصحة العامة، الشؤون الاجتماعية، الإسكان وإعادة المهجرين): ٢٥٪
- القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (المياه والصرف الصحي، النفايات الصلبة والبيئة، النقل العام والسكك الحديدية): ٢٢٪
- القطاعات الانتاجية (الزراعة والري، الصناعة والنفط، المطار والموانىء والمناطق الحرة، خدمات القطاع الخاص): ٨٪
- منشئات وأجهزة الدولة (المباني الحكومية، قوى الأمن الداخلي، الإعلام، الإدارة العامة): ٨٪

كان لا بد من أن تكون أولويات التنفيذ للبنى التحتية الأساسية ركيزة كل القطاعات الأخرى. فالإعتناء بالحجر خدمة للبشر، فلا يمكن تقديم خدمات اجتماعية أو صحية أو اقتصادية سليمة ما لم تتوفر شبكة طرق وهاتف وكهرباء ومياه وصرف صحي وبيئة سليمة تضمن الأمن والسلامة للجميع.

الإستراتيجية البيئية في خطة الـ ٢٠٠٠

أيها السيدات والسادة،

حَظي القطاع البيئي في خطة الـ ٢٠٠٠ باهتمام بارز تبلور في وضع واعتماد خطة استراتيجية لتطويره في اتجاهات أربع:

١ ـ توفير جهاز تقني متطور ومعدات حديثة تسمح بالقيام بأبحاث ومراقبة جميع المواضيع المتعلقة بمجال البيئة ووضع المعايير المناسبة لحماية البيئة ومراقبة حسن أداء كافة القطاعات المتعلقة بهذا المجال أو الإختصاص.

٢ ـ حماية الطبيعة البرية بالمحافظة على الثروة الحيوانية والحرجية وتقليل الإنجراف والتعرية في التربة وذلك بإعادة تأهيل المناطق المتضررة ووضع سياسة عامة للمحافظة على الثروات الطبيعية وإنشاء وحدات للحماية من الكوارث الطبيعية.

٣ ـ حماية الطبيعة البحرية بالمحافظة على الثروة السمكية والحياة البحرية وطبيعة الشواطىء والبحار من الحوادث والكوارث.

٤ ـ تنظيم برامج تربوية في المدارس وحملات للتوعية البيئية في وسائل الإعلام المختلفة.

يهدف مخطط تطوير القطاع إلى رفع مستوى حماية البيئة من الملوثات والممارسات المضرة وإلى إعادة تأهيل المناطق المتضررة من أثر هذه الممارسات إلى حالة صحية

وبتكاليف مقبولة. وقد أقر مخطط التطوير اتباع المعايير العالمية لحماية البيئة الجوية والبرية والبحرية من التلوث على أن تراعي هذه المعايير التطور الاقتصادي. كذلك يدعو المخطط إلى دراسة أثر المشاريع الإنمائية على البيئة وتعديلها بشكل يخفف من الآثار السلبية لهذه المشاريع. ومن الجدير بالذكر أن التوظيفات في القطاعات المتعلقة بالبيئة كالمجاري والنفايات الصلبة تراعي المستوى المرتقب للبيئة.

نشاطات مجلس الإنماء والإعمار في قطاع البيئة

في إطار التعاطي مع القطاع البيئي في لبنان قام مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ سلسلة مشاريع لمعالجة النفايات الصلبة والمياه المبتذلة ودراسة التقييم البيئي للشاطىء وحماية الموارد المائية بالتعاون مع الوزارات القطاعية.

١ـ مشاريع حماية الشاطىء من المياه المبتذلة:

ففي إطار برنامج التأهيل العاجل قام بإنجاز تأهيل مختلف شبكات الصرف الصحي الموجودة ضمن الأراضي اللبنانية، كما قام بإعداد الدراسات التفصيلية وملفات التلزيم العائدة لمشروع إنشاء محطات معالجة للشاطىء اللبناني كله.

٢ ـ دراسة التقييم البيئي للشاطىء اللبناني:

كما يقوم مجلس الإنماء والإعمار بإنجاز دراسة التقييم البيئي للشاطىء اللبناني، وذلك بتمويل من البنك الدولي. تهدف هذه الدراسة التي ستنجز خلال الأشهر الستة المقبلة إلى تكوين صورة واضحة عن الاستعمالات المختلفة للشاطىء اللبناني، وانعكاساتها البيئية، وتحديد المناطق الواجب معالجتها بيئياً في المرحلة الثانية من المشروع.

٣ ـ حماية الموارد المائية:

وبالتعاون مع وزارة الموارد المائية، قام مجلس الإنماء والإعمار، بدراسات خلال السنة الماضية لتحديد مصادر المياه الملوثة في مختلف الأراضي اللبنانية. ويقوم حالياً بإنجاز الدراسات التفصيلية لشبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة لحماية هذه المصادر من التلوث الناتج عن تصريف المياه المبتذلة ضمن التجمعات العمرانية الرئيسية.

إن حماية الموارد المائية تتطلب برنامجاً طويل الأمد يترافق مع تحديد شروط بيئية صارمة تتعلق بكل مجالات النشاطات الاقتصادية. ولا نغفل في هذا السياق ضرورة إعادة النظر بالأطر المؤسساتية المسؤولة عن صيانة وتشغيل خدمات الصرف الصحي على كافة الأراضي اللبنانية. فحماية البيئة تتطلب، إلى جانب التخطيط والتمويل، العنصر البشري

المؤهل والقادر على النهوض بمسؤولية الإشراف على التنفيذ ومتابعة التنسيق مع القطاعات الرسمية والأهلية المعنية بهذا الشأن الحيوي.

كما قام المجلس ممثلاً الدولة اللبنانية بدراسة وتوقيع العديد من المشاريع والبرامج البيئية مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة.

أعزائي، أيها الحفل الكريم،

إن التزام الدولة اللبنانية بتنفيذ المعاهدات الدولية والإقليمية ولا سيما البيئية منها، يأتي في طليعة سلم الأولويات الوطنية، فكما نتطلع إلى سلام عادل وشامل نسعى إلى بيئة سليمة مستديمة.

شكراً لمشاركتكم جميعاً، متمنياً لكم التوفيق والنجاح في مهمتكم.

عشتم وعاش لبنان

كلمة ممثل جامعة الدول العربية

السيد صلاح محمد إدريس

معالي وزير البيئة الأستاذ أكرم شهيب، السيد رئيس التجمع اللبناني لحماية البيئة، الدكتور عماد عدلي منسق الشبكة العربية للبيئة والتنمية، السيدات والسادة أعضاء الوفود والمنظمات الدولية، السلام عليكم... باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة) أتقدم بالشكر على دعوتنا للمشاركة في هذا الجمع الذي يلتئم في لبنان ـ بلد الأمل، بلد الفكر والعطاء ـ والذي لا شك سيحقق النتائج المرجوة منه.

لقد اهتم المجلس بمؤتمر ريو، وتحضيراً له عقد في القاهرة في سبتمبر ١٩٩١ المؤتمر الوزاري العربي الأول عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل، كما أصدر المجلس في عام ١٩٩٢ وثيقة محاور وبرامج العمل العربي للتنمية المستدامة والتي تنسق برامجها مع اجندة القرن ٢١.

ويهتم المجلس بمتابعة الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة من خلال عدد من الآليات، إذ أوكل لمنظمة الأكساد مهمة متابعة اتفاقيتي مكافحة التصحر والاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي، وشكل آليات لمتابعة بقية الاتفاقيات (اتفاقية تغير المناخ، بروتوكول مونتريال...) التي تمخضت بعد ريو....

كما قرر المجلس وفي إطار التحضير العربي للدورة الإستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المقررة في يونيو ١٩٩٧ والخاصة بإجراء استعراض وتقييم شامل لما تم تنفيذه من أجندة القرن ٢١، الطلب إلى الدول العربية تشكيل لجان وطنية تتولى مهمة إعداد تقرير وطني حول التقدم الذي تحقق في تنفيذ اجندة ٢١ مع بيان الصعوبات والمعوقات واقتراح التوصيات بشأن الأعمال والأولويات في المستقبل. وسوف يقوم المجلس في اجتماعه في الأسبوع القادم بتشكيل لجنة خبراء لصياغة تقرير عربي موحد حول التقدم الذي حققته الدول العربية في تنفيذ اجندة القرن ٢١ انطلاقاً من التقارير الوطنية، ثم تعميمه على الدول العربية لإبداء الملاحظات بشأنه قبل عرض مسودته النهائية على مكتبه التنفيذي قبل رفعه للأمم المتحدة، وهذا بلا شك سيتأثر بما ينتج عن اجتماعكم هذا.

ويوالي المجلس اهتمامه وتقديره لدور المنظمات غير الحكومية في العمل البيئي العربي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث عقد مقر الأمانة العامة للجامعة في ديسمبر ١٩٩٥ اجتماعاً حول «دور المنظمات غير الحكومية في الحفاظ على البيئة وتحقيق

التنمية المستدامة»، ودعى المجلس الدول العربية إلى العمل على تنفيذ توصيات ذلك الاجتماع.

كما قرر المجلس اعتماد الشبكة العربية للبيئة والتنمية كهيئة عربية معنية بدعم التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والعاملة في المنطقة العربية، كما وافق كذلك على مشاركة الشبكة العربية للبيئة والتنمية في فعاليات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وطلب منها تقديم تقرير دوري عن نشاطها للمجلس.

وفي الختام، أشكركم وأتمنى التوفيق والنجاح لاجتماعكم هذا.

كلمة معالي وزير البيئة
الأستاذ أكرم شهيب

أعزائي المشاركين في هذا الاجتماع الإقليمي من جميع الأقطار الشقيقة.

أولاً، أرحب بكم في لبنان باسمي وباسم الوفد اللبناني في هذا المؤتمر، إننا جميعنا نفتخر بوجودكم بيننا ونتطلع نحو اكتسابنا المزيد من المعرفة والخبرات التي تتمتعون بها، كل في النهج المتبع في وطنه في إدارة شؤون البيئة من خلال مشاركتكم.

إن الوطن العربي يرزح تحت وطأة عاملين أساسيين يرسمان التوجه البيئي العام الذي يجب التخطيط له على المستوى الإقليمي، وهما النمو السكاني وموارد المياه. إذ تعتبر نسبة النمو السكاني في العالم العربي هي من أعلى النسب في أي منطقة أخرى في العالم وتقدر بحوالي ٣,١٪، ويؤدي تزايد السكان إلى ضغط حاد على الموارد الطبيعية. كذلك فإن قضية المياه تعتبر مشكلة اقتصادية واجتماعية وبيئية حيث أن أكثر من عشر دول عربية تستهلك أكثر من ١٠٠٪ من احتياطها المتجدد من الماء، وعشر دول تعاني من تلوث مواردها المائية. وفي العاملين تأثير هام على حالة البيئة وإدارتها بطريقة فعالة من خلال مشاركة جميع أعضاء المجتمع المحلي في مساندة وتطبيق سياسة وطنية لإدارة البيئة. بالإضافة إلى العاملين اللذين جئنا على ذكرهما، تعاني المنطقة العربية من مشاكل بيئية ضخمة نذكر منها تلوث الهواء وانجراف التربة والتصحر وتقلص التنوع البيولوجي والتلوث الصناعي. من هنا تكمن أهمية التركيز على إيجاد سياسة بيئية متكاملة للمنطقة العربية بشكل عام، ولكل بلد عربي بشكل خاص.

ومن هنا أيضاً يأتي اهتمامنا بمؤتمر الأرض الذي انعقد حول البيئة والتنمية منذ أقل من خمس سنوات، وأكد ضرورة مكافحة تآكل التربة والهواء والمياه والمحافظة على الأحراج والتنوع البيولوجي. وأكد المؤتمر أنه للقيام بهذه المهام يجب معالجة الفقر وكيفية استهلاك الموارد الطبيعية وتأمين أولويات الحياة من صحة وتربة في المجتمعات الحضرية كما الريفية. وقد أدخل مؤتمر قمة الأرض من أجل التوصل إلى توازن بين البيئة والتنمية مفهوم التنمية المستديمة التي عرفها.

لقد حضرت معظم الدول العربية قمة الأرض، ووقعت على الاتفاقات التي تلت هذه القمة كإتفاقية التنوع البيولوجي وتغيّر المناخ ومكافحة التصحر. ولقد كان للدول العربية دور فعال في تطبيق قرارات قمة الأرض واتفاقياتها، وقد استطاعت بذلك الحصول على دعم تقني ومادي التزمت به بعض الدول المانحة خلال القمة.

لكن يبقى السؤال، هل نجح العالم العربي في تطبيق جميع مقررات القمة؟ وإذا لم ينجح، ما هو السبب؟ ويجدر السؤال أيضاً، أين فشلنا وكيف نعالج هذا الفشل؟.

إن وجودكم هنا خير دليل على أهمية دور الجمعيات الأهلية في تقييم السياسات الوطنية والعالمية. وأهم هذه السياسات السياسة البيئية التي لا تعنى فقط بتأمين بيئة سليمة لأجيال الحاضر، بل هي السبيل الوحيد لضمان سلامة أجيال المستقبل.

أمام هذه المسؤولية الكبيرة، أتمنى لكم نجاح مؤتمركم وأنا أنتظر ملاحظاتكم وتوصياتكم للإستفادة منها في إدارة البيئة في لبنان.

الباب الثاني

التقارير الوطنية
للدول المشاركة

التقرير الوطني اللبناني

خمس سنوات بعد قمة الأرض

إعداد: التجمع اللبناني لحماية البيئة

ملخص: تقديم الآنسة علياء الحسيني

سيداتي سادتي، أصدقائي الكرام، اسمحوا لي بأن أستهل كلمتي بالترحيب بضيوفنا وأهلنا الإخوة العرب، وأرحب بهم أجمل ترحيب في بلدهم الثاني لبنان.

وإذ شرفني التجمع اللبناني لحماية البيئة اليوم بتقديم التقرير الوطني للبنان، أتوجه بالشكر إلى جميع من شارك من وراء الكواليس بإعداد هذا التقرير الوطني، وكافة التقارير للدول الشقيقة المشاركة.

ولا بد لي من أن أخص بالذكر، كل من باسمة الخطيب ولولو قبيسي على جهودهم وثمرة عملهم، هذا التقرير الوطني للبنان الذي هو بين أيدينا اليوم.

لم تتعرض البيئة في العالم منذ فجر التاريخ لمثل ما تتعرض له اليوم من عدوان منظم ومستمر. وما من شك، أن الثورة الصناعية التي بدأت منذ القرن الماضي، كانت بداية هذا العدوان الذي استمر بتزايد حتى أصبح اليوم كارثة بحجم الأرض كلها.

ولم تتورع دول قوية وشركات دولية من العدوان على دول نامية ونفوس ضعيفة عن طريق إفساد بيئة هذه الدول لحماية بيئات تلك الدول القوية من الفساد والتردي. كل ذلك، عرفه لبنان وخبره عن كثب خلال سنوات الحرب، وما زال يعاني منه حتى اليوم.

إن موضوع البيئة في عصرنا الحالي وفي لبنان الساعي إلى تجديد البناء، هو من المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية الأكثر إثارة للجدل، ومن الملفات الأكثر سخونة أمام أي مسؤول وأي مواطن، ذلك لما له من انعكاس على نوعية حياة الإنسان في موطنه.

فاليوم، ثروتنا الزراعية في خطر، وطاقتنا السياحية في خطر، وصحة مجتمعنا أيضاً في خطر. علينا أن نقر أننا نشهد حالة تدهور بيئي على كافة الصعد، فالفقر والجهل هما قوتان تتضافران لتسريع هذا التدهور.

وتلوث البيئة ناتج عن نمط الحياة ونمط العمل في المجتمعات الحديثة، إلا أن المخاطر الكبيرة المحدقة بالبيئة تتجاوز الأفراد وتعني المجتمع بكامله، وتقتضي مواجهتها قرارات سياسية عامة وليس تحولاً في السلوك الفردي أو الأسري فحسب، بل وتحتاج

أيضاً إلى تضافر الجهود على الصعيد العالمي بين البلدان النامية وتلك المتقدمة صناعياً. ومن هنا، كانت أهمية مؤتمر قمة الأرض - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والبيئة - في ريو دي جينيرو.

سأعرض أولاً وبإيجاز، حديثاً يطول عن الوضع الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي في لبنان. يقدر عدد سكان لبنان بثلاثة ملايين ونصف إلى أربعة ملايين نسمة، ستون بالمئة منهم يعيشون على الشاطىء الساحلي، وواحد وثلاثون بالمئة يتواجدون ضمن نطاق بيروت الكبرى.

إضافة إلى الآثار البيئية السلبية التي خلفتها الحرب بسبب تدمير البنى التحتية، نعاني اليوم في لبنان من مشاكل بيئية عديدة ومتنوعة، طالت كل مجالات الحياة ومواردها الطبيعية.

وجاء الضغط على الموارد الطبيعية من التوسع العمراني في الأراضي الزراعية والحرجية، فكان تدهور الأراضي حاداً في المنحدرات الجبلية حيث أدت عمليات قطع الأشجار وانجراف التربة إلى تلف الغطاء النباتي وتهديد التنوع البيولوجي. أضف إلى ذلك تلوث الشواطىء والمياه الساحلية وتلوث الهواء الذي أصبح يشكل خطراً على الصحة العامة.

كل هذه العوامل تؤثر سلباً بشكل مباشر أو غير مباشر على الوضع الاقتصادي والحياتي، ناهيك عن تأثيرها على الموارد الطبيعية.

فاستناداً إلى دراسة البنك الدولي، قدرت الكلفة السنوية لتحسين البيئة والموارد الطبيعية في لبنان بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار أي ما يعادل أكثر من ستة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. مما يشير بوضوح إلى الفوائد التي ستحققها حماية البيئة والموارد الطبيعية على المدى الطويل.

وبمساعدة البنك الدولي، تم تحديد خمس أولويات للعمل على صعيد المشاكل البيئية في لبنان وهي:

١ ـ إدارة النفايات السامة والخطرة.

٢ ـ إدارة نوعية هواء المدن.

٣ ـ تنظيم استخدام الأراضي.

٤ ـ إدارة موارد المياه.

٥ ـ وضبط انجراف التربة.

في لبنان، أين نحن اليوم بعد حوالي الخمس سنوات من مؤتمر قمة الأرض؟ وما هي أهم المشاريع والتطورات على صعيد البيئة والتنمية؟

بدءاً، هناك «برنامج الطوارىء الوطني للإصلاح»، و«خطة عام ٢٠٠٠» اللذين وضعهما ويشرف على تنفيذهما مجلس الإنماء والإعمار.

في عام ١٩٩٢، تم وضع برنامج طموح لإعادة تأهيل وإحياء الاقتصاد اللبناني مدته خمس سنوات ١٩٩٣ـ ١٩٩٧. أرسى هذا البرنامج الإطار الضروري لإصلاح البنية التحتية الأساسية كشرط للنمو الاقتصادي، كما ركز على الخدمات الصحية، والنفايات الصلبة، والمياه، والكهرباء، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل والتعليم والصحة والمساعدة التقنية.

ثم وضعت الحكومة خطة لعشر سنوات في خطة «آفاق ٢٠٠٠» من عام ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٤، خصص للبيئة ١,٨ بالمئة من النفقات الإجمالية للبرنامج في المرحلة الأولى، تنخفض في السنوات التالية إلى ٠,٣ بالمئة. ولكن إذا أضفنا عنصري النفايات الصلبة والخدمات الصحية إلى الموازنة البيئية، فهذا يعني سقفاً أعلى من النفقات لحماية البيئة - فيصل ما خصص للبيئة إلى ١٤,٩ بالمئة في المرحلة الأولى من النفقات الإجمالية للبرنامج وثمانية بالمئة لاحقاً.

من ضمن الأعمال التي نفذت في إطار البيئة والتنمية في لبنان بعد قمة الأرض:

* إنجاز استراتيجية لبنان البيئية لمساعدة وزارة البيئة الفتية والمنشأة عام ١٩٩٣ لتحديد أولويات العمل، وذلك بمساعدة البنك الدولي.
* وانجازات الدولة على صعيد بنود «إجيندا ٢١» كثيرة، سأذكر بعضاً منها:

● على صعيد السكان مثلاً:

- هناك مشروع إعادة المهجرين ودفع التعويضات لهم.
- إعادة تفعيل مصرف الإسكان وتشجيع القروض الإسكانية.

● على صعيد التربية والتعليم

- هناك مشروع هيكلية جديدة للمناهج التعليمية (بدأ تنفيذه).
- مشروع تأهيل وترميم المدارس الرسمية.
- اتفاق تعاون بين وزارة البيئة ووزارة التربية لنشر التوعية البيئية في المدارس والجامعات بشكل الزامي.

● على صعيد الصحة

- مشروعي تأهيل المستشفيات الحكومية وإنشاء مستشفيات حكومية جديدة.
- تنفيذ مشروع الرعاية الصحية الأولية بالتنسيق مع البنك الدولي.

إضافة إلى إنجازات أخرى عديدة على صعيد الخدمات العامة والقطاعات الاقتصادية الأخرى. هذا وهناك مشاريع عديدة تعنى بالتنمية المستديمة تقوم بها الجمعيات الأهلية والمجتمعات المحلية، إضافة إلى مشاريع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ضمن إطار «أجندة ٢١»لن آت على ذكرها الآن لضيق الوقت.

وهناك مشاريع أخرى على صعيد تطبيق الاتفاقيات التي انبعثت من قمة الأرض، فقد وقع لبنان على كل من اتفاقية:

١ ـ التنوع البيولوجي

٢ ـ تغير المناخ

٣ ـ واتفاقية مكافحة التصحر.

إن العوامل التي تعيق إيجاد حلول للمشاكل البيئية هي كثيرة وكثيرة جداً، أختصر منها البنود التالية:

١ ـ عدم وجود التشريعات البيئية المناسبة.

٢ ـ عدم تطبيق التشريعات الموجودة.

٣ ـ عدم توفر الاحصائيات الضرورية، وهي أساس لعمليات التخطيط والتنمية.

٤ ـ عدم وجود أو تطبيق دراسات أثر المشاريع الإنمائية على البيئة (Environmental Impact Assessment Studies).

٥ ـ النقص في العناصر البشرية الخبيرة بالبيئة.

٦ ـ انعدام التوعية والوعي لمعاني وأهمية وفوائد اتباع أسس التنمية المستديمة.

٧ ـ وأهم عقبة في وجه حل المشاكل البيئية هي الإرادة السياسية. فإن شاءت رفعتها، وإن شاءت دفنتها.

ختاماً، أؤكد أن في لبنان، كما في العالم العربي، رأس مالنا هو الموارد البشرية، صحيح أن اخصائيي البيئة قليلون، إنما هذا الموضوع لا يقتصر فقط على اخصائييه، بل يحتاج لتعاضد جميع الاختصاصات والعلوم. فالقدرات والكفاءات التي يمكن أن تستغل لصالح البيئة في بلادنا متوفرة وكثيرة، إنما يجب توجيهها للعمل في سبيل مواجهة التحدي البيئي. الإعلامي، السياسي، الباحث، المزراع، بالإضافة إلى ذلك المختص بالبيئة لجميعهم دور هام وفعال في مواجهة مشاكل البيئة.

وفقنا الله جميعاً لما فيه مصلحة الإنسان والأوطان.

نص التقرير اللبناني

اعداد الآنستين باسمة الخطيب ـــ لولو قبيسي

I ـــ صورة عامة عن وضع البيئة في لبنان

(أ) تاثير الحرب لمدة عشرين سنة على البيئة

كان لبنان بلداً مزدهراً يتمتع بدخل متوسط ـ عال، وله موقعه كنقطة وصل بين الشرق والغرب في منتصف السبعينات.

يتحكم ببيئة لبنان الجغرافية سهل ساحلي ضيق وسلسلتان جبليتان في موازاة الساحل يفصل بينهما وادي البقاع. كان اعتماد لبنان اقتصادياً على هذا التقسيم الجغرافي، من حيث قرب المسافة وتنوع المناخ والمناطق الأثرية العريقة من أجل قطاع السياحة، وعلى السرية المصرفية وحرية التجارة من أجل قطاع الخدمات والتجارة اللذين كانا عماد الاقتصاد اللبناني.

ولكن عشرين سنة من الحرب والفوضى، أتلفت الكثير من قدراته الإنتاجية مثل: خدمات النقل، الإمدادات المائية والكهربائية، الخدمات الصحية، الطاقة وتكرير النفط، الري، الاتصالات السلكية واللاسلكية... وغيرها.

نتائج الحرب المدمرة للبنى الأساسية وتأثيرها على عمل المؤسسات العامة والخاصة بالإضافة إلى المعارك العسكرية، أدت إلى ابتعاد السواح والأجانب، وبالتالي إلى تراجع القطاع السياحي والتجاري.

(ب) الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي والبيئي

حسب تقرير «**تقييم وضع البيئة في لبنان**» الأخير الذي قام به «**البرنامج التقني المساعد في الشرق الأوسط METAP**» عام ١٩٩٥، تبين أن عدد سكان لبنان هو ٣,٥ـ ٤,٠ ملايين نسمة منهم مليونان ونصف فقط لبنانيون، كما تبين أن ٦٠٪ منهم يعيشون على الشاطىء الساحلي، و ٣١٪ منهم يتركزون في نطاق بيروت الكبرى.

من أهم المشاكل التي تؤثر على البيئة هو النزوح السكاني من القرى والمحافظات إلى المدن في المناطق الساحلية ـ وخاصة بيروت الكبرى، طرابلس، وصيدا ـ إما قسراً بسبب الحرب والمشاكل الداخلية، وإما بحثاً عن مورد رزق أفضل بسبب انعدامه في قراهم. بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين تجمعوا في مخيمات خاصة بهم.

نازحو الحرب تجمعوا حول المدن بطريقة غير قانونية، ومعظمهم في أبنية ليست مؤهلة أساساً للسكن مثل المكاتب والمستودعات... وغيرها. هذا التجمع السكاني في

المناطق الساحلية أدى إلى تحول الأراضي الزراعية حول المدن إلى سكنية، وإلى زيادة الطلب على جميع نواحي البنى التحتية بشكل يفوق الطاقة المبنية على أساسها مثل: الموارد المائية والكهربائية، الخدمات الصحية، جمع وصرف النفايات المنزلية وغيرها.

من الآثار البيئية السلبية الأخرى خلال الحرب هي حرائق الغابات، العشوائية في استعمال المبيدات والأسمدة، التخلي عن الأراضي الزراعية، الرعي الغير منظم مما أدى إلى انجراف الأراضي الزراعية المدرجة في الداخل؛ وتدمير مناطق تكاثر الأسماك بسبب تلوث المياه واستعمال المتفجرات، اختلاط المياه الجوفية بمياه البحر نتيجة الضخ المفرط بواسطة الآبار الارتوازية، ورمي النفايات الصلبة في الأراضي والمياه الساحلية، وتلوث السواحل بسبب النفايات وتصريف المياه المبتذلة كما هي دون أي إشراف أو تنظيم. بالإضافة إلى تلوث الهواء من وسائل النقل والمصانع والطاقة.

كل هذه المشاكل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الوضع الاقتصادي واستمرارية الموارد الطبيعية في لبنان.

آثار الحرب المدمرة كانت كبيرة، ليس فقط على صعيد تدمير البنى التحتية وشبكات الخدمات الصحية والموارد الطبيعية فقط، وإنما أثرت أيضاً على تحجيم الإدارة البيئية وتقليل الاهتمام بأمور البيئة، وذلك لطغيان ضرورة الاهتمام بحل أمور الحرب الأهلية والبقاء على الحياة.

حالياً وبعد انتهاء الحرب الدامية في لبنان واعتماداً على الدراسة التي قام بها مجلس الإنماء والإعمار (CDR) «برنامج الإصلاح وإعادة الإعمار»، تقوم الدولة بتنفيذ مشاريع عديدة تتعلق بالأمور التالية:

- إعادة بناء البنى التحتية الأساسية وخاصة في المدن (الطرقات، الكهرباء، التلفون، شبكات المياه والصرف الصحي، الإسكان وإعادة المهجرين، بناء المدارس... وغيرها).
- إعادة تفعيل الإدارات والمؤسسات العامة.
- إعادة تجهيز لبنان بالاتصالات السلكية واللاسلكية المتقدمة، لكي يستطيع استعادة دوره كمركز تجاري ومصرفي بين البلدان المجاورة.
- ترميم المصانع الموجودة في البلد.
- إعادة تفعيل المرفق الزراعي، وذلك عن طريق ترميم شبكات الري، تأمين الطرقات، وغيرها.

هذه السياسة الاقتصادية حالياً، تهدف إلى تأمين البنى الأساسية للقطاع الخاص الذي كان دائماً المحرك الأساسي في الاقتصاد اللبناني والسباق في إطلاق المشاريع.

رغم تركيز هذه السياسة على البنى التحتية دون الاهتمام بالمشاريع البيئية والموارد البشرية بشكل مباشر، تاركة ذلك لمرحلة مقبلة، فإن الوضع البيئي والصحي سيتأثر ويتحسن بشكل غير مباشر وعلى المدى الطويل، بسبب التقنيات الحديثة المعتمدة في كل هذه المشاريع، وذلك عن طريق تغيير الممارسات المعتمدة في عدة قطاعات مثل اعتماد معالجة مياه الصرف الصحي قبل رميها في البحر أو إعادة استعمالها في الري مما يؤدي إلى تخفيف المشاكل البيئية والصحية الناجمة عن ذلك. ولكن عدم إلزامية إجراء تقييم للأثر البيئي للمشاريع، قد يؤدي إلى بعض الآثار السلبية وعدم الالتزام بتخفيضها.

كما أثرت الحرب أيضاً على القطاع الصحي في لبنان على صعيد تدمير المراكز الصحية، وهجرة الأطباء إلى الخارج، بالإضافة إلى المصاريف الهائلة التي دفعت لمعالجة المصابين من جرائها.

المشكلة الأساسية في القطاع الصحي، كانت التركيز على معالجة المشاكل والأمراض الآنية دون الاهتمام بخطة وقائية شاملة ومستقبلية. ولكن، يجري حالياً العمل على وضع خطة لذلك بالتعاون مع البنك الدولي.

أما بالنسبة لقطاع التعليم، فهو بمعظمه معتمد على القطاع الخاص. وبسبب الانخفاض في الدخل الفردي بسبب الحرب، لقد أصبح هناك توجهاً كبيراً نحو المدارس الرسمية، ولكنها غير كافية للعدد الكبير من التلاميذ (لبنان من الشعوب الشابة)، وغير موزعة على المناطق وغير مؤهلة بشكل عام. كما يعاني هذا القطاع أيضاً من هجرة الأساتذة الأكفاء إلى الخارج.

ولكن من الملفت والمثير للعجب، هو تصدير النفايات السامة إلى لبنان دون أي رادع أو ضمير، وكأن مشاكله البيئية الداخلية غير كافية. فقد تم ضبط شحنتين: الأولى من إيطاليا عام ١٩٨٨ وتتكون من ١٥,٨٠٠ برميل وزعت في كافة أنحاء لبنان. والثانية عام ١٩٩٦ من ألمانيا وتتألف من ٣٦ مستوعب، ولكن بحمد الله تم كشف هذا الأمر على المرفأ وتجري حالياً المباحثات لإعادتها إلى مصدرها.

وهذا أكبر دليل على أن البلدان النامية لا تزال تستعمل مكباً لنفايات البلدان المتقدمة رغم اتفاقية بازل التي تمنع ذلك.

II ـــ أهم التغييرات المتعلقة بالبيئة والتنمية، والعوامل المؤثرة عليها بعد قمة الأرض عام ١٩٩٢

(أ) استراتيجية لبنان البيئية وأولوياته

إستحدثت وزارة البيئة في لبنان بناء للقانون رقم ٢١٦ بتاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣. وبما أن موارد لبنان المالية، التقنية، البشرية، والمؤسساتية محدودة مقابل الاستحقاقات البيئية الكبيرة، كان لا بد لوزارة البيئة من تحديد أولويات العمل بمساعدة البنك الدولي. ولتحديد هذه الأولويات من بين المشاكل البيئية الكثيرة في لبنان، تم اعتماد خمسة معايير اعتبرت الأكثر أهمية، خلال ورشة عمل أقامتها وزارة البيئة في آذار ١٩٩٥، وهي:

١ ـ الإلحاحية.

٢ ـ عدم المعكوسية.

٣ ـ صحة الإنسان.

٤ ـ خسارة أسباب الراحة.

٥ ـ عدد الأشخاص المتأثرين.

إعتماداً على هذه المعايير، تم تحديد خمس أولويات للعمل المباشر، مراعين مشاكل «ضبط التلوث» كأولوية تسبق أولوية استدامة الموارد الطبيعية والثقافية، مما يعكس القلق على صحة الإنسان وبيئته. هذه الأولويات هي: (جدول رقم ١).

١ ـ إدارة النفايات السامة والخطرة.

٢ ـ إدارة نوعية هواء المدن، الملوث بمعظمه من السيارات.

٣ ـ تنظيم استخدام الأراضي، خاصة المنطقة الساحلية.

٤ ـ إدارة موارد المياه.

٥ ـ ضبط انجراف التربة.

وخلال مناقشة لاستراتيجية وزارة البيئة في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٦، طلب زيادة بندين، هما:

٦ ـ التوعية البيئية.

٧ ـ الحفاظ على التراث الطبيعي.

خلال هذا الاختيار، كان هناك تركيز على ثلاثة أهداف رئيسية هي:

ـ تعويض الأضرار البيئية الناتجة عن الحرب، وخصوصاً توفير الخدمات البيئية اللازمة لحماية الصحة العامة.

ـ تطوير سبل وقائية لضمان تنمية سليمة بيئياً للمجتمع بكلفة متدنية.

ـ وقف تدهور الثروات البيئية والثقافية.

تستند التوصيات الصادرة في تقرير استراتيجية وزارة البيئة على هذه الأهداف الثلاث، وتغطي الأعمال الواجب تنفيذها خلال السنوات الثلاث المقبلة، بالإضافة إلى بعض المقترحات على المدى المتوسط، آخذين بالاعتبار التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية لتنفيذ ذلك. مع اقتراح استخدام أقصى للحوافز الاقتصادية والإجرائية في الإدارة البيئية لتخفيف الحاجة إلى أعمال المراقبة المكلفة وتفادي الضغط المفرط على المؤسسات البيئية الهشة.

المناهج الاستراتيجية المقترحة لذلك: (لائحة رقم ١)

(أ) تقرير القوانين والأنظمة البيئية

يجب دمج القوانين والأنظمة البيئية الحالية ضمن «القانون الأساسي للبيئة» الذي يجري إعداده حالياً من خلال مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «بناء القدرات للقرن ٢١» (Capacity 21).

وهناك حاجة إلى تعزيز سلطة تنفيذ هذه القوانين من خلال:

١ ـ وضع مقاييس وحدود للانبعاثات تكون واضحة وقابلة للتنفيذ خصوصاً في ما يتعلق بنوعية الهواء والماء.

٢ ـ إعداد توجيهات «الممارسة الأفضل» في المنشآت التي يمكن أن تسبب تلوثاً، وخاصة الصناعات الصغيرة.

٣ ـ تسجيل ومراقبة مصادر التلوث المختلفة (النفايات، النقل، والصناعات) مع وضع حوافز لنقلها بعيداً عن المناطق السكنية في المستقبل.

الجدول (١)
القضايا البيئية ذات الأولوية في لبنان

القضايا	الأولويات: معايير				
	الإلحاحية	عدم المعكوسية	الآثار الصحية	خسارة أسباب الراحة	عدد الأشخاص
التلوث:					
* النفايات السامة والخطرة	×	×	×	×	×
* النفايات البلدية والصناعية	×		×	×	×
* النفايات الصناعية السائلة		×	×	×	×
* نقص المجاري والخدمات الصحية	×		×	×	×
* تلوث من النقل	×		×	×	×
* تلوث من الصناعة والطاقة			×		×
* المواد الكيميائية الزراعية	×	×	×	×	×
* التخلص من الزيوت المستعملة	×		×		
ديمومة قاعدة الموارد الطبيعية والثقافية:					
* إنجراف التربة/الجلول	×	×			×
* غياب تنظيم وجهة استخدام الأراضي	×	×	×	×	×
* تعرية الغابات/التنوع البيولوجي		×		×	
* خسارة التراث الثقافي	×	×		×	
* سوء إدارة المياه	×			×	×

× = تعني أن المعيار مطابق للقضية البيئية المحددة، استناداً إلى نظام النقاط التقييمية الآتي:

الإلحاحية:	١: يمكنه الانتظار	٤: ملح جداً
عدم المعكوسية:	١: يمكن إصلاحه	٤: دائم
الأثر الصحي:	١: يؤثر في رفاه العيش	٤: قد يكون قاتلاً
خسارة أسباب الراحة:	١: قليلاً	٤: كثيراً
عدد الأشخاص:	١: محلي، قلة متضررة	٤: شامل، كثير من المتضررين

المصدر: مقتبس من تقرير METAP، «لبنان: تقييم وضع البيئة»، ERM، تشرين الثاني ١٩٩٥.

اللائحة (١)
الخيارات السياسية والتوصيات الرئيسية

	للمدى القصير (١ ـ ٣ سنوات)	للمدى المتوسط (٤ ـ ٧ سنوات)
المؤسسات	تحسين قدرات وزارة البيئة في ما يخص:	إعداد الخطط وتطوير قدرات التنفيذ على مستوى البلديات/المحافظات (في مختلف المناطق): مفتشيات بيئية.
	ـ إعداد سياسات وخطوط توجيهية في الإدارة البيئية للقطاعين العام والخاص.	
	ـ وضع مقاييس مرنة وإصدار رخص متكاملة بالنسبة للتلوث.	
	ـ فرض إجراء تقييم التأثير البيئي للمشاريع.	تطوير أسواق للمياه لتنشيط التحويلات ما بين القطاعات وتحسين حصص الري*.
	ـ تنفيذ القوانين البيئية وإجراءات المراقبة البيئية.	
	ـ التنسيق مع الوزارات المختصة المعنية وتطوير الروابط مع المؤسسات والمنظمات الأخرى.	
	ـ إعادة تفعيل وإحياء المجلس الأعلى لتخطيط المدن والضواحي، بحيث تصبح وزارة البيئة عضواً فيه، من أجل إدارة المنطقة الساحلية. (موجود حالياً).	
	ـ تحسين قدرات القطاع الخاص/المنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ أعمال المراقبة البيئية تحت إشراف وزارة البيئة.	
	ـ إحياء مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (LIBNOR) للتركيز على مراقبة النفايات الصناعية، بالتعاون مع وزارة البيئة.	
	ـ تعبئة استثمارات من القطاع الخاص لإنشاء مرافق معالجة النفايات الخطرة ونفايات المستشفيات*.	
	ـ ترسيخ القدرات التنظيمية والتنفيذية لوجهة استعمال الأراضي في البلديات/المحافظات الساحلية لتنفيذ مشروع إدارة المنطقة الساحلية.	
	ـ تعزيز الأبحاث الزراعية والبيئية التطبيقية وخدمات التدريب لضبط انجراف التربة واستخدام المواد الكيميائية الزراعية.	

	للمدى القصير (١ ـ ٣ سنوات)	للمدى المتوسط (٤ ـ ٧ سنوات)
السياسة/الأنظمة	إنشاء صندوق للبيئة من أجل تمويل مشاريع بيئية صغيرة تتميز بما يأتي: ـ مجلس إدارة مع مساهمة واسعة لجميع الأطراف المعنيين. ـ توجه نحو المشاريع المتعلقة بالمحافظة على الموارد الطبيعية والمشاريع التي تشمل مساهمة السكان. ـ تمويل من خلال رسوم وغرامات التلوث، والتبرعات الطوعية، ومساهمات المانحين الدوليين، ومخصصات محتملة من الموازنة العامة. ـ إنشاء مرصد بيئي لدعم إعداد سياسة بيئية، يركز اهتمامه على المراقبة وأنظمة المعلومات وتطوير المؤشرات والتداخل مع المستفيدين. ـ دمج القوانين والأنظمة البيئية (جارٍ حالياً).	تطبيق قوانين التصنيف/ البناء في المناطق المحمية. تصنيف المناطق الصناعية.
	ـ تبني قانون التقييم البيئي الإلزامي للمشاريع الإنمائية الرئيسية (القطاع العام والقطاع الخاص) وتحديد إجراءات تقييم تأثير المشاريع على البيئة. ـ وضع مقاييس لنوعية الهواء النقي، وحدود لانبعاثات غازات عوادم السيارات، تكون قابلة للتنفيذ. ـ وضع مقاييس لنوعية مياه الشرب، ونوعية مياه الاستحمام، وتصريف النفايات السائلة (إلى المجاري أو البحر أو التجمعات المائية الأخرى). ـ تخطيط وتصنيف الأراضي Land use Planning. ـ تطبيق قوانين البناء وتصنيف الأراضي في المنطقة الساحلية. ـ تحديث القوانين بإدخال تشريعات جديدة ملائمة تتعلق بقضايا البيئة. ـ تسجيل الجهات المنتجة للنفايات. ـ تسجيل/ ترخيص الجهات المهتمة بإدارة النفايات. ـ تسجيل وسائل النقل العام التي يشغلها القطاع الخاص، وتنفيذ فحوص انبعاث الغازات من عوادم السيارات.	تعزيز متطلبات صيانة السيارات من خلال إجراء الاختبار/ المعاينة. وضع شروط صارمة لترخيص حفر الآبار الارتوازية*.

	للمدى القصير (١ ـ ٣ سنوات)	للمدى المتوسط (٤ ـ ٧ سنوات)
حوافز اقتصادية	ـ وضع شروط إلزامية للسيارات الجديدة تلبي مقاييس انبعاث الغازات*. ـ إصدار توجيهات «الممارسة الأفضل» للصناعات الصغيرة*. ـ ضبط الغاز الصادر عن مشاريع الإعمار (قانون الممارسة)*. ـ وضع مبادىء وآليات تنفيذ لاسترداد الكلفة بالنسبة إلى معظم نشاطات الحد من تلوث البيئة. ـ فرض رسوم على التخلص من النفايات*. ـ فرض رسوم على المنتجات أو المواد الأولية. ـ زيادة الضريبة على البنزين*. ـ إلغاء/ خفض الرسوم على السيارات الجديدة المستوردة المزودة بمحول حفاز (TWC)*. ـ إعتماد أسعار تشجيعية للبنزين الخالي من الرصاص. ـ فرض ضريبة على الوقود المستعملة للمولدات الخاصة*. ـ تعديل هيكلية أسعار الماء والكهرباء*. ـ إعادة دراسة متكاملة للنقل العام.	رسوم إنماء*. مساعدات/ منح لتشجيع المحافظة على الأبنية/ الأراضي. مخططات لإعادة التأمينات المدفوعة على نفايات معينة (مثل البطاريات وحاويات المبيدات وغيرها).
الاستثمار	ـ إنشاء نظام لجمع وتخزين النفايات الخطرة بمشاركة القطاعين العام والخاص. ـ إنشاء مناطق صناعية بمشاركة القطاعين العام والخاص. ـ إعادة تأهيل شبكات المياه البلدية وشبكات مياه الري (جارٍ حالياً)*. ـ إعادة تأهيل شبكات المجاري (جارٍ حالياً). ـ إعادة تأهيل مراكز جمع النفايات الصلبة والتخلص منها (جارٍ حالياً).	مشروع إدارة المنطقة الساحلية (الشواطىء). برنامج عشري للمحافظة على التربة باعتماد أسلوب المشاركة واسترداد الكلفة يتضمن: ـ إعادة تأهيل وصيانة الأراضي المعدة للزراعة (جارٍ حالياً). ـ تطوير برامج لإنشاء شبكات من مشاتل الأشجار وإعادة التحريج. ـ برنامج إدارة السهوب والأراضي البور.

	للمدى القصير (١ ـ ٣ سنوات)	للمدى المتوسط (٤ ـ ٧ سنوات)
دراسات/ مراقبة المعلومات	بناء أفران لحرق النفايات الطبية (جارٍ حالياً).	إعادة استعمال مياه المجاري المعالجة لأغراض الري*.
	إعداد استراتيجية وبرنامج شامل للمحافظة على التربة.	تطوير برامج عمل للمناطق المحمية.
	إعداد مخطط لمعالجة النفايات الخطرة*.	مراقبة نوعية الهواء المديني في المدن الرئيسية.
	إعداد مخطط لإدارة المنطقة الساحلية (جارٍ حالياً).	وضع برامج توعية حول المحافظة على مصادر المياه*.
	دراسة تسعير المياه.	قياس ومراقبة المياه ونوعيتها*.
	وضع إجراءات حول المعلومات العامة والمشاركة في التقييم البيئي للمشاريع الإنمائية الرئيسية.	تطوير المخطط الرئيسي لمصادر المياه.
	وضع نظام وطني للمعلومات والمؤشرات المتعلقة بالأداء البيئي يشمل:	
	ـ إنشاء قاعدة بيانات معلوماتية وطنية للبيئة/ نظام المعلومات العامة*.	
	ـ إنشاء مراكز لمراقبة نوعية الهواء في منطقة بيروت الكبرى ومدينة شكا.	مراقبة أحواض الأنهر والمياه الجوفية (المناطق الساحلية).
	ـ إنشاء مراكز لمراقبة نوعية مياه الشرب*.	

(*) تشير إلى أن هذه الإجراءات ذات فعالية عالية قياساً على كلفتها.

المصدر: استراتيجية وزارة البيئة.

(ب) إستعمال الحوافز الاقتصادية

يتيح الحضور القوي للقطاع الخاص في الاقتصاد اللبناني فرصة الاستخدام المكثف لأدوات وحوافز السوق في الإدارة البيئية. ويقترح وضع مبادىء وآليات للتنفيذ في المجالات التالية:

١ ـ التسعير الملائم للموارد الطبيعية (الطاقة، الماء): مثل رفع الدعم عن الأمور المضرة للبيئة مثل البنزين المحتوي على الرصاص؛ ووضع الحوافز على الأمور المساعدة للبيئة مثل إلغاء الجمارك على السيارات الجديدة.

٢ ـ إسترداد الكلفة من النشاطات الرامية للحد من التلوث: مثل فرض رسوم على التخلص من النفايات (خاصة الخطرة منها)، والمياه المبتذلة.

٣ ـ فرض رسوم على مسببي التلوث.

(ج) بناء القدرات المؤسساتية

ثمة حاجة ملحة لتقوية المؤسسات القائمة المسؤولة عن الإدارة البيئية، وخاصة وزارة البيئة. كما يوصي بإتباع نهج لامركزي يشتمل مثلاً على إجراء المراقبة عن طريق المؤسسات القطاعية أو المنظمات غير الحكومية أو الإدارات المحلية (دوائر التفتيش البيئي في المحافظات والأقضية). وتشجيع القطاع الخاص على توفير الخدمات البيئية في حقول المياه، الصرف الصحي، وإدارة النفايات. كما أنه من الضروري تقوية وتعزيز التنسيق بين القطاعات المختلفة.

(د) تعميم المعلومات ونشرها

تشمل الأولويات في هذا المجال:

١ ـ وضع استراتيجيات وخطط للمسائل ذات الأولوية التي حددها «البرنامج الوطني الطارىء للتنمية» (مثل التربة، النفايات الخطرة، إدارة المناطق الساحلية، وتسعير المياه).

٢ ـ وضع نظام لمراقبة الأداء البيئي، وتأسيس قاعدة بيانات بيئية وطنية، ونظام للمعلومات الجغرافية.

٣ ـ إنشاء آليات لتعميم المعلومات البيئية على الشعب، وإيصال المعلومات الضرورية لمسببي التلوث.

(هـ) الاستثمار الهادف

الاستثمار البيئي جار حالياً بشكل جدي. فقد خصص لبرنامج مجلس الإنماء والإعمار «آفاق ٢٠٠٠» مبلغ ١٣٠٠ مليون دولار، وهو يشمل قطاعات إمداد المياه، ومعالجة المياه المبتذلة، والنفايات الصلبة... وغيرها. ومن المتوقع أن تخصص الحكومة استثمارات بيئية مستقبلية أخرى. بالإضافة إلى تلزيم بعض المشاريع للقطاع

الخاص مثل جمع النفايات الخطرة وتخزينها، وإنشاء مدن صناعية بعيداً عن المناطق السكنية.

* المشكلة في البلاد العربية ليست مشكلة استثمارات، ولكن مشكلة قرار سياسي لدفع موضوع البيئة إلى التحرك، والاهتمام بالإدارة البيئية وبتنفيذ القوانين البيئية.

(و) التنفيذ والاستدامة

لذلك، لكي يستطيع لبنان معالجة هذه الأمور الملحة بفعالية، ووضع إطار سليم للإدارة البيئية، لا بد من تنفيذ الشروط التالية:

١ ـ سياسة إصلاحية تركز على الروابط في الاقتصاد والتسعير التشجيعي.

٢ ـ ديمومة مؤسساتية، وخاصة في الموارد البشرية والتقنية والمالية مدعومة بهيكلية قانونية حديثة.

٣ ـ ديمومة مالية تعتمد على استرداد الكلفة، وضرائب التلوث، ومشاركة القطاع الخاص.

(ب) برنامج «تنمية القدرات ٢١» (Lebano-Capacity 21)

لقد كانت قمة الأرض عام ١٩٩٢ مهمة جداً، ليس فقط لفتحها باب الحوار والمناقشة بين الدول في العالم بمستوى متواز، بل لاهتمام هذا الحوار باستمرارية التعاون على المستوى الدولي في المحافظة على البيئة. وطبعاً، لبنان مثل باقي الدول النامية، وخاصة بعد الحرب يجب أن يستفيد من هذه الفرصة.

أهمية هذه القمة أنها أنتجت «أجيندا ٢١» التي حددت المشاكل البيئية واقترحت الحلول لها. لتنفيذ هذه الأجيندا، لقد انبثق عنها برنامج «تنمية القدرات ٢١» ولكن على كل بلد ـ وخاصة البلدان النامية ـ أن يحدد هيكلية البرامج الفرعية فيه حسب أولية المشاكل البيئية التي يعاني منها، والتي تتوافق مع «أجيندا ٢١». وقد سمي برنامج لبنان بـ «Lebano-Capacity-21» (بدأ العمل به في تشرين الثاني ١٩٩٤).

هدف هذه البرامج بشكل عام، ليس إيقاف مشاريع التنمية، بل دراسة مدى تأثيرها السلبي على البيئة، وتحويلها بشكل يتوافق مع توصيات «أجيندا ٢١» قبل تنفيذها. وهكذا، تتوافق خطط التنمية في لبنان مع المحافظة على البيئة ونتوصل إلى أسس التنمية المستدامة.

هذا البرنامج هو تنفيذ لاستراتيجية لبنان وأولوياته بالنسبة للبيئة بالتنسيق مع الـ UNDP، ولكن بتحويل خطط العمل لتتوافق مع توصيات «أجيندا ٢١».

تمويل البرنامج

بما أن البرنامج انبثق من قمة دولية هي قمة الأرض، فتمويله يتم عن طريق «وكالة

الأمم المتحدة» (UNDP وغيرها) لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة حسب أولويتها في كل بلد، لكن مع مراعاة استفادة كل القطاعات في الاقتصاد وكل المناطق.

إدارة البرنامج

بما أن هذا البرنامج يشمل بالإضافة إلى الحكومة اللبنانية، ووكالة الأمم المتحدة (UNDP وغيرها)، مؤسسات غير حكومية ومؤسسات استشارية، فإدارته يمكن أن تكون في:

١ ـ وزارة البيئة.

٢ ـ المجلس الوطني للبيئة أو

٣ ـ مجلس الإنماء والإعمار وطبعاً بالتنسيق مع وزارة الخارجية.

مهام الإدارة

يجب على هذه الإدارة العمل على توجيه الجهود في البلد نحو التنمية المستدامة، وذلك بواسطة:

١ ـ التعاون مع المؤسسات غير الحكومية (NGO).

٢ ـ تقوية القدرات: عن طريق استقطاب الخبراء؛ أو عن طريق تقوية المؤسسات وهيكليتها.

٣ ـ محاولة الحصول على المعلومات كأساس لأي تخطيط بناء أو لنشرها بين الناس للمحافظة على البيئة.

٤ ـ تبادل الخبرات والمعلومات مع البلدان المجاورة والعالم.

٥ ـ المساعدات على إنشاء المجالس الوطنية (National Councils) وتقويتها والتعاون معها، مما يسهل مشاركة القطاع الخاص في اتخاذ القرار في أولوية المشاريع المقررة، ومدى توافقها مع أسس وتوصيات «أجيندا ٢١».

٦ ـ مراجعة القوانين البيئية الموجودة، تجديدها، وإصدار قوانين جديدة.

٧ ـ البحث عن موارد داخلية لهذا البرنامج.

٨ ـ التعاون مع وكالة الأمم المتحدة (UNDP) الممولة لهذا البرنامج عبر ممثل ومدير لهذا البرنامج.

إنجازات البرنامج

من أهم إنجازات وزارة البيئة عبر هذا البرنامج، هي:

- تطوير القوانين البيئية وإصدار «منهاج البيئة».
- إصدار قانون لدراسة الأثر البيئي للمشاريع.
- إصدار قانون عن الأماكن الطبيعية والأثرية.

وقد قدمت كلها إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليها.

وقد قسمت خطة العمل في برنامج «Capacity 21» في لبنان، لتطال المواضيع التالية من مقترحات «أجيندا ٢١». وذلك، بسبب أولويتها في لبنان كما (ذكر في استراتيجية وزارة البيئة)، وهي:

١ ـ البيئة والتنمية.

٢ ـ السكان.

٣ ـ موارد المياه.

٤ ـ النفايات الصلبة، ومياه الصرف الصحي.

٥ ـ إدارة الأراضي.

٦ ـ الطعام، والزراعة.

٧ ـ الطاقة والتلوث.

٨ ـ التنوع البيولوجي.

٩ ـ التكنولوجيا، وكيفية تحويلها.

(ج) إنجازات الدولة على صعيد بنود «أجيندا ٢١»

بعد توقف الحرب ٩٠ ـ ٩١، لقد كانت أولويات الحكومة هي تأهيل القطاعات والأبنية والبنى التحتية كما كانت تقريباً قبل الحرب. أما اليوم، فتوجهها مركز أكثر على تحسين الإدارة المؤسساتية وإنماء الوطن ليصل إلى مصاف الدول المتقدمة فيما بعد. ومن أهم إنجازاتها:

على صعيد السكان

ـ مشروع إعادة المهجرين إلى سكنهم الأساسي ودفع مبالغ تعويضية لهم عن الأضرار عن طريق صندوق المهجرين، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة لدعم عودة المهجرين «عائدون» لتنمية أوضاعهم الاقتصادية ـ الاجتماعية والبيئية... وغيرها.

ـ إعادة تفعيل مصرف الإسكان، وتشجيع البنوك الخاصة على إعطاء قروض إسكانية، وذلك لحل مشكلة السكن لذوي الدخل المحدود.

على صعيد التربية والتعليم

ـ هيكلية جديدة للمناهج التعليمية (بدء تنفيذه عام ٩٧ ـ ٩٨).

ـ مشروع مرسوم إلزامية التعليم رقم ٢٢٣١ تاريخ ١٩٩٢/٢/١٥ (لكن لم يوافق عليه المجلس النيابي لأسباب عديدة، منها عدم توفر المدارس الرسمية الكافية بعد).

ـ تأهيل وترميم المدارس الرسمية الموجودة (أنجز بواسطة مشروع مجلس الإنماء والإعمار «البرنامج الوطني الطارىء لإعادة الإعمار» عام ٩٣ ـ ٩٦).

ـ مشروع إعادة إعمار بعض المدارس الرسمية المهدمة، وبناء مدارس وجامعات جديدة وتجهيزها في كافة المناطق اللبنانية بمبدأ الإنماء المتوازن، وذلك لسد العجز الحاصل، وتشجيع إعادة السكان إلى قراهم وتخفيف الضغط على المدن (آفاق ٢٠٠٠).

ـ وقع اتفاق تعاون بين وزارة البيئة ووزارة التربية لنشر التوعية البيئية في المدارس والجامعات بشكل إلزامي، وقد بدأ تنفيذ ذلك فعلياً في المدارس من خلال مادة التربية المدنية.

ـ وقع اتفاق تعاون ثقافي وتربوي بين الحكومة اللبنانية والحكومات الفرنسية، السورية، والمصرية.

على صعيد الصحة

ـ تأهيل المستشفيات الحكومية الموجودة بواسطة مجلس الإنماء والإعمار (البرنامج الوطني الطارىء لإعادة الإعمار).

ـ مشروع إنشاء مستشفيات حكومية جديدة على مستوى عال من التجهيزات والتقنيات الحديثة موزعة على كافة المناطق اللبنانية مثل: مستشفى بيروت الحكومي، مستشفى سبلين في إقليم الخروب، مستشفى في محافظة صيدا، التي وضع لها حجر الأساس خلال صيف عام ٩٦ (آفاق ٢٠٠٠).

ـ مشروع الرعاية الصحية الأولية بالتنسيق مع البنك الدولي.

ـ إعتماد سجل صحي لكل مولود جديد بموجب قانون رقم ٥٥٠، تاريخ ٢٤ تموز ١٩٩٦.

ـ التنسيق بين وزارة الصحة ووزارة التعليم المهني والتقني لاستحداث قسم لتخريج مفتش صحي.

على الصعيد الاجتماعي

ـ إصدار بطاقة للمعوقين، للتمكن من إجراء إحصاء عنهم بعد الحرب، وتغطية استشفائهم تغطية كاملة على حساب وزارة الصحة.

ـ القيام بمسح سكاني شامل انتهى في تشرين الأول ١٩٩٦، ويمكن الاعتماد عليه لتحديد السياسات وخطط العمل في كل القطاعات.

قطاع الخدمات العامة

ـ تأهيل كل نواحي البنى التحتية من الكهرباء، المياه، النقل، الاتصالات، والزراعة، وتأهيل الأبنية لقطاع الصحة والتربية والإسكان، بالإضافة إلى التنمية الإدارية (البرنامج الوطني الطارىء لإعادة الإعمار).

- مشروع إنشاء شبكات جديدة بواسطة مشروع مجلس الإنماء والإعمار «خطة ٢٠٠٠» للإنماء المتوازن في كل القطاعات وكل المناطق.
- مبدأ استرداد الكلفة في بعض المشاريع (مثل الأوتوستراداد، الهاتف وتحويله إلكترونياً).
- صدور قانون يمنع المستشفيات والمصانع صرف نفاياتها إلى شبكة المجاري دون معالجة في مركز خاص بها.

قطاع السياحة

- هناك فكرة قيد الدرس بالنسبة لزيادة نسبة الاستثمار في الأراضي المصنفة للسياحة لتشجيعها.

قطاع الصناعة

- مشروع لوضع استراتيجية لمراقبة التلوث الصناعي بالتنسيق مع منظمة UNIDO.
- هناك فكرة قيد الدرس لتشجيع إقامة مناطق صناعية خارج المناطق السكنية.

قطاع التجارة

- عقد اتفاقيات تعاون تجاري مع الدول المجاورة مثل: مصر، سوريا، الكويت.

قطاع العمل

- عقد اتفاقيات تعاون مع الدول المجاورة مثل: مصر وسوريا لتسهيل معاملات تبادل العمال.

قطاع الزراعة

- مشروع التنمية الريفية المتكاملة في بعلبك - الهرمل بالتنسيق مع منظمة UNDP.
- عقد اتفاقيات مع الدول المجاورة لتصريف الإنتاج الزراعي مثل: مصر، سوريا والأردن.

بالإضافة إلى المشاريع الإعمارية الكبيرة مثل إعادة إعمار وسط بيروت، مشروع أليسار للضاحية الجنوبية، مشروع توسيع المطار، وشق أوتوستراداد جديدة على طول الخط الساحلي، والخط الدولي مع سوريا، والتي سيكون لها آثاراً إيجابية في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان.

ويعاون الدولة في تنفيذ هذه المشاريع التأهيلية والإعمارية **«مجلس الإنماء والإعمار»** الذي أنشىء عام ١٩٧٧، وأعيد تفعيله عام ١٩٩٢، وذلك من خلال مشروعين:

- البرنامج الوطني الطارىء لإعادة الإعمار (١٩٩٣- ١٩٩٦).
- خطة آفاق ٢٠٠٠ (مشروع على مدى عشر سنوات ابتداء من عام ١٩٩٦).

كما يساهم **«المجلس الوطني للبحوث العلمية»** في دعم التنمية المستدامة عبر مجموعة باحثين بيئيين، وذلك عن طريق:

- إنشاء وحدة للبيئة، ومركز الاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية عام ١٩٩٤.
- مراقبة تلوث مياه البحر عبر وحدة الرصد البيئي.
- تشجيع وتمويل الأبحاث العلمية وخاصة المتعلقة بالبيئة، الموارد الطبيعية، الصحية، الزراعية وغيرها... وتشجيع الطابع البيئي فيها.
- إعطاء منح للدراسات العليا، لتأمين الكادرات العلمية للبلد.
- التنسيق مع المؤسسات الحكومية والوزارات وخاصة عبر تقديم المعلومات العلمية لأخذ القرار.
- التشديد على التفاعل مع مؤسسات الأمم المتحدة مثل UNDP,GEF والتواجد كممثلين فاعلين في مجالسها.

لقد تم افتتاح **المعهد اللبناني في غرفة التجارة والصناعة** في ٥ تشرين الثاني ١٩٩٦ للتأهيل المهني للموظفين وذلك لمواكبة التطور الاقتصادي والتكنولوجي في هذا العصر.

(د) التغييرات الصادرة في لبنان على صعيد اتفاقيات قمة الأرض

هذا فيما يتعلق بالمشاريع المتوافقة مع «أجيندا ٢١»، أما بالنسبة للاتفاقيات التي انبثقت من قمة الأرض وهي اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية تغير المناخ، واتفاقية مكافحة التصحر، فلبنان قد وقع عليها كلها. وبناء لهذه الاتفاقيات، بدأ لبنان بتنفيذ عدة مشاريع بتمويل من منظمة الـ UNDP.

١ - إتفاقية تغير المناخ

بالنسبة لموضوع تغير المناخ، فبالإضافة إلى غازات SO2 و CO2 الملوثة للهواء من وسائل النقل والمصانع، هناك أيضاً غاز الأوزون O3 ومواد الـ CFC الشديدة التأثير على طبقة الأوزون وتغير المناخ.

بالنسبة لغاز الـ CO2، فكلما زاد عدد السكان، زاد استهلاك الطاقة ولكن من المتوقع أن يقل انبعاث هذا الغاز بسبب تحسن نوعية المولدات المستعملة والسيارات، والتحول في محطات إصدار الكهرباء من الفحم والغاز الطبيعي إلى الطاقة الحرارية أو الشمسية.

أما بالنسبة لـ CFC، فهي تستعمل في تجهيزات التبريد، والتدفئة، وصناعة العطور وغيرها. ورغم أن مساهمة لبنان في هذه المشكلة ضئيلة، إلا أنه استدرك ذلك بإصدار

وتفنيذ قانون في حزيران ١٩٩٤ يمنع استيراد الـ CFC، ووضع برنامجاً للحد من استعمالها وبقايا تأثيرها حتى عام ٢٠٠٠. هذا القرار له تأثير على صعيدين:

- الحد من تأثير الـ CFC في مشكلة تغير المناخ وطبقة الأوزون.
- رفع مستوى الصناعة ومواكبتها للتقدم التقني.

كما أصدر قراراً بمنع استيراد الدواليب المستعملة إلى لبنان التي غالباً ما ترمى أو تحرق، وبالتالي تؤدي إلى تلويث الهواء (القرار رقم ٢٢، تاريخ ١٠/١١/١٩٩٣).

بالإضافة إلى ذلك، لقد أنجزت وزارة البيئة بروتوكولاً يحدد نسب الملوثات في الهواء، الماء، والتربة اعتماداً على النسب العالمية، وتم الموافقة عليه في شهر أيلول ١٩٩٦.

٢ ـ إتفاقية التنوع البيولوجي

في لبنان ٤ محميات طبيعية هي جزر النحيل قرب طرابلس، بحيرة عميق في البقاع، منطقة الباروك، وغابات إهدن. وقد أعلنت كلها محميات طبيعية بواسطة قرار ١٢١ بتاريخ ٩ آذار ١٩٩٢، ما عدا منطقة أرز الباروك بقانون رقم ٥٣٢، تاريخ ٢٤ تموز ١٩٩٦.

كما قدمت وزارة البيئة بتاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣ مشروع قانون يتعلق بكيفية حماية هذه المحميات والمحافظة عليها وإقامة غيرها، عبر مشروعين هما مشروع المناطق المحمية (GEF) ومشروع البحيرات الطبيعية والشواطىء المحمية (MEDWET). هذا المشروع يظهر التزام الدولة بالمحافظة على المناطق الطبيعية وإقامة غيرها من المحميات. كما استحدثت قسماً لذلك، ولكن قلة الموارد المالية أخرت الموافقة عليه حتى الآن. قد تؤمن التغطية المالية لذلك من المؤسسات الدولية مثل UNDP, GEF لبدء هذا القسم وتوظيف الخبراء للاهتمام به.

كما تهتم وزارة الزراعة من خلال مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية بتحديد المؤشرات لاندثار الغابات، وبإعلان الغابات محميات طبيعية وتنظيم حمايتها مثل غابات الأرز في بشري، وتنورين، وجاج وغيرها (بموجب قانون رقم ٥٥٨ تاريخ ٢٤ تموز ١٩٩٦). كما قامت بدراسة محلية عن التنوع البيولوجي في لبنان بتمويل من الـ UNDP.

هذا بالإضافة إلى مشروع التحريج في مختلف المناطق اللبنانية بالتنسيق والتعاون مع الجيش، المدارس، الجمعيات الأهلية، الكشاف، القطاع الخاص وغيرهم. وذلك، عبر تأمين الغرسات لهم مجاناً.

بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار قرار بمنع الصيد البري (قرار رقم ١١ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٩٥). ولاحقاً، تم تعديله والسماح بالصيد لمدة ٤ أشهر ابتداءاً من ٥ أيلول من كل عام. وذلك، للمحافظة على التنوع البيولوجي والثروة الحيوانية الموجودة.

٣ ـ إتفاقية مكافحة التصحر

أما بالنسبة لاتفاقية الحد من التصحر، فقد اهتم لبنان بهذا الموضوع من منظار أولويات مشاكله، وخاصة مشكلة استخراج الرمول من الأملاك البحرية العمومية ومشكلة المقالع والكسارات في الأراضي الداخلية.

بالنسبة لاستخراج الرمول من الأملاك البحرية، لقد أصدر مرسوم رقم ٣٨٩٩ بتاريخ ١/٧/١٩٩٣، ينظم هذا الموضوع بعد أن كان عشوائياً، وله تأثيرات سلبية على الشواطىء اللبنانية.

أما موضوع المقالع والكسارات التي تؤدي إلى مشاكل عديدة: صحية، بيئية، جغرافية، وغيرها، فقد أصدرمرسوم رقم ٥٦١٦ عام ١٩٩٤ لتنظيم عملها والحد من المشاكل الناجمة عنها. ولكن بعد استفحال هذه المشاكل، صدر قرار من مجلس الوزراء بإقفالها في شهر شباط ١٩٩٦ ونقلها إلى أماكن أخرى بعيدة عن المناطق السكنية لاحقاً.

بالإضافة إلى ذلك، أنشئت لجنة محلية من وزارة الزراعة، FAO و UNDP، بهدف إعداد خطة لمحاربة التصحر ابتداء من آذار ١٩٩٧.

٤ ـ حماية المياه الإقليمية

تحسساً من الدولة بأهمية مشكلة تلوث المياه الإقليمية وخاصة من السفن الراسية على شواطئها، لقد أصدرت قانوناً يحدد كيفية التخزين، النقل، والتوزيع للبضائع وخاصة البترول ومشتقاته. هذا القرار هو قرار رقم ٥٥٠٩ بتاريخ ١٨ آب ١٩٩٤، وبطلب من وزارة الصناعة والبترول.

فالمنطقة الساحلية لها أهمية كبرى في لبنان وذلك لإقامة أكثر من ٦٠٪ من السكان فيها، و ٨٠٪ من اليد العاملة في المصانع، و ٧٠٪ من وسائل النقل. ولذلك، فأي مشكلة بيئية على الشواطىء سيكون لها تأثير شديد على الصعد التالية:

- تأثير مباشر وغير مباشر على الصحة.
- تأثير مباشر على البيئة، وخسارة الموارد الطبيعية.
- خسارة في نوعية الحياة.
- خسائر اقتصادية.
- تأثير سلبي على النواحي الاجتماعية.

هـ ـــ الإنجازات على صعيد الجمعيات غير الحكومية بالتنسيق مع القوى الفاعلة مثل: النساء، الشباب وغيرهم

لإنجاح أي مشروع في أي منطقة، يجب إشراك سكانها المعنيين بالموضوع والمستفيدين من المشروع بالإضافة إلى الفعاليات في المنطقة. هذا بالإضافة إلى العنصر النسائي والشباب لما لهم من تأثير في نجاح أو فشل أي مشروع. وذلك على عدة صعد:

١ ـ صعيد القرار بأولوية المشروع المطروح للعمل.

٢ ـ صعيد التنفيذ وكيفيته.

٣ ـ صعيد التمويل المادي له، أو الاستفادة منه مادياً أو معنوياً.

٤ ـ صعيد الاشتراك الفعلي في تنفيذه وإنجازه.

على صعيد المثال، نذكر مشروعين نموذجيين للمركز المقاصدي للتنمية والبيئة:

المشروع الأول: إعادة تصنيع الورق

ويعمل على التوعية البيئية في مدارس المقاصد على كيفية التخلص من النفايات الورقية عن طريق فرزها وجمعها في المدرسة، ومن ثم بيعها إلى مصانع الورق والاستفادة من مردودها المادي بالإضافة إلى المحافظة على البيئة.

المشروع الثاني: إعادة تصنيع الزجاج والقماش

يستمد هذا المشروع الدعم من برنامج إدارة التنمية الحضرية (Urban Managment Program)، ويعمل على تثقيف سيدات منطقة مكتظة بالسكان من بيروت (طريق الجديدة) بالنسبة لأهمية فصل الزجاج والقماش من النفايات المنزلية، ومن ثم جمعها وإعادة تصنيعها.

ويتم تشجيعهم على الاشتراك في المشروع بالطرق التالية:

ـ تقديم مجموعة من مساحيق التنظيف المنزلية شهرياً تشجيعاً لهم على فصل النفايات.

ـ دمجهم في عملية إعادة التصنيع عبر تدريبهم على أعمال فنية لإعادة تصنيع الزجاج والقماش مثل الرسم على الزجاج والتطريز على القماش لقاء مقابل مادي لعملهم.

كما تجدر الإشارة إلى برنامج LIFE الذي أنشأته منظمة الأمم المتحدة. هذا البرنامج يغطي مشاريعاً محدودة مع الشرط بأن يغطي المعنيون بالمشروع مبلغاً موازياً للمبلغ الذي تقدمه الأمم المتحدة.

فكرة البرنامج تعتمد على وجود حاجة بيئية معينة في منطقة ما، حيث يعرض أهل المنطقة مع البلدية أو فعاليات المنطقة حلاً لها. وعند ذلك، يدرس المشروع من قبل لجنة من ١٢ شخصاً متخصصاً ثم يوافق على تمويله مناصفة مع أهل المنطقة.

وهذا بند ضروري لأنه يساعد أهل المنطقة على الإحساس بانتماء المشروع لهم، وبالتالي يتابعون تنفيذه بدقة بأنفسهم. وهذه المشاريع تشجع التعاون بين القطاع الخاص والبلديات وبالتالي مع الحكومة.

الأسباب المساعدة لإنجاح البرنامج:

ـ كون هذا المشروع له تغطية من الأمم المتحدة.

ـ كون البلديات بحاجة إلى استعادة دورها في اتخاذ القرار والتنفيذ.

ـ الزيادة في الإعلام البيئي.

ـ رغبة الناس في التحرك لحل مشاكلها وخاصة فئات من النساء، والشباب، وغيرهم.

المشاريع المرعي تنفيذها:

ـ مشروعي فصل النفايات في بشري وحمانا.

ـ مشروع المركز البيئي للمعلومات (EIC) التابع لجمعية حماية الطبيعة والموارد الطبيعية في لبنان (SPNL).

وأهمية هذه المشاريع أنه يمكن الاستفادة منها وتكرارها في أماكن أخرى.

(و) تأثير اتفاقيات التعاون الموقعة مع الدول المجاورة على الاقتصاد اللبناني

من المسلم به، أن اتفاقيات التعاون الموقعة بين البلدان لها فوائد جمة في إنعاش الاقتصاد. ولكن في بعض الأحيان، قد تنتج عنها بعض الأضرار أيضاً، مثلاً:

١ ـ بالنسبة للاتفاقيات المتعلقة بالعمال، فقد نتج عنها استقبال أعداد كبيرة من العمال وبأجور زهيدة، وبالتالي نافست اليد العاملة في لبنان وأدت إلى زيادة البطالة.

٢ ـ بالنسبة للاتفاقيات المتعلقة بالتجارة، فقد نتج عنها دخول بضائع إلى لبنان، وبأسعار أرخص من البضائع الداخلية، مما أدى إلى منافستها بشدة.

(ز) أهم الأمور التي تساعد على التنمية المستدامة

ـ إنشاء وزارة مستقلة للبيئة عام ١٩٩٣.

ـ إهتمام العديد بالأمور البيئية وإنشاء جمعيات غير حكومية لدعم هذا الموضوع والضغط نحو هذا التوجه.

ـ وضع خطط إنمائية شاملة من قبل مجلس الإنماء والإعمار عبر «البرنامج الوطني الطارىء لإعادة الإعمار» و «مشروع آفاق ٢٠٠٠».

ـ تدخل مؤسسات الأمم المتحدة مثل GEF, UNDP وغيرها، لدعم التحرك في هذا الاتجاه.

(ح) أهم المشاكل التي تعيق تنفيذ التنمية المستدامة

- حداثة وزارة البيئة (عام ٩٣)، وقلة الموظفين العاملين فيها وعدم تخصصهم بالبيئة.
- تشابك الصلاحيات بين وزارة البيئة وسائر الوزارات الأخرى.
- عدم وجود مجلس إدارة فاعل يشمل كل الوزارات الأخرى.
- ضعف التنسيق فيما بينها.
- ضعف القوانين البيئية وقوة تنفيذها خاصة من ناحية الموارد البشرية.
- ضعف في إدارة الموارد المالية في الوزارة وتوزيعها على الأولويات (موازنة وزارة البيئة ٠,٢٤٪ من الموازنة العامة للدولة عام ٩٥).
- عدم الاهتمام بالبيئة ووضعها في سلم الأولويات، أي عدم دراسة الأثر البيئي للمشاريع قبل تنفيذها.
- قلة المعلومات الموجودة لدى الدولة عن الأمور البيئية وكيفية معالجتها.
- ضعف الوعي البيئي لدى المواطنين.
- ضعف في كيفية التخطيط والتنفيذ للمشاريع البيئية.
- التدخل السياسي.

أهم المشاكل التي تعيق تنفيذ أي مشروع، هي:

- تأمين التمويل المادي له (منح وقروض داخلية/ خارجية).
- تأمين الدراسات المطلوبة له بالمستوى المطلوب.
- بعد الاعتبارات السياسية (مثل توزيع المشروع، إدارته، وأماكن الاستفادة منه).
- تقبل الناس لفكرة المشروع ومساندتهم؛ ووعيهم ومعلوماتهم عن المشاكل البيئية.

IV ـــ وضع وزارة البيئة والجمعيات البيئية، وتوصيات لتقويتها

(أ) الوضع الحالي لوزارة البيئة

١ ـ مهام الوزارة وطريقة إدارتها

لقد استحدثت وزارة البيئة في لبنان بناء للقانون رقم ٢١٦ بتاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣ ولكن هذا القانون جاء غامضاً ولم توضح بنوده أسس علاقات التعاون بينها وبين الوزارات والإدارات المختلفة.

تحدد المادة الثانية من القانون ٢١٦ مهام وزارة البيئة كما يلي:

١ ـ إعداد سياسة عامة في كل ما يتعلق بشؤون البيئة واقتراح الخطوات اللازمة لتنفيذها بالتنسيق مع الإدارات المعنية.

٢ ـ المحافظة على المحيط الذي يتصل بحياة الإنسان والمجتمع، سواء كان طبيعياً أو من صنع الإنسان.

٣ ـ مكافحة التلوث مهما كان مصدره، وبطرق قانونية أو علاجية.

٤ ـ تحديد:

(أ) كيفية معالجة النفايات والمياه المبتذلة وذلك عن طريق الاشتراك في اللجان المعنية بذلك، وضع الدراسات لهذه الغاية ومراقبة الأشغال لتنفيذها.

(ب) شروط الترخيص بإنشاء المصانع والمعامل والمناطق الصناعية ومزارع الدواجن والمزارع الحيوانية والكسارات والمقالع والمناجم ومصانع الزفت، بالإضافة إلى تطبيق تدابير الحماية على المصانع والمنشآت القائمة قبل إصدار هذا القانون.

(ج) الشروط والقوانين لاستعمال الأراضي العامة على اختلاف أنواعها، بما يضمن المحافظة على البيئة.

(د) تحديد أنواع الحيوانات والطيور المسموح صيدها، ومواسم الصيد وأماكنه.

(هـ) تنظيم حملات تربوية وتوعية بالنسبة للمحافظة على البيئة، ومعارض ومؤتمرات لهذا الموضوع. بالإضافة إلى الموافقة على إقامة مشاريع لتنفيذ الاتفاقيات الدولية على البيئة.

(و) تشجيع المبادرات الفردية والجماعية التي من شأنها تحسين أوضاع البيئة.

(ز) تصنيف المناظر والمواقع الطبيعية، واتخاذ القرارات وإصدار المراسيم الخاصة لحمايتها.

(ح) تحضير الخطط الوقائية لمجابهة الكوارث والأضرار التي قد تنجم عن الطبيعة (سيول، فيضانات...) أو الحروب.

أما على صعيد إدارة وزارة البيئة، فعلى الرغم من أن القانون ٢١٦ قد حدد عدد موظفيها بـ ١٣٩ موظفاً دائماً، فإنن مجلس الخدمة المدنية لم يستطع تأمين ذلك حتى الآن، ولا يوجد سوى ١٣ موظفاً دائماً، و ١٠ تقنيين متخصصين متعاقدين حالياً.

تنقسم إدارة الوزارة إلى ٣ مصالح رئيسية بالإضافة إلى المديرية العامة للبيئة ومجلس استشاري متخصص لوزير البيئة.

ـ المديرية العامة للبيئة

تتولى الإشراف على أعمال الوحدات الإدارية التابعة لها، والتنسيق مع إدارات ومؤسسات القطاع العام والخاص في كل ما يتعلق بحماية البيئة والمحافظة عليها. بالإضافة إلى العلاقات الخارجية وتنظيم عمل المجلس الاستشاري وتوعية المواطنين في مجال البيئة.

ـ مصلحة المحافظة على الطبيعة

تتولى الإشراف على صيانة الأراضي العامة والغابات، وحماية المواقع الطبيعية

والمحافظة على الرمول والشواطىء من التلوث. والإشراف على جميع الحفريات التي من شأنها تشويه البيئة وتنظيم الصيد البري والمائي وذلك بالتنسيق مع وزارة الزراعة.

ـ مصلحة حماية البيئة السكنية

تتولى الإشراف على كيفية معالجة النفايات وصرف المياه المبتذلة وحماية الهواء والماء من التلوث. كما تتولى تحديد الأراضي الصالحة لإنشاء محميات طبيعية وحدائق ومسابح عامة.

ـ مصلحة الوقاية من مؤثرات التكنولوجيا والمخاطر الطبيعية

تتولى دراسة وإبداء الرأي في طلبات استيراد المواد الكيميائية والمبيدات، والإشراف على المصانع المحلية المنتجة للمواد الكيمياوية وعلى معالجة النفايات الصناعية، وذلك لضمان سلامة المواطن وحماية الطبيعة والبيئة.

٢ ـ مشاكل الإدارة البيئية

تعاني وزارة البيئة من مشاكل عديدة، إدارية، قانونية، تقنية وغيرها جعلت فعالية عملها محدودة. من أهم هذه المشاكل، ما يلي:

١ ـ النصوص القانونية لحماية البيئة: إما قديمة وتحتاج إلى تعديل اعتماداً على التقدم العلمي والتقني، أو مكررة وحتى في بعض الأحيان متناقضة مع بعضها.

٢ ـ صعوبة في تطبيق النصوص القانونية بسبب عدم وضوح المعلومات التقنية فيها، وعدم التنسيق داخل الإدارات لتطبيقها.

٣ ـ في القانون ٢١٦ لتأسيس وزارة البيئة، مطلوب منها تحديد سياسة عامة لحماية البيئة، ولكن تقسيمها الإداري لم ينشىء أي مصلحة متخصصة في هذا المجال. حدد وضع قسم التخطيط والمشاريع تحت مصلحة المحافظة على الطبيعة، وليس كمصلحة منفصلة أو تحت المديرية العامة للبيئة ليشمل جميع أمور البيئة.

خلال مناقشة استراتيجية وزارة البيئة في تشرين الثاني ١٩٩٦، تقدم البنك الدولي بمنحة لوزارة البيئة لإنشاء «وحدة التخطيط وإنماء الموارد» لمراجعة ومراقبة تنفيذ هذه الاستراتيجية، بالإضافة إلى إقامة دورات عن الإدارة البيئية.

٤ ـ حدد في القانون ٢١٦ الطلب من الوزارة مكافحة التلوث من مصادره الأساسية، ولكن لم يحدد الأسس العلمية للتلوث أو الأسس القانونية للعقاب. كما أنه لم يحدد الدائرة المتخصصة لمتابعة هذا الموضوع.

لقد بادرت الوزارة بتحديد شروط وأنظمة تخضع لها الانبعاثات والمحيط الذي يكتنفها، ولكن يصعب تطبيقها بسبب صغر حجم المصانع وافتقار الوزارة للقدرة على تقييم المشاريع من الناحية البيئية أو بسبب قلة الموظفين.

بالإضافة إلى ذلك، فعلى رغم أن مهمة المراقبة أعطيت لوزارة البيئة، فلا زالت صلاحية التنفيذ في وزارة الداخلية فقط.

٥ ـ ليس هناك وضوح في القانون بالنسبة لصلاحيات الوزارة إن كانت فقط لتحديد السياسة العامة للبيئة وتطبيقها أو ترك التطبيق للوزارات الباقية.

٦ ـ الإطار المؤسساتي للإدارة البيئية أصبح متكاملاً الآن بوجود وزارة منفصلة لحماية البيئة، ولكن يوجد تضارب في الصلاحيات بينها وبين الوزارات الأخرى في الأمور المتعلقة بالبيئة. وبالتالي، فإن نظام الإدارة البيئية لا يزال مجزأ، مما يحد من قدرة الوزارة على دمج السياسة البيئية ضمن مشاريع عامة للتنمية.

٧ ـ ليس هناك تنسيق بين الوزارة والوزارات الأخرى في مشروع متكامل للبيئة.

٨ ـ قدرة الوزارة على تنفيذ مهامها محدودة حالياً بسبب قلة الموظفين الدائمين والمتخصصين فيها وأنظمة الحوافز للموظفين الحكوميين (رواتب متدنية، إمكانات تقدم محدودة...).

٩ ـ بلغت موازنة وزارة البيئة عام ٩٥ (٠,٢٤٪) فقط من الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى عدم دراية الوزارة في كيفية توزيع موارد هذه الميزانية على المشاريع الضرورية لتنفيذها حسب أولويتها.

١٠ ـ عدم الاسترداد الكامل لكلفة الماء، الكهرباء، وصرف النفايات (هناك برامج مستقبلية لذلك ضمن خطة مجلس الإنماء والإعمار).

١١ ـ عدم إلزامية تقييم بيئي للمشاريع الجديدة.

١٢ ـ عدم وجود سعر تشجيعي للبنزين الخالي من الرصاص.

١٣ ـ عدم وجود سعر تشجيعي للسيارات الجديدة.

١٤ ـ ضعف النقل العام حالياً.

١٥ ـ عدم وجود ضرائب على مصادر التلوث لمنعها.

(ب) الوضع الحالي للجمعيات البيئية غير الحكومية

بدأت فكرة الجمعيات البيئية غير الحكومية منذ عام ١٩٧٠ بواسطة علماء وباحثين في هذا الموضع. كان دور هذه الجمعيات يشدد على التوعية البيئية بين الناس، وعلى لفت الانتباه للمشاكل البيئية والصحية الملحة.

ولكن خلال الحرب، اعتبرت المشاكل البيئية هامشية مقارنة مع صراع البقاء، ولذلك فقد تقلص عملها خلال هذه المدة. بعد انتهاء الحرب، تجدد الاهتمام بالأمور البيئية وعادت الجمعيات إلى نشاطها السابق وبزخم أكبر.

ففي نهاية الثمانينات، أصبح في لبنان حوالي ٣٢ جمعية تعنى بالبيئة ومشاكلها،

موزعة في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، وقد تركز اهتمامها على المشاكل البيئية الطارئة كل في منطقته، في غياب للتنسيق في ما بينها أو مع مؤسسات القطاع العام.

وفي عام ١٩٩٢، تأسس «التجمع اللبناني لحماية البيئة» وحصل على الترخيص الرسمي من وزارة الداخلية بتاريخ ٢٨/١٠/٩٣ بموجب علم وخبر رقم ٤١٥/أ .د، وأصبح الآن يضم حوالي ٢٤ جمعية تحت لوائه. يتركز اهتمامه على التشجير، إنشاء المحميات، المحافظة على الأبنية الأثرية مثل الجوامع والكنائس، إنشاء نوادي بيئية في المدارس والجامعات والتوعية بشأن المحافظة على البيئة. ولكن أداءه يبقى ضعيفاً بسبب قلة الموارد المالية، البشرية والتقنية وعدم التزام أعضائه بتنفيذ مهامهم.

لكن بالرغم من كل هذه الصعوبات، استطاع التجمع العمل على التنسيق بين أعضائه من الجمعيات، وتأمين سبل نشر المعلومات والتعاون فيما بينها الإضافة إلى التواصل مع الوزارات لتفعيل العمل. ومن أهم إنجازاته، اقتراح استراتيجية بيئية للبنان عام ١٩٩٤ بدعم من مؤسسة فريدريش إيبرت.

وفي عام ١٩٩٥، وبعد انتخاب الأعضاء الجدد لإدارته، حضرت استراتيجية جديدة وخطة عمل لتفعيل عمله. وقد نوقشت هذه الاستراتيجية في حلقة جمعت الجمعيات البيئية، وعدداً من مؤسسات الأمم المتحدة.

خطة العمل هذه شملت أربع نقاط، هي:

١ ـ إنشاء حلقة وصل للمعلومات بين الجمعيات البيئية، وعملها هو جمع المعلومات البيئية ونشرها بينهم عبر سبل اتصال حديثة (بدأ العمل بها منذ شباط ١٩٩٥).

٢ ـ إنماء القدرات المؤسساتية على صعيدين:

(أ) التجمع عبر إنشاء لجان متخصصة تعمل على تنسيق العمل بين الجمعيات.

(ب) الجمعيات وأعضائها عبر تأمين دورات تدريبية لهم على صعيد:

ـ الإدارة البيئية.

ـ الإدارة المؤسساتية.

٣ ـ إعتماد استراتيجية لجمع الأموال عبر مساعدة خبراء.

٤ ـ إعتماد استراتيجية بعيدة الأمد للتجمع عبر طلب المساعدة من خبراء. ويجري العمل حالياً، على تأمين الموارد المالية لتغطية مصاريف هذه المشاريع من المؤسسات الدولية.

بسبب وضع الإدارة البيئية حالياً في القطاع العام، هناك إمكانية لزيادة إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في الإدارة البيئية. كما أن هناك بشائر على الصعيد الاستراتيجي بتغيير توجه الاستثمارات قليلاً نحو الأمور الاجتماعية والبيئية في لبنان في السنوات القادمة.

(ج) تحديد نقاط الضعف والقوة في عملية التنسيق.

من ضمن مهمات منظمة الأمم المتحدة، هو العمل مع مختلف وزارات الدولة للقيام بمشاريع تفيد البلد، كل وزارة حسب اختصاصها. كما تقدم الدعم المالي والتقني والبشري لتحقيق ذلك. كل هذا، بإطار التنمية مع المحافظة على البيئة، أي التنمية المستدامة.

كما تعمل على التواصل مع الجمعيات البيئية أيضاً لمعرفة توجهات العمل لدى كل منها والتجمعات الموجودة بينها. بالإضافة إلى دراسة احتياجاتها المادية والإنمائية، ومساعدتها على تحديد خطط العمل للمشاكل التي تواجهها. ولذلك، فهي تركز حالياً في تعاملها مع الجمعيات على المشاريع التالية:

١ ـ LIFE: ومهمته جمع المعلومات عن نشاطات الجمعيات المختلفة وتحديد طرق التعاون فيما بينها (تشرين الأول ١٩٩٥).

٢ ـ SDNP: ومهمته تأمين المعلومات المستجدة عن البيئة، وتسهيل سبل الحصول عليها عن طريق التقنيات الحديثة (حزيران ١٩٩٦).

٣ ـ CAPACITY 21: ومهمته إنماء القدرات في هذه الجمعيات على صعيد الإدارة المؤسساتية، وإغناء الموارد البشرية، وذلك بواسطة دورات تدريبية حسب حاجاتهم (تشرين الثاني ١٩٩٤).

٤ ـ GEF: ومهمته مراقبة المحميات والبحيرات الطبيعية، وخاصة ٦ محميات في لبنان (لم يبدأ تنفيذه بعد).

كما يتم التنسيق داخل وكالة الأمم المتحدة بين مختلف المسؤولين عن المشاريع، وذلك بواسطة اللجنة الداخلية للبيئة والتنمية Inter agency Committee on Environment and Sustainable Development (ICESD) التي تجمع وتنسق مختلف خطط العمل، لكي تتكامل في استراتيجية موحدة للبيئة والتنمية. هذه اللجنة أنشئت في عام ١٩٩٣، ولكن جدد عملها فعلياً في ٦ شباط ١٩٩٦ واستراتيجيتها تتلخص في ما يلي:

ـ تجديد ومتابعة كل برامج الأمم المتحدة، للتأكد من مطابقتها للحاجات في البلد.

ـ مراجعة خطط العمل الوطنية آخذين بعين الاعتبار التوصيات العالمية وخاصة «أجيندا ٢١».

ـ تحضير عدد من المداخلات والتوصيات، ثم اختيار أولويات العمل بالتنسيق والتشاور مع وزارة البيئة، الجمعيات البيئية، القطاع الخاص وغيرها.

ـ تحسين سبل الحصول على المعلومات البيئية وتوزيعها على كل المهتمين في القطاع العام والخاص.

- تأمين التدريب الضروري للعاملين في المشاريع بالإضافة إلى المعنيين في الحكومة، الجمعيات، القطاع الخاص، والجامعات.
- مساعدة الوزارات والادارات المهتمة، وخاصة وزارة البيئة، ومجلس الإنماء والإعمار على خلق استراتيجية بيئية، ودعمها لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

هذا على صعيد التعامل المباشر بين وكالة الأمم المتحدة مع الوزارات أو الأمم المتحدة مع الجمعيات البيئية. ولكن هناك الكثير من المشاريع التي تحتاج إلى التنسيق بين الوزارات أنفسهم، أو بين الوزارة والجمعيات البيئية أو بين الوزارة والقطاع الخاص لإنجاحها. وهنا تظهر المشكلة، حيث يعتبر التنسيق ضعيفاً، ويمر بكثير من المراحل البيروقراطية التي تعيق أو تؤثر على تنفيذ المشروع بالوقت المطلوب لذلك.

بالإضافة إلى ذلك، لقد أنشىء **مجلس الإنماء والإعمار** عام ١٩٧٧ بدلاً من وزارة التخطيط، بمهمة محددة وهي التخطيط للمشاريع على صعيد الوطن ومراقبة تنفيذها من قبل الوزارات المعنية. ولكن، لاحقاً توسعت صلاحياته عبر تأمين التمويل لهذه المشاريع وتنفيذها بنفسه دون التنسيق مع الوزارات. كما يمثل صندوق المهجرين ومجلس الجنوب نفس المشكلة مع الوزارات، ولكن بشكل محدد في مناطق معينة فقط.

من العوامل التي تساعد مجلس الإنماء والإعمار على تسريع عمله وتخطي البيروقراطية، هو عدم خضوعه لأي مراقبة مثل التفتيش المركزي أو مجلس الخدمة المدنية وغيرها.

توصيات عامة

- تحديد أوضح لدور وزارة البيئة ودور باقي الوزارات.
- استحداث طرق جديدة وواضحة للتعاون والتنسيق فيما بينها مثل المجلس الأعلى للبيئة، حيث يكون دور وزارة البيئة فيه هو التخطيط، المراقبة، والاعلام عن كيفية تنفيذ المشاريع.
- تحديد واضح للسياسة البيئية، وتنفيذها في كل القطاعات، كل حسب اختصاصه، وخاصة عبر تقييم الأثر البيئي لمشاريعها قبل تنفيذها.
- تفعيل وتعديل القوانين البيئية مع التشديد على العقوبات المالية فيها.
- التركيز على إنماء القدرات المؤسساتية للجمعيات غير الحكومية، وتنشيط التعاون بينها وبين الوزارات.
- تحسين إدارة الموارد المالية في الوزارات المختلفة حسب الأولويات.
- التركيز على خلق تمويل محلي للمشاريع البيئية عبر إقناع القطاع الخاص بأهميته ومردوده.

- التركيز على النوعية البيئية بين المواطنين.
- الاهتمام بتأمين المعلومات المستجدة عن البيئة، ونشرها على صعيد المواطنين، الجمعيات، وأجهزة الدولة كافة، عبر إنشاء بنك المعلومات البيئية.
- تخصص الجمعيات الغير حكومية بمواضيع محددة، والتكامل والتنسيق فيما بينها، وذلك بهدف زيادة إنتاجيتها.
- رفع التدخل السياسي وتغطيته للمخالفين والمضرين بالبيئة.

لائحة بأسماء المشاركين في حلقة التشاور الوطنية التي نظمها التجمع اللبناني لحماية البيئة

لمناقشة التقرير الوطني اللبناني (خمس سنوات بعد قمة الأرض)

الاسم	اسم المؤسسة	رقم الهاتف
عباس شمص	جمعية المحيط الأخضر	٠٣ ـ ٣٣٧٠١٠
هلا هلال	جمعية العناية بالبيئة والإنسان	٠٥ ـ ٥٣٠٦٦٣ ٠١ ـ ٤٢٧٦٦٣
محمد سلمان	صحافي	٠٣ ـ ٣٨٠١٤٥
د. سلمى الحسيني	الندوة اللبنانية للحفاظ على البيئة	٠١ ـ ٣٥٣٨٥٤
د. ميشال روفايل	الندوة اللبنانية للحفاظ على البيئة	٠١ ـ ٥٨٠٢٣٤
فائزة سباعي كرامي	بلدية طرابلس مشروع «لايف»	٠٦ ـ ٤٣١٠٠٧
مصباح قليلات	جمعية «رخاء»	٠١ ـ ٦٥٠١٠٧
د. غسان سبلاني	مجلس الإنماء والإعمار	٠٣ ـ ٣٣٠٤٤٨ ٠١ ـ ٦٤٧٩٣٤/٥/٦
منى مروة	جمعية لبنان طبيعة وبيئة	٠٣ ـ ٢٣٣٣٤٥
د. إيرينا صقر	محمية بتاعل	٠٩ ـ ٩٥٤٦٣٠ ٠٩ ـ ٩٤٥٢١١
د. سيمون صقر	محمية بتاعل	٠٩ ـ ٩٤٥٥٥٢
المحامي جوزيف قرح	تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان (المنسق العام)	٠٩ ـ ٢١٠٩١٥/٦/٨

الاسم	اسم المؤسسة	رقم الهاتف
جان ديب الحاج	ملتقى الهيئات الإنسانية	٨٨٦٣٤٤ ٤٩٠٦٨٥
د. جورج أبو جودة	نائب رئيس الندوة اللبنانية للحفاظ على البيئة	٤٠٢٨٩٦ ٨٩٤٤١٢
د. فيفي ناصيف الكلاب	بيبلوس أيكولوجيا	٠٩ ـ ٩٤٣٦٧٤
نبيلة صعب فتح الله	مجلة مال وأعمال	٠٣ ـ ٢١٦٤٠٤
باسمة الخطيب	التجمع اللبناني لحماية البيئة	٠١ ـ ٦٤٧٨١٧
لولو قبيسي	التجمع اللبناني لحماية البيئة	٠١ ـ ٦٥١٦٨٨
أندريا منلا	SPNL	٠٣ ـ ٣٨٣٤٨٧ ٠١ ـ ٨٠١٥٧٧
ليندا محيوت	جامعة KING's COLLEGE CAMDEN HILL ROAD	١٨١٦٧٧٨١٩٥
جورع عقل	UNDP/SDNP	٦ ـ ٥٢١٠٣٠ (وزارة البيئة)
محمود الحلاب	رئيس لجنة رعاية البيئة	٠٦ ـ ٦٠٠٦٧٣ ٠٦ ـ ٦١٥٩٣٨ ٠٣ ـ ٧٦١٦١٩
روجيه سعادة	RECYCLING SHOP	٣٩٨٥٤٨
ديما الخطيب	برنامج «عائدون»	٠٣ ـ ٢٦٠١١٣/٤
دانيا الرفاعي	برنامج «UMP»	٠١ ـ ٨٦٧١١٥ ٠١ ـ ٣٠٢٣٨٨
بريجيت كيروز	برنامج «LIFE»	٠٣ ـ ٨٢٨١٤٨

الاسم	اسم المؤسسة	رقم الهاتف
د. لمياء منصور	UNDP	٠٣ ـ ٧٧٧١٣٤
سليم أبو معشر	صحفي ـ الوكالة الوطنية للإعلام	٠٩ ـ ٩٠١٩٥٥
نهاد الزيلع وعقيلته	لجنة رعاية البيئة/ الميناء ـ طرابلس	٠٦ ـ ٦١٥٩٣٨ ٠٣ ـ ٢٠٦١٢٤
كورين المدور	تلفزيون ICN	٢٠١٢٤١/٢
مالك غندور	أمين سر التجمع اللبناني لحماية البيئة	٠٣ ـ ٢٤١٤٥١
أسعد سرحال	رئيس التجمع اللبناني لحماية البيئة	٠٣ ـ ٣٤٩٨١٢
ماجد بعلبكي	رئيس جمعية حماية البيئة/ النبطية	٠٣ ـ ٧٦١٨٧٧ ٠٧ ـ ٧٦١٥٧٧
محمد رئيف زيدان	جمعية حماية البيئة/ الغازية	٠٧ ـ ٧٦٠٥٣١ ٠٣ ـ ٢٢٦٦٥٤
صلاح رشيد جابر	مدير مركز جمعية حماية البيئة ـ النبطية	٠٧ ـ ٧٦٠٩٣١
علي بدران	أمين سر جمعية المحافظة على البيئة/ الغازية	٠٧ ـ ٧٢٥٩٥٠

الاسم	اسم المؤسسة	رقم الهاتف
د. عزيز جهشان	جمعية الحفاظ على البيئة/ الغازية	٠١ ـ ٨٨٠٧٥٠/١
المحامي كميل فنيانوس	الندوة اللبنانية للحفاظ على البيئة	٠٩ ـ ٩٣٤٦٤٤ ٠٩ ـ ٩١٤٦٩٢
المحامي نبيل بو عبسي	حركة إنسان أنطلياس	٠٣ ـ ٦١٤٢٧٢ ٠١ ـ ٤٠٥٨١٧
د. هشام غريزي	جمعية العناية بالبيئة والإنسان	٠٣ ـ ٨١٣٣١٨
محمد مرسي إبراهيم	سكرتاريا الشبكة العربية للبيئة والتنمية	القاهرة
محمد عتمة	كشافة الجروح	٠٣ ـ ٨٤٨٣٨٣ ٠١ ـ ٣٠٩٦١٧
راشد الجمال	كشافة الجروح	٠١ ـ ٣٠٩٦١٧
حسن سهيل	مدير محمية/ فرنسا	٠٧١٧٢٠٣٠٩ (٣٣)٤٦٧٠٦٥٨٤
عباس زهر الدين	جمعية لبنان طبيعة وبيئة	٠٣ ـ ٢٣٢٢٤٥
الأخصائي انطوان بخعازي	الندوة اللبنانية للحفاظ على البيئة	٠١ ـ ٨٩٩٦٤٥
المحامي نزيه شلالا	الندوة اللبنانية للحفاظ على البيئة	٠٣ ـ ٣٨٧١٣١

أثناء إعداد التقرير الوطني اللبناني تم استشارة الأخصائيين من المؤسسات التالية:

- **مجلس الإنماء والإعمار:** د. غسان سبلاني؛ السيدة وفاء شرف الدين.
- **منظمة الصحة العالمية:** د. جيهان طويلة.
- **غرفة التجارة والصناعة:** السيدة ضحى مالك.
- **المجلس الوطني للبحوث العلمية:** د. محمد خولي؛ د. رويهب.
- **منظمة الأمم المتحدة للتنمية** (UNDP): د. لمياء منصور؛ السيدة بريجيت كيروز.
- **وزارة البيئة:** الآنسة علياء الحسيني؛ الآنسة رولى نصر الدين؛ الآنسة نانسي الخوري؛ الآنسة رندة نمر.
- **وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة:** السيدة فيكي غصن سلامة؛ السيد سيمون عازوري.
- **المركز المقاصدي (برنامج إدارة التنمية الحضارية):** الآنسة دانيا رفاعي.
- **وزارة الزراعة:** المهندس غطاس عقل؛ المهندس ميشال خزامي.
- **وزارة الموارد المائية والكهربائية (قسم التجهيز):** المهندس حسن جعفر؛ المهندس محمود سراج.

تقرير الجمهورية العربية السورية

تقييم التنفيذ السوري لجدول أعمال القرن ٢١

إعداد الأستاذ الدكتور أنور الخطيب

المنسق السوري للشبكة العربية للبيئة والتنمية
رئيس وحدة البحث العلمي لحماية التنوع البيولوجي في كلية العلوم في جامعة دمشق
شارك في الإعداد:

المهندسة سها جمال نصار ـ ماجستير هندسة بيئية

معاونة مدير التنظيم والتخطيط العمراني لشؤون البيئة في محافظة دمشق
عضو في مجلس محافظة مدينة دمشق
هاتف ـ ٤٤٥٧٣٠٥ ـ فاكس ٢٢٢٢٣٧٥ دمشق

أولاً: التعريف بجدول أعمال بداية القرن ٢١ المعروف اختصاراً بجدول أعمال ٢١:

يعرّف جدول أعمال الـ ٢١ بما يلي:

وثيقة رئيسة لقمة الأرض (ريو دي جينيرو) تضم خطة عمل التسعينات من القرن العشرين ومدخل العمل للقرن الحادي والعشرين لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: أهداف جدول أعمال الـ ٢١:

يهدف جدول أعمال الـ ٢١ إلى إبداع استراتيجيات حماية البيئة، وتحسين برامج التكامل البيئي، وترسيخ مبادىء التنمية المستدامة على سطح كرتنا الأرضية مع إيقاف تدهور الموارد الطبيعية.

ثالثا: مكونات جدول أعمال الـ ٢١:

يتألف جدول أعمال الـ ٢١ من ٦٠٠ صفحة مقسمة إلى ثلاثة أقسام موزعة على ٤٠ فصلاً تمثل هذه الفصول بمجموعها خلاصة توصيات قمة الأرض التي تمثلت بالوكالات الدولية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والخبرات العلمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي ركزت على ديمومة التنمية كخيار وإلزام اقتصادي صعب ولكنه قابل للتنفيذ إذا ما توفرت الإدارة الحقيقية لذلك.

نوجز فيما يلي عناوين اقسام وفصول جدول أعمال الـ ٢١:

القسم الأول: يعالج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة:

وتشمل ثمانية فصول هي:

١) المقدمة

٢) التعاون الدولي لترسيخ مبادىء التنمية المستدامة ورسم السياسات المحلية لذلك.

٣) محاربة الفقر

٤) تغيير أنماط الاستهلاك

٥) الديناميكية الديمغرافية (تخطيط الإسكان) واستمرارية التنمية.

٦) نشر مبادىء حماية الصحة البشرية.

٧) تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

٨) التكامل بين الموارد الطبيعية البيئية والتنمية عند اتخاذ القرار.

القسم الثاني: يعالج حماية الموارد الطبيعية وإداراتها لتحقيق التنمية المستدامة:

ويشمل أربعة عشر فصلاً هي:

٩) حماية الغلاف الجوي

١٠) التوجه نحو التخطيط المتكامل في إدارة الموارد الأرضية

١١) مكافحة إزالة الغابات

١٢) مكافحة التصحر والتكيف مع الجفاف في إدارة النظم البيئية الهشة.

١٣) التنمية المستدامة للمناطق الجبلية وإدارة نظمها البيئية الهشة.

١٤) توسيع مبادىء التنمية المستدامة في الأراضي الزراعية والأرياف.

١٥) دعم التنوع البيولوجي بحماية الاختلاف ودعم التواصل.

١٦) استخدام التقنية الحيوية الملائمة في إدارة الموارد الطبيعية.

١٧) الاستخدام المقنن (الرشيد) للموارد الحيوية المائية من محيطات وبحار مفتوحة وبحار مغلقة ومناطق ساحلية.

١٨) الإمداد بالموارد المائية العذبة وديمومة إدارتها وتكامل استخدامها.

١٩) معالجة النفايات الكيميائية السامة ومنع حركتها العشوائية.

٢٠) معالجة النفايات الضارة ومنع حركتها العشوائية.

٢١) إدارة النفايات الصلبة ومعالجة مسائل تدويرها.

٢٢) تحقيق الأمن الإشعاعي.

القسم الثالث: يعالج تعزيز دور التجمعات الوطنية:

ويشمل ثمانية عشر فصلاً هي:

٢٣) مقدمة حول دور التجمعات الوطنية.

٢٤) تعزيز دور المرأة وتوجهها نحو التنمية المستدامة.

٢٥) تدعيم دور الأطفال والشباب في تحقيق التنمية المستدامة.

٢٦) تعزيز دور الجماهير والتجمعات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة.

٢٧) إشتراك المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة.

٢٨) مبادرة السلطات المحلية لدعم جدول أعمال الـ ٢١.

٢٩) دور العمال والاتحادات المهنية.

٣٠) تعزيز دور الصناعة.

٣١) تعزيز دور المجتمع العلمي والتكنولوجي

٣٢) تعزيز دور الفلاحين.

٣٣) تأمين الموارد المالية.

٣٤) تعزيز القدرات الوطنية لنقل التكنولوجيا الملائمة.

٣٥) استخدام مختلف العلوم والمعارف لتحقيق التنمية المستدامة.

٣٦) تطوير التربية، وإنماء الوعي الجماهيري وتدريبه لتحقيق التنمية المستدامة.

٣٧) إقامة هيئات وطنية قادرة على التعاون العالمي.

٣٨) التعرف على التنظيمات المؤسساتية العالمية المهتمة بتحقيق التنمية المستدامة.

٣٩) التعرف على الآليات والأدوات القانونية العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

٤٠) تقديم المعلومات الملائمة في اتخاذ القرار.

رابعاً: تصنيف المشاكل البيئية السورية:

تصنف المشاكل البيئية السورية إلى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: ويتمثل بالكوارث الطبيعية: مثل الفياضانات، ودورات الجفاف، والتعرض للزلازل، والتعرض لأمراض وبائية وهلم جرّا...

القسم الثاني: ويتمثل بالكوارث التي يصنعها الإنسان: مثل احتلال العدو الإسرائيلي للأراضي السورية، والتهديد بالحرب النووية، وسوء استخدام الموارد الطبيعية، والرعي الجائر، وتملح الأراضي الزراعية، وإزالة الغابات، وسوء استعمال الموارد المائية، والانفجار السكاني، وسوء توزيع الدخل بين المدن والأرياف.

القسم الثالث: ويتمثل بالكوارث الناشئة عن سوء تحطيط الدولة: مثل عدم التوازن بين القطاعات التجارية والزراعية والصناعية، وعدم تنظيم البنى التحتية المرتبطة بالموارد المائية والصرف الصحي وموارد الطاقة، وتنظيم الاتصالات البرية والبحرية والسلكية واللاسلكية.

خامساً: تقييم التنفيذ السوري لجدول أعمال القرن ٢١: (الأجندة ٢١)

مع تزتيد الوعي البيئي في السنوات العشرين الأخيرة، وتشكيل أول وزارة للبيئة في الوطن العربي عام ١٩٨٥ في سورية، ووجود عدد كبير من اللجان في وزارة البيئة،

ومشاكة السيد وزير البيئة مع من يرشحهم في المؤتمرات الوطنية والعربية والإقليمية والدولية، والمعونات والأجهزة التي تتلقاها وزارة الدولة لشؤون البيئة، وبصدور المرسوم التشريعي رقم ١١ لعام ١٩٩١ القاضي بتشكيل المجلس الأعلى لسلامة البيئة، وصدور المرسوم التشريعي رقم ١٦ لعام ١٩٩٤ القاضي بإحداث مركز وطني للدراسات والبحوث البيئية، ومشاركة الجمهورية العربية السورية في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جينيرو عام ١٩٩٢ ممثلة بوزارة الدولة لشؤون البيئة وتوقيعها على (الأجندة ٢١) وعلى جميع الاتفاقيات التي انبثقت عن مؤتمر قمة الأرض... إلا أنه لا يوجد استراتيجية وطنية أو خطة عمل بيئي متكاملة لتنفيذ «الأجندة ٢١» في سورية...

والسياسات البيئية للهيئة العامة لشؤون البيئة (ملحق رقم ١) تشمل:

١) السياسات في مجال التشريع البيئي.
٢) السياسات البيئية في مجال سلامة المياه.
٣) السياسات البيئية في مجال سلامة الهواء.
٤) السياسات في مجال حماية البيئة من التلوث في قطاعي الصناعة والطاقة.
٥) السياسات البيئية في مجال حماية التربة وسلامتها.
٦) السياسات البيئية في مجال قطاع السكان والبيئة.
٧) السياسات البيئية في مجال حماية التنوع البيولوجي.
٨) السياسات البيئية في مجال التدابير المساندة.
٩) السياسات في مجال الثقافة البيئية.
١٠) سياسات البيئة في مجال التربية والتعليم.
١١) السياسات البيئية في مجال الإعلام.
١٢) السياسات في مجال السلامة الكيمائية.
١٣) السياسات البيئية لحماية المناطق الساحلية.

وهناك مشروع لتقوية القدرات الوطنية للشؤون البيئية في سوريا (ملحق رقم ٢) من تمويل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) والبنك الدولي (WB).

حيث تمّ فيه تقسيم القطر إلى سبعة مناطق دراسة حسب الأحواض المائية فيها.

وهذه الاستراتيجيات الجزئية التي تشمل جميع النواحي المتعلقة بالبيئة، لم ينفذ سوى قسم ضئيل منها، نظراً للافتقار إلى تشريع بيئي (قيد الاستصدار)... بالإضافة إلى وجود قدر غير كافٍ من الاهتمام بتأهيل الكوادر الوطنية، وضعف التنسيق بين وزارة الدولة لشؤون البيئة والجهات الأخرى المعنية بالبيئة والموارد الطبيعية... والافتقار إلى التمويل اللازم في أغلب الأحيان.

والمشاركة الجماهيرية الشعبية تقتصر على المنظمات الحكومية مثل منظمة طلائع البعث (في المرحلة الإبتدائية) ومنظمة شبيبة الثورة (في المرحلتين الإعدادية والثانوية) والإتحاد الوطني لطلبة سوريا (في المرحلة الجامعية) والنقابات المهنية واتحاد الفلاحين واتحاد العمال والإتحاد النسائي وغيرها...

مع التركيز على الإعلام في التوعية الجماهيرية بشكل عام....

سادساً: معوقات تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١:

١) فقدان القدرة على التخطيط التنموي المستديم المتكامل.
٢) ضعف المراقبة الداخلية والخارجية.
٣) تشتت الجهود الفنية مع ضعفها العلمي.
٤) عشوائية الجهود الإدارية مع تمسك بالبيروقراطية.
٥) شحّ المعرفة العامة لعلوم البيئة.
٦) ندرة الدراسات الوطنية البيئية.
٧) فقدان التنسيق بين تخطيط المشاريع البيئية وتنفيذها.
٨) فقدان التمويل اللازم أو سوء استعماله إذا وجد بحيث يحصل المنسق على أضعاف مضاعفة مما يحصل عليه الباحث.
٩) فقدان الكوادر المؤهلة للتخطيط البيئي المتكامل.
١٠) عدم حسن الاستفادة من الفرص المتاحة للتعاون بين قطاعات التنسيق الوطني والإقليمي والدولي.
١١) الوقوع فريسة استيراد التكنولوجيا غير الملائمة في الزراعة والصناعة والتنوع الحيوي.
١٢) ندرة الدراسات الميدانية على الصعد الاجتماعية والاقتصادية من جهة أولى وعلى صعيد الاستفادة من الموارد الطبيعية من جهة ثانية، وعلى صعيد تعزيز التجمعات الوطنية من جهة ثالثة.
١٣) عدم جرد التحديات التي تواجهها الجمهورية العربية السورية في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ مع عدم دراستها من الناحية الإشكالية (بربليماتيك).
١٤) عدم وضوح أهداف الدولة في استثمار الموارد الطبيعية.
١٥) عدم استخدام الوسائل المناسبة لترسيخ تعاون دولي في مجال الاستفادة من الموارد الطبيعية.
١٦) عدم الإلمام بالحالة الراهنة لقيمة الموارد الطبيعية.
١٧) عدم وجود استراتيجية وطنية خاصة متوجهة نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية.
١٨) عدم وجود معايير سليمة لتقييم المنجزات المرتبطة بالإستفادة من الموارد الطبيعية.
١٩) عدم تنظيم المراقبة والمتابعة.

٢٠) عدم وضوح التطلعات المستقبلية.

سابعاً: التوصيات في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١:

١ ـ وضع خطة عمل وطنية تهدف إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في أقسامه الإجتماعية والاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية وتعزيز التجمعات الوطنية.

٢ ـ التعاون العربي والدولي لترسيخ مبادىء التنمية المستدامة ورسم السياسات المحلية والإقليمية والدولية لتحقيقها.

٣ ـ وضع برامج وطنية لمحاربة الفقر ورفع مستوى دخل الفرد.

٤ ـ وضع برامج وطنية لتغيير أنماط الإستهلاك.

٥ ـ وضع برامج وطنية للإسكان.

٦ ـ وضع برامج وطنية لحماية الغلاف الجوي.

٧ ـ وضع برامج وطنية للإستفادة من الغابات.

٨ ـ وضع برامج وطنية لمكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء.

٩ ـ وضع برامج وطنية للإستفادة من المناطق الجبلية.

١٠ ـ وضع برامج وطنية لحماية التنوع البيولوجي.

١١ ـ وضع برامج وطنية للإستفادة من الموارد المائية.

١٢ ـ وضع برامج وطنية للإستفادة من المناطق الساحلية.

١٣ ـ وضع برامج وطنية لمعالجة النفايات.

١٤ ـ وضع برامج وطنية لتحقيق الأمن الإشعاعي.

١٥ ـ وضع برامج وطنية لتعزيز إقامة تجمعات وطنية بيئية تخدم التنمية المستدامة.

ثامناً: تقييم تنفيذ إتفاقية التنوع الحيوي والتوصيات:

تقوم وزارة الدولة لشؤون البيئة وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP وبإشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بتنفيذ مشروع دراسة التنوع الحيوي في الجمهورية العربية السورية (ملحق رقم ٣).

حيث بدأ المشروع مع بداية العام ١٩٩٥ وبإشراف السيد وزير الدولة لشؤون البيئة الذي أصدر قراراً بتشكيل الوحدة الوطنية للتنوع الحيوي.

كما تمّ تشكيل اللجنة العلمية الفنية الإستشارية والمكونة من مجموعة من الخبراء من مختلف الجامعات والوزارات المعنية والمراكز العربية والدولية في الجمهورية العربية السورية.

وتمّ في البداية تقييم الوضع الراهن للتنوع الحيوي كما تمّ شرح دليل الدراسات القطرية للتنوع الحيوي والمقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة UNEP، وكيفية الوصول

إلى أهدافه وغاياته في وضع صورة حالية للتنوع الحيوي وكيفية حمايته واستخدامه بالشكل القابل للإستدامة.

ويتم حالياً تجميع التقارير النهائية للمجموعات الإختصاصية العلمية وذلك من أجل صياغتها بشكل دراسة وطنية متكاملة حول واقع التنوع الحيوي في الجمهورية العربية السورية تمهيداً لوضع الإستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي.

التوصيات في مجال إتفاقية التنوع الحيوي:

١ ـ إقامة متحف وطني لحماية التنوع الحيوي.

٢ ـ إقامة محميات وطنية لحماية التنوع الحيوي.

تاسعاً: تقييم تنفيذ إطار إتفاقية تبدلات المناخ والتوصيات:

أصدرت الهيئة الحكومية المعنية بالتغييرات المناخية (ضمن وزارة الدولة لشؤون البيئة والجهات المعنية) تقييمها الأول في عام ١٩٩٣.

حيث نشرت كافة المعلومات المتوفرة لديها عن مقدار انبعاثات الغازات الناجمة عن الأنشطة البشرية بما فيها غاز ثاني أوكسيد الفحم وغاز الميثان وغاز النتروز وهي الغازات المسببة لظاهرة الدفيئة حيث أدى ازدياد هذه الغازات في الغلاف الجوي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة لامتصاص هذه الغازات جزءاً من الإشعاعات الأرضية.

ووضعت تصورات لما يمكن أن يؤول إليه الوضع في القرن القادم.

ولقد صادقت الجمهورية العربية السورية على الإتفاقية وأودعت الوثائق الخاصة بتلك إلى هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٦/١/٢، كما قام السيد وزير البيئة بتشكيل اللجنة الإستشارية الخاصة بالتغيرات المناخية والتي ضمت في عضويتها ممثلين من مختلف الوزارات والمؤسسات صاحبة العلاقة. (ملحق رقم ٤).

وتمّ خلال عام ١٩٩٦ عقد ندوة حول تخفيف انبعاثات الغازات المسببة للدفيئة، ولتآكل طبقة الأوزون... كما تمّ وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحوّل بعض شركات القطاع العام والقطاع الخاص إلى استخدام غازات بديلة لغازات الكلورفلوروكربون).

وتلقى مشكلة تلوث الهواء في المدن المزدحمة أهمية كبيرة من قبل الجهات المعنية ولكن الخطوات المتخذة للحدّ من أسباب التلوث والحدّ من الإنبعاثات الغازية ما زالت بطيئة وتفتقد إلى جدية المتابعة كما تفتقر إلى التمويل اللازم والتخطيط المستقبلي لتحقيقها...

وبانتظار استصدار التشريع البيئي المتضمن قوانين تلزم المواطنين وأصحاب المركبات والمصانع باتخاذ الاحتياطات اللازمة في مركباتهم ومعاملهم للحدّ من

الانبعاثات الغازية، تبقى التوجهات عبارة عن توصيات تطبق بشكل محدود بالإضافة إلى دور التوعية الإعلامية في ذلك.

التوصيات المقدمة في إطار إتفاقية المناخ:

١ ـ تحسين كفاءة إنتاج الطاقة وإنتاج البنزين الخالي من الرصاص.
٢ ـ استعمال الغاز الطبيعي بدلاً من النفط.
٣ ـ استعمال الطاقة النووية.
٤ ـ استعمال الطاقة المتجددة المائية، والحيوية، والريحية، والشمسية.
٥ ـ تخفيض إنبعاث ثاني أوكسيد الكربون بواسطة استخدام غاز الهيدورجين.
٦ ـ تخفيض استعمال الوقود الأحفوري في التدفئة بتحسين طرائق العزل الحراري وإحكام النوافذ والأبواب.
٧ ـ تحسين مردود وسائط النقل واستخدام التجهيزات المساعدة على الإحتراق الكامل للوقود في المحركات.
٨ ـ الاعتماد على وسائل نقل جماعية.
٩ ـ الاعتماد على استعمال وسائل نقل غير ضارة بالبيئة (مثل الدراجات الهوائية).
١٠ ـ تحسن نظام المرور وعدم حدوث الإختناقات والإقلال من إشارات المرور ما أمكن.
١١ ـ إقامة مساكن للعمال بالقرب من مناطق عملهم.
١٢ ـ تخفيض الإنتاج الزراعي لغاز ثاني أوكسيد الكربون وغاز الميثان وغاز النتروز المنبعث من الأسمدة الآزوتية.
١٣ ـ حماية الغابات وزيادة المساحات الخضراء.
١٤ ـ جمع ونقل القمامة يومياً والإقلال من إنتاج القمامة من المنازل.
١٥ ـ إلزام المعامل والمصانع باستخدام فلاتر تحجز الإنبعاثات الغازية الملوثة.
١٦ ـ استخدام الغازات الناتجة عن حرق القمامة في توليد الطاقة.

عاشراً: تقييم تنفيذ إتفاقية مكافحة التصحر، والتوصيات:

لم تضع وزارة البيئة خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر كما أنها ما زالت بعيدة عن دراسة مشاكل تلوث التربة والتصحر... والجهات المعنية بشكل رئيسي بمكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء هي وزارة الزراعة واللجنة العليا للتشجير والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)...

ـ **تأسست اللجنة العليا للتشجير** بقرار من السيد رئيس الجمهورية في العام ١٩٧٧. وكان الهدف الأساسي من تشكيلها التحضير لعيد الشجرة كل عام والقيام بأعمال التشجير ولكن توسعت أعمالها ومهامها بعد ذلك ونشطت بشكل واسع وعلى مستوى القطر في

زيادة المساحات الخضراء من أشجار الغابات والأشجار المثمرة بالإضافة إلى حماية مناطق الأحراج وتنميتها.. (ملحق رقم ٥)... حيث أن خطتها السنوية تتضمن استصلاح وزراعة (٢٤٠٠٠ هكتار).

ـ ولقد قامت **وزارة الزراعة** بإعلان عدد من المحميات الطبيعية في الجمهورية العربية السورية... مثل محمية الأرز والشوح قرب اللاذقية ومحمية جبل عبد العزيز قرب الحسكة ومحمية جزيرة الثورة في محافظة الرقة وغيرها...

ـ وهناك توجيهات من السيد رئيس الجمهورية لتشجير السفوح الجرداء، وزيادة أعداد الحدائق الكبيرة والصغيرة في المدن...

ـ كما أنه عند التخطيط لأحياء جديدة في المدن الكبيرة يراعى أحياناً عدم التوسع باتجاه المناطق الزراعية.

ـ يقوم **المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والقاحلة (أكساد)** والذي مركزه في سورية بالتعاون مع GTZ الوكالة الألمانية للتعاون الفني ومركز الإستشعار عن بعد GORS ووزارة الزراعة واتحاد الفلاحين... بمشروع مراقبة ومكافحة التصحر في البادية السورية والتي تشكل مساحتها بحدود ٥٢٪ من مساحة الجمهورية العربية السورية.

حيث تمّ اختيار موقع جبل البشري والذي تبلغ مساحته بحدود ٣٠٠٠ هكتار لموقعه الجغرافي في البادية، حيث ستتم إعادة تأهيل ١٥٠٠ هكتار وترك ١٥٠٠ هكتار كشاهد للمقارنة...

بوشر بالمشروع في نهاية عام ١٩٩٣ ومدة المشروع خمس سنوات ونصف.

ويهدف المشروع إلى:

ـ إقناع سكان المنطقة بعدم فلاحة البادية أو الرعي الجائر.
ـ إعادة تأهيل الغطاء النباتي (حماية +زراعة).
ـ تثبيت الرمال (بزراعة الأنواع الحراجية).

التوصيات المقدمة في إطار إتفاقية مكافحة التصحر:

١ ـ تجنب الأخطاء التقنية الممثلة بإحلال محاريث الأقراص محل المحاريث التقليدية (لحماية التربة من التفكك).
٢ ـ عدم الإسراف في ممارسة الزراعة الجافة (البعلية).
٣ ـ التوسع في زراعة الزيتون في المناطق السهوبية.
٤ ـ حماية التربة من الإنجراف بالرياح بتغطيتها بالأحجار أو زراعة النباتات الرعوية والحراجية.
٥ ـ إيقاف زحف الرمال وتثبيتها برصف الحجارة وزرع أشجار الغاف Prosopis.
٦ ـ المحافظة على خصوبة التربة باستخدام تقانة انتقال Inculation البكتريا في الكزوريتا

والأكاسيا زرقاء الورق واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في السقاية وتحويل القمامة المنزلية إلى محسنات للتربة (دُبال).

٧ ـ تحسين الصرف لتجنب التملح.

٨ ـ استصلاح أراض جديدة للزراعة وتشجير المناطق الجرداء.

٩ ـ إقامة الدفيئات كواحات مرتقبة.

١٠ ـ تحسين إدارة الموارد المائية بإقامة سدود الروابي والسدود الساحلية لمنع هدر مياه الأمطار في البحر...

١١ ـ منع فلاحة البادية والرعي الجائر.

حادي عشر: الإجراءات التي اتخذت لإعداد التقرير والتحضير لمؤتمر التشاور العربي:

في البداية تم الإطلاع على جدول أعمال القرن ٢١، والجهات التي شاركت والتي حصلنا منها على المعلومات فيما يتعلق بتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وهي:

وزارة الدولة لشؤون البيئة...

(الدكتور أكرم عيسى درويش ـ الدكتور محمد ماهر قباقيبي) وحدة التنوع الحيوي.

اللجنة الإستشارية المشكلة لمتابعة تنفيذ إتفاقية تبدلات المناخ

(السيد عبد الوهاب قباقيبو مستشار وزير البيئة في مجال سلامة الهواء)

اللجنة العليا للتشجير

(السيد المهندس الزراعي ينال حاج حسن عضو في اللجنة العليا للتشجير)

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)

(السيد الدكتور محمد عليوي ـ دكتوراة في الهندسة الزراعية)

محافظة مدينة دمشق

(السيدة المهندسة سها جمال تصار ـ معاونة مدير التنظيم والتخطيط العمراني ـ عضو في مجلس محافظة دمشق)

المنسق السوري للشبكة العربية للبيئة والتنمية

(السيد الدكتور أنور الخطيب ـ رئيس وحدة البحث العلمي لحماية التنوع البيولوجي في كلية العلوم في جامعة دمشق)

تقرير حول الأعمال والأنشطة ذات الصلة بجدول الأعمال ٢١ التي تم تنفيذها لغاية الربع الثالث من ١٩٩٦

(ملخص عن التقرير السوري)

في إطار دعم وتعزيز أعمال وتوصيات ورشة العمل الوطنية حول تنفيذ ومتابعة جدول الأعمال ٢١ تم القيام ببعض الأعمال الهامة والأنشطة ذات الصلة بتوصيات وأعمال ورشة العمل من خلال الاجتماعات المباشرة مع الأفراد والجهات المسؤولة على صعيد الوزارات المعنية والمنظمات الشعبية حيث تم ما يلي:

اجتماع آلية متابعة تنفيذ جدول الأعمال ٢١:

بعد أن تم اعتماد أسماء منسقي مجموعات العمل لفصول جدول الأعمال ٢١ وذلك بناء على كتب رسمية في الوزارات المعنية فقد تم التحضير وعقد اجتماع في نهاية ورشة العمل التي عقدت خلال الفترة ١٢ ـ ١٩ تموز ١٩٩٥ بقاعة وزارة التربية حيث بحثت توصية مفوضية التنمية المستدامة الخاصة بتشجيع الحكومات لإنشاء مفوضية (مجلس) وطني للتنمية المستدامة ووضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة والتي جاءت في دورة انعقاد المفوضية الثالثة في نيسان ١٩٩٦ وقد اعتمدت ورشة العمل الوطنية هذه التوصية وأوردتها ضمن توصياتها الأساسية (التوصية رقم ٤).

تم إرسال تقرير إلى مفوضية التنمية المستدامة وتحديد المراحل التي توصل إليها القطر على أن يتم إدراج ما تم التوصل إليه في آلية وأطر العمل لمتابعة تنفيذ جدول الأعمال ٢١ والمشاريع التي يدرجها القطر ضمن أولوياته البيئية في كتاب لاحق يرسل للمفوضية قبل نهاية العام، وعليه فقد قامت اللجنة الخاصة بتنسيق العمل للأجندة ٢١ في الوزارة بإعداد هذا التقرير والذي تضمن ما يلي:

١ ـ تم الاقتراح على تسمية مشروع بناء القدرات الوطنية لشؤون البيئة في سوريا والذي ينفذ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ البنك الدولي بجدول الأعمال ٢١ في سوريا (Syria Cap.21) حيث أن هذا المشروع يهدف إلى وضع:

ـ استراتيجية وطنية لحماية البيئة في سوريا.

ـ خطة عمل بيئية وطنية.

ـ بناء القدرات الوطنية في مجال البيئة.

وهذا يتماشى مع ما جاء في جدول الأعمال ٢١ وفصوله المختلفة.

٢ ـ بوشر بتحضير الملفات البيئية في القطر، وسيتم عرض هذه الملفات على فرق العمل الخاصة بتنفيذ فصول جدول الأعمال ٢١ والتي تم تحديدها بحيث نصل إلى تنمية مستدامة ضمن مفهوم حماية البيئة وقد تم الانتهاء من ستة ملفات حتى تاريخه من أصل سبعة ملفات.

٣ ـ تم التنسيق مع الجهات الدولية المانحة مثل مرفق البيئة العالمي للاستفادة من تنفيذ محميات بيئية في المناطق المختلفة من القطر وقد تم اقتراح المشاريع وهي قيد المناقشة.

٤ ـ تم إدراج موضوع أخذ الاعتبارات البيئية أثناء مرحلة تنفيذ النشاطات المختلفة وعدم منح أي موافقة لأي نشاط قبل أن يحقق موضوعي حماية البيئة وموازنة الموارد الطبيعية، كما يتم التنسيق مع هيئة تخطيط الدولة لإدراجها في خطط التنمية المختلفة.

٥ ـ تم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ مشروع إعداد استراتيجية وطنية للتنوع الحيوي.

٦ ـ تم بالتعاون مع الأكساد ووزارة الزراعة والهيئة العامة للاستشعار عن بعد وضع خريطة للتصحر في سوريا وبحيث تستكمل من قبل الأكساد لتغطي الوطن العربي.

٧ ـ تم إنشاء مديرية في وزارة البيئة خاصة بالتدريب والتأهيل مهمتها تحديد الدورات التدريبية اللازمة وطرق إعداد الكوادر البيئية وتأهيلها.

٨ ـ تم إنشاء مديرية خاصة بالتوعية والإعلام البيئي مهمتها وضع برامج توعية والتنسيق مع الجهات الإعلامية المختلفة لنشر الوعي البيئي على مختلف الأصعدة.

٩ ـ حرصاً من الوزارة على نشر مفهوم البيئة على المستوى الوطني ولمتابعة المشاكل البيئية في مختلف أرجاء القطر فقد تم إحداث ثلاث مديريات للبيئة في المنطقة الوسطى والشمالية والساحلية، ومن مهام هذه المديريات متابعة تنفيذ السياسة الوطنية للبيئة التي تحدد من قبل الوزارة وتعتمد من قبل المجلس الأعلى لسلامة البيئة.

١٠ ـ من خلال التنسيق مع برنامج المساعدات الفنية لبيئة المتوسط تم اقتراح ثلاث مشاريع تهدف إلى معالجة المشاكل البيئية وبناء القدرات في مختلف مناطق القطر.

يتم الآن التحضير لعقد اجتماع لفرق العمل المختلفة في الوزارات المعنية للوقوف على الوضع الراهن في تنفيذ مقررات وتوصيات ورشة العمل السابقة ووضع خطط العمل المستقبلية، وسيتم تحديد موعد هذه الورشة خلال الربع الأخير من هذا العام.

تقرير جمهورية مصر العربية

خمس سنوات بعد ريو دي جينيرو

الانجازات المصرية في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين

اعداد: محمد محمود السيد ـ صبري محمد طه

جدول أعمال ٢١ هو البرنامج الشامل للعمل الذي وافق عليه مندوبو معظم دول العالم لدى الأمم المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) والذي عقد في ريو دي جينيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢، ويعطى هذا البرنامج مسودة للعمل في جميع المجالات الخاصة بالنمو المستمر لهذا الكوكب ومن الآن وحتى القرن الواحد والعشرين. وهناك إجماع متزايد في جميع أنحاء العالم بوجوب تلبية التنمية لحاجات الأجيال الحالية بدون تعريض قدرة أجيال المستقبل للخطر عبر تلبية حاجاتهم هم والآخرين.

ويدعو برنامج جدول أعمال ٢١ إلى إحداث تغييرات في أنشطة التنمية الاقتصادية لجميع البشر ويجب أن ترسى هذه التغييرات على أسس فهم جديد لتأثير السلوك البشري على البيئة. إن الدعوة للنمو المتواصل ليست دعوة لحماية البيئة ولكنها دعوة لمفهوم جديد للنمو الاقتصادي والتي تحقق العدل والفرص المتساوية لجميع البشر على وجه الأرض بدون تدمير الموارد التي يزخر بها العالم والتي في طريقها للندرة. إن التنمية المستمرة هي عملية يكون فيها: الاقتصاد، المال، التجارة، الطاقة الزراعية، الصناعة وكل السياسات الأخرى مهمة بشكل يحقق تنمية متواصلة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

أسس برنامج جدول اعمال ٢١:

عندما وقعت دول العالم على إعلان ريو دي جينيرو وتبنوا مشروع جدول أعمال كان هذا بمثابة التزام غير مسبوق لتغيير طرق التنمية والتزام لخلق عمليات تنمية أكثر تواصلاً وهذا يقتضي تغييراً في مواقف الدول من حيث أسلوبها في التخطيط وإدارتها للتنمية ولذلك فإن برنامج جدول أعمال ٢١ هو إعلان الرغبة في الكفاح لإيجاد شكل من أشكال التنمية يهتم بالربط بين: النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة ويعتبر هذا البرنامج أيضاً أن حماية البيئة أمر حيوي يساهم في الحفاظ على قاعدة الموارد والتنمية الاقتصادية للشعوب.

إن برنامج جدول أعمال ٢١ يعرف عدداً من التغييرات من شأنها مساعدة الدول لتحقيق تنمية تهتم بالرابطة التي تجمع العوامل المتفاعلة السابق الإشارة إليها. ويقع التكامل والمشاركة والمعلومات تقع في صميم برنامج جدول أعمال ٢١.

جهاز شؤون البيئة المصري

يضطلع جهاز شؤون البيئة المصري بدور حيوي في مصر، ولا سيما خلال السنوات المقبلة. وتتمتع القضايا البيئية باهتمام متزايد على جدول العمل السياسي الحكومي وباعتبارها كذلك إحدى بؤر الاهتمام العام.

ومنذ إنشاء جهاز شؤون البيئة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢، تتزايد الجهود المتواصلة الرامية لحماية البيئة المصرية. ومع إنشاء بعثة للدول والجهات المانحة المتعددة الأطراف في عام ١٩٩١، والدعم اللاحق من جانب الدول المانحة ـ للمعونات الدولية ـ بهدف إصدار إول خطة عمل للبيئة في مصر عام ١٩٩٢، وحتى يومنا هذا، فإن جهاز شؤون البيئة يعمل في مجالات مختلفة ويعالج مشاكل متنوعة كثيرة.

وعلاوة على ذلك يتولى جهاز شؤون البيئة حالياً وضع استراتيجيات بيئية مفصلة توضع الخطط الاستراتيجية للجهاز في مختلف قطاعات البيئة خلال السنوات القادمة. وما تزال الاستراتيجيات في صورة مسودات (مشروع استراتيجيات) وسوف يتم صياغتها في شكلها النهائي بالتنسيق مع مختلف الوزارات المختصة والجهات المعنية الأخرى.

وفيما يلي قائمة موجزة ببعض الأنشطة الإيجابية المختارة التي نفذها جهاز شؤون البيئة خلال السنوات الأخيرة:

- برنامج دعم جهاز شؤون البيئة الذي يهدف الى مساعدة الجهاز خلال مرحلة إعادة هيكلته. فالتطوير التنظيمي للجهاز يضم عدة مراحل تستهدف تعزيز قدرته على الاضطلاع بمهامه وأداء دوره الجديد والاستعداد للالتزامات المستقبلية التي ستوكل إليه.
- عملية إدارة شؤون البيئة لا مركزيا والتي بدأت بإقامة ثمانية مكاتب فرعية للجهاز في الأقاليم وتزويدها بالمعدات اللازمة لأداء مهمة مراقبة البيئة. ويجري الآن إنشاء شبكة من المعامل الصغيرة في مختلف فروع الجهاز.
- بدء عدة برامج بيئية وطنية في مختلف القطاعات وتوظيف الدعم المقدم من الجهات المعنية المختلفة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ومن بين هذه البرامج:
- البرنامج الوطني لمنع التلوث الصناعي.
- البرنامج الوطني لمعالجة النفايات والمواد الخطرة.
- البرنامج الوطني لمعالجة مخلفات المستشفيات.
- البرنامج الوطني لمعالجة الرواسب الطينية والماء الملوث.
- تنظيم مختلف حملات التوعية البيئية وتشمل تلك الحملات التي واكبت صدور القانون رقم ٤ وتستهدف صانعي القرار.

- وضع خطط إدارية لإدارة المحميات في مصر (١٦ محمية).
- التخطيط لوضع نظام يحدد الأدوات الاقتصادية المزمع استخدامه لتنفيذ القانون.
- حشد القدرات في مجال المراقبة الدقيقة للبيئة الصناعية.
- تحسين القدرة المصرية على إجراء وإدارة ومراجعة عمليات تقويم التأثير البيئي.
- إعداد خطط عمل للبيئة في المحافظات.
- إصدار دليل شامل للمنظمات البيئية غير الحكومية المصرية ودليل شامل آخر لجميع المنظمات البحثية المشاركة في أنشطة المراقبة البيئية.
- إقامة مركز وطني للوثائق البيئية في جهاز شؤون البيئة.
- تعبئة موارد الجهات والدول المانحة لتنفيذ مختلف المشروعات التي يدعمها المانحون في شتى مجالات البيئة بما في ذلك على سبيل المثال:
- برنامج معلومات ومراقبة البيئة.
- البرنامج الدولي لإدارة المنطقة الساحلية.
- برنامج التوعية والتدريب البيئي.
- المشروعات السياحية الاقتصادية.
- معالجة النفايات الخطرة.
- الحفاظ على التراث الثقافي.
- إدارة موارد المياه.
- مشروعات التشجير.
- مشروع الحد من التلوث البيئي
- حشد الطاقات لدعم المنظمات غير الحكومية البيئية L.B.Misc

قانون البيئة

لا شك أن خير وسيلة لإنقاذ البيئة من آثار الإسراف وإستنفاد مواردها الطبيعية دون جدوى أو دون اكتراث بالأخطار هو تدخل المشرع الوضعي. ولهذا صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ولائحته التنفيذية الصادرة لسنة ١٩٩٥ وذلك اتساقاً مع المبدأ رقم ١١ من «إعلان ريو» الذي ينص على أن تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة، وينبغي أن تعكس المعايير البيئية والأهداف والأولويات الإدارية السياق البيئي والإنمائي الذي ينطبق عليه التشريع. وقد تضمن القانون تحديد الآلية اللازمة لتنفيذه والتي نصت على أن يكون جهاز شؤون البيئة هو الجهة المنوط بها تنفيذ هذا القانون كما اشتمل القانون كذلك على توفير التمويل اللازم لتنفيذ بنوده من خلال إنشاء صندوق حماية البيئة. ووضع القانون المواد والأنظمة اللازمة لحماية البيئة وبشكل خاص حدد عدة مجالات هي:

أولاً: حماية البيئة الأرضية من التلوث وقد اشتمل ذلك الباب على النص على حتمية العلاقة بين التنمية والبيئة تنفيذاً للمبدأ رقم ٣ من إعلان ريو وتضمن كذلك الإجراءات اللازمة لحماية البيئة من المواد والنفايات الخطرة.

ثانياً: حماية البيئة الهوائية من التلوث.

ثالثاً: حماية البيئة المائية من التلوث وتضمن هذا الباب التلوث الناشيء عن السفن والتلوث ببقع الزيت والتلوث المائي بالمواد الضارة وكذلزك التلوث بمخلفات الصرف الصحي والقمامة إضافة الى تلوث المصادر المائية من المصادر البرية... وجاء في هذا الباب نص الإجراءات الإدارية والقضائية.

رابعاً: حدد قانون البيئة المصري العقوبات الرادعة في حالة تجاوز بنود القانون والتي تتراوح بين الحبس والغرامة بمدد ومبالغ متفاوتة.. وذلك تنفيذاً للمبدأ رقم ١٦ من إعلان ريو والذي ينص على أن المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل من حيث المبدأ تكلفة إزالة التلوث. ولمزيد من إحكام السيطرة لضمان تنفيذ بنود هذا القانون يتم حالياً الإعداد لإنشاء شرطة بيئية يكون منوط بها حماية وصيانة هذا القانون لخير الوطن والمواطنين.

مصر والإتفاقيات البيئية الدولية

التنوع الحيوي

وقّعت مصر في يونيو ١٩٩٢ على الإتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي وتبع ذلك إنشاء وحدة للدراسات الوطنية للتنوع البيولوجي.. وتضم الوحدة عدداً من الأخصائيين والعاملين في قطاعات علمية متعددة (الجامعات ـ مركز البحوث الزراعية ـ المعهد القومي لعلوم البحار ومصائد الأسماك ـ معهد التخطيط القومي ـ المركز القومي للبحوث ـ ووزارات الزراعة والداخلية والبحث العلمي والأشغال العامة والموارد المائية والسياحة ـ جهاز حماية الحياة البرية ـ أكاديمية البحث العلمي ـ عدد من الجمعيات الأهلية) وفي يناير ١٩٩٥ صدرت الدراسة الوطنية عن التنوع البيولوجي في مصر. وهي الدراسة التي استغرق إعدادها عام بتوصية من ورشة العمل التي عقدت في عام ١٩٩٢ والتي تناولت التنوع الأحيائي في مصر والتي دعا إليها جهاز شؤون البيئة في مصر بالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقد بدأت الدراسة في مقدمتها بتحديد علمي دقيق للبيئة المصرية من خلال عرض للعناصر الرئيسية التي شكلت البيئة المصرية وقد اشتمل ذلك على:

١ ـ جغرافية مصر: وأثر التكوينات الجيولوجية عليها وما استتبع ذلك من آثار على التكوينات الأرضية والمائية وعلاقة ذلك بالكائنات الحيوانية والنباتية.

٢ ـ المناخ: حيث حددت الدراسة المناطق المناخية والعناصر المناخية المختلفة وعلاقة ذلك بالتنوع البيولوجي.

٣ ـ السكان: وأثر البيئة في التوزيعات السكانية ونظرة مستقبلية على النمو السكاني وعلاقته بالبيئة مروراً بقضايا الزحف العمراني على الأرض الزراعية وانتشار الإسكان العشوائي في المدن وأثر كل ذلك في بيئة هذه المدن والتغييرات المختلفة في المساحة الزراعية.

٤ ـ الموارد الطبيعية: وقد اشتمل ذلك على تحديد للموارد المتجددة ومدى كفايتها للإحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان وبشكل خاص قضايا الأرض والمياه وعلاقتها بالزراعة ـ مصايد الأسماك ـ الحيوانات البرية والنمو النباتي وعلاقة المطر والتضاريس وسياسات التوزيع المائي بهذه الموارد المتجددة، وقد أشارت الدراسة الى الموارد غير المتجددة خصوصاً المياه الجوفية في صحاري مصر ـ البترول ـ الفحم ورواسب المعادن بالإضافة الى أحجار البناء المختلفة والموارد المعدنية في الأرض المصرية.

وتهدف هذه الدراسة إلى أمرين:

الأول: مسح الأحياء (أنواع النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة) التي توجد في مصر.

الثاني: وضع خطة وطنية للعمل في مجال صون التنوع البيولوجي

أولاً: مسح الأحياء في مصر:

في المرحلة الحالية تهدف الدراسة الى جمع البيانات المتاحة عن الأحياء التي توجد في مصر أو التي سبق رصدها. هذه البيانات الأساسية تتضمن: التعريف التصنيفي، التوزيع الجغرافي، العلاقات البيئية، حالة كل نوع وجدواه الاقتصادية وسيكون الهدف في المراحل التالية سد الثغرات في المعارف: بيانات عن الأنواع التي نعرفها واستكشاف الأنواع التي لا نعرفها.

وقد قامت فرق من المتخصصين بدراسة المرحلة الأولى، حيث تولى كل فريق مسح واحد من المجموعات التصنيفية، وبذلك تم مسح أغلب المجموعات وليست كلها كانت البيانات متاحة لبعضها (مثال ذلك مجموعات المملكة النباتية وكثير من مجموعات المملكة الحيوانية) نذكر أن مجموعة الحشرات تتضمن ١٠,٠٠٠ نوع معروف يشملها الحصر الحالي ولكن الخبراء يعتقدون أن استكمال المسوح الحقلية وخاصة في المناطق البعيدة قد يرفع العدد الى ١٥٠,٠٠٠ نوع. هذه وغيرها ثغرات في معارفنا تحتاج الى معالجة في المراحل التالية من الدراسة.

المعلومات المتاحة ارتبطت بوجود مجموعات مرجعية في مصر أو في الخارج. البيانات التي تجمعت من هذه الدراسات يجري الآن معالجتها وحفظها في قاعدة بيانات باستخدام الحاسب الآلي لتكون متاحة للدراسة ولتكون نواة لاستكمال البيانات.

ثانياً: برنامج العمل الوطني لصون التنوع البيولوجي:

ويهدف هذا البرنامج الى استكمال الآليات اللازمة لتحقيق:

١ ـ وضع واستكمال الأرصاد التصنيفية للتنوع البيولوجي (النظم البيئية، الأنواع، الموارد الوراثية).

٢ ـ تخطيط وتنفيذ برنامج لصون التنوع البيولوجي في الحقل وخارج الحقل.

٣ ـ تخطيط وتنفيذ برنامج بحوث الاستقصاء المواد الخاصة والموارد الوراثية في الأنواع الحية.

وتتضمن هذه الخطة إنشاء مؤسسات وطنية من بينها إنشاء متحف للتاريخ الطبيعي يضم المجموعات المرجعية للمجوعات التصنيفية ويكون بمثابة بنك للمعلومات عن التنوع البيولوجي وحقل تجارب لتربية الأنواع الحيوانية والنباتية النادرة أو المهددة بالإنقراض والتي يلزم إعادتها الى مواطنها الأصلية في مناطق المحميات الطبيعية، وكذلك بنك الموارد الوراثية.

من الآليات الهامة لصون التنوع البيولوجي في هذا البرنامج استكمال وصيانة شبكة المحميات الطبيعية وبرنامج وطني لتدريب وتأهيل القوى العلمية والتنفيذ التي يحتاج إليها العمل في إدارة هذه المحميات الطبيعية وفي تنفيذ برنامج للأرصاد البيئيه، وبرامج للدراسات والبحوث في المؤسسات المعنية بالتنوع البيولوجي وقد تضمنت الدراسة الوطنية للتنوع البيولوجي دراسات جدوى لإنشاء العناصر المؤسسية الرئيسية وضعها خبراء متخصصون بناءاً على زيارات ميدانية للمؤسسات المشابهة في خارج مصر.

ما حققته مصر في التعامل مع تغيير المناخ

إن قابلية مصر لأن تتعرض للتأثيرات المحتملة للتغيّر المناخي يحدد بشكل أساسي مشاركة مصر الفعالة في الجهود الدولية الرامية الى مواجهة مشكلة البيئة.

١ـ دراسات UNEP برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول تكلفة الحد من الغازات المصاحبة لظاهرة الصوبة الخضراء، لقد كانت مصر لحسن الحظ واحدة من الدول الست المختارة لهذا المشروع ومن المزمع إعلان مشاركة الحكومة الفنلندية في تمويل دراسة حالة مصر وتقديم الدعم الفني لفريق الدراسة المصري وتتألف الدراسة من:

أولاً: إعداد قائمة بانبعاثات الغازات المصاحبة لظاهرة الصوبة الخضراء في مصر عام ١٩٩٠ ولكنها ليست قاصرة على الإنبعاثات الناتجة عن إنتاج الطاقة والنقل واستخداماتهما والغازات الثلاثة التي تم التركيز عليها هي ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان والأكسيد النتري (النيتروز).

ثانياً: تقويم تكنولوجيات الملطفات المختلفة والإجراءات الممكن استخدامها للتقليل من

انبعاثات الغازات المصاحبة لظاهرة الصوبة الخضراء الناتجة عن الأنشطة المختلفة وذلك بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ في المائة وقد جرى أيضاً وضع تقديرات لتكاليف هذه التكنولوجيات والإجراءات وتم إجراء تقييم لمجموعة تشمل ٥٧ شكلاً من أشكال تكنولوجيا الملطفات والإجراءات وذلك لتقدير تكلفتها وتأثيرها في تقليل انبعاثات الغازات خلال العام الواحد. ومن الممكن تصنيف هذه الإجراءات الى المجموعات التالية:

- فعالية الطاقة.
- تحويل الوقود الى وقود ذي نسبة أقل من الكربون.
- التحول الى استخدام مواد ذات اعتماد أقل على الطاقة.
- تنشيط مصادر الطاقة المتجددة.
- تعزيز استخدام أساليب الحد من الغازات المصاحبة لظاهرة الصوبة الخضراء.

٢ ـ البرنامج الأمريكي لدراسات الدول: أبرمت الحكومة المصرية في عام ١٩٩٣ إتفاقية تعاون على مرحلتين مع الحكومة الأمريكية للمشاركة في البرنامج الأمريكي لدراسات الدول، وهذا البرنامج عبارة عن مشروع أمريكي يتضمن تقديم الدعم الفني والمالي لـ ٥٥ من الدول النامية والدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية لمساعدتها في إجراء دراسات حول التغير المناخي وسوف تمكن الدراسات هذه الدول من إعداد دليل يشمل قائمة بانبعاثات الغازات المصاحبة لظاهرة الصوبة الخضراء «الإحترار العالمي» وتقييم مدى إمكانية تعرضها للتغيّر المناخي ووضع استراتيجيات مواتية للتلطيف من التغير المناخي والتكيف معه.

وتستهدف المرحلة الأولى للبرنامج الأمريكي في مصر الى تحديد النقص القائم في دليل «الغازات المصاحبة لظاهرة الصوبة الخضراء» والذي وضع بمقتضى دراسة أجريت برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وVTT وجهاز شؤون البيئة المصري وسوف يتم تحسين الدليل الحالي للغازات باستخدام أحدث إرشادات IPCC وترمي المرحلة الأولى من البرنامج أيضاً الى إجراء تقويم للمطبوعات الإعلامية المتاحة حول إمكانية تأثر الاقتصاد المصري بالتغيّر المناخي ووضع إطار عمل لخطة وطنية وتستهدف المرحلة الثانية تطوير دليل الغازات والبدائل المتاحة للتلطيف وتقويم إمكانية تأثر الاقتصاد المصري بالتغيير المناخي.

وأحد الثمار الرئيسية لإتفاقية التعاون هو وثيقة بعنوان «إطار لخطة عمل وطنية لعلاج التغيّر المناخي» ويؤكد إطار العمل «الناتج عن المرحلة الأولى للبرنامج الأمريكي على الحاجة الوطنية الى حشد الطاقات في بعض المجالات بعينها، وعلى سبيل المثال الأمور المتعلقة بتلطيف التغيّر المناخي في إطار عمليات التخطيط الوطني وفي أنظمة دعم

اتخاذ القرار بالإضافة الى إنشاء قاعدة معرفية وطنية في مجال التعرض للتغيّر المناخي والتكيف معه.

٣ ـ دعم خطة العمل الوطنية: في ظل الوضع الراهن المتعلق بالتغيّر المناخي في مصر والجهود المشتركة الجارية بين مصر والبرنامج الأمريكي لدراسات الدول، فقد تم اختيار مصر الى جانب إحدى عشرة دولة أخرى للمشاركة في المشروع الجديد ويركز المشروع بشكل أولي على وضع خطة عمل وطنية حول تغيّر المناخ، ويهدف المشروع الى:

* إعدد خطة عمل وطنية بشأن تغيّر المناخ.
* إجراء تقييم متعمق للتكنولوجيات والإجراءات المفضلة في تلطيف التغيّر المناخي والتكيف معه وتحديد فرص دعم نشر التكنولوجيا.
* تقويم الموارد الإضافية التي تحتاجها مصر لتنفيذ الخطة ولا يقتصر ذلك فقط على تحسين طاقات المؤسسات في التأثير على الإستجابة الوطنية وتقوية مصادر المعلومات وزيادة برامج البحوث والمساعدات الفنية والمالية الدولية ومساركة المجتمع والمنظمات غير الحكومية بفاعلية.

٤ ـ مشروع حشد الطاقات في مصر ويشارك في تمويله مرفق البيئة العالمي GEF سوف يحشد هذا المشروع الطاقات الى جانب العمل على استقرار الإتصالات الوطنية وتقديم المساعدات الفنية والتدريب في مصر للمساعدة في تلطيف التغير المناخي من خلال تطوير الأولويات الوطنية في القطاعات الرئيسية وسوف يتم في ذات الوقت دعم الطاقات المحلية للإستجابة لـ UNFCCC عن طريق تنشيط عمليات تقويم الغازات المصاحبة لظاهرة الصوبة الخضراء وإقامة حوارات حول السياسات وإجراء تقييمات للخيارات التكنولوجية وجمع المعلومات للتحقق من عمليات تلطيف التغيّر المناخي، وسوف يعمل المشروع بشكل فعال على تكامل وتبادل الخبرات مع المشروعات الأخرى الرامية للتلطيف من الغازات المصاحبة لظاهرة الصوبة الخضراء في المغرب وإفريقيا وغيرهما وعلاوة على ذلك سوف يقيم المشروع تعاوناً مع المشروعات المنفذة بالتعاون مع سكرتارية UNFCCC.

حماية طبقة الأوزون

كانت مصر وما زالت في طليعة الدول التي أعلنت التزامها الكامل بالمشاركة الفعالة مواجهة قضية تآكل طبقة الأوزون الأمر الذي بدا واضحاً في الاستجابة السريعة لكافة المؤسسات الوطنية سواء كانت أهلية أو حكومية للمشاركة في البرنامج المصري الوطني لحماية طبقة الأوزون إضافة إلى الجهد المصري لمشاركة العالم في هذا المجال وما يتطلبه الأمر من تطوير أو تعديل أو موائمة للتطور التكنولوجي اللازم من حيث الإنتاج أو من ناحية التكلفة والمنفعة.

إن الأوزون يشكل درعاً واقياً يحيط بالأرض ليحمي الحياة عليها من الأشعة فوق البنفسجية ذات الطبيعة الضارة بامتصاص هذه الأشعة عند تكوين درات الأوزون في الأجواء العليا للغلاف الجوي في طبقة الإستراتوسفير ومعروف أن هذه الأشعة يمكن أن تسبب إضرار مباشر بصحة الإنسان كالإصابة بسرطان الجلد ـ اعتام عدسة العين ـ هرم الجلد ـ إضعاف المناعة عند الإنسان.. كما يمكنها أن تسبب في إضعاف القدرة الإنتاجية للنبات واضمحلال سلسلة الأغذية البحرية كما تؤثر على العناصر الوراثية لدى جميع الأحياء.

وينشأ تآكل طبقة الأوزون نتيجة لانبعاث الغازات المستخدمة في بعض الصناعات منها مركبات الكلوروفلورو كربون المستخدمة في إيروسولات العطور والمبيدات وأجهزة التبريد والتكييف وصناعة الفوم وفي بعض المنظفات في الصناعات المعدنية والالكترونية وفي بعض الكيماويات اللازمة لمكافحة الحرائق. وقد شاركت مصر في إعداد الإتفاقية الدولية لحماية طبقة الأوزون والتي وقعت في فيينا في عام ١٩٨٥ كما وقعت على بروتوكول مونتريال عام ١٩٨٧ ومنذ هذا التاريخ تساهم مصر بدور فعال في استبدال الغازات المستنفدة لطبقة الأوزون والالتزام بجميع القرارات الدولية الصادرة في هذا الخصوص، وقد صدقت مصر على تعديلات بروتكول مونتريال في عام ١٩٩٣ وبدأت في تنفيذها منذ إبريل ١٩٩٣ وخصوصاً الإستجابة لتعديلات كوبنهاجن ١٩٩٢ وما يتعلق منها بموقف انتاج الهالون عالمياً ابتداءً من يناير ١٩٩٤ وإضافة مواد أخرى مستنفذة للأوزون إلى المواد الخاضعة للرقابة. وقد تم اتخاذ عدة إجراءات في هذا الخصوص نذكر منها:

١ ـ قرار وزير الصناعة رقم ٩٧٧ لسنة ٨٩ بشأن حظر استخدام الفريون في صناعة الأيروسولات على أن يتم العمل به اعتباراً من أول يناير ١٩٩١.

٢ ـ وضع استراتيجية لصناعة الفوم لاستخدام البدائل اعتباراً من مارس ١٩٩٣ وتنفيذ تكنولوجيات بديلة.. وجاري تنفيذها في ٨٠٪ من هذا القطاع.

٣ ـ وضع استراتيجية في قطاع التبريد في يناير ١٩٩٤ لإدخال التكنولوجيا البديلة على أن يستكمل ذلك بشكل نهائي في عام ١٩٩٨ بالنسبة للصناعات المستخدمة للتبريد والتكييف والصناعات الغذائية.

٤ ـ صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٦٣٣ لسنة ٩٤ لمنع دخول المواد المحظورة في تصنيع التكييف والتبريد والايروسولات.

٥ ـ فرض الرقابة على دخول المواد الضارة بطبقة الأوزون من خلال الجمارك بدءاً من يناير ١٩٩٥.

٦ ـ إدخال التكنولوجيات البديلة لقطاع صناعة الثلاجات المنزلية بالكامل وحوالي ٨٠٪ من الثلاجات التجارية و ٧٠٪ من الثلاجات الصناعية على أن يستكمل ذلك بالكامل قبل يناير ١٩٩٨ كل ذلك وغيره من الإجراءات يتم إقراره ومراقبته وتنفيذه من خلال اللجنة الدائمة للأوزون التي تشكلت في مصر اعتباراً من شهر يوليو ١٩٩٣ بناءً على قرار وزير شؤون البيئة رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٣، وقد كان لتلك الإجراءات الأثر الفعال في أنه حتى عام ١٩٩٥ صدرت موافقات لجمهورية مصر العربية على تمويل مشروعات البدائل بمبلغ إجمالي ٣١,٥ مليون دولار أمريكي من صندوق الأوزون متعدد الأطراف بحيث يصل حد الإستبدال للموارد المستنفذة للأوزون في تلك المشروعات إلى حوالي ١٥٠٠ طن في شركات قطاعات الفوم والثلاجات المنزلية والثلاجات التجارية والصناعية.

الملامح الرئيسية للبرنامج المصري لمكافحة التصحر

١ ـــ التعريف بالمشاكل المطروحة:

تحتل مصر مساحة تقدر بمليون كيلومتر مربع في الركن الشمالي الشرقي لإفريقيا مع امتداد في آسيا تمثله شبه جزيرة سيناء. والمناخ السائد حار جاف صيفاً دافىء شتاءً حيث تتساقط أمطار متفرقة تبلغ أقصاها على الساحل الشمالي للبحر المتوسط بمتوسط قد يصل في بعض الأماكن إلى ٢٥٠ ملم، ويتناقص المتوسط السنوي تدريجياً نحو الجنوب ليصل إلى ٥٠ ملم على القاهرة ويكاد ينعدم في أسوان والمناطق الجنوبية من البلاد وتشهد مرتفعات البحر الأحمر وكذلك الأجزاء الجنوبية من سيناء عواصف رعدية في الخريف قد تعقبها أمطار تتسبب في سيول غزيرة، ولكن ذلك يمثل استثناء غير منتظم يصعب التنبؤ به من حيث التوقيت والكمية.

ويمثل نهر النيل المصدر الأساسي للمياه في مصر منذ فجر التاريخ حيث أزدهرت أحد أقدم الحضارات المبنية على الزراعة المروية في الوادي والدلتا وتضمن الإتفاقيات الدولية في الوقت الحاضر حصة مصر السنوية من مياه النيل التي تبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب يستعمل ٨٥٪ منها للري. وتنقل هذه المياه من بحيرة ناصر أمام السد العالي خلال شبكة ري مترابطة يصل مجموع أطوال فروعها إلى ٣٠ الف كيلومتر إلى الحقول التي تبلغ مساحتها في الوادي والدلتا ٧,٥ مليون فدان. ونظراً لاعتدال المناخ في مصر طوال العام فإنه يمكن زراعة الأرض بأكثر من محصول حولي في العام الواحد لتصل المساحة المحصولية إلى حوالي ١٤ مليون فدان وكيمة مياه الري هي العامل المحدد في الزراعة المصرية، ومن الثابت أنه يمكن استزراع مساحات إضافية من الأراضي إذا توافرت موارد مائية جديدة أو إذا أمكن إعادة استعمال جزء من المياه في الزراعة بعد اتخاذ الإجراءات الضرورية في هذا المجال.

وقد تسببت الكثافة السكانية العالية في الوادي والدلتا في وضع الأراضي الزراعية تحت ضغط شديد مما أدى إلى خفض قدرتها الإنتاجية في بعض المناطق بصورة خطيرة. ويتمثل هذا الضغط اجتماعياً في تقزم الحيازات الزراعية بما يقلل من العائد الجاري اللازم لمواجهة تكاليف الحياة للمزارعين فضلاً عن تراكم المدخرات اللازمة للإستثمار.

ويتمثل الضغط طبيعياً في عدة أشكال منها ارتفاع معدل التكثيف الزراعي مما يعمل على استنفاذ خصوبة الأرض، واستعمال معدلات عالية من الأسمدة والكيماويات الزراعية مما يعرض البيئة للتلوث، والإسراف في الري دون الاهتمام بالصرف مما يؤدي إلى غدق الأرض وتملحها. واستقطاع جزء من الأراضي الزراعية الخصبة وصلت مساحته إلى نصف مليون فدان في السنوات العشرين الأخيرة لإقامة المساكن والتوسع العمراني عير المخطط. وتوجد خارج الوادي والدلتا ثلاثة أنظمة للإستعمالات الزراعية للأراضي: الأول هو الزراعة المطرية على مساحة تقدر بحوالي ٤ مليون فدان على طول الساحل الشمالي للبحر المتوسط، حيث يقوم الأهالي ببناء مصايد صناعية لمياه الأمطار أو استعمال بعض التكوينات الجيومورفولوجية كمصايد لتخزين واستعمال مياه الأمطار في وقت لاحق لري أشجار الزيتون والتين أو توفير ريه تكميلية لزراعات الشعير والقمح وإلى الجنوب من الشريط الساحلي وفي عدة أماكن بسيناء والوديان الممتدة في الجزء الجنوبي من جبال البحر الأحمر تتواجد مراعي طبيعية بمساحة تصل إلى ١٠ مليون فدان والنظام الثالث هو الزراعة المروية في أراضي الواحات التي تتواجد في الصحراء الغربية حيث تتفجر المياه الجوفية من العيون الطبيعية أو تسحب إلى السطح من آبار سطحية أو عميقة وتبلغ المساحة الإجمالية للواحات الكبيرة في مصر حوالي ٤ مليون فدان إلا أن الرقعة المنزوعة لا تتجاوز ٥٪ فقط من هذه المساحة.

والعوامل التي تؤدي إلى تدهور الأراضي خارج الوادي متعددة وتختلف من منطقة إلى أخرى، ففي منطقة الزراعة المطرية بالساحل الشمالي يمكن أن يؤدي التوسع في زراعة محاصيل الحبوب بديلاً للغطاء النباتي الطبيعي أو لبساتين التين والزيتون إلى زيادة احتمالات التجريف الهوائي للتربة وهي أصلاً قليلة السمك ومن جهة أخرى فقد أدى التعمير العمراني العشوائي للمنطقة الساحلية دون أن يصاحبه دراسة للتأثير البيئي المحتمل إلى إزالة الغطاء النباتي الطبيعي لمساحات شاسعة، وزيادة احتمالات تعرضها للتصحر، وفي مناطق الرعي أدت سهولة الحصول على الأعلاف الصناعية والمركزات الغذائية إلى إغراء الأهالي على زيادة عدد الحيوانات بما يفوق كثيراً قدرة الأرض على التحمل وتسبب الرعي الجائر في حدوث آثار سلبية على كمية ونوعية الغطاء النباتي وزادت احتمالات التجريف الهوائي.

Friedrich Ebert-Stiftung Bonn Bibliothek

وتعزي مشاكل تدهور الأراضي في الواحات إلى مسببات اجتماعية واقتصادية في المقام الأول ففي هذه المناطق تعلو ملكية المياه على ملكية الأرض كما أن التقاليد المتوارثة لا تتقبل التحكم في مياه العيون بتركيب محابس تسمح بتدفق المياه عند الحاجة اليها فقط وقد أدى التدفق المستمر للمياه وتدني كفاءة الري وعدم توافر نظام جيد للصرف إلى تدهور الأراضي بالغدق والتملح ويعمل انخفاض الطلب على الناتج الزراعي لقلة عدد سكان الواحات وعدم جدوى تصدير الناتج بصورته الأولية إلى الوادي والدلتا لإرتفاع تكاليف النقل على انخفاض العائد من الزراعة وضعف الحافز لصيانة الموارد الطبيعية. ولا شك أن قلة عدد السكان تؤدي إلى التصحر مثلها مثل زيادة عدد السكان.

وقد تتسبب حركة الرمال في ظهور مشاكل خطيرة في مناطق الوادي والدلتا المتاخمة للصحراء وكذلك على طول الساحل الشمالي للبحر المتوسط وفي عدة أماكن في سيناء وفي الواحات وحركة الرمال قد تكون مصاحبة للعواصف الترابية التي يعقبها ترسب حبيبات الرمل على سطح الأرض الزراعية، أو قد تكون مصاحبة لتحرك الكثبان الرملية التي تختلف في الشكل والطول والإرتفاع إلا أنها تشترك في أخطارها المؤكدة حيث تقوم بغمر الحقول والمجاري المائية والمنازل والمنشآت بالرمال.

٢ ــ الإنجازات القطاعية:

تمت خلال العقود الماضية العديد من الإنجازات الكبيرة قامت بهامختلف الوحدات التنفيذية في بعض الوزارات وخصوصاً وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ووزارة الأشغال العامة والموارد المائية وتصب جميع هذه الإنجازات في صالح الاقتصاد القومي لأنها تحقق عائداً اقتصادياً من خلال تحسين الإستفادة من الموارد الطبيعية، أي أنها تدخل تحت بند عمليات مكافحة التصحر.

وعلى سبيل المثال فإن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بالتعاون مع مركز البحث العلمي في الجامعات والمركز القومي للبحوث ومركز بحوث الصحراء ومركز البحوث الزراعية قد قامت بدراسات تفصيلية عن أنواع الأراضي المصرية وما يجود عليها من حاصلات وكذلك حساب المقننات المائية والسمادية وطرق الخدمة المناسبة لهذه الحاصلات، كما قامت الوزارة بتوفير السلالات النباتية العالية الإنتاج وكذلك السلالات المقاومة للظروف غير المواتية مثل الجفاف والملوحة والإصابة ببعض الأمراض والحشرات.

وتقع مسؤولية الإدارة القومية للموارد المائية على عاتق وزارة الأشغال العامة والموارد المائية وتتضمن هذه المسؤولية إنشاء وتشغيل وصيانة الشبكات العمومية للري والصرف وما يلزمها من أعمال التجديد والإحلال وحساب المقننات الأروائية للزمامات

المختلفة وتحسين طرق نقل وإضافة المياه للحقول، ورصد وضبط مستوى المياه الأرضية وحساب معدلات السحب من المياه الجوفية في الصحاري وتحديد الطرق المناسبة للإستفادة من مياه الصرف الزراعي بعد خلطها في ريّ الأراضي المناسبة.

وعلى نطاق وزارة الإدارة المحلية يتم تنفيذ عدة مشروعات تجريبية بالتعاون من عدة جهات أما محلية أو أجنبية وعلى سبيل المثال هناك مشروع للنهوض بالقرى بزيادة فرص العمل في الريف عن طريق التصنيع الزراعي للمنتجات المحلية وكذلك الإستفادة من مخلفات المزارع والإنسان لإنتاج البيوجاز والأسمدة العضوية وفي المناطق الصحراوية البعيدة عن الوادي والدلتا هناك مشروع التنيمة الريفية المتكاملة المعروف باسم مشروع القصر بمحافظة مطروح الذي يهدف إلى توطين البدو وإقامة مصايد لمياه الأمطار وتحسين طرق استعمال الموارد المائية والأرضية وفي واحة سيوة تمت محاولات رائدة لتثبيت الكثبان الرملية ميكانيكياً وبيولوجياً وإدخال نظم الري المتطورة إلى المنطقة.

٣ ــ الأعمال المؤسسية:

وصلت الجهود المصرية لمكافحة التصحر إلى منعطف جديد بعد تقرير وإصدار الخطة القومية للبيئة في فبراير ١٩٩٢، ومقررات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المعروف باسم مؤتمر قمة الأرض في يونيو ١٩٩٢، والإتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في يونيو ١٩٩٤ وقد اتفق على أن يكون جهاز شؤون البيئة بمجلس الوزراء هو الجهة التنسيقية لموضوعات التصحر في مصر وفي هذا المجال شكل الجهاز لجنة عمل مشتركة لمتابعة الجهود المحلية والدولية لمكافحة التصحر، وتتكون اللجنة من ممثلي الوزارات المعنية بصفة مباشرة وهي الزراعة واستصلاح الأراضي والأشغال العامة والموارد المائية، البحث العلمي، التخطيط، الخارجية، بالإضافة إلى بعض خبراء التصحر يتقدمهم الأستاذ الدكتور/عبد الفتاح القصاص خبير البيئة العالمي، وتعمل اللجنة طبقاً لقرار تشكيلها على زيادة الوعي بمشكلة التصحر على المستوى القومي كما تعمل على التنسيق وتكامل الجهود التي تقوم بها الوزارات في هذا المجال ومن المنتظر أن تتحول هذه اللجنة في المستقبل القريب إلى لجنة قومية يكون لها طبقاً لنصوص الإتفاقية الدولية لمكافحة التصحر صلاحية التنسيق بين المشروعات القومية الجارية وتحديد أولويات المشروعات المستقبلية داخل البرنامج الوطني لمكافحة التصحر الذي ستقوم اللجنة بإعداده كأحد التزامات مصر طبقاً للإتفاقية بعد أن صدقت عليها في يوليو ١٩٩٥.

وتوضح الإتفاقية هذه الإلتزامات في المواد ٤، ٥، ٩، ١٠ حيث تستلزم أن تقوم الأطراف المشاركة فيها بما يلي:

- إعتماد منهج متكامل لمكافحة التصحر يتناول مختلف الجوانب الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية لعمليات التصحر والجفاف.

- وضع إستراتيجيات وأولويات مكافحة التصحر في إطار خطط وسياسات التنمية المتواصلة التي تطبقها الدولة.

- إعتماد إستراتيجيات إستئصال الفقر الذي تعاني منه بعض الطبقات في الدول المتأثرة بالتصحر مع جهود مكافحة التصحر على المستوى القومي.

- إعداد ونشر وتنفيذ برنامج عمل وطني باعتباره العنصر الرئيسي لاستراتيجية مكافحة التصحر، ويجري تحديث البرنامج على أساس الدروس المستفادة من العمل الميداني ونتائج البحوث والمتابعة.

- يتضمن برنامج العمل نظم الإنذار المبكر وإجراءات الوقاية والمواجهة وخطط الطوارىء ونظم تعزيز الأمن الغذائي وإتاحة فرص العمل البديلية في المناطق المتأثرة بالجفاف أو التصحر.

- يتيح البرنامج فرص التعاون على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية من جانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمزارعين وكافة الجهات والأفراد المستفيدة.

٤ ـــ المكونات الرئيسية لبرنامج العمل الوطني في مصر:

يمكن اعتبار البرنامج المصري لمكافحة التصحر هو الإطار الذي تتم فيه ترجمة المبادىء والإلتزامات التي ترتبط بالإتفاقية إلى خطط وأعمال وخطوات عملية، والهدف الأول لهذا البرنامج هو وضع الآليات المناسبة لإدارة أراضي الزراعات المروية والمطرية وأراضي المراعي في مصر ضمن الخطة الشاملة للتنمية، ومن الناحية العملية فإن البرنامج لا بد وأن يؤكد على الإجراءات اللازمة للوقاية من التصحر وكذلك إعادة تأهيل وإصلاح الأراضي التي تأثرت بالتصحر بدرجاته المختلفة، وعلى ذلك فإن البرنامج لا بد وأن يكون بالضرورة طويل المدى، كما أنه لا بد وأن يتناول كافة الاعتبارات الطبيعية والاجتماعية الخاصة بالتصحر.

أ ـ المكونات المساعدة:

تتضمن هذه المكونات الجوانب التالية:

- بناء وتدعيم الوعي القومي على مستوى الأفراد والمؤسسات ومتخذي القرار بأخطار التصحر التي قد تتسبب في الإخلال بالأمن الغذائي.

- تقديم الإتفاقية الدولية لمكافحة التصحر لمتخذي القرار ومراكز البحوث والمزارعين والتأكيد على الفرص التي تتيح الإستفادة منها.

- تشجيع البحوث العلمية في جميع مجالات التصحر وتبادل نتائج البحوث والمعلومات بين مراكز البحوث داخلياً وخارجياً.

- التأكيد على الأهمية الكامنة للخبرة الشعبية التقليدية ومحاولة إظهار الجوانب العلمية لهذه الخبرات.

- بناء وتدعيم الإطار المؤسسي للجهات التنفيذية وتحسين قدراتها للعمل منفردة وداخل مجموعة فريق العمل.

- توفير خدمات الإرشاد للمزارعين وجموع المهتمين بالتصحر، والبحث عن الأسلوب المناسب للمشاركة فيما بين الأطراف داخل فريق العمل.

- إقتراح التشريعات الضرورية لحسن أداء العمل وكذلك إقتراح الحوافز التي تؤدي إلى منع أو وقف التصحر.

- إقتراح وإعداد الآليات المؤسسية التي تشجع جذب المساهمات من الدول والجهات المانحة بمراعاة الشفافية وقواعد الثقة المحاسبية وحسن آداء العمل.

ب ـ مكونات الرصد والتقييم:

تتضمن هذه المكونات الجوانب التالية:

- بناء قاعدة بيانات للنتائج العملية للأبحاث الخاصة بالتصحر في مصر خلال الفترة السابقة بحيث يمكن الإستفادة من هذه النتائج بعد تحليلها وضبطها قياساً لكافة الأفراد والمؤسسات.

- إقامة علامات القياس والمقارنة في عدة أماكن ممثلة للمناطق الجغرافية في مصر وتسجيل القراءات التي تتعلق بما يلي:

* الجوانب الطبيعية والبيولوجية للتصحر.
* الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتصحر.
* تأثير إجراءات وعمليات المكافحة كمحصلة للوقت.

- الإستفادة من جهود المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجمعيات التعاونية في إعداد المشروعات من القاعدة إلى القمة وكذلك في تقرير أولوية المشروعات داخل البرنامج الوطني طبقاً لقواعد يتم تبنيها بالتوافق. ومن ضمن هذه القواعد ما يلي:

* المساهمة في تحسين أو الحفاظ على البيئة
* نتائج تحليل نسبة التكاليف إلى العائد
* البدائل التكنولوجية المتاحة التي يمكن استعمالها

* التأثير الاقتصادي والاجتماعي للمشروع
* درجة قبول ومشاركة الأهالي في المشروع
* درجة قبول ومساهمة الجهات والمؤسسات المانحة في المشروع.

ج ـ مكونات إدارة المشروعات:

تتضمن هذه المكونات الجوانب الإجرائية الخاصة بإدارة المشروعات على الطبيعة من حيث التخطيط والتنفيذ والمراجعة والتقييم وسنتناول فيما يلي رؤوس العناوين لبعض المشروعات العامة التي يمكن تنفيذها في مجال مكافحة التصحر.

ـ مشروعات الأراضي المروية:

* تحسين الري على المستوى القومي وعلى مستوى الحقل
* إعادة استعمال مياه الصرف الزراعي والصحي للري بعد الإصلاح.
* صيانة وتحسين الأراضي المزروعة بإضافة المحسنات والحرث العميق والتسوية
* رفع مستوى خصوبة التربة واختبار الأراضي لتقدير احتياجاتها من الأسمدة وحساب الميزان الغذائي.
* صيانة شبكات الصرف على المستوى القومي وعلى مستوى الحقل
* تجريب وتقييم الزراعة العضوية
* تنفيذ خطة قومية للتشجير
* الترويج لمعاملات بعد الحصاد والصناعات الريفية وعمليات التسويق
* إعداد نماذج ودلائل استعمالات الأراضي على المستوى القومي.
* تثبيت الكثبان الرملية

ـ مشروعات أراضي الزراعة المطرية:

* إقامة نظم للإنذار المبكر للجفاف وتقرير وسائل تخفيف آثار الجفاف من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والفنية.
* مقارنة الطرق المختلفة لحصاد مياه الأمطار وتخزينها والمحصول المناسب لكل طريقة والتكاليف المالية لوحدة حجم المياه.
* تحديد وسائل تقليل ومنع التجريف المائي والهوائي للتربة
* تقرير بدائل الطاقة المتجددة وغير المتجددة المناسبة

ـ مشروعات أراضي الواحات:

* تقرير معدل السحب الآمن من المياه الجوفية وإمكانية الطاقة المتجددة في المنطقة.
* تقرير التركيب المحصولي المناسب لكل من الإستهلاك المحلي والتصنيع الزراعي والتصدير إلى خارج المنطقة.

* إقامة إتحاد من المزارعين لإدارة مصادر المياه في المنطقة بشكل اقتصادي ويتفق مع الاعتبارات البيئية.
* تثبيت الكثبان الرملية باستعمال التكنولوجيا المناسبة.

ـ مشروعات أراضي المراعي:

* تحسين وصيانة الغطاء النباتي الطبيعي للأراضي.
* تحسين قدرة الحيوانات المحلية على الإستفادة من وحدة الغذاء.
* تحديد الطرق المقبولة اجتماعياً لمنع أو تقليل الرعي الجائر.
* زيادة فرص العمل البديل خصوصاً للفئات الضعيفة والفقيرة من المجتمع.

تقرير المملكة العربية السعودية

وانسجاماً مع طبيعة أعمال البيئة التي ترتبط بمختلف القطاعات، اعتمدت الخطة تحقيق الأهداف الآتية خلال فترة سنواتها الخمس وذلك بتعاون الجهات الحكومية كافة في هذا الشأن:

- حماية البيئة وأنظمتها والمحافظة على خصائصها الطبيعية، علاوة على صيانة الموارد الطبيعية.
- حماية مختلف أنماط الحياة الفطرية في المملكة وتطويرها مع الحفاظ على التوازن البيئي وتباين المصادر الوراثية الحيوانية والنباتية.
- تحقيق توازن مستمر بين التوزيع السكاني والطاقات الاستيعابية للهيئة مع الأخذ في الاعتبار آثار النمو السكاني والأنماط الاستهلاكية على قاعدة الموارد الطبيعية.
- توفير الطاقة الكافية بتكلفة ملائمة، وبالطرق التي تحد من مخاطر تدهور البيئة، مع المحافظة على موارد الطاقة غير المتجددة والاستفادة من إمكانات موارد الطاقة النقية المتجددة مثل الشمس والرياح.
- تحقيق أعلى قدر ممكن من التنمية الصناعية التي تأخذ بأحدث أساليب التقنية المتاحة الملتزمة بالاعتبارات البيئية لتلافي التلوث في مراحل التصميم كافة، والإنشاء، والتشغيل لهذه الصناعات.
- تحقيق الأمن الغذائي دون استنزاف للموارد أو الإضرار بالبيئة.

الإنجازات

يقدم جدول أعمال القرن الحادي والعشرين تحديداً للمواضيع والبرامج الرئيسية والتدابير الهامة في مجال البيئة والتنمية والتي يُقترح على الدول الاسترشاد بها في إطار أولوياتها وخططها التنموية نحو وخلال القرن القادم.

ومن خلال مراجعة الإنجازات التي حققتها المملكة العربية السعودية في تطورها التنموي خلال العشرين سنة الماضية يتضح أن جزءاً لا يستهان به من السياسات والتوجهات والبرامج الواردة بجدول أعمال القرن الحادي والعشرين مطبقة فعلاً في المملكة أو مدرجة في خطتها الحالية للتنمية (١٤١٠ ـ ١٤١٥هـ) والعمل جارٍ على تنفيذها. ومن أمثلة ذلك:

- ما حققته وزارة الزراعة والمياه في مجالات مكافحة التصحر والحد من تدهور التربة وزراعة الأحزمة الخضراء وإنشاء المنتزهات الوطنية وتنميتها والمحافظة على الغابات

والمراعي والثروة الحيوانية وحماية الثروات المائية الحية والعناية بموارد المياه وتنميتها ودعم ذلك عن طريق تحلية المياه المالحة لتوفير مياه الشرب. ويدعم عمل الوزارة في أعمالها أنظمة وأوامر سامية مثل: نظام الغابات والمراعي، نظام الأراضي البور، نظام المحافظة على مصادر المياه، نظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية الحية في المياه الإقليمية للمملكة، لائحة الحجر البيطري، لائحة الحجر الزراعي، بما يحقق في مجمله الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والعمل على استدامتها.

- ومن أهم ما تم تحقيقه في مجال الطاقة والبترول ما قامت به وزارة البترول والثروة المعدنية من تجميع ومعالجة للغاز المرافق للزيت الخام الأمر الذي تم تنفيذه لأسباب اقتصادية وكان له تأثير إيجابي كبير عل البيئة، حيث تم التغلب على الانبعاثات الناتجة عن احتراق كميات كبيرة من هذه الغازات المحملة بالكبريت، ويستخدم الكبريت المنتج محلياً أو يصدر. وتقوم الوزارة بتطبيق مقاييس بيئية صارمة التزمت بموجبها المصافي العاملة في المملكة بتخفيض معدل الرصاص في الوقود (الجازولين) كمرحلة أولى في الطريق إلى التخلص منه نهائياً وإنتاج الوقود الخالي من الرصاص للاستخدام المحلي والتصدير.
- ومن أبرز ما حققته المملكة في مجال دمج الاعتبارات البيئية في الأنماط التنموية الرئيسية فيها بغرض تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة ما أنجزته الهيئة الملكية للجبيل وينبع في مجال التنمية الصناعية، تحت الإشراف المباشر من خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، مما أدى إلى ترشيخ وفوز المدينتين اللتين تضمان القاعدة الأساسية للصناعة السعودية بأعلى جائزة دولية للحماية والوعي البيئي.
- ومن أهداف إنشاء المدن الصناعية هو عملية التكامل الصناعي ما بين المصانع المحلية والاستفادة من إعادة تدوير نفايات بعض المصانع للخروج بمنتجات جديدة وذلك للتقليل من التأثيرات البيئية كما يستفاد من مياه الصرف الصناعي بعد معالجتها في أعمال التبريد والاستخدامات الصناعية وري المسطحات الخضراء.
- ولقد حققت وزارة الشؤون البلدية والقروية إنجازات لا يستهان بها في مجالات الخدمات الحضرية والصرف الصحي ومعالجة مياهه وإعادة استخدامها، وإدارة النفايات وتدويرها، وصحة البيئة، وإدارة شبكات توصيل المياه الصالحة للشرب والتخطيط الحضري وتحديد استعمالات الأراضي.
- ولوزارة الصحة إنجازات من أهمها تأسيس نظام فعّال للرعاية الصحية الأولية ولرعاية صحة الأم والطفل هو في متناول جميع المواطنين. كما قامت الوزارة بإنشاء الهياكل الأساسية الصحية ووضع أنظمة للرصد والتخطيط تلبية للاحتياجات الصحية الأولية ولا

سيما المناطق الريفية. وتقوم الوزارة أيضاً على توعية وحماية المواطنين والمقيمين بالآثار الصحية والبيئية للمنتجات وذلك بالإضافة إلى برامجها الأخرى في مجال تعزيز مرافق الصحة الوقائية والعلاجية، وتشارك الوزارة الجهات المعنية في مجال الإصحاح البيئي.

- وتقوم وزارة التجارة بدور فعّال في مجالات حماية المستهلك كما تقوم الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بإعداد المقاييس والمواصفات الخاصة بالسلع والمنتجات.
- وخلال فترة زمنية قصيرة نسبياً استطاعت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها أن تحقق نجاحاً ملحوظاً بما في ذلك إنشاء محميات عديدة للحياة الفطرية ومراكز البحوث والأعمال المبدئية المتعلقة بإعادة بناء المجتمعات الفطرية المهددة بالانقراض.
- وقامت المملكة ـ من خلال مصلحة الأرصاد وحماية البيئة ـ بإجراء الدراسات اللازمة حول مخاطر التلوث وحصر الملوثات ووضع المقاييس والمعايير الضرورية لحماية الماء والهواء والتعامل مع النفايات الخطرة بالإضافة إلى وضع أسس ومبادىء التقييم البيئي.. وحققت المملكة تقدماً في مجال الرصد الجوي الدقيق بما تستطيع معه متابعة المتغيرات الكيفية والكمية في عناصر بيئتها الطبيعية. ويعتبر المركز الوطني للأرصاد والبيئة من بين أكبر مراكز الرصد الجوي من حيث الإمكانيات والكوادر المؤهلة والنظم المتبعة ولقد اختارته المنظمة العالمية للأرصاد للقيام بدور المركز الإقليمي والمرجعي في المنطقة.
- ولقد قامت المملكة بالانضمام إلى العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية والدولية التي من شأنها المحافظة على البيئة مثل:
- اتفاقية بازل للحد من نِقل أو حركة النفايات الخطرة عبر الحدود.
- اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث والبروتوكولات الخاصة بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث البحري بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة الملحقة بها.
- الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والبروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة الملحق بها.
- البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري في منطقة الخليج البحرية.
- البروتوكول الخاص بحماية البيئة البحرية من المصادر في البر (الخليج العربي).

- اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات الفطرية المهاجرة.
- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون والبروتوكول الملحق بها.

هذا بالإضافة إلى إسهام المملكة في المنظمات العالمية والإقليمية التي تهتم بحماية البيئة والموارد الطبيعية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأرصاد العالمية ومنظمة اليونيسكو والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية وبرنامج بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والمنظمات التابعة لجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التعاون المشترك لشركات النفط العاملة في الخليج العربي.

مما سبق يتضح مشاركة المملكة العربية السعودية العالم اهتمامه المتعاظم بالقضايا والمسائل البيئية والتنموية وتوفير الحماية لكوكبنا الأرضي وموارده الطبيعية. وتخلص تجربة المملكة في هذا المجال وتعتبر شاهداً على إمكانية التوفيق بين الأهداف البيئية والأهداف التنموية حيث تمكنت المملكة من التصدي لمعظم المشاكل البيئية مثل التصحر والتلوث وشح المياه العذبة وانقراض الأنواع والفقر وذلك عندما عملت على تفهم هذه المشاكل وإدراكها وإيجاد الحلول لها وتلافي حدوثها على المستوى الوطني.

التوصيات:

فيما يلي البرامج والنقاط المتعلقة بجدول أعمال القرن الحادي والعشرين والتي توصي اللجنة بأخذها في الاعتبار والاستفادة بها على المستوى الوطني عن طريق إدراجها في الإطار المناسب ضمن الخطط التنموية للمملكة من خلال الجهات التنفيذية المعنية بالتنسيق مع وزارة التخطيط. وهذه التوصيات هي حصيلة ما ورد من الوزارات والجهات المعنية بعد مراجعتها ومناقشتها وتعديلها من قبل اللجنة المكلفة بالدراسة.

الزراعة ـــ المياه ـــ الموارد الطبيعية والساحلية:

في إطار حماية الغلاف الجوي وتنمية الموارد البرية والبحرية واستخدامات الأراضي:

١ - تشجيع الانتفاع المستدام للموارد البرية والبحرية.

٢ - وضع السياسات لخفض المعدل الوطني لإزالة الحراج وزيادة عملية التشجير.

تطوير منهج متكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي:

١ - تعزيز نظم إدارة الأراضي والموارد الطبيعية بإدراج الطرق التقليدية والمحلية الملائمة.

٢ - إدراج إنشاء شبكة معلومات ملحقة بإدارة الأراضي تعمل على الآتي:

أ - متابعة استخدام الأراضي الصالحة للزراعة ومنع تحويلها إلى استخدامات أخرى وذلك بوضع قيود صارمة، كذلك تقييم التغيرات التي تطرأ مستقبلاً على استخدام الأراضي

وإدارتها ولا سيما التي يتم توزيعها لغرض زيادة الرقعة الزراعية.

ب - استكمال إجراء مسوحات لموارد الأراضي بحيث يتم وبالتفصيل تحديد موقع تدهور الأراضي ومداه وشدته وأسبابه، كذلك تغطي تلك المسوحات المناطق المعرّضة لخطر التدهور مستقبلاً.

٣ - العمل على وضع سياسات عامة لتشجيع الاستخدام الأمثل للأراضي بغرض الاستدامة وذلك عن طريق التركيز على قاعدة موارد الأراضي (المياه والتربة).

برنامج متكامل لحماية وتنمية الغابات:

أ - تعزيز الدور الهام للغطاء النباتي الحراجي باتخاذ الآتي:

١ - تعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع في الأنشطة ذات الصلة بالغابات.

٢ - مراجعة وتقييم التدابير والبرامج ذات الصلة بجميع أنواع الغابات.

٣ - وضع وتنفيذ الخطط والبرامج الوطنية الخاصة بالغابات.

٤ - وضع نظام فعّال للإرشاد والتثقيف العام بشأن الغابات.

- إنشاء وتعزيز المؤسسات التي تعنى بالتدريب في مجال الغابات والصناعات الحراجية.
- تنفيذ البحوث المتصلة بمختلف جوانب الغابات ومنتجاتها.
- وضع برنامج للتعليم الجامعي ولتخصصات الدراسات العليا والبحوث في مجال الغابات.

ب - حماية جميع الغابات وإدارتها وحفظها بصورة مستديمة وتشجير المناطق المتردية باتخاذ الآتي:

- الإدارة والتخطيط والتنفيذ السليم لعمليات زراعة الأحراج وحصر الغابات الطبيعية وإجراء البحوث في مجال الغابات.
- إنشاء المسيجات البيئية في مناطق الغابات لما لها من وظائف وقيم مهمة.
- تشجير المناطق الجبلية والأراضي الجرداء والزراعية المتدهورة والأراضي القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الساحلية وذلك من أجل مكافحة التصحر.
- دعم جميع النشاطات المتعلقة بالتشجير وزيادة الرقعة الخضراء.
- حماية الغابات من الملوثات والحرائق والآفات والأمراض وعمليات التوسع العمراني والتعدين.
- إجراء دراسات استقصائية لوضع خطط لعمليات التشجير وإدارة وحفظ الغابات.
- استكمال حصر استخدام الأراضي بما فيها أراضي الغابات.
- توحيد المعلومات المتعلقة بالموارد الجينية وما يتصل بها من تكنولوجيا حيوية.

- إجراء دراسات استقصائية وبحوث عن المعرفة المحلية بالأشجار والغابات واستخداماتها.

ج - تدعيم القدرات على التخطيط والتقييم والمراقبة للغابات باتخاذ الآتي:

- الرصد والمراقبة المنتظمة لحالة وتغيرات الغطاء الحراجي.
- إقامة نظم وطنية للرصد والمراقبة المنتظمة وتقييم البرامج والعمليات.
- إجراء رصد وتقدير لآثار الأنشطة المؤثرة على الغطاء النباتي الحراجي.

مكافحة التصحر والجفاف:

وضع خطة وطنية شاملة لمكافحة التصحر والجفاف تتضمن:

أ - تدعيم قاعدة المعرفة وتطوير نظم المعلومات باتخاذ التالي:

- تعزيز نظم المعلومات البيئية على الصعيد الوطني.
- تعزيز التقييم والربط الشبكي لنظم المعلومات الخاصة بالموارد الأرضية.
- تعزيز القدرة الوطنية على تحليل البيانات البيئية حتى يتسنى رصد التغير الإيكولوجي والحصول على المعلومات البيئة باستمرار.
- دراسة تطوير وسائل ومؤشرات قياس الآثار الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية للتصحر وتردّي الأراضي.
- استعراض دراسة أوجه التفاعل بين الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمناخية والجفاف والتصحر.
- جمع البيانات وأعمال البحوث المتصلة بمشاكل التصحر وتردّي الأراضي.

ب - مكافحة تردي الأراضي عن طريق جملة أمور منها الأنشطة المتعلقة بالمحافظة على الغابات والتحريج وإعادة التحريج باتخاذ الآتي:

١ - تحسين سياسات وأساليب الاستفادة من الأراضي لزيادة الإنتاجية المستدامة لها.

٢ - استخدام ما يناسب من تقنية زراعية أو رعوية مقبولة بيئياً والمجدية اقتصادياً.

٣ - القيام ببرامج عاجلة للتحريج وذلك باستخدام أنواع نباتية محلية مقاومة للجفاف وسريعة النمو.

٤ - اتخاذ التدابير اللازمة للحماية في الأراضي الجافة التي يتراوح تصحرها بين الاعتدال والشدة.

٥ - وضع النظم المحسنة لإدارة الأراضي والمياه والمحاصيل في الأراضي الزراعية المروية مما يمكنها من مكافحة الملوحة وتثبيت التربة.

٦ - تشجيع إدارة الموارد الطبيعية بما فيها المراعي لتلبية احتياجات سكان الريف ولأغراض الحفظ بحيث تقوم على أساس تقنيات محلية مبتكرة أو مكيفة.

٧ - حماية وحفظ مناطق إيكولوجية معينة بواسطة النظم الوطنية وذلك لغرض مكافحة التصحر وحماية التنوع البيولوجي.

- تعزيز وتشجيع الاستثمار في مجال تنمية الأحراج في الأراضي الجافة عن طريق حوافز مختلفة منها التدابير التشريعية.
- الحد من استخدام الموارد الخشبية كمصدر للطاقة.
- استحداث نماذج لاستغلال الأراضي قائمة على أساس تحسين الممارسات المحلية مع التركيز على منع تردي التربة.
- استحداث أنواع نباتات مقاومة للجفاف وسريعة النمو ومنتجة.

ج - وضع برامج شاملة لمكافحة التصحر ودمجها في خطط التنمية وذلك بوضع خطط عمل وطنية لمكافحة التصحر وجعلها جزء من برامج التنمية الوطنية.

د - وضع مخططات شاملة للاستعداد لأي حالة جفاف والإعداد للإغاثة في حالة حدوث الجفاف بإتخاذ التالي:

- تنفيذ البحوث المتعلقة بالتنبؤات الموسمية والتي بناءً على نتائجها يتم وضع خطط الطوارىء وعمليات الإغاثة.
- دعم وتشجيع البحوث التطبيقية المتعلقة بطرق تخفيض فقدان المياه من التربة وزيادة قدرات التربة على امتصاص المياه.
- دعم وتعزيز نظم الإنذار المبكر الوطنية والخاصة بالتنبؤ بحالات الجفاف.

التنمية المستدامة للمناطق الجبلية:

- إيجاد وتعزيز المعارف عن بيئة النظم الإيكولوجية الجبلية وتنميتها المستدامة.
- تشجيع التنمية المتكاملة للمقاسم المائية وفرص المعيشة بها ويمكن الاستفادة منها باتخاذ الآتي:

١ - تعزيز المؤسسات القائمة والتي تهتم بالنظم الإيكولوجية البرية والمائية.

٢ - دعم الأجهزة التي تعمل في مجال الرصد الجوي والهيدرولوجي والطبيعي.

٣ - تشجيع نقل التِقَنية المواتية للبيئة واستخدامها خصوصاً للزراعة وصون البيئة.

٤ - تبادل المعلومات بين مختلف المؤسسات في مجال النظم الإيكولوجية.

٥ - تشجيع المواطنين من أجل العمل على صون وإحياء البيئة.

٦ - تعزيز البرامج السياحية في المناطق الجبلية.

٧ - وضع النظم الكفيلة بالمحافظة على الغابات والمراعي والحياة البرية.

٨ ـ وضع قائمة لحصر مختلف أشكال التربة والغابات واستخدام المياه والنباتات والمحاصيل والموارد الجينية مع إعطاء أولويات للأنواع المهددة بالانقراض.

٩ ـ تحديد المناطق المعرضة للتعرية والفياضانات ووضع نظم الإنذار المبكر لها.

١٠ ـ اتخاذ تدابير لمنع انجراف التربة وتشجيع الأنشطة التي تعمل على تثبيت التربة.

١١ ـ العمل على حفظ تنمية المقاسم المائية لما لها من أهمية كبيرة في تربية الحيوانات الداجنة والبرية والتنمية الريفية.

١٢ ـ إجراء دراسات مكثفة لأحواض الأودية والمناطق الجبلية لكونها مصادر مياه جيدة.

الإدارة السليمة بيئياً للتِقَنية الحيوية:

١ ـ تحسين الإنتاجية والنوعية للمنتجات الغذائية والأعلاف بما فيها عملية الحفظ.

٢ ـ زيادة تحسين عمليات مقاومة الأمراض والآفات.

٣ ـ استنباط سلالات نباتية تتحمل أو تقاوم الإجهاد والأمراض.

٤ ـ استحداث أساليب ووسائل تشخيص ولقاحات للوقاية من الأمراض وانتشارها.

٥ ـ تحديد سلالات نباتات أكثر إنتاجية وسريعة النمو.

٦ ـ استخدام شتى أساليب التقنية الحيوية لغرض تحسين غلة الأحياء المائية.

٧ ـ تشجيع الإنتاج الزراعي المستديم لتعزيز وتوسيع قدرة وطاقة مراكز البحوث.

٨ ـ تكامل التقنية الحيوية الملائمة والتقليدية لأغراض زراعة نباتات معدلة جينياً وتحسين سلالات الحيوانات والمحافظة على الموارد الجينية.

٩ ـ حفظ الموارد الوراثية النباتية والحيوانية واستغلالها.

حماية المحيطات وكل أنواع البحار بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة والمناطق الساحلية

أ ـ الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية:

١ ـ دعم إدارة المناطق الساحلية والتركيز على حماية الموارد الساحلية وبيئتها في المناطق الساحلية والحيلولة دون تدهورها.

٢ ـ إعداد دراسات ساحلية تحدد المناطق الهامة بما في ذلك المناطق المضمحلة والعمليات الطبيعية وأنماط التطور بها.

٣ ـ إجراء تقييم مسبق ورصد منتظم للأثر البيئي ومتابعة منهجية للمشاريع الرئيسية.

٤ ـ صون الموائل الهامة وإعادة المتغير منها إلى حالتها الطبيعية.

٥ ـ تشجيع التقنية السليمة بيئياً والممارسات المستدامة.

٦ ـ وضع معايير للجودة البيئية وتنفيذها.

٧ ـ تشجيع وتيسير تنظيم التعليم والتدريب في مجال الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية.

ب ـ الاستفادة من الموارد البحرية الحية الخاضعة للولاية الوطنية وحفظها بصورة مستدامة

١ ـ حفظ وإدارة الموارد الحية البحرية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة وغيرها من المناطق الخاضعة للولاية الوطنية.

٢ ـ الاهتمام بالمسائل المتعلقة بحفظ وإدارة الثروة السمكية المنتشرة والأنواع المهاجرة.

٣ ـ تقييم إمكانات الموارد البحرية الحية بما في ذلك الأرصدة والأنواع المستفاد منها جزئياً أو غير المستفاد منها.

٤ ـ تنفيذ استراتيجيات للاستفادة من الموارد البحرية الحية بصورة مستدامة.

٥ ـ دعم المزارع السمكية في المملكة بالإعانات الزراعية للمعدات ومستلزمات المزارع السمكية باعتبار أن هذه الإعانات من آليات الدعم الفعّالة في إطار التنمية المستدامة لها.

٦ ـ التوصية بإنشاء محطات لتغذية المخزون السمكي وخاصة الربيان في الخليج العربي لتعويض النقص الحاصل.

٧ ـ النهوض بتوعية الأغذية البحرية والتركيز على الجودة في المنتجات السمكية.

ج ـ حماية وإنماء الحياة الفطرية والمواطن الطبيعية:

١ ـ إجراء المزيد من الدراسات بالتنسيق مع الجهات المعنية لتحديد المواقع الطبيعية الهامة في مختلف مناطق المملكة ودراسة خصائصها.

٢ ـ حماية وتحسين المواطن الطبيعية داخل المناطق المحمية الهامة ومواطن تواجد الأحياء الفطرية النادرة أو المهددة بالانقراض بما لا يتعارض مع استراتيجية حماية الأنواع المعتمدة من قِبل الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها.

٣ ـ الاستثمار الاقتصادي لأنواع معينة من الأحياء الفطرية ضمن برامج التنمية الاقتصادية للمناطق المحمية.

٤ ـ تطوير نظم وإدارة المناطق المحمية لإعادة توطين الأحياء النادرة والمهددة بالانقراض.

د ـ معالجة أوجه عدم اليقين بالنسبة لإدارة البيئة البحرية والتغير المناخي:

١ ـ إنشاء قواعد معلومات وطنية متعددة القطاعات تغطي نتائج البحوث وبرامج المراقبة المنتظمة.

٢ ـ ربط قواعد هذه البيانات لخدمات أو آليات البيانات والمعلومات القائمة مثل النظام العالمي لجهة الأحوال الجوية ونظام مراقبة الأرض.

٣ ـ التعاون من أجل تبادل البيانات والمعلومات وتخزينها مع حفظها من خلال مراكز البيانات العالمية والإقليمية.

٤ ـ رصد الظواهر الساحلية والقريبة من الشواطىء التي لها صلة بتغير المناخ وعناصر الموارد اللازمة للإدارة البحرية وإدارة السواحل في جميع المناطق.

٥ ـ تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي بما في ذلك الصعيد الإقليمي والقيام من خلال الهيئات الوطنية ذات الصلة بتيسير الوصول إلى الخبرة الفنية والتقنية واستخدامها عن طريق الهيئات ذات الصلة في المراكز والشبكات دون الإقليمية والإقليمية مثل مراكز التقنية البحرية.

هـ ـ التنمية المستدامة للجزر الصغيرة:

١ ـ دراسة الخصائص البيئية والإنمائية المميزة في الجزر الصغيرة بوضع دراسة مختصرة عن بيئتها وحصر لمواردها الطبيعية وموائلها البحرية الحرجة وتنوعها البيولوجي.

٢ ـ استحداث تقنيات لتحديد ورصد قدرة الجزر الصغيرة على إعالة من عليها في إطار افتراضات إنمائية مختلفة وتقييم مواردها.

و ـ حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها:

١ ـ الترشيد في استخدام المياه وذلك عن طريق زيادة توعية الجمهور إعلامياً وعن طريق استخدام الآليات الاقتصادية كالرسوم باعتبار الماء سلعة اقتصادية وذلك حسب الأولويات والظروف المحلية.

٢ ـ الاهتمام بالقوى العاملة المتخصصة وتكثيف التدريب والتأهيل في مجال المياه العذبة.

٣ ـ استمرار وتعزيز التنسيق بين الجهات التي تخطط وتنفذ وتتابع الأعمال المتعلقة بالمياه لاتباع نهج متكامل وشمولي في إدارة الموارد المائية.

٤ ـ التأكيد على أهمية وضع برامج وخطط واستراتيجيات متكاملة بعيدة المدى تشمل برامج خاصة بالظروف الطارئة مع شروط العمل على توفير مخزون استراتيجي من المياه العذبة لكافة مدن المملكة وزيادة البدائل المتاحة لمصادر المياه.

٥ ـ تطبيق الإجراءات الخاصة بحماية الموارد المائية من التلوث البيئي خاصة المناطق الساحلية.

٦ ـ الحرص على نقل التقنية المتعلقة بموارد المياه العذبة وذلك في إطار التعاون الدولي.

٧ ـ توثيق المعلومات المائية ونشرها.

ز ـ الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية السامة:

ـ تعزيز البحوث المتعلقة بالبدائل المأمونة للمواد الكيميائية السامة التي تشكل خطراً على البيئة أو صحة الإنسان.

ـ تعزيز البرنامج الوطني للسلامة الكيميائية والتي تقوم عليه مصلحة الأرصاد وحماية البيئة

بالتنسيق مع جميع الأطراف العاملة في أنشطة السلامة الكيميائية (مثل الزراعة، البيئة، التعليم، الصناعة، العمل، الصحة، الدفاع المدني، مؤسسات البحوث والبترول)، وذلك باتباع قواعد مناسبة لكيفية استخدام وتخزين ونقل المواد الكيميائية السامة والخطرة والتخلص منها.

ح ـ التقنية المأمونة والسليمة بيئياً:

تطوير أنظمة للمعلومات الوطنية وتهيئتها بمهمة التنسيق فيما يخص الآليات المستخدمة لنقل التقنية المأمونة والمعلومات العلمية المتعلقة بقطاع الزراعة أو القطاعات الاقتصادية الأخرى في المملكة والتعاون مع الشبكات الدولية المقترحة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين التي ستربط بين الأنظمة الوطنية والإقليمية والدولية في مجال نشر المعلومات عن التقنية المتاحة ومصادرها وأخطارها البيئية والشروط العامة الميسرة للحصول عليها ووصولها للمستفيد النهائي.

الصناعة:

من واقع تجربة المملكة بالنسبة للتنمية الصناعية وما أنجزته في هذا المجال فإن معظم ما ورد في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين من مبادىء وتوجهات مطبق فعلاً بالمملكة حيث يقوم قطاع الصناعة بمراعاة الاعتبارات البيئية في جميع مراحل التصميم والتنفيذ والتشغيل لمشروعاته ويعتمد عمليات التقويم البيئي كأداة في تنفيذ مشروعاته. وتقوم الجهات المعنية بالتنسيق مع مصلحة الأرصاد وحماية البيئة في مجالات حماية البيئة وتتلخص التوصيات بالنسبة لهذا المجال في:

ـ التنسيق بين الجهات الحكومية التي تخطط وتتابع وتنفذ الأعمال المتعلقة بالتنمية الصناعية لاتباع نهج متكامل وشامل في إدارة الموارد الطبيعية دون الإخلال بالنظام البيئي.

ـ دعم الاستثمار ما بين القطاع الخاص والشركات الأجنبية فيما يخدم التنمية الصناعية بالمملكة ويهيىء نقل التقنية العالية دون الإخلال بالنظام البيئي.

ـ تشجيع قيام المملكة بمشاريع مشتركة مع الدول الصناعية لإنتاج مواد مرغوبة بيئياً وإعادة تدوير النفايات بما يخدم النظام البيئي ولا يتعارض مع مصالح المملكة الاقتصادية.

ـ العمل على تقليل النفايات في الإنتاج الصناعي والاستفادة من النفايات الصناعية بإعادة استخدامها وتدويرها في العمليات الصناعية وذلك بالحصول على منتجات جديدة بحيث لا تؤثر على البيئة.

- دعم دراسة تقييم الآثار البيئية بالنسبة للمشاريع الصناعية.
- توجيه وإرشاد القطاع الخاص لاتخاذ الاستراتيجيات المناسبة لاستخدام بدائل للمواد الكلوروفلوروكربونية (CFC's) وذلك بما يتفق مع اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال والتعديلات المدخلة عليها.

الشؤون البلدية والقروية:

الإطار العام لخطة العمل الحالية والمستقبلية:

تستهدف هذه الخطة ترشيد وتوجيه التنمية العمرانية وتوفير الخدمات البلدية والحماية الصحية وسلامة البيئة بمختلف أجزاء الحيز المكاني الوطني بما يضمن الكفاءة في إستغلال الموارد وتحقيق قدراً من التوازن بين مختلف المناطق على النحو التالي:

أولاً: مجال التخطيط العمراني

- التخطيط لتوفير المرافق والخدمات ومشروعات البنية الأساسية:

إعداد المخططات الهيكلية لمدن المملكة. وستعطى الأولوية للمدن الواقعة في مناطق الكثافات السكانية المحدودة التي لم تنل قسطاً كبيراً من التنمية خلال الفترة السابقة والتي حد من نموها في الماضي عدم توفر قاعدة اقتصادية متنوعة، وسيتم إعداد المخططات الهيكلية لهذه المدن من خلال نظرة شمولية تتضمن ليس فقط العمل على توفير الخدمات والمرافق ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لدفع نمو هذه المدن مع كل من المناطق الريفية المجاورة ومختلف مدن المملكة من خلال محاور للتنمية تم تحديدها، هذا وستوفر الهيكلية إطاراً عاماً لاستخدامات الأراضي والتخطيط العمراني.

- ترشيد الإنفاق على خدمات المرافق والحد من النمو العشوائي للمدن.

إعداد معايير يتم بمقتضاها تحديد المناطق ذات الأولوية داخل حدود المرحلة الأولى للتوسع العمراني للمدن والتي يجب أن تتضافر جهود الجهات التنفيذية في توفير المرافق بها بصورة متكاملة.

- التنسيق مع الجهات التنفيذية الأخرى في تنفيذ مشروعات المرافق والخدمات بصورة متكاملة وفقاً لجدول أولويات المناطق بكل مدينة، وبالتالي يضمن ذلك الحد من بعثرة جهود القطاعات التنفيذية على مناطق متعددة داخل المدن.

إعداد استراتيجية لتطوير وتنمية المرافق في المراكز الحضرية والريفية تهدف أساساً إلى:

- تحقيق أكبر قدر من الإنتشار الأمثل في توزيع مفردات المرافق على مختلف المراكز الحضرية والريفية بالمملكة.

- تطوير أداء المرافق من خلال زيادة كفاءة تشغيلها وإطالة العمر الافتراضي لها طبقاً للمعايير والمعدلات العالمية.

تصميم استراتيجيات تستهدف مواجهة عواقب النمو السكاني من خلال نظرة شمولية للتنمية العمرانية تشمل:

- إتخاذ الخطوات الضرورية للتنسيق مع الوزارات الأخرى في تنفيذ موجهات الاستراتيجية العمرانية الوطنية.
- التعاون مع مجالس المناطق في تحديد إمكانات ومحددات التنمية لمختلف مناطق المملكة وفقاً لنظام المناطق الجديد وكذلك أنسب أساليب التنمية الإقليمية بالمناطق بما يدعم دور المناطق في التنمية الوطنية الشاملة وبما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية العمرانية الوطنية.
- تعزيز دور المدن المتوسطة والصغيرة الواقعة في محاور التنمية التي حددتها الاستراتيجية العمرانية الوطنية وذلك من خلال توفير الدعم اللازم لإنشاء قاعدة اقتصادية تسمح بتوفير فرص عمل منتجة للزيادات المتوقعة لسكان المدن بما يخفف ضغط الزحف السكاني من هذه المدن إلى المدن الكبرى وبما يسمح بوجود تنظيم حضري متوازن.
- التحديث الدوري للاستراتيجية العمرانية الوطنية وذلك بهدف احتواء أي متغيرات تطرأ على أولويات التنمية الوطنية وتحديد إنعكاسات ذلك على التنمية العمرانية.
- استعراض بدائل سياسات التوسع الحضري بما يتلائم واحتياجات المدن المتوسطة والصغيرة مع الأخذ في الاعتبار خصائص هذه المدن وقدرات مواردها.

إتباع منهج متكامل لتخطيط استعمالات الأراضي:

تعزيز المنهج المتكامل لتخطيط استعمالات الأراضي خلال الأعوام المقبلة عن طريق:

- التدعيم المستمر لنظام معلومات الأراضي بهدف تسهيل إتخاذ القرارات وتقييم التغيرات التي تطرأ مستقبلاً على استخدامات الأراضي على مستوى البلديات والأمانات وتعزيز شبكة المعلومات بين الأمانات والبلديات.
- الإنتاج والتحديث المستمر للخرائط التي يمكن بمقتضاها تقييم التغيرات التي تطرأ مستقبلاً على الأراضي.
- التطوير المستمر للتسهيلات المساندة لأنشطة التخطيط العمراني وخاصة التقنية المستجدة في مجالات إنتاج خرائط بالاستفادة من أنظمة الاستشعار عن بعد وأنظمة المعلومات المكانية/ الجغرافية.
- دراسة سوق العقارات والأراضي وتقييم العوامل المؤثرة على قوى السوق (العرض والطلب) بهدف الوصول إلى السياسات العامة التي تدعم كفاءة السوق بما يحقق

الاستخدامات المثلى للأراضي والعقارات.

- تدعيم مراكز معلومات منح الأراضي على مستوى الأمانات والبلديات.
- التنسيق والتعاون المستمر مع أجهزة الدولة ذات العلاقة بالأراضي وعمل الخرائط من أجل المصلحة العامة.

تحسين نوعية البيئة الحضرية:

- تبني مشروعات للتخطيط النموذجي لأحد الأحياء السكنية تتبع به أساليب مبتكرة للتخطيط كنموذج يحتذي به القطاع الخاص.
- تطوير ضوابط للتنمية العمرانية بما يحقق التطوير المستمر لنوعية البيئة الحضرية وتحسين إجراءات تطبيق الضوابط.
- مراجعة وتحديث ضوابط تطوير الأراضي مع إقتراح وسائل جديدة.
- وضع إطار شمولي لأنشطة الحفاظ على التراث العمراني شاملاً تحديد التراث العمراني وتقييم السياسات والأعمال التخطيطية والتصميمية المطلوب له ومعايير الترميم والحفاظ والتحسين.
- الحفاظ على «الشخصية العمرانية» المطلوب إيجادها وتعزيزها للمدن المقدسة بما يوجه عمليات التطوير والبناء بها.
- إعادة النظر في البيئة العمرانية للمدن المتوسطة والصغيرة والقرى وتطوير نظم وأساليب تضمن لها شخصيتها.

ثانياً: التخطيط المالي والإداري:

تعزيز القدرة على البحث والتخطيط والتحليل الاقتصادي وإجراء التقييمات لتحسين كفاءة استخدام وتنمية الموارد البلدية:

- التحديث المستمر للمعلومات الخاصة بكل بلدية والخاصة بالظروف الطبوغرافية والجغرافية والمناخية والخدمات ومركز المدينة وعدد السكان وإمكانيات النمو وخدمات الأجهزة الأخرى، وسيتم استخدام الحاسب الآلي للتعامل مع هذه البيانات بما يخدم تخطيط برامج تنمية المدن.
- إعداد خطط واقعية تركز على تحديد الأولويات والتنسيق فيما بينها وذلك بعد إخضاعها لعوامل التحليل الاقتصادي.
- وضع نظام يسمح بإجراء تقييمات مستمرة لخطة كل بلدية بما يحقق المرونة الكافية في إدخال أي تعديلات لازمة على الخطة مع ربط ذلك بشبكات معلومات على مستوى الوزارة والبلدية والمديرية... إلخ.
- إقتراح برامج تهدف إلى تحديد أنشطة تزد من مشاركة القطاع الخاص.

- التعاون مع القطاع الخاص في صياغة الأهداف المناسبة لتحسين كفاءة الاستثمارات وتطبيق التدابير الاقتصادية الخاصة بتنمية الموارد.

تنفيذ الإجراءات التالية بهدف تنمية موارد البلديات:

- حصر كافة الممتلكات البلدية وإدخالها بالحاسب الآلي ومتابعة الإجراءات الخاصة بها.
- تطوير الأنظمة والتعليمات المتعلقة بتنمية الموارد البلدية.
- تشجيع المشاركة بين البلديات والمواطنين في إقامة مشاريع نافعة على نطاق كبير.
- وضع ضوابط ومعايير تستخدم في تقييم الجدوى الاقتصادية والمالية للمشاريع التي يتم فيها استخدام موارد البلديات كاستثمارات وذلك بهدف ضمان نجاح هذه المشروعات.
- إستنباط بعض الأساليب التي تؤدي إلى زيادة العوائد البلدية واستخدامها في مجال تخطيط وإعادة تجميل المدينة وتحسينها انطلاقاً من مبدأ التنمية الذاتية.
- نشر الوعي بين المواطنين بما يشجع تفاعلهم في تنمية مدنهم بالتعاون مع الأجهزة المختصة.
- تمكين البلديات من الحصول على التقنيات الحديثة لإدارة أمورها

تقوم الشؤون البلدية والقروية بما يلي:

- وضع نظام للمعلومات لأنشطة البلديات وتطويرها بصفة دائمة من خلال الحصول على التقنيات الحديثة مع ربطها بشبكات فرعية للحاسب يتيح التعامل المباشر مع المعلومات المخزنة ومتابعتها بما يفيد في سرعة إتخاذ القرار والإهتداء إلى أنسب السبل في هذا الصدد.
- إعداد كوادر مهنية من الذين تتوفر لديهم المهارات الكافية لاستخدامات الحاسب وتعميق خبراتهم وتدريبهم.
- الوصول بالحاسب الآلي لمستوى يكون فيه بمثابة إطار شامل يعكس كافة الأنشطة والبرامج بالوزارة على المستويين المركزي والمحلي في أي وقت بما يمكن المسؤولين من إتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات على المستوى الوطني والمستويات المحلية:

الدعم اللازم لأنشطة التدريب في مختلف مجالات التخطيط العمراني والمالي والإداري والبيئي بالإضافة إلى:

- تقديم التدريب التقني في مختلف مجالات تخطيط وإدارة المدن للبلديات والأمانات بهدف بناء مؤسسات التخطيط العمراني على مختلف المستويات.
- تشجيع الأبحاث الخاصة في برامج التنمية الحضرية وتقييم التقدم المحرز في ذلك المجال.

- التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث في تطوير البرامج الدراسية في مجالات التخطيط العمراني الشامل.
- تبادل الخبرات مع الجامعات والمؤسسات الحكومية المتخصصة في المجالات المتشابهة.

ثالثاً: مجال صحة البيئة وتحسينها:

الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الصلبة:

- القيام بدراسة النفايات الكيميائية والصناعية الخطرة بهدف تحديد المشاكل البيئية المتعلقة بها واقتراح أنسب الحلول لمعالجة هذه المشاكل.
- الاستمرار في تنفيذ برامج تثقيف وترعية للمواطنين لأفضل السبل للتخلص من النفايات بيئياً.
- تنمية الموارد البشرية من خلال الدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات والاجتماعات على المستوى المحلي والدولي.
- إعداد دراسة متكاملة عن أنسب أساليب تطوير نظافة المدن وجمع النفايات.
- إعداد مشروع ضوابط استثمار بعض مكونات النفايات لتسهيل مساهمة القطاع الخاص لإقامة مشاريع إعادة استخدام وتدوير النفايات.

تقليل مخاطر مبيدات الآفات المستخدمة في مجال صحة البيئة على صحة الإنسان.

- العمل من خلال مختبر السمية الجديد على إتباع وسائل الإدارة المتكاملة للآفات على أساس الاستخدام الحكيم لعوامل المكافحة البيولوجية.
- التحديث الدوري لبرامج المكافحة التي توفرها وزارة الشؤون البلدية والقروية للبلديات والمجمعات.

حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها والمسائل المتصلة بالصرف الصحي:

- تنفيذ مشروعات توسيع خدمات إمدادات المياه.
- توسيع خدمات الفحوص والتحاليل المخبرية لمياه الشرب والصرف الصحي وذلك بإنشاء مختبرات في مناطق المملكة بالإضافة إلى تطوير القدرات المخبرية (البشرية والتقنية) وتحديث أساليب العمل بها.

سلامة التغذية:

- تحديث الأنظمة والتعليمات الفنية وأساليب الرقابة الصحية على الأغذية.
- توسيع الخدمات المخبرية بإنشاء مختبرات في بعض مناطق المملكة لفحص المواد الغذائية للتأكد من سلامتها وخلوها من الملوثات الكيميائية والجرثومية.
- تطوير القدرات البشرية والتقنية للمختبرات لتتمشى مع التقدم التقني في هذا المجال.
- القيام بدراسات وبحوث متخصصة لتقييم الملوثات البيئية وغيرها في المواد الغذائية.

العلوم والتقنية:

- قيام المملكة بدور إقليمي في مجال توفير المعلومات المتعلقة بالتقنيات المختلفة بأن تكون مركزاً لتلقي ونشر مثل هذه المعلومات عن طريق الأجهزة المتوفرة لديها في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
- قيام المملكة بمشاريع مشتركة مع الجهات المختصة في الدول المتقدمة لتطوير وإنتاج مواد وتقنيات مرغوبة بيئياً كبدائل للمواد الكلوروفلوروكربونية وفي تدوير وإعادة استخدام المواد المختلفة وفي تطبيقات التقنية الحيوية في مجالات متعددة كتعزيز الأمن الغذائي وتحسين صحة الإنسان وحماية البيئة من خلال مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية والتي تقوم بدورها بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة. ومن المفيد في هذا المجال تعزيز بعض الأنشطة القائمة في المجالات التالية:
- زيادة دعم البرامج الوطنية المتعلقة برصد المؤشرات البيئية والتنموية المختلفة مما يتطلب على سبيل المثال التوسع في إنشاء شبكات الرصد للمؤشرات البيئية المختلفة لتحقيق فهم أفضل للنظم الأيكولوجية والطبيعية المختلفة.
- الاستفادة من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة وغيرها فيما يتعلق بنظم رصد الأرض من الفضاء.
- إستحداث وتطوير نظم معلومات مناسبة يمكن أن توفر قياسات متكاملة ومتواصلة للتفاعلات بين الغلاف المائي والغلاف اليابس.
- الاستفادة من مشاريع التوازن لتحقيق نقل التقنيات السليمة بيئياً بما فيه الترخيص بتصنيع نواتجها في المملكة بشروط تفصيلية.
- تسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة عن طريق تعزيز البرامج والأنشطة العلمية المختلفة التي تأخذ بعين الاعتبار تقوية وربط العلوم باحتياجات وأولويات المجتمع البيئية والتنموية وتطوير المناهج وطرق التدريب بغرض تنمية المهارات اللازمة لاحتياجات المملكة الحالية والمستقبلية ودعم البحوث التطبيقية.

البترول والثروة المعدنية:

زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد:

- إتخاذ الإجراءات لزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد بطريقة تتسم بالكفاءة الاقتصادية والسلامة البيئية عن طريق وسائل التقنية المتاحة والسليمة بيئياً بحيث تؤدي هذه الإجراءات عند تطبيقها إلى زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للصناعات بالإضافة إلى التخفيف من الآثار على البيئة نتيجة لإحراق أقل من الوقود على المستوى المحلي. وبإمكان

المملكة أيضاً الإستفادة من تطبيق هذه الإجراءات في الصناعات المختلفة على المستوى المحلي، وسوف تؤدي زيادة كفاءة استخدام الطاقة محلياً إلى تحقيق مكاسب بيئية واقتصادية للمملكة.

التقليل من توليد النفايات إلى أدنى حد:

العمل على تقليل توليد النفايات بإعادة الاستخدام والتدوير في العمليات الصناعية.

خطط التعامل مع الكوارث:

وضع خطط وطنية تأخذ في الحسبان وقوع الكوارث ـ وخاصة المرتبطة بالصناعات ـ ووضع الحلول المناسبة لها والتخفيف من آثارها وذلك بإتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق السلامة ووضع برامج تدريبية على مختلف المستويات.

التقييم البيئي:

ـ توسع شركات البترول الوطنية وشركات التعدين في دعم عمليات التقييم البيئي وتقييم الآثار البيئية بالنسبة لمشروعاتها المختلفة.

حماية طبقة الأوزون:

ـ وضع الاستراتيجيات المناسبة لاستخدام بدائل للمواد الكلوروفلوروكربونية (CFC's) بما يتفق والتزامات فيينا ومونتريال والتعديلات المُدخلة عليها.

إدارة المناطق الساحلية:

١ ـ وضع الخطط الوطنية لإدارة المناطق الساحلية ومواردها وفق الأنظمة القائمة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وحصر استخدامات هذه المناطق في المياه الإقليمية والاقتصادية الخالصة مع مراعاة الاعتبارات البيئية.

٢ ـ زيادة الاستفادة من الاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال إدارة المناطق الساحلية عن طريق الجهات ذات العلاقة.

الحد من المخاطر الناتجة من المواد الكيميائية السامة:

إتباع قواعد ملزمة تضمن استخدام وتخزين ونقل المواد الكيميائية السامة والتخلص منها بطريقة آمنة وتطبيق القواعد والمعايير الوطنية من خلال البرنامج الوطني للسلامة الكيميائية.

الصحة:

ـ ضرورة وضع الأنظمة اللازمة المحددة لاستخدامات المواد الجينية سواءً كانت مصنعة محلياً أو مستوردة ووضع ضوابط لاستيرادها ويقترح أن يتم ذلك من خلال إنشاء مركز لبحوث التقنيات الحيوية.

ـ دعوة الجامعات إلى تأسيس برامج تعمل على تخريج كوادر علمية متخصصة في مجال الصحة والبيئة ودعم برامج التدريب في هذا المجال.

ـ المشاركة في عمليات تقييم الآثار الصحية للتلوث عبر الحدود من خلال دراسة موسعة تقوم بها جهة علمية مثل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالتعاون مع وزارة الصحة.

ـ دعم الخطط الوطنية والبرامج الخاصة بالسلامة الكيميائية والتخلص من النفايات الخطرة والتلوث البحري من خلال مصلحة الأرصاد وحماية البيئة وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية.

ـ الأخذ في الاعتبار الاحتياجات البيئية اللازمة عند التخطيط للمشاريع الإنمائية وتنفيذها وتقويم الآثار البيئية والصحية الناجمة عنها.

ـ إعداد واعتماد نظام خاص للصحة العامة تتولاه وزارة الصحة.

ـ وضع خطة عمل وطنية للصحة والبيئة في إطار الاستراتيجية العامة للدولة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

التوعية البيئية:

تحقيق المحافظة على البيئة يتطلب تعميق وتعميم المعرفة بالبيئة بين سائر فئات المجتمع وترسيخ المفاهيم اللازمة لتنظيم السلوك الفردي والجماعي وصبّه في قنوات تخدم أغراض حماية البيئة واستخدام الموارد الطبيعية والمحافظة عليها. ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

ـ ربط المفاهيم البيئية بما ورد في القرآن الكريم والسنة المطهرة والفقه الإسلامي من نصوص ومفاهيم تحث على المحافظة على البيئة والامتناع عن إفسادها وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وما إستند على ذلك من ممارسات بيئية وتقنيات موروثة عبر التاريخ الإسلامي مثل الممارسات التي تتجلى في نظام الحسبة وأنظمة استخدامات الأراضي والمياه، وتكثيف وتطوير برامج التوعية والتغطية البيئية في وسائل الأعلام المقروءة والمسموعة والمرئية آخذاً في الاعتبار تبسيط المفاهيم البيئية.

ـ دعوة العاملين في مجال الفكر والثقافة والفنون للإسهام في إثراء ونشر المعرفة البيئية وغرس المفاهيم البيئية بين أفراد المجتمع.

ـ دعوة المؤسسات الخيرية والقطاع الخاص لتخصيص جوائز لمن يسهم في نشاط علمي متميز وخدمات بارزة تساعد في المحافظة على البيئة.

ـ زيادة اهتمام الأجهزة القائمة على رعاية الشباب بالنشاطات البيئية وأمور التوعية البيئية وإدخالها ضمن برامجها المختلفة وخاصة الثقافية منها.

التعليم البيئي:

- قيام المؤسسات التعليمية بالمملكة من مدارس وجامعات بتعزيز وتطوير عناصر التربية والتعليم البيئي في مراحل التعليم كافة بدءً بالحضانة ورياض الأطفال وإنتهاءً بالتعليم الجامعي وإتخاذ ما يلزم من سياسات وبرامج لتحقيق ذلك.

التخطيط البيئي:

- دمج الاعتبارات البيئية وإعطائها أولويات في جميع مراحل ومستويات التخطيط، وجعل التخطيط البيئي جزء لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية في جميع المجالات الصناعية والزراعية والعمرانية لتفادي الآثار السلبية التي تنجم عن إهمال هذه الاعتبارات، مع الأخذ في الحسبان التوازن بين العوامل الاقتصادية والبيئية بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
- إعتماد التقييم البيئي ضمن دراسات الجدوى للمشاريع والمرافق وإعداد اللوائح الإجرائية والتنفيذية ووضع الآليات المناسبة من قبل مصلحة الأرصاد وحماية البيئة بالتعاون والاتفاق مع الجهات ذات العلاقة.

حماية البيئة:

- الحد من تدهور البيئة البحرية بفعل الأنشطة البرية.
- معالجة الأنواع الرئيسية لملوثات البيئة البحرية من مصادر برية.
- مراعاة الاهتمامات المتعلقة بمياه الصرف الصحي عند صياغة أو إستعراض خطط التنمية الساحلية بما في ذلك خطط المستوطنات البشرية، ومراقبة مواقع المصاب الساحلية لمياه الصرف الصحي للحفاظ على مستوى مقبول من النوعية البيئية وتجنب تعريض مصائد الأصداف البحرية والمداخل المائية ومناطق الإستجمام لمولدات الأمراض والملوثات الأخرى وتطبيق المقاييس البيئية عليها ووضع برنامج لذلك.
- بناء وصيانة مرافق معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي وفقاً للسياسات والقدرات الوطنية.
- تعزيز المعالجة السليمة بيئياً للنفايات السائلة والصلبة على مختلف مصادرها.
- تشجيع إستخدام مبيدات الآفات والأسمدة الأقل ضرر بيئياً.
- وضع أنظمة وطنية ملائمة لتقليل خطر وقوع حوادث التلوث من السفن مع الأخذ في الاعتبار ما هو قائم حالياً.
- إستكمال أسس وإجراءات التقييم البيئي للمشاريع التنموية كافة وذلك بالتعاون والتنسيق

مع الجهات ذات العلاقة في وضع اللوائح وآليات التنفيذ قبل إقرارها.

- تبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية السمية ومخاطر المواد الكيميائية وذلك بتنفيذ مبادىء لندن التوجيهية لتبادل المعلومات بالمواد الكيميائية في التجارة الدولية (والتي أوجد فيها أحكام تتعلق بتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية المحظورة والتي تخضع لقيود صارمة) وذلك أن المملكة دولة مستوردة وغير مصنعة للمواد الكيميائية وتنسيق الجهات المعنية مع مصلحة الأرصاد وحماية البيئة بصفتها جهة الاتصال.
- إقامة شبكات للرصد البيئي تغطي مناطق المملكة المختلفة مع الاهتمام والتأكيد على قياسات جودة الهواء وخاصة المتعلقة بثاني أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين والكبريت... إلخ.
- إنشاء قاعدة متطورة للمعلومات المناخية على مستوى المملكة.
- دعم وتوسيع شبكات الرصد الجوي بتطوير شبكات الرصد الحالية وإنشاء شبكات جديدة.
- إستخدام أساليب التقنية الحديثة والنماذج الرياضية في حساب التوقعات الأرصادية المناخية والبيئية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.
- قيام الجهات المختصة بإنشاء الشبكات الملائمة لرصد ملوثات الهواء والماء بالتعاون الفني مع مصلحة الأرصاد وحماية البيئة. ومن ثم تطوير قدرات مكافحة تلوث الهواء والمياه في جميع المدن الرئيسية وتطبيق مقاييس حماية البيئة في هذا المجال.
- تطبيق البرنامج الوطني للسلامة الكيميائية وتعزيز قدرات الجهات المختلفة لتنفيذه وذلك للحد من أخطار المواد الكيميائية والتحكم في النفايات الخطرة ووضع خطط الطوارىء لمواجهة الحوادث الكيميائية.
- دعم إجراءات تطبيق الخطة الوطنية لمكافحة تلوث البيئة البحرية بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة.
- إجراء تدريبات دورية لاختبار مقدرة الأجهزة على تنفيذ الخطط المتعلقة بحماية البيئة.
- وضع لائحة تنفيذية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية لتطبيق مقاييس حماية البيئة مثل جودة الهواء وجودة المياه والنفايات الخطرة.
- دراسة إحتمال ظاهرة إرتفاع مستوى سطح البحر وإنغمار المناطق الساحلية.
- إستكمال وضع مقاييس حماية البيئة التي لم يتم وضعها بعد مثل الضوضاء.
- تعزيز الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية لمكافحة التلوث البحري وخصوصاً إتفاقيات المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (ROPME) في الخليج وبرنامج بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

- إنشاء اتفاقيات إقليمية بخصوص تلوث الهواء عبر الحدود والتحكم فيه من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجامعة العربية إذا دعت الضرورة.

صيانة تتعلق بالمتابعة وآلياتها:

- الإستفادة من إمكانيات التدريب التي ستوفرها برامج التعاون الإقليمي والدولي لتطوير القدرات والمهارات في مختلف قطاعات التنمية.
- التعاون مع بعض المنظمات الدولية في مجال البيئة وحمايتها والمحافظة على الموارد بما يتفق مع سياسات المملكة ومصالحها.
- التعاون مع بعض المنظمات الدولية والدول المتقدمة في مجال التقنيات الملائمة بيئياً للمملكة.
- تقوم جميع الجهات ذات العلاقة بالعمل البيئي بتشكيل وحدة بيئية في كل جهة حسب الإمكانيات المتوفرة، كما تقوم بالإشراف على عملية التقويم البيئي للمشاريع وتطوير الأسس والمعايير والإجراءات اللازمة لعملية التقويم بالتنسيق والتعاون مع مصلحة الأرصاد وحماية البيئة وما يصدر عنها في هذا المجال.

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الوطني السوداني

عن الاعداد لأجندة القرن الحادي والعشرين وتنفيذ الاتفاقيات الدولية بعد مؤتمر التنمية في ريو دي جينيرو - البرازيل - ١٩٩٢

(١) مقدمة عامة:

تبلغ مساحة السودان حوالي ٢,٥ مليون كيلومتراً مربعاً بين خطي عرض ٤ و٢٢ شمالاً وخطي ٢٢ و٣٨ شرقاً، ومعظم أراضي السودان سهلية منبسطة تتخللها بعض المرتفعات، أهمها جبال الأماتونج في الجنوب وتلال البحر الأحمر في الشرق وجبال النوبة والميدوب وجبل مَرة في الغرب.

للسودان حدود مشتركة مع تسع دول، ويمتد شاطئه على البحر الأحمر لمسافة ٦٥٠ كيلومتراً. تغلب التربة الرملية على السهول في غرب وشمال السودان، بينما تسود التربة الطينية الثقيلة في الشرق والأواسط، ومجموعة الترب الحديدية في الجنوب، إلى جانب الترب الرسوبية على ضفاف الأنهار والأودية. يخترق نهر النيل السودان من أقصى الجنوب لحدوده الشمالية لأكثر من ١٧٠٠ كيلومتراً. وهناك العديد من الروافد التي تصب في نهر النيل إلى جانب بعض الأنهار الموسمية والخيران، كما يقدر مخزون المياه الجوفية بحوالي تسعة آلاف مليار متر مكعب في حوضين رئيسيين، ويستخدم منها حوالي ٢ مليار متر مكعب فقط لأغراض الري والاستعمالات المدنية.

يتميز السودان بمناخ مداري يتدرج من الجاف جداً شمال البلاد إلى رطب في أقصى الجنوب وتزداد معدلات الأمطار من لا شيء تقريباً في الصحراء إلى حوالي ١٤٠٠ ملمتراً في أقصى الجنوب الغربي وتمتاز منطقة ساحل البحر الأحمر بمناخ البحر الأبيض المتوسط. الغطاء النباتي يتدرج طبقاً لمعدلات الأمطار وأنواع التربة من الصحراء في أقصى الشمال إلى السافنا كثيفة الأشجار في أقصى الجنوب الغربي. كما يمتاز السودان بأعداد كبيرة من الحيوانات الأليفة (تفوق المائة مليون رأس) وأنواع مختلفة من الحيوانات البرية والطيور، والبرمائية والأحياء المائية.

يبلغ تعداد السكان في السودان حوالي ٢٦ مليون نسمة وتبلغ نسبة الزيادة السنوية ٢,٦٪ (تعداد السكان الرابع ١٩٩٣، مصلحة الإحصاء). أدت موجات الجفاف المتعاقبة بالإضافة للحرب في الجنوب والنزاعات القبلية إلى تزايد النزوح إلى المدن الكبيرة مما

أدى إلى ازدياد الضغط على الخدمات الأساسية المحدودة في المدن وازدياد فقراء المدن الذين يعيشون في بيئات متدهورة. وفي المقابل، فإن هناك هجرة مكثفة للمهنيين وذوي التخصصات النادرة والعمالة الماهرة إلى دول الخليج وأوروبا وأمريكا بالإضافة للأعداد الكبيرة من اللاجئين نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية بالدول المجاورة. وفي السودان العديد من القبائل، والتي تختلف في ثقافاتها وأعرافها وتقاليدها الاجتماعية والتي تؤثر سلباً وإيجاباً على البيئات الطبيعية.

تمثل النظم الزراعية في السودان المورد الرئيسي للاقتصاد السوداني ومن هذه النظم: الزراعة المطرية التقليدية والتي توفر الغذاء للسكان إلى جانب بعض المحاصيل النقدية، كما يشمل هذا القطاع الجزء الأكبر من الإنتاج الغابي حيث ينتج الصمغ العربي وكذلك الإنتاج الحيواني (٩٠٪) من الثروة الحيوانية في السودان). وفي المقابل فهنالك القطاع الحديث والذي يشمل الزراعة المروية والزراعة الآلية المطرية وإنتاج الأخشاب من الغابات المحجوزة. تساهم الزارعة بحوالي ٩٠٪ من صادرات البلاد وبالجزء الأكبر من إجمالي الناتج القومي بينما الصناعة تساهم بحوالي ١٢٪ من إجمالي الناتج القومي (تقرير برنامج الأمم المتحدة للإنماء، ١٩٩١).

(٢) استخلاص افضل القيم من أفضل الممارسات مع الأخذ في الاعتبار النظم الثقافية والدينية والاجتماعية:

٢ ـ ١ مقدمة:

يدين غالبية أهل السودان بالإسلام الذي يدعو الناس لاستغلال نعم الله عليهم «وكلوا من طيبات ما رزقناكم» «سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين» الذي جعل لكم الأرض فراشاً والسماء بناءاً وأنزل من السموات ماءاً فأخرج به من الثمرات زرقاً لكم» «الذي جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً فإذا أنتم منه توقدون» ـ صدق الله العظيم ـ.

والمتتبع للسيرة النبوية الشريفة يجد أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم يحثُ الناس على الاهتمام بالنظافة وصحة البيئة والتشجير «الناس شركاء في ثلاثة: الماء والكلأ والنار» «إتقوا الملاعن الثلاثة: الظل، الماء وقارعة الطريق».

ويحدثنا التاريخ أن الإمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد إختط نهجاً متقدماً في توزيع الأرض إعتمد على مدى استغلال الأرض بواسطة الممنوحين كما نادى الإمام علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه بعدم إنهاك الأرض.

وفي السودان نجد أن القبائل الرعوية في غرب السودان ظلت لفترات طويلة تمارس عمليات الرحيل شمالاً في الخريف وجنوباً في الشتاء والصيف بحثاً عن الكلأ والماء

وهي ممارسة تتماشى مع البيئات الطبيعية في تلك المناطق. كما أن القبائل في تلك المناطق وعبر الإدارة الأهلية كانت مسؤولة عن إقامة خطوط النار لحماية المراعي الطبيعية من النيران، وفي حمى بعض القرى استطاع شيوخ القرية المحافظة على الغطاء النباتي حول القرى بمنع قطع الأشجار ومعاقبة المخالفين وأوضح مثال لذلك قرية بروش في ولاية شرق دارفور والتي تحيطها غابة من أشجار الأكاسيا رغم وقوع القرية في المنطقة شبه الصحراوية.

وقد مارست الممالك السودانية القديمة تحكماً في توزيع الأراضي: فمثلاً في سلطنة دارفور كانت الأراضي توزع توزيعاً إدارياً وقانونياً محكماً، فكانت هنالك «الديار» ولها مسؤول إداري والديار موزعة إلى «شرتاويات» توزع هي الأخرى إلى مشيخات (أحمد الطيب زين العابدين ـ ١٩٩٦ الأديان والثقافات والبيئة، الخرطوم).

وقد أورد محمد بن عمر التونسي في كتابه عن دارفور في القرن الثامن عشر (تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان ـ دار المعارف، مصر) أن دارفور كانت تُحكم عن طريق قانونين هما قانون الشريعة الإسلامية وقانون دالي وهو القانون العرفي. ويُعاقب هذا القانون المتسببين في الحرائق بالغرامات الباهظة: أما في حالة الحرائق التي يسببها مجهول فإن أقرب قرية تدفع الغرامة، وهكذا كانت تحمى البيئة الطبيعية في سلطنة دارفور.

٢ ـ ٢ أفضل الممارسات:

٢ ـ ٢ ـ ١ مشاريع تنمية المناطق المختارة:

تأسست هذه المشاريع على المشاركة الشعبية لتحقيق التنمية الريفية بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية وحكومة السودان وهدفت المشاريع لتحسين الدخل ورفع المستوى المعيشي للمواطنين في مناطق مختارة لم تصلها خطط التنمية الحكومية التقليدية، ومن الأهداف كذلك تحقيق الإصلاح البيئي وضمان مشاركة المرأة في عمليات التنمية.

ومن أهم ما يميز هذه المشاريع أنها هدفت لأن يكون القرويون هم أصحاب القرار في التعرف على المشاكل واقتراح الحلول وإختيار المشاريع المناسبة لمناطقهم على أن تقدم إدارات المشاريع العون المالي والفني، وهدف أسلوب المشاركة هذا لتشجيع إعتماد المجتمعات المحلية على نفسها وتحريك طاقاتها الكامنة وإدارة مشاريعها الصغيرة بنفسها وبالتالي ضمان استمرارية عمليات التنمية.

وبعد إجراء المسح الأول تم اختيار خمسة مناطق على اعتبار أنها من أفقر المناطق في السودان ومن أكثرها تعرضاً للتدهور البيئي والمناطق هي: الأبيض (ولاية كردفان)، أم كدادة وعد الفرسان (ولاية دارفور)، البطانة (ولاية القضارف)، نهر عطبرة (ولاية نهر النيل). وقد بدأ تنفيذ هذه المشاريع في عام ١٩٩١ في الأبيض.

قد إستفادت هذه المشاريع من ممارسات المجتمعات المحلية وأنشأت صندوقاً لتقديم القروض للجان تنمية القرى (تم دعم هذا الصندوق بمبلغ ثلاثة مليون وثلثمائة ألف دولار للمناطق الخمسة) وقد قام مجموعة من الخبراء بدراسة تقويمية لأثر هذه المشاريع (سبتمبر ١٩٩٦م)، خلصت للآتي:

(١) استطاعت هذه المشاريع كسر الحواجز بتبني أسلوب المشاركة الشعبية في مناطق تعاني من ضعف البنيات التحتية.

(٢) نجحت المشاريع في تأسيس مؤسسات قاعدية (مثلاً لجان تنمية القرى ولجان الصناديق الدوارة) عن طريق تفويض السلطات وتشجيع روح المبادرة والتدريب، وصارت هذه اللجان قاعدة لعمل بعض الجهات الأخرى (مثلاً اليونسيف ومشروع القرى الصديقة).

(٣) استطاعت المشاريع أن تشجع مشاركة النساء في لجان القرى.

(٤) أدت المشاريع لتوسيع آفاق تفكير أهل القرى ليشمل المشاكل العامة وكيفية التصدي لها.

(٥) استطاعت المشاريع كذلك أن تُوثق العلاقة بين التنمية والبيئة وبالتالي أدت لزيادة وعي المواطنين والمؤسسات الحكومية بأهمية البيئة وضرورة إصلاحها.

عند بداية تنفيذ مشاريع المناطق المختارة كان السودان يعاني من مشكلتي التصحر والجفاف وقد اهتمت المشاريع بالجانب البيئي عن طريق أنشطة للتدخل المباشر، أو أنشطة ذات مكونات بيئية رئيسية أو أنشطة للتوعية البيئية. وكمثال فإن المشاريع في أم كدادة والأبيض ركزت على الإصلاح البيئي في شكل غابات ومراعي محجوزة وأحزمة شجرية للقرى، مستفيدين من المعرفة التقليدية في تلك المناطق والمؤسسات الموجودة في المجتمعات المحلية، وقد ظهر الأثر بوضوح في محافظة شيكان (الأبيض) حيث أدت مجهودات المواطنين لتثبيت الكثبان الرملية وزيادة المساحات المغروسة بالأشجار إلى جانب الوعي البيئي. كما أن كل هذه المشاريع مولت مشاريع صغيرة في مجالات: توفير الطاقة، الزراعة الغابية، المكافحة المتكاملة للآفات، تقنيات حصاد المياه... إلخ.

٢ ـ ٢ ـ ٢ أفضل الممارسات في نطاق السياسات والنظم الإدارية:

ويدخل في نطاق أفضل الممارسات على نطاق السياسات والنظم الإدارية الآتي:

(١) إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية، ١٩٩١:

أنشىء المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية عام ١٩٩١م بهدف رسم السياسات العامة للدولة فيما يختص بالموارد الطبيعية وحماية البيئة بالتنسيق مع السلطات الأخرى المركزية والولائية، كما يهدف المجلس كذلك لوضع خطط طويلة المدى للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ومراجعة القوانين التي تحكم استخدام الموارد الطبيعية وتوفر الحماية للبيئة، ويشجع المجلس البحث العلمي في كل المجالات الخاصة بالموارد

الطبيعية والبيئة. وقد استطاع المجلس تكوين عدد من اللجان الفنية المتخصصة للعمل في المجالات ذات الصلة بأهداف المجلس.

وفي إطار التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل على وضع خطة لجدول أعمالها للقرن الحادي والعشرين، فقد بدأ المجلس في مارس ١٩٩٦م في تنفيذ مشروع لرفع الكفاءات بهدف التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) ومكون محلي في حدود ٦٣ مليون جنيه سوداني. ويركز المشروع إلى جانب البعد الفدرالي على ولايتي نهر النيل والقضارف وربط أنشطة المشروع بعمل مشاريع تنمية المناطق المختارة في المنطقة. ويعتمد مشروع رفع الكفاءات في مناشطه على عقد ورش عمل في المركز والولايات يشارك فيها القطاع العام والخاص إلى جانب المنظمات الطوعية بهدف إدخال الاعتبارات البيئية في مناشط التنمية، وإدخال الدراسات البيئية في مناهج بعض الكليات بجامعتي القضارف ونهر النيل. كما يهدف المشروع كذلك ـ على المدى البعيد ـ لإعداد استراتيجية قومية للتنمية المستدامة وحماية البيئة وتنفيذ بعض المشاريع الرائدة التابعة من المجتمعات المحلية.

(٢) إنشاء وزارة البيئة والسياحة، ١٩٩٤.

(٣) إعداد مسودة التشريعات البيئية الشاملة بمساعدة الأمم المتحدة للبيئة، وهي الآن في مراحل الإجازة النهائية.

(٤) قيام مجالس متخصصة ذات اهتمامات تشمل البيئة والتنمية، نذكر منها:

أ ـ اللجنة القومية للمواصفات والمقاييس.

ب ـ المجلس الوزاري للأسماك.

ج ـ المجلس القومي للموارد المائية.

د ـ المجلس القومي للمبيدات.

هـ اللجنة القومية للمخدرات.

و ـ المجلس الوزاري لمكافحة التصحر.

٥) إصدار قرار وزاري يلزم المشاريع الزراعية بتخصيص مساحات للتشجير (١٠ ـ ٢٠٪ من المشاريع المطرية و٥٪ من المشاريع المروية).

٦) إدخال دراسات الجدوى البيئية في كل مشاريع التنمية الكبرى الزراعية والصناعية والخدمية.

٧) القرار الجمهوري بتخصيص ٢٥٪ من مساحة السودان للغابات وللمراعي.

(٨) إشراك الجمعيات الطوعية والمجموعات المحلية في كثير من المجالس المتخصصة واللجان الفنية ولقد ظهر هذا جلياً في إعداد موجهات خطة العمل البيئية للسودان وفي مسودة التشريعات البيئية.

(٩) تم إدخال المناهج الخاصة بالتربية البيئية في جميع مراحل التعليم العام وتقرر أيضاً إدخال هذه المناهج في التعليم العالي.

وقد قام معهد الدراسات البيئية بجامعة الخرطوم بإجراء العديد من الدراسات والأبحاث الخاصة بالبيئة والتنمية منها:

أ ـ دراسة الكتلة الإحيائية والتربة في شمال كردفان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ب ـ إدخال البعد البيئي في مناهج التعليم الجامعي بالسودان بالتعاون مع مؤسسة فورد الأمريكية.

ج ـ المشاريع البيئية بين المعهد والمنظمات الطوعية بتمويل من مؤسسة فورد الأمريكية، وقد إنتهت المرحلة الأولى التي اكتملت فيها خمسة دراسات وهي:

ـ تنشيط مشاركة صغار المزارعين في مشروع الإصلاح البيئي في المزارع الصغيرة (التشجير).

ـ توثيق التنوع الإحيائي في منطقة الحامداب قبل إنشاء خزان الحامداب.

ـ استخدام المخلفات الزراعية لإنتاج مكعبات الفحم.

ـ البحث عن وسائل إنتاج وتسويق البقاس كوقود واستخدامه في صناعة الطوب.

ـ دراسة الأخطار والأثر الصحي لاستخدام مكعبات سيقان القطن وقشر الفول السوداني والبقاس/المولاس لإنتاج الطاقة الحيوية.

٢ ـ ٣ أسوأ الممارسات:

هنالك العديد من المشاكل البيئية التي نجمت عن الحرب الأهلية في جنوب السودان والنزاعات القبلية التي تحدث من حين لآخر ولكن المشكلة الرئيسية التي تهدد البيئة والموارد الطبيعية في السودان هي سوء التخطيط، ومثال لذلك التوسع الأفقي في الزراعة، خاصة ما يسمى بالزراعة الآلية المطرية والتي حددت الاستراتيجية القومية الشاملة أن تتضاعف مساحتها مرتين من ١٥ مليون فدان إلى ٣٠ مليون فدان خلال أعوام الاستراتيجية (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٢) وقد أشارت العديد من الدراسات إلى المشاكل البيئية السائدة في مناطق الزراعة الآلية والمتمثلة في:

ـ تدني خصوبة التربة وتدهور خواصها الطبيعية.

ـ إزالة الغطاء النباتي العشبي والشجري.

ـ تدني الإنتاجية المحصولية.

ـ حرمان الحيوانات البرية والمستأنسة من مراعيها وقطع مسارات ترحالها الموسمي.

وقد فشلت الحكومات المتعاقبة في السودان في إصدار خارطة لاستخدامات الأراضي بحيث تحدد الاستخدام الأمثل للأراضي حسب المعطيات العلمية. وقد نتج عن

هذا تغول الإنتاج الزراعي المحصولي على الاستخدامات الأخرى للأراضي وامتداد المدن السكنية في الأراضي الزراعية، والناتج النهائي لكل هذا هو التصحر الذي يهدد مساحات واسعة من السودان، وقد قدرت دراسة قامت بها وحدة مكافحة التصحر أن التصحر بدرجتيه الشديد والمتوسط يهدد حوالي ٣٧٪ من مساحة السودان في المنطقة شبه الجافة والسافنا ذات الأمطار القليلة (التجاني محمد صالح (١٩٩٤) الحجم الجغرافي للتصحر في السودان).

(٣) البيئة والتنمية المستدامة في السودان

إنطلاقاً من برنامج عمل القرن الحادي والعشرين لتحقيق التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة وحسب ما جاء بمقررات مؤتمر البيئة والتنمية بالبرازيل ١٩٩٢م، فقد قام السودان بالخطوات التالية والتي تصب في تنفيذ هذه المقررات:

١ ـ في مجال الاتفاقيات الدولية تم إستكمال خطوات إنضمام السودان للاتفاقيات الدولية التالية:

(أ) إتفاقية التنوع الإحيائي:

وقع السودان على هذه الاتفاقية خلال قمة الأرض في البرازيل ١٩٩٢، وقد سبق توقيع الاتفاقية عمل تحضيري مكثف نتج عنه تقرير قطري متكامل قُدم للمؤتمر. شارك السودان بعد ذلك في الاجتماعات التحضيرية في جنيف ونيروبي، وعقب المصادقة على الاتفاقية من المجلس الوطني ومجلس الوزراء ورئيس الجمهورية قُدمت للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٩٥م.

وقد اشترك السودان في مؤتمر الأطراف في ألبهاما في ديسمبر ١٩٩٤م كمراقب، ولكن عقب التصديق على الاتفاقية شارك السودان في مؤتمر الأطراف في أندونيسيا في نوفمبر ١٩٩٥م.

ولعل أبرز نشاط قومي للحفاظ على التنوع الإحيائي في السودان هو تكوين اللجنة القومية للمصادر الوراثية والتي برز جهدها في التقرير القطري الوافي الذي قدم للمؤتمر العالمي للمحافظة على المصادر الوراثية في برلين ١٩٩٦م. وقد بدأت اللجنة في جمع المعلومات التي احتواها التقرير في ١٩٩٤م والتي عكست الجهد الكبير والطموحات المرجوة للحفاظ على التنوع الإحيائي.

ويمثل قيام بنك المصادر الوراثية معلماً هاماً في الجهد الوطني للحفاظ على التنوع الإحيائي ورغم إسهام البنك المقدر في حصر وجمع المصادر الوراثية القومية، إلا أنه يسعى لتطوير عمله بترقية إمكاناته وتوسيع نشاطه.

تقدم السودان بثلاثة مشاريع تخصصية للحفاظ على التنوع الإحيائي:

١ ـ مشروع تنمية وتطوير بيئة البحر الأحمر (وهو مشروع إقليمي يضم إلى جانب السودان الدول الأخرى المطلة على البحر الأحمر).

٢ ـ مشروع تنمية وتطوير حظيرة الدندر القومية.

٣ ـ مشروع المحافظة على المصادر الوراثية للحيوانات المستأنسة.

والمشروعان الأول والثاني في مرحلة متقدمة للموافقة على تمويلها من المحفظة الدولية البيئية، بينما المشروع الثالث في مراحل الإعتماد الأولية.

(ب) الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ:

وقع السودان على هذه الاتفاقية في يوليو ١٩٩٢م وتمت إجازتها في نوفمبر ١٩٩٣م ودخلت حيّز التنفيذ في مارس ١٩٩٤م. ومصلحة الإرصاد الجوي هي نقطة الإرتكاز للمشروع وقد تقدم السودان بعدد من المشروعات في إطار الاتفاقية حيث تم تمويل مشروع جريجخ بولاية كردفان من المحفظة الدولية للبيئة، وهناك مشروع آخر لبناء المقدرات سوف يموله برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

(ج) الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر:

١ ـ (الجهد الحكومي في مجال مكافحة التصحر)

أُنشئت الإدارة القومية لمكافحة التصحر والجفاف عام ١٩٧٩ بعد مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر في نيروبي ١٩٧٧، وقد ساهمت الإدارة مساهمة فاعلة في توفير التمويل للعديد من المشاريع الهادفة لمكافحة التصحر.

وقد شاركت الإدارة في معظم الاجتماعات الدولية للتفاوض حول الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، والإدارة هي نقطة الإرتكاز لتنفيذ الاتفاقية في السودان وقد وقع السودان، ممثلاً في السيد/وزير الزراعة والغابات على الاتفاقية في باريس ١٩٩٤م، ومن ثم صادق عليها مجلس الوزراء وأجازها المجلس الوطني وتم إيداعها لدى الأمم المتحدة.

وإنطلاقاً من الأسس الخمسة التي تلتزم بعض الأطراف في البلدان المتأثرة بها، قامت الإدارة القومية لمكافحة التصحر بالمهام التالية:

١ ـ إعداد برنامج السودان القومي وفق بنود اتفاقية التصحر عن طريق فرق عمل تشارك فيه المنظمات الطوعية ذات الصلة.

٢ ـ تجهيز برنامج السودان للخمس سنوات بتمويل من اللجنة الحكومية الدولية للاتفاقية.

٣ ـ في إطار معالجة الأسباب الرئيسية للتصحر ثم تحديد المناطق المتأثرة بعد العديد من الدراسات، ومن ثم تخريطها بواسطة نظام المعلومات الجغرافي وتحديد درجات التصحر ومستويات الجفاف للمناطق الواقعة بين خطي عرض ١٠ ـ ١٨ شمالاً.

٤ ـ إجراء بعض الدراسات التفصلية للمناطق المتأثرة مثلاً:

١٠٤ منطقة شمال غرب الجزيرة بتمويل من جامعة الدول العربية.

٢٠٤ إعداد مقترح لدراسة منطقة بارا باعتبارها من المناطق الجافة بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

٥ ـ في مجال تعزيز الوعي لدى الرسميين والشعبيين، فقد قامت الإدارة بالأنشطة التالية:

٥ ـ ١ عُقدت ورشة عمل المعلومات واستنفار الوعي القومي للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر (يوليو ١٩٩٥م).

٥ ـ ٢ الاحتفال باليوم العالمي للتصحر سنوياً بالاشتراك مع الجمعية السودانية لحماية البيئة ومنظمة الساحل ومؤسسة فريدريش ايبرت.

٥ ـ ٣ المشاركة في العديد من الندوات والسمنارات لتوضيح أهداف الاتفاقية وبنودها ورفع مستوى الوعي المحلي.

٢ ـ الجهد الطوعي في مجال مكافحة التصحر:

بدأ الاهتمام بمشاكل التصحر على المستوى الطوعي منذ فترة مبكرة، وهنالك ست جمعيات طوعية تعمل في السودان معتمدة لدى سكرتارية الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، والجمعيات هي: الجمعية السودانية لحماية البيئة، جمعية البيئيين، مجموعة حماية الموارد الطبيعية، الهلال الأحمر السوداني، منظمة الساحل، جمعية التنمية السودانية. وقد كونت هذه الجمعيات لجنة قومية للتنسيق في مجال التصحر بتبادل المعلومات والخبرات وتكامل الموارد.

وقد تزايد اهتمام الجمعيات الطوعية في الجهود المبذولة لمكافحة التصحر مثل حملات التوعية والمساهمة في إعداد خطة العمل البيئية. كما قامت الجمعية السودانية لحماية البيئة بالتعاون مع المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية بإعداد قانون بيئي شامل للسودان هو الآن في مرحلة الصياغة النهائية في وزارة العدل.

كما تقوم الجمعية السودانية لحماية البيئة وفروعها المتعددة بتنفيذ بعض المشاريع الرائدة في مجال مكافحة التصحر، مثل مشروع الإصحاح البيئي في المزارع الصغيرة في ولاية الخرطوم (أحزمة شجرية/غابات شعبية/مشاتل منزلية) ومشاريع الغابات الشعبية والتشجير في السوكي وأواسط السودان، الضعين (غرب السودان) كسلا ودلتا طوكر وأركويت (شرق السودان).

وتقوم الجمعية السودانية لحماية البيئة كذلك بجهود لرفع الوعي لدى المجتمعات المحلية بالاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر عبر الندوات والاحتفالات، وفي هذا الإطار احتفلت الجمعية باليوم العالمي للتصحر عام ١٩٩٦م وفي منطقة الجموعية (جنوب

الخرطوم) بتمويل من مكتب الآونسو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، حيث شمل الاحتفال معارض ومحاضرة عن الاتفاقية وزراعة وتوزيع شتول أشجار وأغاني بيئية من فرق موسيقية للأطفال.

(د) بروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون

إهتم السودان منذ أواخر الثمانينات بهذا البروتوكول وقد صادق عليه السودان في يناير ١٩٩٣م، حيث قام بإعداد تقريره القطري في يونيو ١٩٩٣م والذي أجيز في اجتماع اللجنة التنفيذية لصندوق البروتوكول المتعدد الأطراف في اجتماعه الثاني عشر في مونتريال في مارس ١٩٩٤م.

وقد تضمن برنامج السودان القطري أربعة مشاريع للتخلص التدريجي من المواد المستنزفة لطبقة الأوزون، تفاصيلها في الجدول الآتي:

إسم المشروع	التكلية (دولار أميركي)	الوكالة المنفذة	وضع المشروع
١ ـ التحول من الفريونات في صناعة الايروسولات	٦٠٠,٠٠٠	اليونيدو	تم التصديق على التمويل وبدأ التنفيذ في أغسطس ١٩٩٦م.
٢ ـ تكنولوجيا التبريد البديلة	١٥٠,٠٠٠	اليونيدو	أعدت وثيقة المشروع وتم التصديق النهائي عليها.
٣ ـ تكنولوجيا الرغويات البديلة	٢٠٠,٠٠٠	اليونيدو	أعدت وثيقة المشروع وتم التصديق الأولي عليها.
٤ ـ التدريب في مجال التبريد	٢٠٠,٠٠٠	اليونيدو	أعدت وثيقة المشروع

تقرير اليمن
إلى مؤتمر التشاور العربي

إعداد: ناجي صالح ثوابة ـ خالد علي عمر
حمود صالح العلقي ـ عصام محمد الخالد

المقدمة التمهيدية:

تقع الجمهورية اليمنية في جنوب شبه الجزيرة العربية وكأي بلد لها سماتها الطبيعية الخاصة والذي بموجبها تتحدد أنواع البيئات.

منطقة جبلية:

وتتكون جبال اليمن من صخور نارية نتيجة للتصدع الأفريقي الذي أحدثه الأخدود أدى إلى تكوينات البحر الأحمر وخليج عدن بمحور شمال جنوب مواز للبحر الأحمر ومحور غرب شرق مواز لخليج عدن وتتدرج ارتفاعات السلسلة الجبلية من (٣٣٣٠ ـ ١١٨٨٠) وأعلى قمة جبل النبي شعيب (١٢٠٩٨) قدم على مستوى اليمن والجزيرة العربية تقريباً.

منطقة هضبية:

وتقع إلى الشرق وشمال المرتفعات الجبلية وموازية لها لكنها تتسع أكثر باتجاه الربع الخالي حيث تبدأ بالانخفاض التدريجي، ويبلغ أقصى ارتفاع لها (١٠٠٠) قدم وهي تشمل محافظات صعدة ـ الجوف ـ شبوه ـ حضرموت ـ المهرة وتتداخل أطراف هذه المناطق من الناحية الشمالية للربع الخالي.

منطقة ساحلية:

وتشمل السهول الساحلية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العربي وتتصل بعضها ببعض مكونة شريطاً ساحلياً مكونة طوال (٢٥٠٠) كيلومتر وعرض (٦٠,٣٠) كلم باتجاه المملكة العربية السعودية.

منطقة الربع الخالي:

وهي منطقة صحراوية تتخللها نباتات شوكية مثل عروق الكثب وغيرها، وتشكل تجمعات الوديات مصبات للسيول الموسمية مكونة واحات واسعة صالحة للزراعة والرعي والأشجار والشجيرات.

منطقة الجزر اليمنية:

تنتشر الجزر اليمنية في البحر الأحمر والبحر العربي، ولها مناظرها وطقسها وبيئتها

الخاصة وتضاريسها وتكويناتها الطبيعية وأكثر الجزر في البحر الأحمر موزعة بمحاذاة الشاطىء اليمني ومن أهمها جزيرة كمران وجزيرة سقطرى المأهولة بالسكان والحيوانات البرية النادرة.

العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

يبلغ عدد سكان الجمهورية اليمنية حوالي (١٥,٨٠٤,٦٥٤) مليون نسمة تقريباً، وفقاً لتعداد ١٩٩٤م كما بلغ معدل النمو السكاني (٣,٧٪) نسمة، وسبب هذه الزيادة ارتفاع معدل الخصوبة حيث بلغ (٨,٤) وتبلغ الكثافة السكانية حوالي (١٢٠) نسمة للكيلو متر المربع ويعيش حوالي (٨٢٪) من سكان البلاد في الريف وتتمثل في قوة العمل المتاحة (٢,٦) مليون حوالي (٢١٪) بالنسبة لإجمالي عدد السكان وتمثل النساء ما نسبته (٥٢٪) من إجمالي عدد السكان، وقد بلغ متوسط العمر المرتقب عند الولادة في عام (١٩٩٠م) (٥١,٥ سنة) كما بلغت نسبة القراءة والكتابة بين الكبار من ١٥ فما فوق بحوالي (٣٢,٤٪) وبلغ التحصيل العلمي (٢١,٠٩٪) أما دليل التنمية البشرية فقد بلغ (٠,٢٤٢) وذلك وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة ويحتل قطاع الزراعة وصيد الأسماك أهمية قصوى في اقتصاد الجمهورية اليمنية وتساهم بحوالي (٢٤,٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي وبعد تصدير النفط في بداية ١٩٨٧م أصبح النفط يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١٤,٧٪) في عام ١٩٨٩م.

مجلس حماية البيئة

صلاحيات واختصاصات:

إن اختصاص ومجالات نشاط المجلس الواردة في مشروع قانون حماية البيئة واللائحة التنفيذية له تؤكد الصفة الأساسية للمجلس بحسبانه الجهاز القومي المناط به وضع السياسات البيئية والإشراف والتنسيق المباشر في تنفيذها كما أن اعتراف والتزام الوزارات ذات العلاقة والاختصاص التنفيذية بالتعاون فيما يخص هذه الصلاحيات والمسؤوليات وإنشاء نقط ارتكاز في داخلها للعمل البيئي يشكل الجزء الآخر في الاستجابة لتكليف المهام والصلاحيات بموجب القانون العام والذي يرتكز على:

١ ـ اقتراح السياسات الخاصة بحماية البيئة في القطاعات كافة ورسم خطط العمل اللازمة لتنفيذ هذه السياسة.

٢ ـ إعداد مشروعات التشريعات واللوائح والاشتراطات اللازمة لحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية ويعمل على إجازتها من قبل السلطة التشريعية، والاطلاع بمتابعة تنفيذها بواسطة الجهات المختصة ومراجعة التشريعات في المجالات البيئية التي تقترحها الجهات الأخرى، ذات الصلة، والتوصية باعتمادها بعد إقرارها.

٣ ـ مراجعة واعتماد المعايير والمقاييس والمواصفات البيئية في كافة القطاعات التنفيذية لإجازتها بواسطة السلطات التشريعية المعنية بما في ذلك المجلس نفسه.

٤ ـ التنسيق بين نشاطات أجهزة المجلس (الأمانة الفنية والجهاز التنفيذي عند قيامه) والهيئة البحثية ونشاطات مختلف الجهات المسؤولة والمعنية وذات الصلة بحماية البيئة وكذلك مختبرات ومراكز ومعاهد البحوث الوطنية والجامعات الوطنية والجامعات في مجالات البيئة وتوسيع نشاطاتها ووضع التوصيات اللازمة بشأنها من أجل تعزيزها ودعمها.

٥ ـ متابعة نشاطات القطاعات المختلفة بالدولة في مجالات توفير النباتات والمعلومات والقياسات، وإجراء الدراسات والتحاليل المتعلقة بالأوضاع البيئية ومصادر التلوث وآثاره ووسائل مكافحته وتقييم هذه الدراسات وتقديم التوصيات اللازمة بشأن هذه النشاطات بما في ذلك التوجيه بالاعتمادات المالية الضرورية لأدائها.

٦ ـ العمل على توفير الكوادر الفنية المتخصصة في مجالات صون وحماية البيئة، والإشراف على وضع البرامج التدريبية اللازمة لها وتأمين الموارد المالية لتحقيقها على صعيد القطر، باعتبار أن المجلس هو نقطة الاتصال الوطنية مع أجهزة منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية في مجالات البيئة وارتباطاتها بالتنمية.

٧ ـ تمثيل الدولة لدى الجهات والمنظمات والاجتماعات الإقليمية والدولية فيما يختص بحماية البيئة وارتباطاتها التنموية والمتابعة مع الجهات المسؤولة بالدولة عن تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية في تلك المجالات والعمل على استكمال الانضمام إلى الاتفاقيات الأخرى التي تعزز البيئة الوطنية والإقليمية والدولية.

٨ ـ يكون المجلس نقطة الاتصال في مجالي التعاون الإقليمي والتعاون الدولي في مجالات البيئة ومجالات ارتباطاتها التنموية.

٩ ـ يكون للمجلس حق إعارة وانتداب الكوادر الوطنية التي تحتاجها أجهزته ولجانه الدائمة في الوزارات والجهات الأخرى المعنية بالتشاور مع الوزراء والمسؤولين المعنيين.

١٠ ـ يكون للمجلس صلاحية إنشاء لجان فنية مؤقتة لدراسة وبحث مسائل معينة وذلك باختيار أعضائها من الشخصيات المؤهلة من بين العاملين بالوزارات المعنية.

أهداف المجلس:

انطلاقاً من القناعات الثابتة والتي جرى الأمر على ترديدها من أن البيئة الوطنية ينبغي أن ينظر إليها ككيان في حد ذاته وجزء من منطقة بيئية كجزء من بيئة عالمية كاملة ومرتبطة وأن العمل الوطني يتكامل تجاهه ويتبادل تعزيزه مع التعاون الإقليمي والدولي، وأن عالماً يستوطنه الفقر سيكون عرضة للأزمات البيئية والتنموية وأن مفهوم التنمية القابلة للاستمرار في جوهره هو الوفاء باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة

على الوفاء باحتياجاتها، كل هذه القناعات وكثيراً غيرها تفرض حتمية التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة القضايا البيئية والتنموية، خاصة إذا كان الهدف هو تحقيق التنمية القابلة للاستمرار بأوسع معانيها الاقتصادية والبشرية والسياسية والأمنية لذلك كان لزاماً أن يكون هدف المجلس الأول وضع السياسات العامة والاستراتيجية الوطنية لتعزيز الانسجام بين البشر وبين الإنسان والطبيعة، ويعتمد تحقيق هذا الهدف على اتباع السياسات الوطنية التي تقوم على التخطيط الطويل الأمد، والتي تؤكد تضمين الاعتبارات البيئية في عمليات التنمية والطريقة التي نسعى أن تحقق بها الجمهورية اليمنية تنميتها القابلة للاستمرار وتجيء من خلال التخطيط التنموي طويل الأجل الذي يقوم على اعتماد المبادىء والأهداف التنموية والبيئة المعتمدة التي تعزز القدرات الوطنية في رصد وتقييم التنمية والتغيرات في نوعية البيئة في حدود ما تتمتع به الموارد المتاحة.

الخطة الوطنية لصون وحماية البيئة:

تشير اللائحة التنظيمية لمجلس حماية البيئة في مجملها بأن للمجلس مسؤولية الاهتمام بكل العوامل والاستبيانات البيئية المحيطة بالإنسان كما تشير بأن للمجلس مسؤولية المحافظة على البيئة.

إن أمر اضطلاع المجلس لهذه المسؤولية والتي تأتي على رأس قائمة أهدافه الطموحة وضع الاستراتيجية الوطنية لصون البيئة وحمايتها، ووجودها، ضرورة أساسية بهدف وضع سياسة لها برامج وخطط تؤدي الغرض المنشود، ولذلك فإن السياسات البيئية الوطنية هي ترجمة فعلية للوصول إلى درء المخاطر عن البيئة وحمايتها وجعلها في منأى عن المخاطر التي تهددها وإن قناعاتنا بأنه ليس من الممكن صياغه سياسات سليمة ما لم تكن هناك استراتيجية لصون وحماية البيئة تكون بمثابة الإطار اللازم لهذه السياسات.

وكذلك كان على رأس قائمة توصيات تعزيز القدرات في كثير منها هو أن تعزيز القدرات الوطنية لوضع استراتيجية تبنى من ضمن أمور هامة أخرى مثلاً الحدود والتدابير الواجب اتخاذها لضمان الاستخدام الأمثل المستمر للموارد الطبيعية المتخذة (الحياة البحرية - والحياة الفطرية والمراعي والأحراج وغيرها..) وأيضاً حدود الاستخدام الأمثل والتدابير اللازمة التي تؤكد الاستغلال الأمثل لها مثل التربة، وموارد المياه - وزيادة معدلات تغذيتها على النحو الذي يكفل تجديد تلك الموارد ورفع تلويثها وصيانتها صيانة منتجة حفاظاً على صالح الإنسان في الأمدين القريب والبعيد. وبالفعل فقد قطع المجلس شوطاً طيباً في هذا المضمار إذ تم الانتهاء من المرحلة الأولى في إعداد الاستراتيجية الوطنية وفي مطلع عام ١٩٩٥ شهد البدء في تنفيذ المرحلة الثانية منها وقد تمت الصياغة الأولى لها بواسطة خبراء مؤهلون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبيئة والتنمية والصحة

وشاركت فيها السلطتين التشريعية والتنفيذية، ضماناً لتكون كينونتها على المستوى المحلي والقومي والدولي كما تم الاستعانة بالخبرات الموجودة لدى المنظمات والهيئات الدولية العاملة في البلاد.

التوجهات العامة:

انطلاقاً من القناعات التي تكمن في مقومات الاستخدام القابل للاستمرار للموارد في الأقطار النامية وفي الأقطار المتقدمة على حد سواء وإن كانت بدرجات متفاوتة فإن أهم المواضيع التي ينبغي مخاطبتها ومعالجتها إذا ما أريد للتنمية القابلة الاستمرار أن تكون هدفاً نسعى إليه وسهل المنال، فإن الغرض الرئيسي للمخاطبة سن القوانين وتطويرها وتقوية السياسات البيئية وتضمين البعد البيئي واحتسابه عند تبني المشاريع التنموية ونشر الوعي البيئي ودعم برامج التدريب والبحوث.

في هذا السياق وفي ضوء معالجة التحديات والاتجاهات سعى المجلس إلى وضع أهداف عامة في سياسته التنفيذية وسعى إلى تحقيقها وإدخال اعتباراتها كسياسة عامة للدولة ويتمثل ذلك من خلال العمل على:

١ - اعتماد وتبني المبادىء التي تعزز التنمية البيئية في كافة السياسات والأعمال التنموية.

٢ - يعمل على اعتماد سياسة التوازن بين البيئة والموارد والسكان والتنمية.

٣ - تفعيل دور إدارات التخطيط التنموي البيئي.

٤ - رصد التغيرات الهامة في الموارد الطبيعية وتضمين ذلك في الخطط الجزئية للجهات والمستوى القومي.

٥ - تكثيف العمل عبر الوسائل المختلفة لزيادة الوعي البيئي الجماهيري.

٦ - توجيه برامج ومشروعات التربية السكانية والتنمية والأخذ بسياسة مراقبة النمو السكاني لتحقيق التوازن كسياسة طموحة.

٧ - السعي نحو استقطاب العون والمساعدة في مجالات صون البيئة عبر المنظمات والهيئات الطوعية والحكومية.

٨ - توجيه الجامعات وهيئات البحوث نحو البحوث المتصلة بالبيئة والتنمية.

٩ - ترسيخ سياسة التوجه نحو صون الموارد من التلوث من خلال الدراسات والبحوث والتحاليل الفنية والعلمية له في موقع الاختيارات والاستنباط أو أماكن الظواهر الفنية أو التشكيلية أو غير ذلك.

١٠ - إعداد وتنفيذ مشروعات المحميات الطبيعية الاختيارية التجريبية.

١١ - التوجيه إلى السياسة العامة لاعتماد ودعم الجوانب البحثية وتبني نتائجها بطرق علمية وبحثية للمعالجات البيئية.

١٢ ـ دعم المشاريع التنموية الآخذة في الاعتبار الجوانب البيئية ودعم الحوافز الاقتصادية لحماية البيئة والبحوث والتدريب الصناعي والبيئي والمهني.

١٣ ـ السعي نحو تأهيل مجلس حماية البيئة من حيث استكمال بنائه المؤسسي المتوالى بفاعلية مثلى والعمل على الاعتراف بدوره كجهاز وطني مركزي للاقتراح، وتنسيق سياسات وتشريعات حماية البيئة والإشراف على تنفيذها مع الوزارات التنفيذية المعنية بما يحقق تنفيذ مهامه واختصاصاته.

١٤ ـ العمل على تكامل دور المجلس ووزارة التنمية والتخطيط.

إنجازات المجلس نحو حماية البيئة والمحافظة عليها:

لقد بدأ نشاط المجلس الفعلي عام ١٩٩٠م ورغم أنه حديث العهد إلا أنه قطع شوطاً طيباً بشهادة المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة والعلاقة حيث أنجز في هذه الفترة البسيطة من عمره الآتي:

١ ـ قانون حماية البيئة:

لقد أخذت القوانين النافذة للدول الشقيقة والصديقة بما فيها المعدة أيضاً من قبل بعض المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بشؤون البيئة بهدف الاستدلال بها والاستفادة، وأخذت فترة الإعداد والإخراج ما يقارب ثلاث سنوات اشتركت فيه جميع القطاعات الوطنية بخبراتها وكذلك بعض الخبرات والاستشارات للمنظمات والهيئات المهتمة بمشكلات البيئة وقضاياها. وتضمن القانون تغطية جميع عناصر البيئة ومواردها واشتمل على:

الباب الأول: الأحكام والمبادىء العامة:

أ ـ الفصل الأول: التسمية والتعاريف.

ب ـ الفصل الثاني: الأهداف والأسس العامة.

ج ـ الفصل الثالث: مجلس حماية البيئة والوصف الوظيفي له.

الباب الثاني: حماية المياه والتربة واستخدام المبيدات:

أ ـ الفصل الأول: حماية المياه والتربة وإنشاء المحميات الطبيعية.

ب ـ الفصل الثاني: استخدام المبيدات.

الباب الثالث: الأنشطة المضرة بالبيئة:

أ ـ الفصل الأول: التحكم بالأنشطة المضرة بيئياً.

ب ـ الفصل الثاني: المقاييس والمعايير والمواصفات الفنية.

ج ـ الفصل الثالث: الترخيص للمشروعات وتقييم الأثر البيئي.

د ـ الفصل الرابع: تداول المواد والنفايات الخطرة.

هـ ـ الفصل الخامس: حماية البيئة والتنمية الاقتصادية.

و ـ الفصل السادس: الرصد البيئي.

الباب الرابع: التلوث البحري:

أ ـ الفصل الأول: تلوث مياه البحر.

ب ـ الفصل الثاني: التدوين والتبليغ وشروط التأمين.

ج ـ الفصل الثالث: الإدارة والتنفيذ.

الباب الخامس: المحميات والتعويض عن الأضرار البيئية:

أ ـ الفصل الأول: سلطات الضبط الوقائي.

ب ـ الفصل الثاني: المسؤولية والتعويض عن الأضرار البيئية.

ج ـ الفصل الثالث: العقوبات الجزائية.

د ـ الفصل الرابع: أحكام ختامية.

٢ ـ الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية:

لقد دأب المجلس حديثاً لإعداد الإطار العام للعمل البيئي تمهيداً لتفعيل التوجه نحو إعداد الاستراتيجية، وتخلل مراحل إعدادها مجموعة كبيرة من الأعمال والأنشطة من حلقات العمل وندوات واكتمل عملية إعدادها وإقرارها بصورتها النهائية حيث تضمنت:

أ ـ أولويات المشكلات البيئية.

ب ـ أولويات الحلول.

ج ـ مصادر التمويل.

حيث بوبت على أساس المشكلات البيئية:

١ ـ المياه.

٢ ـ التصحر.

٣ ـ التلوث.

وبعد إنجازها تم تقديمها كاستراتيجية وطنية للبلاد وتواصل بها المجلس مع المنظمات الدولية والهيئات والحكومات لدعم الجمهورية اليمنية في تبني مشاريع، وتواصلت مع تلك المنظمات إلى حد لا بأس به، ونأمل المزيد من الاستجابة للتعاون والدعم الفني والمالي للتغلب على الكثير من المشكلات البيئية في البلاد.

٣ ـ إعداد السياسة الوطنية لتقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية:

لقد سعى المجلس بعد إقرار القانون إلى اعتماد هذه السياسة حتى صدر بها قرار

من مجلس الوزراء لأخذ الاعتبارات البيئية للمشاريع التنموية ويعمل المجلس إلى مساعدة المستثمرين الوطنيين بالذات إلى اعتماد ذلك التوجه للحفاظ على البيئة وضمان استدامتها وطبقت بصورة فاعلة في مشروع تنمية المنطقة الحرة في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن، بالإضافة إلى المشاريع التنموية الأخرى.

٤ ـ المواصفات القياسية لمياه الشرب والمياه العادمة ومواصفات نوعية الهواء:

وعلى نحو التوجه بعد إعداد الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية فقد عمد المجلس إلى إعداد المواصفات اليمنية القياسية لمياه الشرب ومياه الصرف الصحي وكذلك نوعية الهواء وأخذت في الاعتبار الوضعية العامة للمياه في الجمهورية اليمنية مع مراعاة إمكانية تطبيقها كمواصفات يمنية مع عامل المرونة وبما يضمن الشروط الصحية للمستهلك وفيما يخص قياسات نوعية الهواء فقد تم استخدام وتوفير أجهزة محطة الرصد للهواء كمرحلة أولى في العاصمة صنعاء بالإضافة إلى توفير بعض الأجهزة الميدانية لقياس بيئة العمل ومناطق الانبعاثات في المناطق الأخرى، ونحن في اليمن في الطريق للبحث عن مصادر لتحديثها وتوسيعها من حيث المساحة وكتوسيع في نوعية العمل.

٥ ـ إعداد السياسة الإعلامية للبيئة:

انطلاقاً من قناعتنا بأهمية الإعلام في نشر الوعي والثقافة البيئية اشترك معنا في إعداد تلك السياسة الأخوة الإعلاميين في الوسائل الإعلامية المختلفة ومضينا إلى تفعيلها بالاتفاق مع وزارة الإعلام لتحديد نقاط الاتصال فيما بين المجلس والوزارة وقطاعاتها في تلك الوسائل وتزويدهم بالمعلومات والبيانات البيئية اللازمة وعقد ندوات ودورات تدريبية للأخوة الإعلاميين لإحاطتهم بالمعلومات البيئية، وعملنا على إعداد الرسائل البيئية وتحديد الفئات المستخدمة لها وأصبح لدينا الآن:

١ ـ صفحة أسبوعية للبيئة في صحيفتي الثورة و١٤ أكتوبر الرسميتين.

٢ ـ برنامج أسبوعي في القناة الثانية (نحن والبيئة).

٣ ـ تم إعداد مجموعة من البرامج الإذاعية التلفزيونية شملت:

أ ـ أغاني بيئية مختلفة.

ب ـ فلاشات عن قضايا بيئية مختلفة.

ج ـ تفاعل مع المناسبات البيئية الإقليمية والدولية بإقامة أنشطة مختلفة.

د ـ إصدار مجلة البيئة الفصلية.

هـ ـ إصدار مجموعة من الشعارات والمطويات البيئية المختلفة.

الخطة الثقافية:

الخطة الطموحة للمجلس توصل إلى اتفاق مع:

١ ـ وزارة التربية والتعليم (مركز البحوث والتطوير التربوي) إلى إعداد مشروع إدخال المفاهيم البيئية في مناهج التعليم العام.

٢ ـ وزارة التعليم العالي ممثلاً في جامعتي صنعاء وعدن، لاعتماد مادة علوم البيئة كمقرر أساسي في مقررات الكليات المختصة، وتوجيه البحوث والدراسات نحو القضايا، والمشكلات البيئية المختلفة.

والمشروعين تحت الدراسة والإعداد ويسعى المجلس إلى البحث عن مصادر تمويل لتنفيذ المشروعين.

البرامج التنفيذية:

في كل سنة تعد إدارة التوعية والتدريب البيئي بمجلس حماية البيئة برنامج ميداني يتضمن إقامة ندوات وورش عمل وكذلك إلقاء محاضرات لطلاب المدارس، وكذلك دورات تدريبية يتم إشراك قطاع المرأة والطلاب والمدرسين والفلاحين وصانعي ومتخذي القرار، لعكس المشكلات البيئية ونظمها وكيفية إدارتها والمحافظة عليها من السلوكيات المضرة بها وعندنا مشروع تقييمي لمثل تلك البرامج ونتائجها.

التخطيط والمعلومات:

أسس المجلس أخيراً بنك المعلومات وأنشيء قاعدة بيانات ومكتبة وربطها مع القطاعات المختلفة ذات العلاقة والصلة محلي ودولي والاشتراك في خط الأنترنت، وتنمية القدرات المؤسسية وتنمية قدرات الطاقة البشرية ولا يزال الحال سائر على سياق التطوير.

المحميات الطبيعية:

نظراً لإمكانياتنا الشحيحة وللخصوصية التي تتمتع بها المحميات الطبيعية في اليمن فقد ضمنت في تقرير عام مجموعة من المحميات الطبيعية، وتم مؤخراً ترشيح جزيرة سقطرة كمحمية طبيعية، حيث تقع الجزيرة في المحيط الهندي جنوب شرق المكلا ويبلغ عدد سكانها حوالي ٨٥ ألف نسمة ومعظمهم يعيشون في السهول الساحلية والحرفة الرئيسية هي الزراعة ورعي الأغنام وصيد الأسماك.

وتعكس الحياة النباتية والحيوانية للجزيرة تشابه مع الجزء الإفريقي، وحسب الإحصائيات الأولية تقدر نسبة النباتات المستوطنة فيها من إجمالي النباتات العامة ٣٠٪

ويوجد حوالي ٣١ صنف من الطيور إلا أن هناك ٦ أصناف من الطيور تعتبر من الطيور النادرة عالمياً ونظراً لعمر الجزيرة الطويل فقد أدى إلى عملية الاستيطان للكائنات الحيوانية والنباتية نظراً لوجود بيئة مناسبة لعملية التكاثر وتنوع الأحياء.

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

انطلاقاً من قناعة المجلس والقائمين عليه بأهمية العمل بصورة تضامنية كون العالم على هذه البسيطة يمثلون أسرة واحدة وحيث أن البيئة العامة لا تعرف حدود لذلك فقد أخذ المجلس التزاماً بمسؤولياته إزاء البيئة المحلية والإقليمية والدولية، إلى أخذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لدراستها بالاشتراك مع الجهات ذات الصلة والعلاقة ومن ثم تم رفعها إلى الحكومة والتي بدورها إحالتها إلى مجلس النواب حيث تم مناقشتها والمصادقة على:

أ ـ اتفاقية التنوع البيولوجي.

ب ـ اتفاقية تغير المناخ.

ج ـ اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

د ـ اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال.

العمل البيئي الطوعي:

لقد تنامى الوعي البيئي لدى العامة على أثر ذلك أنشئت مجموعة من الجمعيات الطوعية في مجال البيئة بعضها لديها الفاعلية في العمل البيئي نتيجة لظروفها المادية والفنية والبعض الآخر ينقصها الإمكانيات والقدرات وقانون حماية البيئة رقم (٢٦) المادة (٤) الفقرة (٣)، أوجدت العلاقة التآزرية بين العمل الطوعي والرسمي بهدف دعم العمل الطوعي وتفعيله حتى يتم الاعتماد على الذات في تكوينات وعمل برامج الجمعيات الطوعية.

جمعية أنصار البيئة:

تأسست الجمعية في عام ١٩٩٥م وتم إقرار أهدافها على النحو التالي:

١ ـ دعم الجهود المبذولة لحماية البيئة من الجهات الحكومية والشعبية والطوعية المحلية والدولية.

٢ ـ الانتصار للبيئة عبر الوسائل والطرق والإمكانيات المتاحة للحفاظ على البيئة وحمايتها من المخاطر.

٣ ـ المساهمة الجادة بكل الوسائل الممكنة لنشر الوعي البيئي لمختلف شرائح المجتمع وفئاته.

٤ ـ الإسهام الفعّال في تأمين مصالح الأجيال للعيش في ظروف بيئية جيدة ونظيفة وخالية من التلوث واستمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمل على دعم احتساب الآثار البيئية للمشاريع التنموية والعمل على تنمية ودعم الموارد الطبيعية والبشرية بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة.

إنجازات الجمعية:

أقامت مجموعة من الأنشطة البيئية مثل حملات التوعية وعقد لقاءات مباشرة مع صانعي ومتخذي القرار حول مناقشة مجموعة من المشكلات والقضايا البيئية في البلاد، وإعداد قائمة استبيان لتجميع المعلومات والبيانات اللازمة لوضع خطط وبرامج للجمعية، كما أقامت أيضاً مجموعة من المخيمات الصيفية الطلابية بالتعاون مع مجلس حماية البيئة تخللت تلك المخيمات مجموعة من المحاضرات التوعوية والأنشطة التطبيقية في مجالات.

* التربية البيئية.
* التربية الصحية.
* التربية الوطنية.
* التربية الثقافية.
* التربية الرياضية.

بالإضافة إلى تعلم مجموعة من المهارات المعرفية الأخرى بهدف توجيه طاقات الشباب نحو العمل المنتج وتنمية قدراتهم لاستغلال أوقات فراغهم.

وقد انضمت الجمعية أخيراً إلى منظمة الـ (IUCN) إلا أن الجمعية لا زالت بحاجة إلى تنمية قدراتها الفنية والعلمية ودعمها بالإمكانيات اللازمة لتفعيل عملها لتتمكن من تنفيذ خططها وبرامجها بالصورة المثلى وقد تم إقرار خطة طموحة لها للعام ٩٦ ـ ١٩٩٧م، تتضمن إجراء البحوث والدراسات البيئية وتفعيل تواصلها مع الجمعيات الطوعية المحلية والإقليمية والدولية في مجال البيئة.

اللجنة الثقافية الاجتماعية لشباب أندية الجمهورية وجمعية الكشافة والمرشدات

نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه الشباب في بناء المجتمع فقد اقتضى الأمر أن يكون لشباب اليمن دورهم وإن كان بسيطاً في التعامل مع قضايا البيئة والدفاع عنها.

وانطلاقاً من يقين الحقيقة العلمية الماثلة اليوم على صعيد العالم كله والمتعلقة بقضية البيئة ومخاطر التلوث وجهود الحماية فإن اللجنة الثقافية الاجتماعية لشباب أندية

الجمهورية وهي أعلى كيان أهلي ينظم أنشطة الشباب في مختلف أندية الجمهورية اليمنية وجمعية الكشافة والمرشدات توليان قضية البيئة جل اهتمامهما ورعايتهما وفي إطار ما يتوافر لهما من إمكانيات، ولكل من اللجنة الثقافية وجمعية الكشافة والمرشدات برامج وأنشطة مركزية وتلتقيان في إقامة وتنفيذ عدد من الأنشطة البيئية لعل أبرزها ما يلي:

١ ـ الدفع بشباب الأندية والفرق الكشفية للمشاركة في مواسم التشجير وغرس المزيد من الأشجار ورعايتها.

٢ ـ إقامة المحاضرات التثقيفية الخاصة بتوعية الشباب للتخلص من النفايات بصورة سليمة وصحيحة.

٣ ـ مشاركة الفرق الكشفية وشباب الأندية في تصنيع الحاويات الخاصة بالنفايات وتوزيعها على الأحياء والإشراف الدائم عليها.

٤ ـ عقد ندوات ودورات تدريبية متخصصة للشباب والكشافة تتعلق بمجالات حماية البيئة ومن ذلك على سبيل المثال:

أ ـ دورة الاستخدام الآمن للمبيدات.

ب ـ دورة إعداد حماة البيئة للشباب.

ج ـ ندوة عن دور الشباب في حماية المصادر الطبيعية.

٥ ـ المشاركة في الفعاليات البيئية التي تنظمها المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية والدولية ومن تلك المشاركات المشاركة في الأسابيع الثقافية البيئية بجامعة صنعاء والاحتفال بيوم البيئة العربي والعالمي.

٦ ـ مشاركة الشباب والكشافة في حملات النظافة العامة التي تنفذها مؤسسات الدولة الرسمية.

٧ ـ تخصيص أجزاء من المسابقات التي تقيمها اللجنة الثقافية بين أندية الجمهورية ومفوضيات الكشافة والمرشدات للحديث عن البيئة والمشكلات البيئية.

٨ ـ تنفيذ معسكرات العمل الشبابية الطوعية التي تتضمن العديد من الفعاليات البيئية.

٩ ـ المشاركة في أنشطة وفعاليات مجلس حماة البيئة.

١٠ ـ المشاركة في الدورات التدريبية الخاصة بالرعاية الصحية ومواجهة الكوارث وإعداد الشباب لتحمل مسؤولية المساعدة.

١١ ـ شارك الشباب والكشافة في تنفيذ الاستبيان البيئي بالتعاون مع منظمة اليونيسف والإدارة العامة للتثقيف والإعلام الصحي ومجلس حماية البيئة، وقد ساعد هذا الاستبيان في تحديد أولويات المشاكل البيئية في اليمن.

وتطمح اللجنة الثقافية الاجتماعية لشباب أندية الجمهورية وجمعية الكشافة

والمرشدات بأن توسع من نشاطهما البيئي وأن يجتذبا أكبر عدد ممكن من شباب الجمهورية فبالإضافة إلى ما سبق ذكره تطمح الجمعيتان للقيام بما يلي:

١ ـ تشجيع البحث العلمي في أوساط الشباب ونشر وتعميم الثقافة البيئية.

٢ ـ إشراك الشباب في أكبر مشروع للتشجير وتحزيم المدن وتشجيع عمل الحدائق في الأحياء السكنية.

٣ ـ إقامة سلسلة من الندوات في صفوف الشباب بمشاركة الأكاديميين المختصين تتعلق بترشيد الاستهلاك وحماية البيئة المائية والحفاظ على الكائنات الحية.

٤ ـ إقامة مسابقات بيئية متخصصة لأفضل الأعمال الفردية أو الجماعية التي تخدم البيئة وتخصص لها الجوائز المناسبة.

٥ ـ تشكيل جماعات أصدقاء البيئة من الوسط الشبابي ليقوموا طواعية بمراقبة تنفيذ قانون حماية البيئة والإبلاغ عن المخالفات.

٦ ـ تمتين العلاقات مع جهات الاختصاص والمنظمات المعنية بقضايا البيئة وتجهيز أفواج الشباب للعمل الطوعي.

٧ ـ الاتجاه نحو المنظمات الشبابية العربية والدولية وغيرها من المنظمات المهتمة بشؤون البيئة والاستفادة من تجاربها وخبراتها وإرسال المتدربين الشباب لحضور الدورات الخارجية والفعاليات التي تقيمها هذه المنظمات.

٨ ـ تشجيع شباب الأندية والمراكز العلمية وأعضاء الفرق الكشفية على الاستفادة من الطاقات المتجددة.

٩ ـ التنسيق مع المنظمات الشبابية العربية لإقامة مخيمات شبابية ومعسكرات عمل في الأقطار لتنفيذ أفكار حماية البيئة.

١٠ ـ العمل على تحقيق موقف خالي من الأضرار بالبيئة وتحويل حالة الوعي بشؤون البيئة وكيفية حمايتها وتحسينها إلى موقف وسلوك اجتماعي مباشر بالاعتماد على ما يلي:

أ ـ إلزام جميع أعضاء الأندية وشباب الفرق الكشفية بالتوقف والامتناع عن كل فعل أو عمل أو سلوك يضر بهم وبمحيطهم البيئي حتى يقدموا نموذجاً لمصداقية القول والعمل ويشكلوا قدوة حسنة ومثلاً يحتذى به.

ب ـ القيام بمناهضة ومعارضة كل فعل أو سلوك يقوم به الغير من شأنه الإضرار بأنفسهم وبمحيطهم البيئي بما في ذلك أولئك الذين أثبتت الكثير من أنشطتهم ومصالحهم الاقتصادية والمعيشية أنها تقوم على أسس مضرة بسلامة البيئة حيث يمكن دعوتهم لإعادة ترتيب هذه الأنشطة والمصالح بما يتلاءم والسلامة البيئية دونما ضرر أو إضرار.

توجد منظمات أهلية أخرى في صنعاء وبعض المدن الأخرى محدودة الإمكانيات

والنشاط ولا يكاد يسمع عنها ويواجه العمل الأهلي عموماً مشكلة الإمكانيات ومحدودية التمويل وقلة عدد المهتمين بمجالات العمل الطوعي في ظل ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة تجعل العمل في مثل هذه المجالات نوعاً من الترف.

إحصائيات المشكلات البيئية في الجمهورية اليمنية وأولوياتها

المقدمة والمدخل:

يتزايد الاهتمام بالبيئة في كل أنحاء العالم خلال العقدين الأخيرين من هذا القرن الذي قرب على الانتهاء لما لوحظ من تدهور الأوضاع البيئية في أنحاء العالم، لم تسلم حتى الدول الصناعية الغنية بكل إمكانياتها العلمية والتقنية والمالية، فضلاً عن الدول النامية حيث تتشابك فيها مشكلة الفقر والبيئة مما جعل المنظمات العالمية الإنسانية تعد العدة للدفاع عن البيئة ومواردها الطبيعية.

١ ـــ البيئة والسكان:

- عدد سكان الجمهورية اليمنية لعام ٩٤م بلغ ١٤٥٦١,٣٣٠ نسمة. وبكثافة عامة للجمهورية لكل كيلو متر مربع ٢٨ نسمة تقريباً.
- معدل النمو السكاني لليمن ٣,٧٪ نسمة. إذا استمر نفس المعدل إلى عام ٢٠٠٠ فسوف يبلغ عدد السكان ٦٤٠,٦٠٦ ألف/ نسمة.

١,٧٨٢ ألف/ الشهر.

٧٤ ألف/ اليوم.

٦,١ فرد/ الساعة.

أما في الحضر فقد بلغ النمو ٢,٧٪ عام ٨٨ ـ ٩٤م وذلك بفعل الهجرة من الريف إلى المدينة بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية المرتفعة في مدينة صنعاء ولنفس العوامل بلغت الزيادة في السكان خلال العشر السنوات الماضية ٨,٨٣٪، معنى ذلك أن المطلوب لتحسين الوضع المعيشي زيادة الدخل والمرافق والخدمات إلى ثلاثة أمثال معدلات النمو السكاني أي يجب أن يصل معدل التنمية إلى ١١,١٠٪.

٢ ـــ الأرض واستخداماتها:

الأراضي المتضررة وتقسيماتها:

المساحة وبدون الربع الخالي ٥٥٥,٠٠٠ كم^{2}.

تغطيها الأمطار بنسبة ٩٠٪.

تقدر مياه الأمطار بحوالي ٦٠٠ ملم/ السنة.

أ ـ الأراضي المتضررة بالانجراف الريحي ٣,٣٦م.هـ

ب ـ الأراضي المتضررة بالانجراف المطري ١٢م.هـ

ج ـ الأراضي الصالحة للزراعة ٢,٩م.هـ

د ـ المراعي تغطي مساحة تقدر بحوالي ١٦م.هـ

هـ ـ الغابات تغطي مساحة تقدر بحوالي ٤,١٠هـ

و ـ يقدر التصحر بمساحة تغطي ٩٧٪.

ز ـ تقدر الأرض المتضررة بالتملح مساحة ٣,٨٣٠هـ

الهوة الغذائية نتيجة المشكلات البيئية:

الاستيراد للقمح عام ٧٣م بلغ ٢٠ ألف طن قمح.

وبلغ في عام ٨٠م ٢٩٦ ألف طن قمح.

بينما بلغ عام ٨٩م ٦٦٨,٣ ألف طن قمح.

والمتوقع عام ٢٠٠٠م يصل إلى ١٢٧٦٠٠٠ ألف طن.

ويقدر استهلاك الفرد ٧٠ كجم/ السنة.

٣ ـــ المياه وكميتها:

* تقدر كمية إجمالي المياه بالمليون متر مكعب ٤ بليون و٧٧ (م.م.م).
* جوفية ١ بليون و٧٧١,٠ (م.م.م).
* سطحية ٢ بليون و٩٠٠,٠ (م.م.م).

الطلب على الماء:

الزراعة تستغرق ٩٠٪ منها ٦٠٪ تذهب هباء والاستفادة تقدر بـ ٤٠٪. بينما الصناعة تستغرق ٧٩ (م.م.م) تبعاً لتعداد عام ٩٠ من ضمنها ٦٩ (م.م.م) للنفط.

نصيب الفرد:

بلغ احتياج الفرد بالمتر مكعب ٢٤٠ (م^{3}) عام ٩٣م.

وستنخفض في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣٠م.^{3}

الفاقد:

يقدر الفاقد بـ ٤٠٪ من حصته.

السحب من الأحواض:

يقدر السحب من الأحواض بـ ٢١٢٥ (م.م.م).

التغذية للأحواض:

تقدر التغذية للأحواض بـ ١١١٣ (م.م.م).

ويقدر الفاقد من الفيضانات بـ ١٢٦ (م.م.م).

إمدادات المياه لعام ١٩٩٦م

صنعاء ٢٨٪

تعز ٦٩٪

الحديدة ٦٩٪

إب ٤٨٪

ذمار ٧٣٪

عدن ٨٦٪

الحوطة ٥٥,٥٪

زنجبار ٦٩٪

عتق ٩٢٪

المكلا ٧٣٪

المجاري والصرف الصحي:

صنعاء ٣٠٪

تعز ٣٠٪

الحديدة ٦٠,٥٪

ذمار ٧٠٪

إب ٧٠٪

عدن ٧٠٪

المكلا ٢٠٪

التصريف خارج شبكات الصرف الصحي:

صنعاء ٩١,٤١٪

تعز ٥٨٪

الحديدة ٨٥,٤٤٪

إب ٦٩,٤٢٪

ذمار ٥٥,٨٢٪

عدن ٤٠٪

زنجبار ٦٧٪

عتق ٣٦٪

المكلا ٥٥٪

٤ ـــ البيئة البحرية:

طول الشريط الساحلي لليمن أكثر من ٢٥٠٠ كلم.

المنطقة الاقتصادية الخالصة ٣٠٠٠٠٠ كلم^2 باستثناء حدود مناطق البحر الأحمر والسواحل المقابلة للقرن الإفريقي.

٥ ـــ الملوثات:

تتعرض لنوعين من المخاطر:

١ ـ مخاطر برية: ناتج عن تصريف المخلفات السائلة والمخلفات الأخرى.

٢ ـ مخاطر بحرية: ناتج عن التلوث من مصادر السفن والناقلات البحرية.

ـ عام ٨٦م من ٥٠ ـ ٦٠ سفينة وناقلة تمر عبر خليج عدن يومياً ومن ١٥٠٠ ـ ١٨٠٠ سفينة وناقلة تمر عبر خليج عدن شهرياً.

الحمولات:

تحمل ٤٠٠ مليون طن (م.ط) سنوياً بضائع ونفط (النفط هو الغالب) وتحمل ٥ مليون طن من المنتجات الكيميائية قابلة للزيادة لعدة أسباب.

المخلفات:

أ ـ أمانة العاصمة ـ صنعاء ٧٠٠ طن/اليوم.

يصرف منها ٤٥٪ وحوالي ٥٥٪ بدون تصريف.

ب ـ مدينة عدن ٣٥٠ طن/اليوم يصرف منها ٦٠٪ وحوالي ١٧٠ طن/اليوم بدون تصريف.

مخلفات الفرد الواحد في المدن بلغ من ٣٠٠ ـ ٤٠٠ جرام/فرد/اليوم.

المواد العضوية منها تشكل ٤٧٪.

مواد البناء والهدم تشكل ٢٠٪.

المواد البلاستيكية ٩٪.

المنسوجات ٢٪.

الزجاج ٣٪.

مواد أخرى ٥٪.

المخلفات الخطرة:

١ ـ يصرف بطرق غير مأمونة ٧٣ ألف ط/سنة.

٢ ـ زيوت سيارات بما فيها زيوت مصفاة عدن ٢٥ ألف ط/سنة.
٣ ـ مخلفات المستشفيات إلى مقالب القمامة ٧٠٠٠ ط/سنة.
٤ ـ مخلفات المصانع إلى أماكن متفرقة ٣٥٠٠ ط/سنة.
٥ ـ مخلفات المبيدات الحشرية ١٥٠ ط/سنة.
٦ ـ المخلفات الصيدلانية من العاصمة صنعاء ٧٠ ط/سنة.
٧ ـ مخلفات معامل التصوير ٢٠٠ ط/سنة.

تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة

جمعية أصدقاء البيئة والتوعية البيئية

إعداد: محمد عبد الرحمن الحباي

أشهرت جمعية أصدقاء البيئة في ١٤/تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٩١ بموجب القرار الوزاري رقم ٤٧٨ لتحقيق الأهداف التالية:

١ ـ الاهتمام بالبيئة والمحافظة على سلامتها من أجل سلامة الإنسانية.
٢ ـ رفع مستوى الوعي البيئي لدى الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٣ ـ تعريف الإنسان بالأخطار المحدقة بالبيئة وبالأساليب الكفيلة للحفاظ عليها.
٤ ـ التعرف بمشكلات بيئة الإمارات العربية المتحدة والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.
٥ ـ السعي لدى الجهات المتخصصة من أجل سن القوانين الخاصة بحماية البيئة والمحافظة عليها.

ولغرض تحقيق تلك الأهداف عملياً وعلى صعيد الواقع الاجتماعي استخدمت الجمعية الوسائل التالية:

أولاً ـــ الوسائل التنظيمية:

١ ـ التوسع الجغرافي للفروع، وقد أخذ بنظر الاعتبار الالتزام باللوائح التنظيمية التي أطرها النظام الأساسي من ناحية توفر العدد اللازم لإنشاء الفرع وتقارب بعض الإمارات من بعضها البعض إلى جانب أهمية تواجد الفرع والجمعية في هذه المنطقة دون غيرها.
وللجمعية مقر رئيسي في دبي منذ إنشائها وفرع أسس يوم ٩٥/٦/٥ في أبو ظبي وفرع أسس مع بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في أندية الفتيات بالشارقة لاستقطاب العنصر النسائي، وهي بصدد فتح فروع في المنطقة الشرقية في رأس الخيمة وفي الفجيرة. كما أن للجمعية فرع في جامعة الإمارات العربية المتحدة بمدينة العين من خلال جماعة صديقات البيئة في الجامعة إلى جانب جماعات أصدقاء البيئة في العديد من مدارس الدولة.
٢ ـ تفعيل اللجان التي يمكنها تنسيق وترجمة برامج وأنشطة الجمعية بالشكل الذي يوصل وينمّي الوعي البيئي بين الأفراد وينظم العمل البيئي مع المؤسسات المعنية بالبيئة في الدولة.
وللجمعية خطة في تطوير هذه اللجان وزيادة عددها بالشكل الذي يمكنها من استيعاب مختلف المواضيع البيئية من توعية وعلام وعلامات وحماية بيئة بحرية وإعادة تدوير وحماية الموروث الطبيعي من نباتات وحيوان وتقاليد اجتماعية وسيتم ذلك في القريب العاجل إن شاء الله..

٣ ـ مد وتوثيق العلاقات مع المؤسسات المعنية في الدولة وفق صيغ اللجان المشتركة والمشاركة الفاعلة في اللجان المشكلة في بعض تلك المؤسسات من أبرزها لجنة التوعية والإعلام البيئي في الهيئة الاتحادية للبيئة، حيث تلعب الجمعية من خلال ممثليها دوراً فاعلاً ورئيسياً ومنذ إنشائها.

٤ ـ تطوير العمل الإداري داخل الجمعية من خلال جعل العضوية مفتوحة للجميع دون استثناء والحصول على موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في ضمّ الفئات العمرية من ست إلى ثمانية عشر سنة بصفة أعضاء متعاونين، وهذه الفئات العمرية تضم طلبة المدارس ولغرض تسهيل الانضمام إلى الجمعية جعلت عضوية هذه الفئات مجانية أما بقية الفئات العمرية من ثمانية عشر سنة فرسوم العضوية تبلغ (٥٠) درهماً بدل انتساب لمرة واحدة و(٥٠) درهم بدل اشتراك سنوي، وقد وصل عدد الأعضاء بعد تثبيت هذه الشروط أكثر من (٥٠٠) عضو عامل ومنتسب وأكثر من (٦٠٠) عضو متعاون في عموم إمارات الدولة.

٥ ـ تفعيل العضوية الفخرية وجعلها أحد المؤشرات الذي لا بد من اعتماده في تقييم أداء المؤسسات من ناحية البيئة وأن لا تقدم هذه العضوية إلا بعد دراسة مستفيضة وتقييم عملي للمؤسسة أو الشخص تجاه عطائه للبيئة ومن أبرز الأعضاء الفخريين:

ـ سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان ـ وكيل وزارة الإعلام.

ـ سلطة المنطقة الحرة لميناء جبل علي.

ـ سعادة سلطان أحمد بن سليم المدير التنفيذي ورئيس سلطة المنطقة الحرة لميناء جبل علي وموانىء دبي.

ـ السيد سلطان بن علي العويس.

ـ ومؤسسات حكومية وأهلية أخرى.

٦ ـ جعل الجمعية الجسر الذي يصل ما بين المؤسسات المعنية بشؤون البيئة والأفراد من خلال نقل الهموم والمقترحات والمشاكل والحلول لها ما بين الطرفين بغرض الوصول إلى أفضل الظروف البيئية في الحاضر والمستقبل. ولنا دور كبير في هذا المجال من أبرزها طرح مشاكل بعض مواطني وساكني مناطق من الدولة عانوا من بعض الملوثات، استطاعت الدوائر المعنية بعد تعرفها على هذه الحقائق وحلها أو اتخاذ قرار قضائي بإزالة تلك الملوثات. ولا زلنا نعمل في هذا الاتجاه لأننا نكمل بهذا العمل دور المؤسسات الحكومية المعنية بشؤون البيئة من خلال تفاعلنا اليومي مع الأفراد وتواجدنا في مختلف مناطق الدولة. ونحن نأمل أن يثبت القانون الاتحادي للبيئة الذي هو في طور التشريع هذا الدور وأن يقدم للجمعية سنداً قانونياً أكبر.

ثانياً ـــ الوسائل التنفيذية:

١ ـ إقامة الاحتفالات في المناسبات البيئية المحلية والإقليمية والدولية والتي شملت برامجها إلقاء المحاضرات والمراسم الحرة وحملات التنظيف وتوزيع المنشورات والبوسترات والكراسات التي تهدف زيادة الوعي البيئي ولم تتخلف من أجندة هذا النشاط أية مناسبة بيئية وقد كانت الجمعية من المبادرين في المشاركة باحتفالات الدولة في مناسبة يوم نظفوا العالم ومنذ انطلاقها عام ١٩٩٣ دولياً.

٢ ـ إلقاء المحاضرات على طلبة المدارس وبمختلف مراحلهم الدراسية من الابتدائية حتى الجامعة وقد بلغ على سبيل المثال عدد المحاضرات التي ألقيت في عام ١٩٩٥ أكثر من (٥٠) محاضرة.

٣ ـ المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والندوات وورش العمل والجلسات الرمضانية التي أقامتها المؤسسات الحكومية أو الخاصة والجمعيات ذات النفع العام المحلية والدولية.

٤ ـ إقامة الملتقيات الثقافية البيئية والمؤتمرات والندوات الفنية الخاصة بمعالجة موضوع بيئي معين، حيث بلغ عدد الملتقيات الثقافية المقامة حتى الآن اثنان وبصدد عقد الثالث.

أما الندوات والمؤتمرات المتخصصة فبلغت أكثر من عشر منذ تأسيس الجمعية وحتى الآن كان للهيئة الاتحادية للبيئة دوراً مهماً في البعض منها.

٥ ـ استخدام وسائل الإعلام لطرح ومناقشة ومعالجة المواضيع البيئية وقد تمثل ذلك في الكتابة إلى الصحف والمجلات حيث نشرت العديد من المقالات والدراسات والمقابلات البيئية في صحف الدولة بالأخص الاتحاد والبيان والمجلات التي تصدر في الدولة.

كما أن الجمعية تعتبر الرائدة في استخدام وسائل الإعلام الأخرى من إذاعة وتلفزيون وإشراكها في المواضيع البيئية ومنذ إنشاء الجمعية عام ١٩٩١ والذي تمثل مؤخراً في إيجاد صيغة عمل مشترك ما بين الطرفين وبهذا المقام نشكر إذاعة وتلفزيون الإمارات العربية المتحدة من دبي حيث كنا سوية من السبّاقين في خلق البرامج البيئية في المنطقة من خلال إطلاق البرنامج الإذاعي في ٩٥/٦/١ وحتى الآن والذي يذاع مرتين في الأسبوع ونحن بصدد بدء البرنامج التلفزيوني من تلفزيون الإمارات العربية المتحدة من دبي قبل العيد الوطني القادم وعلى مدى (٤٨) حلقة. وقد كان لهذا النشاط دوراً كبيراً في أن تحذو بقية الإذاعات المحلية والإقليمية والعربية حذونا.

٦ ـ استخدام وسيلة التكريم المستمر للمشاركين والناشطين في المجال البيئي من أفراد ومؤسسات لغرض تشجيعهم وتشجيع الآخرين على ممارسة العمل البيئي السليم والمستديم.

٧ ـ المشاركة في معرض الكتاب في الشارقة وإقامة معارض الصور والمشاركة في المعارض

المقامة من قبل الجمعيات ذات النفع العام لغرض توزيع المنشورات البيئية التي تهدف إلى تنمية الوعي بين الأفراد. وقد قامت الجمعية بتوزيع أكثر من ألف نسخة من كتاب أسرار الأرض الذي سطر كلماته ورسمت صوره الطفلة اليابانية أيكاتسبوتا والذي ترجم إلى العربية على مدارس الدولة والمؤسسات التعليمية والأفراد إلى جانب توزيع النشريات والمطبوعات التي تصدرها الهيئة الاتحادية للبيئة بشكل دوري ومستمر.

٨ ـ إصدار مجلة بيئية كانت في البداية عبارة عن ١٦ صفحة وتحمل اسم أصدقاء البيئة، تم تطويرها إلى أكثر من ثلاثين صفحة وتحمل اسم شؤون بيئية ومقالاتها تكتب باللغتين العربية والإنجليزية توزع على صعيد الدولة وفي الخارج وتم إصدار ثلاثة أعداد حتى الآن بشكل دوري وحوالي (٢٠٠٠) نسخة من كل عدد.

هذا غيض من فيض أنشطة الجمعية إلا أننا نرى أنه بالرغم من الجهد المبذول من الجميع لا زالت الحاجة ماسة للوصول في عملية التوعية البيئية إلى أبعد نقطة من بلدنا الحبيب وأن تتكاتف الجهود لمتابعة الهم البيئي وتطوير العملية الإعلامية لإيصال الحقائق العلمية للجميع مع البدء في غرس روح التعامل السليم والحضاري مع البيئة كي تكون مستدامة وهذا يؤشر الدور المهم والكبير الذي تلعبه أجهزة الإعلام بعد أن طورت وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي برامجها ومناهجها وأدخلت الموضوع البيئي ضمن مناهجها ومساقاتها.

حيث هناك حاجة لتعويد الأفراد ممارسة عملية فرز النفايات وفصل القابل لإعادة التدوير عن القابلة للتحويل إلى سماد عضوي وعن الخطرة والسامة.

وهناك حاجة لإيجاد صيغة لتقليل الاستهلاك من قبل الأفراد. وهناك حاجة لأن تلعب الشركات والمؤسسات المعنية بشؤون البيئة والبلدية في استلام النفايات ونقلها والتعامل معها وإدارتها.

وهناك حاجة لتسليط الضوء على مخاطر غياب التخطيط السليم والبعيد المدى للمدن والطرق والمناطق الصناعية والزراعية والمناطق السياحية.

وهناك حاجة أساسية ومهمة أن تكون هناك مواصفات ومقاييس محلية وغير مستوردة تضع البيئة وحمايتها في المقام الأول.

وهناك حاجة لجهاز تنفيذي لكل القوانين والأوامر المحلية والاتحادية التي تهدف حماية البيئة.

وهناك لا زال الكثير إن استطعنا تحقيق نسبة كبيرة منه سيترحم أبنائنا علينا وإلا فإننا سنكون في موضع اتهام من الأجيال القادمة بأننا سبب دمار البيئة وخائنين للأمانة والإرث الذي استلمناه من الآباء والأجداد.

تقرير موريتانيا

حول مدى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات الصادرة عن قمة الأرض

إعداد: جمعية الأمل

مدخل

تعد موريتانيا إحدى الدول العربية التي تعرضت لظاهرة التصحر الناتجة عن توالي سنوات الجفاف التي تعاقبت على البلاد منذ ما يزيد على أكثر من عقدين من الزمن وقد ترتب على ذلك أن أصبحت الرمال تتحرك من الشمال والشمال الشرقي نحو النهر الذي يحد البلاد من الجنوب والجنوب الغربي بمعدل ٦ كلم في السنة.

تبلغ مساحة موريتانيا أكثر من ١٠٨٥٠٠٠ كلم^2 ويقدر عدد سكانها سنة ١٩٩٥ بـ ٢٢٠٠٠٠٠ نسمة ويعتبر ٣/٤ من مساحتها مناطق صحراوية جافة ورملية كما يتميز مناخها بالحرارة وقلة الأمطار وقد ضربتها موجات متتالية من الجفاف في السبعينات كان لها الانعكاس المباشر على المحيط الطبيعي والبشري من بينها:

ـ انقراض الغطاء النباتي.
ـ زحف الكثبان الرملية على المناطق الغابوية في الجنوب.
ـ تدهور الثروة الحيوانية في معظم المناطق.
ـ نزوح السكان من الأرياف إلى المدن حيث أصبحت عواصم المدن الكبرى تأوي أكثر من ٢/٣ من عدد السكان.

وقد ساهم في حدة الوضع ندرة المياه في المناطق الصحراوية التي انقطعت عنها الأمطار سنوات متتالية من الجفاف، وقد نتج عن هذه الوضعية واقع جديد على المستوى البيئي.

مواجهة لهذه الوضعية قامت موريتانيا بالتشاور مع مجموع الشركاء الوطنيين المعنيين بقضايا البيئة بإنجاز استراتيجية شاملة للعمل البيئي آخذة في عين الاعتبار التوصيات الصادرة عن مؤتمر قمة الأرض المنعقد في ريو دي جينيرو سنة ١٩٩٢.

وسيعطي هذا التقرير صورة عن مدى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ فضلاً عن الاتفاقيات الصادرة عن قمة الأرض في موريتانيا ويتعلق الأمر بـ :

ـ تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر.
ـ تنفيذ الاتفاقية الدولية حول التنوع البيولوجي.

- تنفيذ الاتفاقية الدولية حول التغيرات المناخية.
- تنفيذ اتفاقية فيينا وبروتوكولها لحماية طبقة الأوزون.

كما سيلقي التقرير الضوء على أهم الممارسات في مجال التنمية المستديمة مبرزاً العوائق إضافة إلى آفاق المستقبل وآليات الشراكة من أجل تنمية مستديمة.

جدول أعمال القرن ٢١

في إطار تنفيذ توجيهات المذكرة ٢١ حددت موريتانيا عدة محاور استراتيجية من بينها:

١ ـ الخطة العامة لمكافحة التصحر:

أمام التدهور المضطرد للمحيط البيئي، أعدت الحكومة الموريتانية بمساعدة شركاء التعاون خطة لمكافحة التصحر بغية تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.
- إعادة تأهيل الوسط الطبيعي.
- تثبيت السكان في مواطنهم الأصلية.

وقد اكتملت الخطة وتمت المصادقة عليها سنة ١٩٨٧ لتصبح الإطار المرجعي للسياسة الموريتانية في هذا المجال قبل أن يتم تجسيدها في شكل برنامج متعدد القطاعات بفضل الدعم المالي لبرامج الأمم المتحدة (UNSO, PNUD). وتشكل هذه الخطة الوثيقة الأساسية لسياسة موريتانيا البيئية وتحدد إطاراً للعمل من أجل مكافحة التصحر على المستويين الوطني والجهوي.

كما تحدد المصادر الطبيعية لموريتانيا وكذلك أسباب وحجم التصحر (زحف الرمال، تدهور الطبقات المائية، التدهور الكيميائي، تدهور الغطاء النباتي وانعكاسات التدهور على الإنتاج الزراعي).

كما تقترح هذه الخطة برنامج عمل يهدف إلى إيجاد حلول لهذه المشاكل مع تحديد الأولويات بين الإجراءات التي يتعين اتخاذها على المديين المتوسط والطويل وقد تم تحديد سبعة برامج عمل هي:

- برنامج الحماية.
- برنامج الماء.
- برنامج الطاقة.
- برنامج التنمية.
- برنامج الاستصلاح.

- البرنامج المؤسسي.
- برنامج الدعم.

ويحدد البرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة التصحر نشاطات كل برنامج على حدة. وقد تم إعداد برامج عمل تحدد الأولويات على المستوى الجهوي وكذلك قائمة المشاريع بالنسبة لتسع ولايات من ولايات البلاد الثلاثة عشر.

وقد تم تنظيم طاولة مستديرة للممولين في مايو ١٩٩٢ لمناقشة تمويل وتنفيذ البرنامج متعدد القطاعات لمكافحة التصحر، وقد تم بالفعل تنفيذ عدة مشاريع صادرة عن هذا البرنامج بالتعاون مع وكالات تعاون متعددة الأطراف وثنائية ومنظمات غير حكومية.

وخلال تحضير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وعدت الحكومة الموريتانية ضرورة التوسع نحو قطاعات بيئية أخرى مثل التنظيف الحضري والتلوثات المختلفة والتنوع البيولوجي. وقد أكدت المذكرة ٢١ إلى حد كبير هذه التوجهات.

٢ ـ برنامج العمل الوطني للبيئة:

يبقى حجم النشاطات الجارية في مجال البيئة محدوداً حتى الآن نتيجة غياب الإطار الاستراتيجي والمرجعي الشامل الذي يتجاوز مشاكل التصحر وزحف الرمال ليشمل الإشكالية البيئية في أبعادها المختلفة مما جعل وزارة التنمية الريفية والبيئة تقرر إعداد برنامج عمل وطني للبيئة يكون بمثابة إطاراً مرجعياً لتحديد العلاقات التي تربط القضايا البيئية بالاستراتيجيات التنموية الوطنية وذلك بالتشاور مع الوزارات المعنية الأخرى.

وسيعتمد هذا العمل على الدراسات التي تم إنجازها (البرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة التصحر PMLDC الاستراتيجية الوطنية للمحافظة SNC، برنامج إصلاح القطاع الزراعي PASA) ليشمل جوانب أخرى من الإشكالية البيئية لم تؤخذ بعين الاعتبار في الماضي مثل:

- أخذ الخصوصيات الجهوية بعين الاعتبار.
- إشراك التجمعات المحلية في تصور الخطة.
- التنسيق على مستويات مختلفة (محلي، وطني، جهوي).

٣ ـ الإطار المؤسسي والقانوني:

إن السياسة البيئية للجمهورية الإسلامية الموريتانية لا تزال في مرحلة التطوير، إذ أن إدخال البيئة كمكون من مكونات التنمية الريفية ظهر لأول مرة سنة ١٩٩٢ حيث أصبحت هذه الوزارة تسمى وزارة التنمية الريفية والبيئة بدلاً من وزارة التنمية الريفية فقط. وتعتبر هذه الوزارة صاحبة الوصاية في مجال البيئة من خلال إدارة البيئة والاستصلاح الريفي

التي تقع عليها مسؤولية تنسيق وتنفيذ البرنامج متعدد القطاعات لمكافحة التصحر وبرنامج العمل الوطني للبيئة.

كما تعنى وزارات ومصالح أخرى ببعض الجوانب البيئية ومنها على الخصوص:

- وزارة المياه والطاقة المكلفة بوضع وتنفيذ سياسة وطنية للمياه.
- قطع الحماية المدنية والبيئة التابع لوزارة الداخلية والمسؤول عن تلوث البحر وعن مكافحة الحرائق والكوارث الطبيعية وعن تنظيم التخلص من النفايات.
- في وزارة الصحة تعنى مصلحة النظافة الصحية بالتخطيط وبتنفيذ البرامج المتعلقة بتفريغ المياه الملوثة والنفايات الصلبة وكذلك بإعداد وتطبيق القواعد الصحية.
- المركز الصحي الوطني الذي يتوفر على مخبر لفحص جودة المياه في مختلف مناطق البلاد.
- وزارة الصيد والاقتصاد البحري التي تتحمل مسؤولية قطاع الصيد بشكل شامل.
- وزارة المعادن والصناعة المسؤولة عن استغلال المناجم.

نظراً لضرورة تنسيق العمل بين مختلف هذه الوزارات ولنقص الإطار المؤسسي المتاح (اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر) أعدت الحكومة الموريتانية إطاراً مؤسسياً جديداً يأخذ بعين الاعتبار مجمل القضايا ذات الصلة بالبيئة والتنمية تحت اسم المجلس الوطني للبيئة والتنمية هذا المجلس الذي يرأسه وزير التنمية الريفية والبيئة وينوب عنه وزير الصيد والاقتصاد البحري يختص بوضع السياسات في مجال البيئة ويضم هذا المجلس:

- اللجنة الفنية التي تتكون من ممثلين عن الوزارات الفنية والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية وتشكل إطاراً للتشاور وتكلف هذه اللجنة من بين أمور أخرى بإعداد خطة عمل وطنية للبيئة وتحديد الإجراءات الكفيلة بمواكبة ودعم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة وكذلك متابعة توسعة المذكرة ٢١.
- السكرتارية الدائمة وهي موكلة إلى إدارة البيئة والاستصلاح الريفي.
- المجالس الجهوية المقامة على مستوى كل ولاية تحت رئاسة الولاة بعضوية المناديب الجهويين لوزارة التنمية الريفية والبيئة. ويعتبر السكان المحليون والمنظمات غير الحكومية الوطنية أعضاء حسب محل إقامتهم.

٤ ـ آفاق التكيف مع المذكرة ٢١

تهدف التوجهات المحددة ضمن الخطة العامة لمكافحة التصحر إلى:

- تعزيز الأمن الغذائي.
- إعادة تأهيل الوسط الطبيعي.
- تثبيت السكان في مواطنهم الأصلية.

- الاستغلال المعقلن للإمكانات الإنتاجية.

ويستدعي تحقيق هذه الأهداف تصوراً شاملاً ومستمراً يقوم بالضرورة على إشراك المواطنين المحليين. إلا أن ذلك لا يتناقض مع تحديد أولويات أخرى عند الاقتضاء.

إن نجاح واستمرار الأعمال الميدانية المبرمجة يتوقفان بالضرورة على اتخاذ عدة إجراءات مستعجلة في المجالات التالية:

- إجراءات تشريعية.
- إجراءات مؤسسية.
- تكوين الأطر.
- تنظيم المواطنين المحليين.
- الدراسة والبحث على المستويين الجهوي والمحلي.

II ـــ اتفاقية التنوع البيولوجي:

وقّعت موريتانيا وصادقت على اتفاقية التنوع البيولوجي سنة ١٩٩٦ وتجسد تطبيق هذه الأداة القانونية في:

- إنشاء الحظيرة الوطنية لحوض آركين وهي منطقة شاسعة تقدر مساحتها البرية بـ ١٢٠٠٠ كلم^2 وتحتوي على ثروات هائلة وفريدة من الطيور والأسماك والكائنات البحرية. وقد تم تعديل النظام الداخلي لهذه الحظيرة سنة ١٩٩٣ ليتماشى مع توصيات مؤتمر قمة الأرض.
- وضع استراتيجية وطنية للمحافظة خلال سنة ١٩٨٦ بدعم من L'UICN.
- إنشاء الحظيرة الوطنية لجاولينك عند مدخل نهر السينغال تبلغ مساحتها ١٦٠٠٠ هكتار وتشكل هذه الحظيرة ملجأ للطيور المهاجرة ومنطقة تكاثر ونمو لها.
- إعداد خطة لاستصلاح ٣٠ غابة محمية تغطي مساحة إجمالية تبلغ ٤٧٠٠٠ هكتار.
- جرد المناطق الرطبة مع تحديد أولويات للاستصلاح الاستراتيجي لهذه المناطق.
- تنفيذ خطة لاستصلاح الساحل مرسومة من طرف إدارة الاستصلاح الترابي بالتعاون مع L'UICN.
- تنفيذ مشروع التنوع البيولوجي للساحل الموريتاني ويهتم هذا المشروع من بين أمور أخرى بإحصاء عريض لمكونات النظام البيئي البرية والبحرية.
- المنطقة النموذجية للرأس الأبيض التي أنشئت خصيصاً لتنمية عجل البحر كعيّنة مهددة بالانقراض.
- في مجال الصيد صادقت الحكومة على استراتيجية تحدد مناطق الصيد حسب أنواعه لضمان تسيير أفضل للمصادر البحرية.

- إقرار فترة توقف بيولوجي سنة ١٩٩٥ بغية المحافظة على نمو وتنوع عينات الأسماك المهددة بالانقراض وتنظيم مهنة الصيد في شكل اتحادية تشمل القطاع الخاص والقطاع العام والتجمعات المحلية. وتسهر الاتحادية المذكورة على تطبيق جملة الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على الثروات وبحماية البيئة البحرية.
- إنشاء مجلس استشاري لمراقبة تطبيق الإجراءات المتخذة في ميدان حماية التنوع البيولوجي على مستوى وزارة الصيد والاقتصاد البحري.
- وفي مجال التسيير المعقلن للصيد البري أنشأت موريتانيا رابطة للصيادين الموريتانيين بهدف ضبط الصيد في المناطق الرطبة وتكوين المواطنين على هذه الممارسة الجديدة.
- ومن أجل تشجيع تكاثر الحيوانات البرية في المنطقة الساحلية حظرت الحكومة الموريتانية الصيد البري في هذه المنطقة بغية تنويع العينات ومحيطها البيولوجي.
- وتشارك الجمعيات غير الحكومية عن طريق حملات توعية.
- كما تقوم بحملات تعبوية حول ضرورة حماية الموارد البحرية وخاصة في ما يعني خطورة المتاجرة ببيض السمك مما يهدد بانقراضه.

وتتوجه آفاق هذه الأداة ذات الوقع الدولي الكبير أساساً نحو تحضير وإقامة مشاريع كبيرة وبرامج تتعلق بتصور يدمج الحماية والتنمية بناء على إشراك المواطنين في العمل على صيانة التنوع البيولوجي.

III ـــ اتفاقية التغيرات المناخية:

وقّعت موريتانيا وصادقت على الاتفاقية المتعلقة بالتغيرات المناخية سنة ١٩٩٤ وقد تم تمويل مشروع حول الطاقة الهوائية في إطار الصندوق البيئي العالمي الفرنسي (F.E.M.) كما وجهت طلبات تمويل إلى مرفق البيئة العالمي GEF خصوصاً في مجال الحد من تسربات غاز ثاني أكسيد الكربون ويتوفر GEF على عدة آليات تنظيمية تمكن من تحقيق هذا الهدف وتلائم أولويات البلد في مجال حماية البيئة وفي إطار تنفيذ هذه الاتفاقية تقوم المنظمات غير الحكومية الوطنية بحملات لتعبئة أصحاب المصانع الوطنيين لحثهم على استخدام تقنيات وتكنولوجيا لا تضر بالبيئة.

IV ـــ اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال

وقّعت موريتانيا وصادقت على اتفاقية فيينا وبروتوكولها المعروف ببروتوكول مونتريال سنة ١٩٩٦ وقد تجسد تطبيق هذه الاتفاقية من خلال الخطوات التالية:

- إعداد موريتانيا لبرنامج الدول الذي تمت المصادقة عليه خلال الدورة ١٤ للمجلس التنفيذي للصندوق المتعدد القطاعات في شهر سبتمبر ١٩٩٤ بنيروبي.

وفي إطار البرنامج الذي يهدف إلى القضاء على المواد التي تفقر طبقة الأوزون وافق الصندوق متعدد القطاعات على تمويل المشاريع التالية:

- إنشاء سكرتارية للأوزون (١٩٩٥ ـ ٩٧).
- تكييف التجهيزات المستخدمة في صناعات الصيد بحيث تتلاءم مع القواعد الجديدة.
- التكوين على مراقبة ومتابعة تنفيذ برامج الدول.
- إنشاء مركز فني مجهز للتكييف وللاستفادة من المواد المفقرة لطبقة الأوزون ابتداء من سنة ٩٦.

V ـــ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر:

وقّعت موريتانيا في أكتوبر ١٩٩٥ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر وتمت المصادقة في ٣ أغسطس ١٩٩٦ على هذه الأداة القانونية ذات الأهمية البالغة بالنسبة لدولة مثل موريتانيا. يهدد التصحر ٣/٤ من أراضيها علاوة على زحف الرمال الذي يؤثر على البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

١ ـ الإجراءات المتخذة لتنفيذ الاتفاقية:

نظراً لحجم التصحر ومضاعفاته السلبية اتخذت موريتانيا الإجراءات التالية:

- إنشاء مجلس لمكافحة التصحر بتاريخ يوليو ١٩٨١ عززته الخطة العامة لمكافحة التصحر سنة ١٩٨٧.
- وضع برنامج متعدد القطاعات لمكافحة التصحر واستراتيجية وطنية للمحافظة تم عرضهما خلال الطاولة المستديرة للممولين في مايو ١٩٩٢ بأنواكشوط.
- تنظيم ورشة حول التشريع البيئي في ديسمبر ١٩٩٢.
- تنظيم ورشة للتعبئة حول محتويات وأبعاد الاتفاقية سنة ١٩٩٥.
- إنشاء مجلس وطني للبيئة والتنمية سنة ١٩٩٦.
- إنشاء لجنة للبيئة والتنمية سنة ١٩٩٦.
- إنشاء المجالس الجهوية للبيئة والتنمية.
- مراجعة قانون متعلق بتسيير الصيد البري.

وفي مجال مشاركة المنظمات غير الحكومية يلاحظ ما يلي:

- تنظيم ملتقيات تعبوية حول الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر.
- التشجير في بعض المناطق المهددة بزحف الرمال (بارين، الكارح) بمشاركة السكان المحليين.
- تنظيم أيام للتنظيف في المراكز الحضرية الكبيرة.

- إصدار نشرات شهرية حول البيئة.
- إنشاء بنوك للبذور.

٢ ـ برنامج العمل الوطني:

طبقاً لترتيبات الاتفاقية كلفت الحكومة الموريتانية السكرتارية الدائمة للمجلس الوطني للبيئة والتنمية بوضع برنامج إطار لمدة سنتين من أجل دعم ودفع برنامج العمل الوطني. وستشكل هذه الوثيقة أداة لتسهيل تنسيق وملاءمة مساعدات ودعم جميع الشركاء في هذه المرحلة الأولية من برنامج العمل الوطني.

وقد حددت الحكومة مجموعة من النشاطات في سياق برنامج الإطار الذي تعتبره ضرورياً لانطلاق برنامج العمل الوطني ويهدف هذا الأخير إلى بدء مسلسل تشاوري يؤدي إلى:

- تحديد البرامج الأولية ودور ومسؤولية مختلف الأطراف بالإضافة إلى وضع تصور للشراكة.
- التعزيز المؤسسي للنقطة المحورية الوطنية (Point focal national) من أجل دفع برنامج العمل الوطني.
- تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية والتنظيمات الجماعية بحيث يتسنى لها أن تشارك بفعالية في مسار ونشاطات مكافحة التصحر.

٣ ـ الصندوق الوطني حول التصحر

يتطلب إنشاء صندوق وطني لمكافحة التصحر استحداث العديد من الإصلاحات نظراً لتعقيد المشاكل المطروحة ويتعلق الأمر بـ :

- التوفيق بين متطلبات ووسائل التنمية المستديمة.
- التنسيق بين الدعم المختلف والمشاركة الشعبية من جهة وعمل الشراكة في مجال مكافحة التصحر من جهة أخرى.

ستسهم إقامة الصندوق الوطني حول التصحر في توفير الآليات الضرورية لـ :

- تقديم تمويلات صغيرة للتجمعات.
- إشراك جميع الأطراف المعنية في المسلسل.
- ضمان تمويل مستمر على المدى الطويل لنشاطات مكافحة التصحر المقام بها على مستوى التجمعات المحلية.
- تطوير استراتيجيات لتوفير التمويلات اللازمة على المستوى الوطني.

بناء على الدروس المستخلصة من الماضي وانطلاقاً من ترتيبات اتفاقية مكافحة التصحر وخاصة المادة ٢١ تبنت موريتانيا خيار إنشاء صندوق وطني حول التصحر سيشكل

أحد خيارات تمويل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر من جهة ووسيلة هامة لتوفير وتمرير المصادر من أجل دعم الأعمال الجماعية من جهة أخرى.

٤ ـ برنامج العمل شبه الجهوي: الساحل ـ المغرب العربي

في إطار برنامج العمل لشبه منطقة الساحل ـ المغرب العربي تنوي موريتانيا القيام بتبادل للمعلومات والخبرات في المجال البيئي ضمن محاور المذكرة ٢١.

ومن أجل تجسيد هذا البعد الجهوي حددت موريتانيا مؤخراً ثلاثة مواقع إيكولوجية حدودية تمثل مختلف الأنظمة البيئية الوطنية من الجنوب إلى الشمال لجعلها نماذج على التنوع البيولوجي. ويتعلق الأمر بوادان في الشمال ولبيرد في الجنوب وكنكوصة في الجنوب الشرقي.

وستتم توأمة هذه المواقع على التوالي مع مواقع مماثلة تقع في كل من الجزائر ومالي والسينغال، وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار مرصد الساحل عينت موريتانيا ثلاثة مواقع نموذجية هي: حوض آركين ـ وأبي تلميت ـ والحزام الأخضر لأنواكشوط.

ومن ناحية أخرى قامت موريتانيا على غرار بقية دول الساحل بإدراج برنامج للتربية البيئية على مستوى التعليم الأساسي وذلك لخلق ثقافة بيئية لدى الجيل الصاعد.

VI ـــ أفضل الممارسات لضمان التنمية المستديمة

في موريتانيا ترتبط البيئة والتنمية ضمن إشكالية واحدة، فتدهور المصادر يهدد التنمية الاقتصادية للبلاد وبالتالي يتعين أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار في إنجاز أي مشروع تنموي، وفي أي استصلاح ضمن مكونة مندمجة وإشراكية من أجل تنمية أحسن وأدوم بحيث يكون الإنسان العنصر الأساسي في أي تسيير معقلن، إذ إن مفهوم التنمية المستديمة يقوم على تلبية الحاجيات الحالية دون إهمال مستقبل الأجيال القادمة. ومن هذا المنظور فإن إشكالية الاستدامة تشكل تحدياً للبشرية كلها.

وفي هذا السياق حققت موريتانيا، بالإضافة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية لمكافحة الفقر، جملة من الإنجازات:

١ ـ الإنجازات:

لقد تمحورت الأعمال التي قيّم بها حتى الآن حول أربعة محاور أساسية هي:

أ ـ التدخل في المجالات الزراعية والبيطرية والغابوية: لقد تركزت الأعمال المقام بها في هذا المجال على النشاطات التالية:

- تحسين الخبرات.

- زراعة الغابات.
- دمج الزراعة والتنمية الحيوانية.

ب - **مشروع الأحزمة الخضراء:** قامت الدولة بالتعاون مع مختلف الشركاء بإقامة مشاريع للأحزمة الخضراء حول المدن المهددة بزحف الرمال تهدف إلى حماية الوسط البيئي وإعادة إحيائه كنموذج كيهيدي، أنواكشوط إلخ..

ج - **مشروع الواحات:** انطلق مشروع الواحات بتمويل من شركاء التنمية والدولة ويهدف هذا المشروع إلى مكافحة التصحر عن طريق تثبيت الرمال وإصلاح ووضع بنى للري وفحص المياه بالإضافة إلى تطوير الأدوات التقنية الموجودة.

د - **إحياء إنتاج الصمغ العربي:** في هذا المجال بدأت موريتانيا بأخذ إجراءات تهدف إلى تحسين الخبرات في مجالات الجرد، البحوث وإنجاز المشاريع المتعلقة بغرس الأشجار المهددة بالاختفاء والتي تتميز بمردوديتها الاقتصادية كشجرة الصمغ العربي مركزة على إشراك المواطنين المحليين، القطاع الخاص، وخصوصاً رجال الأعمال.

هـ - **تجربة الأفران المحسنة:** أقامت الدولة مشروعاً نظم دورات تكوينية لصناعة الأفران المحسنة التي تهدف إلى خلق فرص للعمل والحد من استعمال استهلاك الخشب كمصدر للطاقة وتخفيف المصاريف على المستهلكين.

و - **تسيير المصادر الغابوية والرعوية:** سيتركز التنفيذ المنتظم للمشاريع بخصوص شبه البرنامج هذا أساساً على المدى المتوسط نظراً لكون المدى القصير مخصصاً للأعمال التجريبية وتتعلق الجوانب التي تتعين تجربتها بـ :

- إنجاز جرد وإقامة نظام لمتابعة المراعي والمصادر الغابوية والرعوية.
- حفظ وتحسين المراعي.
- الحماية من الحرائق.
- تطوير تقنيات التنقل بين المساحات المزروعة.
- التسيير والتوزيع المعقلن لنقاط الماء.
- استغلال تقنية قطع وحفظ الأعلاف الحيوانية.

ز - **المحافظة على الأنظمة البيئية:** تتركز التنمية المستديمة في مجال المحافظة على الأنظمة البيئية على المحاور التالية:

- توطيد تجربة الحظيرة الوطنية لحوض آركين.
- تطوير التنمية الإيكولوجية في الحظيرة الوطنية لجاولينك من خلال إشراك المواطنين في النشاطات المندمجة لخلق تنمية مستديمة.
- تحديد منهج ملائم للمناطق الرطبة المتبقية.

- خلق وعي بيئي عند السكان وإشراكهم في مختلف مراحل المشاريع المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التصحر.

من ناحية أخرى نلاحظ أنه بالنسبة لمجمل نشاطات التنمية المستديمة فإن الأولوية تتمثل في إقامة مراجع إعلامية (دراسات، جرد، بحوث) وذلك من أجل خلق بنك المعلومات حول القضايا البيئية.

ويعكس برنامج العمل الوطني للبيئة أهداف خطة التقويم الاقتصادي والمالي مع التوجهات التالية في القطاع الريفي:

- تنمية وحماية الواحات.
- حماية المواقع والمنشآت وإعادة تأهيل المناطق الغابوية النشطة.
- تكثيف الأنماط الزراعية المطرية.

أما فيما يعني الجمعيات غير الحكومية، التجمعات المحلية والشركات الخصوصية فإنها تعمل في نفس الاتجاه من أجل تحقيق تنمية مستديمة وذلك بغية خلق نشاطات اقتصادية جديدة تتلاءم وحماية البيئة كتكملة للمجهود الذي تبذله الدولة. ونذكر منها على سبيل المثال نشاطات في مجال تثبيت الرمال والتشجير واستصلاح الغابات.

تجربة بارينه: حيث انتظم السكان المحليون في إطار تعاونية زراعية عملت على إنشاء حزام أخضر حول قريتهم المهددة بزحف الرمال. وتميزت هذه التجربة باختيار عينات من الأشجار (النخيل والصمغ العربي) تتوفر فيها ثلاثة معايير وهي:

- ملاءمتها للبيئة المحلية.
- صلاحيتها لتثبيت الرمال.
- مردوديتها الاقتصادية.

مبادرة إغاثة النخيل بآدرار:

بعد انقراض ما يزيد على ٧٠٪ من النخيل في مقاطعة وادان وشنقيط خلال السنوات العشر الماضية، وبعد ملاحظة انقراض ٥٢٪ من النخيل خلال العشرين سنة الماضية في باقي التراب الموريتاني لأسباب عائدة لكوارث طبيعية مثل الجفاف الذي ضرب موريتانيا في العقود الماضية أخذت هذه المبادرة من قبل بعض الأطر الموريتانيين بالتعاون مع السكان المحليين الذين قرروا القيام بعمل جماعي يهدف إلى التغلب على العوائق التي تهدد تطور ونمو النخيل في موريتانيا. ومن أهم نتائج هذه المبادرة ما يلي:

- إقامة مختبر لتكاثر النخيل بالأنسجة.
- برنامج للمكافحة البيولوجية ضد حشرات النخيل.
- إنشاء العديد من المشاريع النموذجية بهدف توعية المزارعين حول تقنيات إغاثة النخيل.

٢ ـ المناهج:

انطلاقاً من تجارب مكافحة التصحر التي سجلت تقدماً ملحوظاً فإن منهجية التنمية المستديمة سترتكز على مفهوم «الموطن القروي» باعتباره الوحدة القاعدية الأكثر ملاءمة. ويتمثل الهدف في تطوير نظام يسعى للرفع من جدوائية واستدامة تسيير الأراضي والماء والحيوانات البرية والنباتات الطبيعية من طرف المجموعات مع الأخذ بعين الاعتبار الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية والمرأة في تسيير الموارد الطبيعية وتقوم هذه المنهجية على العناصر الأساسية التالية:

- مشاركة محلية مضاعفة في تشخيص وفي تنفيذ التنمية الريفية ونشاطات تسيير المصادر الطبيعية.
- تطوير الحوافز والقدرات التي تمكن المجموعات المحلية من الاضطلاع بمسؤولية أكبر في تسيير الأراضي وفي التنمية المحلية.
- تصور برنامج جهوي إشراكي ومتعدد الأبعاد يدمج مختلف النشاطات من أجل تنمية حقيقية للمواقع الإيكولوجية الوطنية والأنظمة البيئية المختلفة حسب خصوصيات كل منها.

٣ ـ الاستراتيجيات:

تتعرض الوثيقة البيئية المعدة سنة ١٩٩٤ من طرف البنك الدولي لقضايا البيئة بشكل شمولي وتحدد تحديات ثلاثة بالنسبة لموريتانيا:

- مشكلة تسيير المصادر الطبيعية بشكل مستديم وعادل وفعال في المناطق الأربعة الكبرى:

  حوض النهر، المناطق الرعوية، كيديماغا والواحات.
- مشكلة الاستغلال المفرط لأعمال البحر.
- المشاكل البيئية في المناطق الحضرية التي تشهد نمواً ديمغرافياً مضطرداً.

وتصنف الاستراتيجية الأولويات على النحو التالي:

- التنمية المستديمة في حوض النهر.
- الاستغلال المفرط لأعمال البحر.
- تسيير العرض والطلب من المحروقات.
- زحف الرمال.
- تدهور طبقات المياه الجوفية في كيدماغا.
- الاستغلال المفرط للطبقة المائية في الواحات.
- تفريغ المياه المتعفنة ومعالجة التلوث الحضري.

- المحافظة على التنوع البيولوجي.
- التأثير البيئي لاستغلال المناجم.
- تلوث الساحل.

في سنة ١٩٨٦ ركزت الحكومة الموريتانية على أهمية المحافظة على المصادر المتجددة طالبة من L'UICN مساعدتها على صياغة استراتيجية وطنية للمحافظة وتوفر الاستراتيجية المذكورة للحكومة وللشركاء جرداً وافياً للمعارف المتاحة حول المصادر وأبعاد تسييرها وتتمثل اقتراحات الاستراتيجية الوطنية للمحافظة في:

- إقامة سكرتارية مع L'UICN كدعم فني.
- العمل على تطوير الحظيرة الوطنية لجاولينك.
- إنشاء محمية بيولوجية في العاكر.
- برنامج للتهذيب البيئي المدرسي.

في سبيل التنسيق بين الاستراتيجية الوطنية للمحافظة والبرنامج متعدد القطاعات لمكافحة التصحر أوكلت مهمة الحفظ إلى هذا الأخير.

٤ ـ الدروس المستخلصة من أفضل الممارسات في مجال التنمية المستديمة

من أهم الدروس التي يمكن استخلاصها ما يلي:

- ضرورة إشراك السكان المحليين في البرامج والمشاريع المتعلقة بحماية البيئة من أجل نجاحها واستمراريتها.
- ضرورة خلق وعي بيئي عند السكان من أجل تحسين العلاقة بين الإنسان والبيئة.
- أهمية إدماج نشاطات ذات مردودية اقتصادية في جميع المشاريع المتعلقة بحماية البيئة وذلك من أجل تشجيع السكان على المشاركة الفعالة في هذه النشاطات.
- أثبتت التجربة أن التقنيات والمستحضرات المحلية أكثر ملاءمة للبيئة الموريتانية من مثيلاتها المستوردة.

VII ـــ عوائق التنمية المستديمة

إن أهم عوائق التنمية المستديمة في موريتانيا ترتبط بمشاكل ذات طابع إيكولوجي، اقتصادي، تكنولوجي، اجتماعي ومؤسسي.

أ) العوائق الإيكولوجية:

يبين العرض السريع للوضعية البيئية للبلاد، بشكل جلي، أن هنالك تحديات جسيمة فمشكل البيئة يكمن في تدهور الثروات الطبيعية (الأرض، المصادر البحرية، الغطاء النباتي، الطبقات المائية) أكثر منه في التلوث ويبدو جلياً أن هذا التدهور الذي

تشهده الثروات يهدد بشكل مباشر الحياة البشرية في نهاية المطاف. ومن أهم هذه العوائق الإيكولوجية ما يلي:

- التصحر الذي يشمل جميع الأراضي.
- الجفاف المزمن.
- الاستغلال المفرط للأراضي الزراعية.
- تدهور محيط التنوع البيولوجي.
- ندرة المياه.
- النقص الحاد في مجال الدراسات المتعلقة بالبيئة.

ب) العوائق التكنولوجية:

إن تحويل تكنولوجيا التنمية المستديمة على مستوى المشاريع المختلفة المنفذة في إطار الشراكة الأجنبية يتم بشكل بطيء وغالباً ما تكون التكنولوجيات المقترحة غير ملائمة للبيئة المحلية.

ج) العوائق الاقتصادية والاجتماعية:

إن الدخل المنخفض لسكان الريف لا يمكنهم من اقتناء الطاقة البديلة (الغاز) مما يؤدي إلى استغلال مفرط للفحم الخشبي.

ثم إن بعض العقليات السائدة في المجتمع الموريتاني تشكل عائقاً أمام المشاركة الفعّالة للمرأة في المسيرة التنموية للبلاد ومن ذلك تنشئتها على اجتناب الأعمال التي تتطلب مجهوداً عضلياً أو اختلاطاً بالرجال.

د) العوائق المؤسسية:

إن هشاشة الهياكل تعرقل المتابعة الفنية لتنفيذ الأطر الاستراتيجية في مجال التسيير البيئي. وحتى فترة قريبة ظل وضع المشاريع وإعدادها وتنفيذها يتم دون مشاركة المواطنين كما أن غياب هيئة وطنية مكلفة بالتنسيق بين مختلف قطاعات البيئة يحد من مفعول الإنجازات التي تسهم في تسيير الموارد الطبيعية وتنفيذ المذكرة ٢١. وتجدر الإشارة إلى نقص في التخطيط على المستويين الجهوي والمحلي وكذلك انعدام هيئة تنموية جهوية تشرك المواطنين.

هـ) العوائق البشرية:

ظلت الإجراءات الاستراتيجية المتخذة كإعادة هيكلة وزارة التنمية الريفية والبيئة ولا مركزية البرنامج متعدد القطاعات لمكافحة التصحر وإعداد المذكرة ٢١ الوطنية محدودة

الجدوائية بفعل النقص في العمال والأطر ذوي الكفاءات المؤهلين لدمج البعد البيئي ضمن السياسات التنموية للبلاد.

و) العوائق المالية:

رغم أن الحكومة الموريتانية تبنت توصيات مؤتمر الأرض من أول وهلة إلا أن تنفيذ مجمل الأطر الاستراتيجية والتقيد بالبرامج المترتبة عليها يتطلب توفير إمكانيات مالية هائلة ليست في متناول الحكومة الموريتانية ومن ثم فإن هذه الأخيرة تحتاج إلى دعم كبير.

VIII ـــ آليات الشراكة في المستقبل:

أ) الشراكة بين المنظمات غير الحكومية الوطنية: يتعلق الأمر بتشجيع خلق إطار تشاوري بين المنظمات الوطنية غير الحكومية من أجل انسجام أكبر وتكامل أنجع في الأعمال، وبهذا الخصوص تم إنشاء اتحاد للمنظمات غير الحكومية الوطنية كهيئة للتنسيق بينها ويضم خمسة شبكات من بينها شبكة للبيئة والتنمية.

ب) الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية: إن إقامة موريتانيا لإطار مؤسسي من شأنه أن يعزز قدرات المنظمات غير الحكومية قد خلق فرصاً وآفاقاً كبيرة. إلا أنه ينبغي توسيع مجال الاتصال والتنسيق بين المنظمات والهياكل الحكومية من أجل استفادة أحسن من مساهمة هذه المنظمات في إطار السياسات والاستراتيجيات الحكومية.

ج: الشراكة بين المنظمات غير الحكومية ووكالات التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف: تتيح وكالات التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف العديد من الإمكانات والفرص في مجال الشراكة مع المنظمات الوطنية غير الحكومية. ومن الضروري في هذا الصدد أن يتم العمل على تعزيز الصلات بين وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، البرنامج العالمي للتغذية.. إلخ) ووكالات التعاون الثنائية العاملة في موريتانيا من جهة والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى.

د) الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والهياكل البلدية والمواطنين: على المنظمات الوطنية غير الحكومية أن تتبع الأسلوب الإشراكي في تعاملها مع المجموعات بحيث تكون الشراكة بينهما أنجع وسيلة لنجاح الإجراءات المتخذة إذ تبقى المنظمات غير الحكومية مؤهلة أكثر من غيرها لاستيعاب حاجيات المواطنين والاستجابة لها.

هـ) الشراكة بين المنظمات غير الحكومية الوطنية ونظيراتها الدولية: يجب تشجيع هذا النوع من الشراكة وتطويره على مستويين اثنين: المستوى الوطني والمستوى الدولي، فعلى المستوى الوطني ينبغي تعزيز الشراكة بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات غير

الحكومية الدولية، وعلى المستوى الدولي يجب العمل على خلق مجالات الاتصال بين المنظمات غير الحكومية الوطنية ونظيراتها الدولية.

و) شراكة المنظمات غير الحكومية في الجنوب فيما بينها: يتعين إنشاء إطار تلتقي من خلاله المنظمات غير الحكومية في الجنوب من أجل تبادل التجارب والمناهج كسبيل لتوظيف واستغلال المكاسب وتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية. وقد يتجسد هذا الإطار في شكل اجتماعات دورية للمنظمات غير الحكومية في الجنوب يتم خلاله تقديم حصيلة سنوية للنشاطات ويكون إطار للتبادل والتشاور بين مختلف المنظمات غير الحكومية.

ز) الشراكة بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى:

إن تطوير الشراكة بين المنظمات غير الحكومية من جهة ومؤسسات البحث والقطاع الخاص من جهة ثانية يعتبر ضرورة ليس فقط لتعزيز دور المنظمات غير الحكومية وإنما كذلك لترقية مفهوم المواطنة وتعبئة الطاقات والقدرات من أجل تنفيذ الاتفاقيات الدولية حول البيئة والتنمية.

المراجع

- تقرير تحضير PGRNP المجلد ١.
  المنظمة العالمية للأغذية والزراعة.
- إعداد برنامج وطني للتشجير PLEMVASP.
  وزارة التنمية الريفية.
- تسيير الموارد البيئية والطبيعية، مجلة الأحوال المؤسسية ـ المقترحات.
  PNUD
- السيناريو والإطار الاستراتيجي للبيئة في موريتانيا.
  إدارة البيئة والاستصلاح الريفي.
- تحضير استراتيجية وطنية للمحافظة.
  وزارة التنمية الريفية والبيئة.
- مذكرة سياسة الصيد.
  وزارة الصيد والاقتصاد البحري.

التقرير الوطني التونسي
حول البيئة والتنمية المستديمة

إنجاز: مكتب التنسيق بتونس ـ معهد أبو سفيان ـ القصر السعيد

على المستوى الحكومي:

- تم إحداث أجندا ٢١ وطنية من طرف وزارة البيئة اللجنة الوطنية للتنمية المستديمة التي وقع بعثها عن طريق قرار رئاسي بتاريخ أكتوبر ١٩٩٣ وقد إنبثق عن هذه اللجنة لجان قطاعية وفرعية فنية عهد لها مهمة دراسة جميع المسائل المتعلقة بتحقيق التنمية المستدبمة مع ضبط الأولويات.
- تبني الأجندا ٢١ المتوسطية خلال ندوة تونس المنعقدة في شهر نوفمبر ١٩٩٤ والتي تولد عنها إعداد وبعث أجندا ٢١ في سنة ١٩٩٥ خاصة بتونس تعرف باسم «البرنامج الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستديمة للقرن الواحد والعشرين».

أجندا خصوصية:

تستمد الأجندا الوطنية للقرن الواحد والعشرين مبادىء عملها وأهدافها من أجندا الأمم المتحدة المنبثقة عن ندوة الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المستديمة، والأجندا المتوسطية.

وهي بذلك تعد وثيقة فريدة من نوعها لأنها تقدم التصور التونسي لرهان استدامة التنمية التي تعرض لها مؤتمر ريو.

كما أنها تمثل طرحاً وطنياً للتحديات التي يطرحها تطبيق سياسة التنمية المستديمة في بلد يمر بمرحلة اقتصادية انتقالية باتجاه النمو. ويمكن تلخيص الخصوصيات التونسية في مجابهة مسألة التنمية المستديمة كما يلي:

* ضرورة إيجاد مكانة قارة في النظام الاقتصادي الإقليمي والعالمي، بالنسبة إلى بلد نام طبقاً للتطورات الأخيرة المستجدة على الساحة العالمية بعد اتفاقية العات «gatt» وذلك دون استنفاد مواردها وإلحاق الضرر ببيئتها.
* ضرورة ضمان في الوقت نفسه نمو اقتصادي مستمر يحقق التقدم للمواطنين في بلد يمر بمرحلة اقتصادية انتقالية وحماية فعلية للموارد الطبيعية والبيئة في إطار تخطيط مندمج للتنمية.
* التمسك الحقيقي بمبدأ التنمية المستديمة وفي هذا الصدد تشهد المبادرات التي قامت

بها البلاد التونسية خاصة منذ مؤتمر ريو على إرادتها في وضع مبدأ التنمية المستديمة في مقدمة سياستها التنموية.

* موارد طبيعية محدودة يصعب تجددها
* مناخ قاحل يجعل الموارد من الماء والتربة ضعيفة
* بلد صغير المساحة حيث تكون إمكانيات الاقتصاد محدودة
* نمو ديمغرافي مستمر رغم السيطرة عليه يتطلب نمط تطور اقتصادي سريع لمجابهة المشاكل الاجتماعية الناتجة عن التنمية
* يجب الحد من التبعية التكنولوجية الكبيرة إلى الخارج

إذن فالتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على الموارد الطبيعية يمثل تحدياً كبيراً بالنسبة إلى البلاد التونسية الشيء الذي يزيد في أهمية الحاجة إلى المساعدة التقنية والمادية من لدن المجموعة الدولية.

وفي هذا الصدد يؤكد إعلان ريو على أولوية الدول ذات الحالة البيئية الهشة في الانتفاع بدعم المجموعة الدولية.

محتوى الأجندا الوطنية:

* التعرف على مجالات التدخل ذات الأولوية بالموازاة مع توضيح مفهوم الاستدامة من خلال طرح مفصل لمبادىء العمل والأهداف المنشودة.
* تقدم وصفاً مختصراً للوضع الحالي في كل من هذه المجالات.
* تعرف في كل واحد منها بالإجراءات التي ستتخذ والأعمال التي ستحقق والمراحل التي ستتبع.

وبعد الاستعراض السريع لمختلف الإنجازات التونسية في مجال التنمية يتعرض برنامج العمل الوطني للبيئة والتنمية المستديمة للقرن الواحد والعشرين إلى المسائل ما بين القطاعية «القسم I» والمسائل القطاعية «القسم II» للتنمية المستديمة ثم التصرف في الموارد الطبيعية بشكل مستديم في البلاد التونسية «القسم III» ومختلف الأطراف التي يتحتم عليها الإنخراط في عملية التنمية المستديمة من أجل إنجاحها «القسم VI».

١) مسائل ما بين القطاعات:

تقدم الأجندا ٢١ الوطنية في هذا القسم تحليلاً لرهانات الاندماج التنموي إذ أن تحقيق الأهداف المرسومة يتطلب إندماجاً كلياً للإمكانيات البشرية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية.

وتتضمن التنمية المستديمة حسب التصور التونسي عناصر التنمية البشرية بوضعها في علاقة مع متطلبات النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية.

وقد تم التركيز بوضوح على أهمية الإدخار الوطني في مساندة مجهودات الاستثمار بشكل مستديم كما هو الشأن بالنسبة إلى تغيير أنماط الاستهلاك الملازمة للزيادة في الإدخار الوطني.

إن مسائل ما بين القطاعات كما تعرض لها القسم الأول من الأجندا هي على النحو التالي:

* مقاومة الفقر
* تغيير أنماط الإستهلاك
* تطوير الصحة
* التعاون الدولي
* المؤشرات والوسائل الاقتصادية والمحاسبة البيئية
* التكوين والتحسيس
* تطوير الإعلام من أجل اتخاذ القرارات

وتجدر الإشارة في مجال التعاون الدولي إلى أن اتفاق الشراكة الأخير بين تونس والمجموعة الاقتصادية الأوروبية يقترح أشكالاً جديدة للشراكة من أجل تحقيق تنمية مستديمة مشتركة وهو يولي أهمية خاصة للتعاون في مجالات حماية البيئة وترشيد استعمال الموارد الطبيعية وتطوير الصحة العمومية لبلوغ هذا الهدف.

ومن ناحية أخرى تحدد الأجندا ٢١ نداءها إلى البلدان الغنية فيما يتعلق بالموافقة على إعادة جدولة ديون البلدان النامية الشيء الذي سيسمح لهذه البلدان بتخصيص موارد مالية أكثر للقيام بالتنمية المستديمة.

وتجدر الإشارة فيما يتعلق بمأشرات التنمية المستديمة، إلى أن الأجندا ٢١ الوطنية تلح على توفر معطيات موثوق بها لمتابعة تطور الحالة البيئية والموارد الطبيعية وتأثير النشاطات الاقتصادية على الوسط الطبيعي والحالة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

وهي تقدم قائمة أولية بالمؤشرات تتماشى والواقع التونسي وتتعلق بالتنمية البشرية والفقر والديمغرافيا والصحة والموارد الطبيعية والحالة البيئية.

كما أن الأجندا ٢١ تبسط مفهوم التحمل الذاتي لتكاليف البيئة وتقدم بعض التوصيات الهامة بهذا الصدد.

٢) المسائل القطاعية للتنمية المستديمة في تونس:

* التنمية الفلاحية والريفية

* السياحة
* التنمية الصناعية
* التحضر والتصرف في المستوطنات البشرية
* الطاقة
* التحكم في النفايات

٣) التصرف في الموارد الطبيعية بشكل مستديم يتعلق:

* الموارد المائية
* الأراضي
* التنوع البيولوجي
* البحار والموارد البيولوجية البحرية
* الجزر والمناطق الساحلية

٤) الشراكة والعناصر الفاعلة في التنمية المستديمة:

* مقاولو القطاع الخاص
* المنظمات غير الحكومية
* النساء
* الأطفال والشبان

واعتمدت تونس على استراتيجيات وطنية تهتم بمقاومة التصحر وحماية الثروات المائية والتربة والغابات لإنجاز الأجندا.

وعلى مواثيق عالمية منها ميثاق الاتفاقية حول التغير المناخي [مونريال] واتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط مع تشريك جميع الأطراف المتداخلة لإرساء التنمية المستديمة بما في ذلك القذاع الفلاحي والصحي والتربوي.

وقد اتجهت العناية بالخصوص حول الأولويات التالية:

ـ تدعيم الآلية التشريعية والمؤسسات:

* القانون عدد ٧٠ لسنة ١٩٩٥ المؤرخ في ١٧ جويلية ١٩٩٥ والمتعلق بالمحافظة على المياه والتربة.
* القانون عدد ٧٣ لسنة ١٩٩٥ المؤرخ في ٢٤ جويلية ١٩٩٥ المتعلق بالملك العمومي البحري.
* مشروع قانون متعلق بالنفايات ومراقبة التصرف فيها وإزالتها.
* مشروع قانون يحدث خطة وطنية للتدخل العاجل لمقاومة حوادث التلوث البحري.
* مشروع أمر يتضمن تحديداً لمكونات الأمثلة التوجيهية للتهيئة.

* مشروع أمر يضبط قائمة التجمعات الحضرية الكبرى والمناطق الحساسة التي تقتضي إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة.
* الإجراءات الدولية المصادقة عليها:
* المعاهدة الدولية لسنة ١٩٩٠ حول الإعداد والمقاومة والتعاون في مجال التلوث بواسطة المحروقات.
* معاهدة الأمم المتحدة حول مقاومة التصحر في البلدان المتضررة بشكل خطير بالجفاف و/أو بالتصحر.
* معاهدة بازل حول مراقبة تنقلات النفايات الخطرة عبر الحدود وإزالتها.
* معاهدة «بارن» المتعلقة بالمحافظة على الحياة البرية والوسط الطبيعي الأوروبي.

تدعيم الثقافة البيئية:

حيث عملت وزارة البيئة والتهيئة الترابية على إعداد برنامج خصوصي لتأهيل الناشئة وتهيئتهم لضرورة المحافظة على المقومات البيئية للبلاد وتعريفهم بأبعاد التنمية المستديمة وتبصير المواطنين بالرهانات البيئية الواجب تحديها.

وهذا البرنامج الذي يعد البرامج الرئيسية السبعة للوزارة أطلق عليه اسم البرنامج الوطني للتحسيس والتربية والثقافة البيئية.

ويهدف البرنامج الوطني للتحسيس والتربية والثقافة البيئية أساساً إلى:

* تنمية الحس البيئوي وتجذير التربية البيئية الصحيحة لدى الناشئة.
* غرس مبادىء النظافة وصقل الذوق السليم وتهذيب التصرفات.
* إكساب المواطن التونسي أينما كان موقعه وعمله ثقافة بيئية تؤهله للمشاركة الإيجابية في المجهود الوطني المتعلق بالتنمية المستديمة.

كما اتجهت العناية إلى أنشطة التحسيس الميداني وذلك بتنظيم حملات تحسيسية ميدانية بخصوص مواضيع المحافظة على المياه والتربة وتجميل المؤسسات العمومية والتشجير وذلك في المناسبات التالية: اليوم العالمي للماء، يوم الأرض، اليوم العالمي للبيئة، اليوم الوطني للبيئة، العيد الوطني للشجرة ويوم البيئة العربي...

ـــ تدعيم العناية بالمياه:

من حيث التحكم في استغلال الموارد المائية الموجودة سواء فيما يتعلق بالمياه السطحية والجوفية والاستغلال المحكم في السدود والاقتصاد في مياه الري وتوسيع شبكات المياه الصالحة للشراب بالمدن والأرياف مع مراقبة ومتابعة نوعية المياه.

تدعيم العناية بالغابات:

من حيث التشجير وتحسين المراعي ومقاومة التصحر وحماية الغابات والمحافظة على الطبيعة وإحداث الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية.

تدعيم العناية بمقاومة التصحر:

وخاصة من حيث العناية بمتابعة مؤشرات حالة التصحر من حيث تطور الغطاء النباتي الطبيعي وتطور حالة أديم الأرض وتطور حركية الرمال والإنجراف والموازنة المائية وملوحة التربة في الأراضي السقوية كما أنجزت ٣ دراسات تقييمية خلال سنة ١٩٩٥ لولايات قفصة وسليانة وبنزرت.

كما تم عقد ٤ ندوات دولية وإقليمية ووطنية في إطار الاستعداد لتنفيذ الإتفاقية الدولية لمقاومة التصحر التي انضمت إليها بلادنا وكما تمّ القيام بعملية نموذجية لمقاومة زحف الرمال بمنطقة نفطة باستعمال طريقة جديدة تعتمد على الورق المرسكل والسماد العضوي المتأتي من محطات التطهير.

ـ تدعيم العناية بالتنوع الحيوي:

وخاصة إنجاز البرنامج الرئاسي للنهوض بالمحميات والحدائق الوطنية في إطار شراكة ثلاثية بين وزارة البيئة والتهيئة الترابية ووزارة الفلاحة من ناحية والجمعيات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية من ناحية أخرى وتم التدخل في ١٢ محمية وحديقة وطنية ووقع إحداث لجنة وطنية لمتابعة إنجاز البرنامج.

وشهدت سنة ١٩٩٥ إنجاز أول دراسة وطنية معمقة حول الأصول الوراثية والرصيد الجيني قصد تقييم الوضعية واقتراح برنامج تدخلات ذات أولوية.

وخلال هذه السنة تعتزم الوزارة متابعة تطور التنوع البيولوجي بالحدائق الوطنية واستكمال إعداد مشروع قانون لحماية التراث الطبيعي والحياة البرية.

ولهذا الغرض وتدعيماً للإختيارات المذكورة أعلاه تم إحداث الهياكل التالية:

ـ وزارة البيئة والتهيئة الترابية
ـ الديوان الوطني للتطهير
ـ الوكالة الوطنية لحماية البيئة
ـ وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي
ـ المرصد الوطني للبيئة والتنمية
ـ المركز الدولي للتكنولوجية البيئية
ـ المركز الوطني للبحث العلمي
ـ المجلس الإستشاري للتعمير والهندسة المعمارية

ـ مجلة التشجيع للإستثمار
ـ صندوق مقاومة التلوث
ـ المعهد الوطني لعلوم البحر
ـ المعهد الوطني للمناطق القاحلة
ـ المعهد الوطني للغابات وتحسين المرعى [طبرقة]

على مستوى المنظمات غير الحكومية:

لئن يعود اهتمام المشرع التونسي بتنظيم العمل الجمعياتي إلى سنة ١٩٥٩ فإن الجمعيات النشيطة في ميدان البيئة والتنمية يعود تاريخها إلى ما قبل السبعينات فالجمعية التونسية لحماية الطبيعة والبيئة مثلاً كانت شاركت وقدمت تقريراً في ندوة الأمم المتحدة للبيئة التي التأمت بستوكهولم سنة ١٩٧٢.

فالعمل الجمعياتي في البلاد التونسية له تاريخه وتقاليده إذ واكب الحركة البيئية العالمية التي برز الاهتمام بها خاصة خلال السبعينات.

إن الجمعيات التونسية التي شاركت بكثافة في قمة الأرض بريو دي جينيرو سنة ١٩٩٢ كانت أنجزت عديد المشاريع التنموية المندمجة التي حظي فيها عنصر الحفاظ على البيئة بدور جوهري ونتيجة للرصيد المعرفي الذي حصل لها من مباشرة المشاريع وشعوراً منها بأهمية القمة عقدت الجمعيات التونسية عديد الاجتماعات وصاغت تقريراً عنوانه «ستوكهولم ٧٢ ريو ٩٢ بعد ٢٠ سنة، نحو أي نمط تنموي» وقدمته كوثيقة عمل خلال القمة.

محاور العمل الأساسية للجمعيات التونسية بعد قمة الأرض

١ ـ أنواع الجمعيات توجد بالجمهورية التونسية قرابة ٩٠ تشكيلة مدنية جمعياتية منها جمعيات بيئية تنموية واجتماعية تنشط كلها في مجال البيئة والتنمية المستديمة منها جمعيات نسائية.

تزايد عدد هذه الجمعيات وتنوعت مجالات عملها تبعاً لازدياد وتنوع محاور العمل البيئي التنموي والاجتمعاي على الصعيد الأممي خاصة.

٢ ـ هذه الجمعيات منها المحلية الوطنية الجهوية ومنها أيضاً ذات الصبغة العالمية أما محاور العمل الأساسية خاصة منذ قمة الأرض حتى اليوم فيمكن حصرها كالآتي التحسيسية التثقيفية المساهمة في التصورات المستقبلية التطبيقية العملية والعلاقاتية.

أ ـ التحسيسية التثقيفية

قامت عديد الجمعيات التونسية بعقد العديد من الندوات المحلية للتعريف بتوجهات أجندا ٢١ كما تم بعث النوادي البيئية داخل المدارس الابتدائية المعاهد الثانوية والأحياء الجامعية لعبت هذه النوادي دوراً طلائعياً في خلق حسن بيئي لدى الناشئة الذين أصبحوا

إضافة إلى أنشطتهم المتواصلة داخل المؤسسات التربوية يشاركون بكثافة في إحياء المناسبات الهامة كيوم البيئة العالمي، اليوم العالمي لمكافحة التصحر، يوم الأرض، الطاقة الذرية، العيد الوطني للشجرة، وأسبوع النظافة الوطني.

كما تعرض الأشرطة التلفزية وتقيم المعارض في هذه المناسبات هذا وأنجز الصندوق العالمي للطبيعة فرع توفس «WWF» بالتعاون مع عديد الجمعيات وبتمويلات مختلفة المصدر الإتحاد الأوروبي سفارة ألمانيا بتونس، ووكالة التعاون الإسبانية، عدة إنجازات تحسيسية تثقيفية لفائدة التلاميذ الجمعيات والسكان في ميادين حماية المناطق الرطبة «قربة» حماية المناطق الغابية «الفايجة» وحماية محمية بوقرنين «حمام الأنف».

ب ـ المساهمة في التصورات المستقبلية والشراكة مع الحكومة:

ساهمت الجمعيات التونسية ولا تزال تساهم خاصة على الصعيد الجهوي المتوسطي والوطني في وضع التصورات والقواعد القانونية المستقبلية للبيئة والتنمية المستديمة وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

* أجندا متوسط ٢١: منذ قمة الأرض دعت الحكومة التونسية الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط والمصادقة على اتفاقية برشلونة ١٩٩٤ إلى ترجمة أجندا٢١ العالمية على الصعيد المتوسطي الجهوي حتى نكيف توصياتها مع واقع منطقتنا.

استجابة لهذا النداء عقد خبراء الدول المتوسطية اجتماعين بتونس في ماي وأكتوبر ١٩٩٤ ساهمت الجمعيات التونسية بكثافة بالإضافة إلى عديد الجميعيات المتوسطية الأخرى في بلورة أجندا ٢١ للمتوسط كما نظمت بتونس أيام ٢٧ و ٢٨ أكتوبر ١٩٩٤ بالإشتراك مع المكتب المتوسطي للإعلام بأثينا ندوة الجمعيات المتوسطية وقدمت توصياتها وشاركت بفاعلية في ندوة وزراء البيئة لدول البحر المتوسط الذي تم بتونس يوم غرة نوفمبر ١٩٩٤.

انكبت السلط التونسية بعد ذلك على بلورة أجندا ٢١ للبلاد التونسية وذلك بمساهمة الجمعيات المدنية كما أرست اللجنة الوطنية للتنمية المستديمة والتي تواكب الجمعيات جلساتها.

* مخططات التنمية ساهمت الجمعيات المدنية في مختلف مراحل إعداد المخططين الخماسيين الثامن [١٩٩٢] ـ [١٩٩٦] والتاسع [١٩٩٧ ـ ٢٠٠١] على الصعيد المحلي الجهوي والوطني.

* الشراكة التزاماً منها بروح نص الإتفاقيات الدولية أوكلت وزارة البيئة والتهيئة الترابية في نطاق الشراكة من أجل التنمية المستديمة إلى الجمعيات البيئية إنجاز دراسات

أيكولوجية للمحميات الوطنية قصد التعريف برصيدها الإيكولوجي العلمي والثقافي وتهيئتها وذلك بتمويل من المؤسسات الاقتصادية الوطنية وكانت تجربة رائدة مفيدة للشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني.

ج ـ إنجاز المشاريع:

تطورت منذ قمة الأرض أنشطة الجمعيات التونسية ومرت حتى الآن بالمراحل التالية: التحسيسية التثقيفية، المساهمة في التصورات، القوانين والتخطيط والشراكة، ثم العمل الميداني التطبيقي وذلك بإنجاز العديد من المشاريع.

١ ـ أصبحت الأنشطة تعمل أساساً على تطبيق ما ورد في أجندا ٢١ لتونس وأجندا ٢١ المتوسطية دون إهمال فحوى الإتفاقيات الأممية عن مجالات التنوع الحيوي إطار إتفاقية تغير المناخ والإتفاقية الأممية لمكافحة التصحر.

٢ ـ ونظراً لشمولية مفهوم البيئة وتداخل عناصرها فإنه من الصعب أفراد إنجاز مشروع معين بهدف إتفاقية وحيدة بل الأصح أن إنجاز أي مشروع في إطار أي من الإتفاقيات يتفاعل بالضرورة وأحياناً إلى حد كبير مع بقية الإتفاقيات الدولية بصفة عامة وحتى هذا التاريخ تبلغ جملة التمويلات التي تم تمتيع الجمعيات بها لإنجاز مشاريعها من طرف الصندوق الدولي للبيئة «GEF» ٥٣٠,٠٠٠ دولار.

إلا أن أنشطة المنظمات التونسية لم تقتصر على هذا المصدر فقط بل سعت جاهدة لإكتشاف واستثمار تمويلات أخرى يتيحها التعاون الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف ويمكن في هذا الصدد على سبيل الذكر لا الحصر تقديم مبادرة جمعية حماية الطبيعة والبيئة بالقيروان التي أمضت في جويلية ١٩٩٦ إتفاقاً مع إدارة التعاون الكندي لإنجاز مشروعين يهدفان إلى الرفع من مستوى عيش المرأة والأسرة الريفية وذلك بمساعدتها على بعث مورد رزق يتلائم ومؤهلاتها الحرفية المهنية وواقع بيئتها وتطوير أسلوب تعاملها معه تحقيقاً للتنمية المستديمة وذلك بالتشجير واستعمال الطاقة الشمسية والاقتصاد في الطاقة التقليدية، تبلغ تكلفة هذا البرنامج الذي وقع الشروع في تنفيذه بمنطقتين ببادية القيروان ٦٥,٠٠٠ دولار.

د ـ التعاون مع المنظمات الأجنبية

يعتبر عنصر التعاون مع الجمعيات الأجنبية إحدى أهم محاور نشاط الجمعيات التونسية فهي تشارك في عديد اللقاءات والندوات على المستوى العربي المتوسطي الإفريقي والعالمي كما تسعى إلى دعم مسيرة التعارف والتعاون بين مختلف أطراف المجتمع المدني لتنسيق العمل تبادل الأفكار والتجارب وبعث شراكة متعددة الأطراف بينها.

ففي هذا الإطار نظمت جمعية حماية الطبيعة والبيئة بالقيروان والجمعية التونسية لحماية الطبيعة والبيئة بالإشتراك مع المكتب الأوروبي للبيئة ومكتب الإعلام المتوسطي ورشة عمل عالمية عنوانها «شركاء ضد التصحر» أيام ٢٨ ـ ٢٩ و ٣٠ مارس ١٩٩٦ بمدينة القيروان بتونس.

في ما يلي نجدول حوصلة عينية لبعض الإنجازات الجمعياتية في الميادين سالفة الذكر وذلك في إطار التعاون مع الصندوق الدولي للبيئة (GEF) فقط وإن لم يكن هو الشرك الوحيد، فهو يعتبر إلى حد الآن أكبر شريك مشجع على الإنجازات التطبيقية العملية.

الجمعية	الإنجاز	إطار الإتفاقية	التكلفة بالدولار
جمعية حماية الطبيعة والبيئة بالقيرون APNEK	المساهمة في بعث وتهيئة المحمية الطبيعية بجبل التواتي بالقيروان. * التحكم في الذاقة المنزلية (وتوزيع أغطية طابونة بأسعار رمزية) بالمناطق الريفية لبادية القيروان.	ـ مكافحة التصحر ـ التنوع الحيوي ـ التنوع الحيوي ـ تغيّر المناخ	١٩,٠٠٠ ٤٤,٠٠٠
جمعية حماية الطبيعة والبيئة بقربة ATPNE Korba	* صيانة سبخة قربة وتهيئتها لتصبح محمية وطنية	المناطق الرطبة ـ التنوع الحيوي	٢٦,٠٠٠
الجمعية الجهوية لصيانة البيئة والطبيعة بالكاف ARSEN-Kef	* مشروع نموذجي لمصدّات الرياح: تسييج المزارع بسهل الكاف.	ـ مكافحة التصحر	٤٩,١٠٠
الجمعية الأهلية لمصالح المشتركة بالمطروحة AIC Matrouha	* حماية واحة المطروحة من زحف الرمال	ـ مكافحة التصحر	٣٤,٠٠٠
جمعية حي المروج II	رسكلة الفواضل المنزلية		٣٨,٩٠٠
جمعية حماية الطبيعة والبئة بصفاقس APNES	المساهمة في حماية رطبة، وبعث محمية وطنية على ساحل جنوب مدينة صفاقس «محمية تينة»	ـ المناطق الرطبة ـ التنوع الحيوي	٤٤,٠٠٠
الجمعية التونسية لحماية الطبيعة والبيئة ATPNE	حماية الغابات والتكامل السكاني	ـ التنوع الحيوي ـ تغير المناخ	٥٠,٠٠٠
جمعية حماية الطبيعة والبيئة بالحمامات ATPNE Hammamet	* المساهمة في بعث محمية طبيعية بجبل الفوراة بالحمامات	ـ التنوع الحيوي ـ تغيير المناخ ـ مكافحة التصحر	٢٣,٠٠٠

جمعية خريجي المدرسة القومية للمهندسين بتونس ADENIT	* مساهمة في التنقيص من افتقار طبقة الأوزون وذلك بالتكوين، الإعلام واستعمال مادة CFC	ـ حماية طبقة الأوزون ـ تغيير المناخ	٣٠,٠٠٠
رابطة المرأة والبيئة بالمنستير	* المرأة وحماية الغابات: تجربة نموذجية لحماية الغابات	ـ التنوع الحيوي ـ مكافحة التصحر	٢٠,٠٠٠
جمعية المحافظة على الطبيعة وصيانة المحيط بالدويرات ASNAPED	* مساهمة في الحفاظ على التنوع الحيوي ومكافحة التصحر بمنطقة الدويرات بالجنوب التونسي	ـ التنوع الحيوي ـ مكافحة التصحر	٢٠,٠٠٠
عمادة الأطباء البياطرة	في إطار الشراكة الأوروبية مشروع دراسة لإنجاز المعهد البيطري	مقاومة التصحر ـ التنوع البيولوجي ـ مناطق الوسط	١٠٠,٠٠٠

تهدف هذه الورشة بالأساس إلى مزيد دعم اهتمام الجمعيات التونسية المتوسطية والعالمية منها بضرورة تظافر الجهود والعمل على بعث شراكة متعددة الأطراف لإنجاز مشاريع تهدف إلى مقاومة التصحر ومن نتائج هذه الورشة.

ـ ميثاق عالمي للشراكة بين الجمعيات لمكافحة التصحر [ميثاق القيروان].

ـ بعث مركز أورومتوسطي لمكافحة التصحر.

الخاتمة:

تمكنت الجمعيات المدنية التونسية بفضل تنوع وجدية أعمالها من حفز همم عديد المواطنين الذين انضموا إليها وساهموا في تطوير أساليب عملها كما تمكنت بفضل مواكبتها للأحداث وأهمية أنشطتها خاصة على المستوى القاعدي من جلب انتباه الحكومة التي أصبحت تتخذها كشريك فاعل يساهم في كل ميادين الحياة البيئية والتنموية.

أثقلت هذه المكاسب الأدبية كاهل العاملين في المنظمات لا سيما وأن كل العاملين فيها متطوعون وينشطون خارج أوقات عملهم الرسمي.

راجع هذا التقرير وأثراه كل من السادة

يوسف النوري: منسق الشبكة العربية للبيئة والتنمية بتونس

زكريا بن مصطفى: رئيس الجمعية التونسية: المعالم والمواقع

فوزي كشريد: رئيس عمادة الأطباء البياطرة

محمد المثناني: كاتب عام عمادة الأطباء البياطرة

المنصف بسباس: جمعية أحباء البلفدير

عيادة السياري: رئيس جمعية الطبيعة والبيئة بتيبار
أحمد الزغل: رئيس جمعية حماية الطبيعة والبيئة بصفاقس
محمد علي العبروقي: الجمعية التونسية لحماية الطبيعة والبيئة
عيسى البكوش: الجمعية التونسية لحماية البيئة بأريانة
نزيهة البجاوي: جمعية أمهات تونس
خالد أحراس: الجمعية التونسية للبيئة
مسعود شحور: جمعية التنمية والمحافظة على البيئة بالمرسى
أم كلثوم بن حسين: العمل النسائي للتنمية المستديمة
فريدة بن يحي: العمل النسائي للتنمية المستديمة
كريم عكروت: جمعية أحباء البلفدير
رشيد الحقي: الجمعية التونسية لحماية الحيوانات البرية
علي الغربي: الجمعية التونسية لحماية الحيوانات البرية
شكري الغربي: جريدة La Presse.

التقرير الوطني للمملكة المغربية
للمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي

الإشراف والتنسيق العام:
النادي المغربي للتربية
السكانية والبيئية (CMEPE)
الرباط/نوفمبر ١٩٩٦

ديباجة

يعقد مؤتمر التشاور العربي حول تقييم تنفيذ مقتضيات الأجندة ٢١ في فترة حاسمة من تاريخ الوطن العربي، الذي لا زال يواجه تحديات عديدة، تتمثل في استمرار النمو السكاني وارتفاع معدلات الخصوبة والهجرة وتسارع مسلسل التمدين والتحضر، مما يؤدي إلى استفحال المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والضغط على المنظومة البيئية واستنزاف مواردها الطبيعية، وبالتالي الحيلولة دون تحقيق التنمية المستديمة.

يقدم هذا التقرير التركيبي، الذي أعدته مجموعة من المنظمات غير الحكومية بالمملكة المغربية في نطاق التعاون المثمر والتنسيق القائم بين هذه المنظمات والشبكة المغربية للبيئة والتنمية، صورة تشخيصية مقتضبة للأشواط التي قطعها المغرب في مجال تدبير الموارد الطبيعية وحماية البيئة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو دي جينيرو بالبرازيل (يونيو ١٩٩٢). فهو يترجم، أمام هشاشة وسطه الإيكولوجي، حاجة المغرب وسعيه الدؤوب إلى الحرص على صيانة بيئته من التدهور والتدمير، ويعكس أيضاً الإرادة السياسية القوية والالتزام الفعلي ببرنامج العمل ٢١ وبتنفيذ بنود الاتفاقيات الدولية (التنوع البيولوجي، التغيرات المناخية ومكافحة التصحر). ويتجلى هذا الالتزام في تبني المغرب لاستراتيجية بيئية دينامية عززها بإحداث جهاز مؤسساتي وإطار تشريعي تنظيمي ملائم لخصوصيات الوضع التنموي والبيئي للبلاد. استراتيجية تستجيب للانشغالات الدولية والجهوية والوطنية.

يعرض التقرير أيضاً بعض أفضل الممارسات التي تحققت في المغرب في مجال حماية البيئة وتنميتها، كما يبرز بعض جوانب القصور والمعيقات التي تقف عقبة أمام المجهودات الرامية إلى استثمار مكونات البيئة بالشكل الذي يساهم في تحقيق نوعية حياة أفضل للمواطنين ويمكن من بلوغ تنمية شاملة ومستديمة.

تعريف بالمملكة المغربية

المملكة المغربية دولة ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية، نظامها السياسي يقوم على التعددية. وهي دولة إسلامية لغتها الرسمية العربية.

الموقع الجغرافي: بموقعه الجغرافي بالزاوية الشمالية الغربية للقارة الإفريقية، ما بين خطي العرض ٣٦ و٢١ درجة شمال خط الاستواء، يتميز المغرب بواجهتين شاطئيتين تمتدان حوالي ٣٥٠٠ كلم، ويحده شمالاً البحر الأبيض المتوسط وغرباً المحيط الأطلسي وشرقاً الجزائر ومن الجنوب موريتانيا.

المساحة: تمتد المملكة المغربية على مساحة ٧١٠,٨٥٠ كلم.[٢]

المناخ: يخضع المغرب لمناخ معتدل يتميز بجو حار في الصيف ورطب بارد في الشتاء.

السكان: يبلغ سكان المغرب ٢٦,٠٧٤,٧١٧ مليون نسمة حسب الإحصاء الأخير لسنة ١٩٩٤.

الفلاحة: تمثل ٢١٪ من الناتج الداخلي الخام ومساحة الأراضي الزراعية إلى نحو ٩,٢٥ مليون هكتار ويتمتع بثروة مائية مهمة و٨٤ سداً تتجاوز حقينتها ١٠ مليار م[٣]، إلى جانب رصيد مهم من الماشية ومجال غابوي تقدر مساحته بحوالي ٩ ملايين هكتار.

الثروة البحرية: يتوفر المغرب على ثروة بحرية هائلة بحكم توفره على واجهتين بحريتين.

المعادن والطاقة: للمغرب ثروات معدنية متنوعة، أهمها الفوسفات الذي يعد أول مصدر له في العالم. أما المصادر الطاقية فتعتمد بصفة أساسية على الواردات النفطية بنسبة تفوق ٨٥٪.

الاتصالات والمواصلات: يتوفر المغرب على محطات للاتصال عبر الأقمار الاصطناعية، ويصل طول الشبكة الطرقية إلى ٥٩,٧٩٠ كلم. وقد بدأ المغرب منذ عدة سنوات في بناء طرق سيارة تربط شمال البلاد بجنوبها في المرحلة الأولى وشرقها بغربها لاحقاً. كما أنه يتوفر على شبكة للسكك الحديدية طولها ١٩٠٧ كلم وعلى ١٩ مطاراً للنقل الجوي الداخلي والدولي وشبكة مهمة من الموانىء تغطي الواجهتين البحريتين للبلاد.

السياحة: يتميز المغرب بإمكانيات ومؤهلات سياحية جد هامة إذ يحظى بمجال طبيعي وثقافي متنوع وأصيل.

التجارة: تتميز التجارة الخارجية بكونها موجهة بصفة خاصة نحو المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الواردات ٥٤,٥٪ والصادرات ٦٢,٤٪) ونحو بعض الدول الآسيوية (الهند واليابان) والولايات المتحدة.

مقدمة:

لقد أجمع المنتظم الدولي على أن الإنسانية تمر في السنين الأخيرة بمنعطف حاسم، نتيجة بروز وتفاقم عدة معضلات بيئية تجلت أساساً في الاستنزاف الحاصل للثروات الطبيعية والموارد الحيوية للأرض، ولتدهور التنوع البيولوجي وانتشار النفايات الصلبة والسائلة والمنزلية والكيماوية والنووية، وارتفاع الاحترار المناخي وتقلص طبقة الأوزون إلخ..

وقد نجمت هذه المشكلات البيئية عن سيادة أنماط للإنتاج والاستهلاك غير المعقلنة، واستمرار سلوكيات الإنسان غير الملائمة لإمكانات البيئة وقدراتها على التجدد سواء أكان ذلك في دول الشمال أو دول الجنوب.

ووعياً بالأخطار التي تتهدد التنمية العالمية من جرّاء هذه الوضعية، انعقد مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ في محاولة للبحث عن تصور جديد للتنمية، يدمج البعد البيئي في البرامج والمخططات الإنمائية، بغية تحسين نوعية الحياة وتحقيق تنمية مستديمة، دون الإضرار بالموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال الراهنة والمقبلة مثلما يؤكد على ذلك المبدأ الرابع من ميثاق الأرض.

وقد تبلور هذا الاتجاه في اتخاذ عدة إجراءات في مجال التعاون الدولي، تتمثل في تحديد الوسائل المالية والمؤسساتية والقانونية لتنفيذ برنامج عمل القرن ٢١، ولا سيما مساعدة الدول النامية في تنفيذ سياستها التنموية والبيئية تماشياً مع روح مؤتمر ريو.

وكسائر دول العالم، ووعياً بأهمية ميدان البيئة وارتباطه الوثيق بمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تبنى المغرب نتائج هذا المؤتمر وبرنامج العمل المنبثق عنه. وهكذا بادر انطلاقاً من تجاربه المتعددة وعلى ضوء المستجدات الراهنة وطنياً ودولياً، إلى وضع سياسة وطنية لتدعيم العمل البيئي على كافة المستويات المؤسساتية والتشريعية والإعلامية وميدان البحث العلمي. كما حرص على تثبيت أسس متينة للتعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين والمتدخلين على الصعيد الوطني والمحلي.

وقد تقوت هذه الإرادة السياسية بإنشاء وزارة مكلفة بتدبير شؤون البيئة منذ فبراير ١٩٩٥ لتعزيز مكانة هذا الميدان في مسار التنمية.

وتهدف هذه السياسة إلى نهج استراتيجية متكاملة لإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل البيئية الناجمة عن النمو الديموغرافي والأنشطة البشرية في المجالات الصناعية والفلاحية والتمدين.

ومن بين هذه المشاكل تلوث مياه الأودية والبحار بسبب المياه الصناعية والمنزلية المستعملة، وتدهور المستوطنات الحضرية والقروية نتيجة قلة أو انعدام التجهيزات

الأساسية مثل التطهير والماء الصالح للشرب والتخلص من النفايات الصلبة وانتشار السكن الغير اللائق واندثار الإطار المشيد داخل المدن العتيقة، وتلوث الهواء الناتج عن وسائل النقل والمؤسسات الصناعية. وتعاني الموارد الطبيعية أيضاً من ضغط مستمر واستغلال مفرط، مما يؤدي إلى استنزاف وتدهور الغابات والغطاء النباتي والحيواني وتفاقم مشاكل انجراف التربة والتصحر وبالتالي اندثار الأراضي الخصبة.

ومن جهة أخرى، فإن الجوانب التنظيمية والقانونية لا تساير الواقع الحالي لهذه المشاكل لوجود عدة ثغرات وقصور في الإطار التشريعي المتعلق بالبيئة. وفي هذا الباب تبنت وزارة البيئة استراتيجية عمل مبنية على التشاور والتنسيق مع مختلف المتدخلين والمشغلين الاقتصاديين، ترتكز على أربعة أولويات:

- المحافظة على الماء وحمايته؛
- تقليص النفايات وتحسين تدبيرها؛
- تحسين جودة الهواء وحماية التربة.

وتتمحور هذه الاستراتيجية حول العناصر الأساسية التالية:

* تقييم الحالة البيئية والمراقبة المستمرة للتلوث والإيذاءات؛
* تدعيم الإطار القانوني المتعلق بمختلف الجوانب البيئية؛
* تدعيم وتعزيز التوعية والتربية والتكوين؛
* إنعاش التنسيق ومساعدة الجماعات المحلية؛
* تدعيم التعاون الدولي والجهوي.

وقد تميزت السنوات الأخيرة بعدة مشاريع ومنجزات في مجال البيئة أهمها: البرامج الرامية إلى تقليص الآثار السلبية على البيئة، ووضع مخطط العمل الوطني من أجل البيئة الهادف إلى حماية البيئة وضمان التنمية المستديمة. وفي هذا الإطار شرع مؤخراً في تنفيذ مشروع تدبير البيئة الرامي إلى تعزيز الإطار المؤسساتي والقانوني والتنظيمي، ووضع الآليات المالية والاقتصادية لتقليص التلوث ومراقبته، وإنشاء بنك للمعلومات والمعطيات حول البيئة، وتطوير برنامج لتكوين وتحسيس المتدخلين في ميدان البيئة. هذا بالإضافة إلى إعداد الخطوط العريضة لمشروع تدبير النفايات الصلبة. والجدير بالذكر، أن المغرب التزم ومنذ مؤتمر ريو بالمصادقة على بعض الاتفاقيات الواردة في برنامج العمل، نذكر من بينها اتفاقيتي التنوع البيولوجي والتغير المناخي، الشيء الذي مكّن المغرب من الانطلاق في إنجاز عدة مشاريع ودراسات بيئية تهم مختلف الميادين البيئية المذكورة.

المغرب والأجندة ٢١

لقد حرصت المملكة المغربية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو

دي جينيرو بالبرازيل يونيو ١٩٩٢ الذي دعا إلى أسلوب جديد للتنمية تحت شعار «التنمية المستديمة»، على الالتزام بتنفيذ مقتضيات الأجندة ٢١ والفصول الأربعين التي تشتمل عليها الأبواب الأربعة لهذه الوثيقة.

ونعرض فيما يلي حصيلة بأهم ما تم إنجازه على المستوى الوطني، مكتفين بالإشارة إلى ما يبلور بشكل ملموس تنفيذ مقتضيات الأجندة، وملمحين في الوقت ذاته إلى ما تحقق من أفضل الممارسات وإلى الرهانات والتحديات التي تواجه البلاد في طريق تحقيق تنمية مستديمة.

١ ـ الباب الأول: التعاون الدولي الهادف إلى التنمية المستديمة والسياسات الوطنية المرتبطة بها

فمن أجل توفير مناخ ملائم للتعاون الدولي، احتضنت مدينة مراكش عام ١٩٩٤ لقاءاً دولياً هو مؤتمر الغات. وكان المغرب أول من وقّع على هذه الاتفاقية التي كان من أهم نتائجها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، التي ستدعم التبادل التجاري بين الدول وتعين على إدخال تعديلات جذرية على التضخم الاقتصادي العالمي. كما وقّع المغرب إلى جانب الدول الأوروبية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط على الاتفاقية الأورو ـ متوسطية أي إعلان برشلونة في إسبانيا في شهر نوفمبر ١٩٩٥. وقد تم ترجمة هذه الاتفاقية الأخيرة على أرض الواقع، بتوقيع المغرب في شهر فبراير ١٩٩٦ على اتفاقيتين مع الاتحاد الأوروبي، إحداهما ذات صبغة عامة، وتهدف إلى دعم الشراكة والتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإلى إنشاء منطقة تجارية حرة بين الطرفين قبل حلول سنة ٢٠١٠ بينما تهم الاتفاقية الثانية الصيد البحري بالشواطىء والمياه المغربية وحماية الموارد البحرية وأساليب وطرق استثمارها، وتهدف إلى تنظيم النشاط بهذا القطاع وهيكليته على أسس يراعى فيها احترام مصالح الطرفين. وبطبيعة الحال، فإن هذه الاتفاقيات ستكون لها انعكاسات إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وإذا كان من الصعب في الظرف الراهن، ونظراً لحداثة هذه الاتفاقيات، تقييم انعكاساتها على التنمية، فمن المؤكد أن اتفاقية الصيد البحري سوف يكون لها تأثير ملموس على الثروات السمكية، إذ ستسهم في ظل الشروط المتعلقة بالراحة البيولوجية في حماية البيئة البحرية والحفاظ على قدراتها في التجدد والنمو. ومن ثم يمكن اعتبارها معاهدة نموذجية ورائدة يمكن الاقتداء بها في كثير من مناطق العالم.

ويمكن القول أيضاً أن توقيع المغرب على اتفاقيتي الغات وبرشلونة يندرج في نطاق تنفيذ سياسة التقويم الهيكلي، التي اعتمدها المغرب نهجاً له منذ بداية الثمانينات (١٩٨٣) وجعل منها قاعدة أساسية لمختلف استراتيجيات التخطيط الإنمائي. وتكشف

تجربة المغرب في هذا المجال قدرته على التحكيم في بعض المؤشرات الأساس كالتضخم المالي وعجز ميزانية الدولة، وهو ما ساعد على تحقيق نمو اقتصادي مرضٍ، أي حوالي ٤٪ سنوياً وإلى غاية نهاية الثمانينات. ولكن سرعان ما عرف معدل النمو تدهوراً ملموساً مع مطلع التسعينات بفعل الجفاف الدوري الذي ألحق أضراراً كبيرة بالنشاط الفلاحي، وساهم في نضوب واندثار الموارد الطبيعية، مما أدى إلى تردي الأحوال الاجتماعية والمعيشية للطبقات الضعيفة والمحرومة والزيادة في أعداد الفقراء واستفحال ظاهرة الهجرة نحو المدن. وهذا ما حدا بالمغرب إلى وضع استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر وتلبية الحاجات الأساسية للسكان باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية التنمية الاجتماعية، تتمثل في برامج الإنعاش الوطني والتعاون الوطني وبرنامج المساعدات الغذائية والبرنامج الغذائي المدرسي لتحسين معدلات التمدرس بين أطفال الأُسر الفقيرة في الوسط القروي، بالإضافة إلى برامج ومشاريع أخرى بالتعاون مع الوكالات الدولية لنظام الأمم المتحدة بالمغرب.

وفضلاً عن ذلك، بادر المغرب إلى البحث عن أفضل السبل لتعبئة الموارد البشرية، حيث أنشأ على المستوى المؤسساتي وزارتين جديدتين سنة ١٩٩٤، الأولى تعنى بشؤون السكان والثانية بالقضايا البيئية، عهد لهما بوضع استراتيجيات قطاعية متكاملة لإدراجها ضمن مخططات التنمية. وقد بدأ يجني ثمار هذه السياسة، إذ حققت وزارة البيئة عدة منجزات، تتجلى في إدخال تعديلات هيكلية على المجلس الوطني للبيئة بتوسيع مهامه وقاعدة المشاركين فيه، وإكسابه دينامية جديدة من خلال الجلسات الوطنية التي عقدها والفروع التي أحدثت على مستوى الجهات والأقاليم. كما قامت بإنجاز عدة دراسات ومخطط وطني للبيئة ساهمت في وضعه مختلف القطاعات الحكومية وفاعليات المجتمع المدني. هذا بالإضافة إلى توقيع هذه الوزارة على عقد للشراكة مع الجهات غير الحكومية المهتمة بالبيئة وإنشاء لجنة وطنية تضم كل الفاعليات الوطنية الممثلة في إطار الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة. وعلى الرغم من حداثة هذه الوزارة وما تلاقيه من معيقات، فإنها تحرص كل الحرص على تحسيس وإقناع صانعي القرار ولا سيما بالقطاعات الوزارية الأخرى بضرورة إدخال البعد البيئي في برامجها وأنشطتها سواء أكان ذلك على مستوى التثقيف والإعلام والتوعية أو على مستوى الإنتاج والاستهلاك.

أما فيما يخص الوزارة المكلفة بالسكان، فإلى جانب إنجازها لعدة دراسات وأبحاث ميدانية حول مكونات الدينامية السكانية والتنمية. فقد أنجزت إحصاءاً وطنياً شاملاً للسكان والسكنى سنة ١٩٩٤ مكّن من توفير البيانات الديمغرافية والمؤشرات السوسيو اقتصادية الضرورية للمخططين لإعداد برامجهم ذات الصبغة الاجتماعية والإنمائية. وهي برامج

تسعى الحكومة لأن يؤخذ فيها بعين الاعتبار معطى سياسة تهيئة التراب الوطني والحفاظ على التوازن بين النمو الديموغرافي والتوزع الجغرافي للساكنة وللإمكانات والموارد الطبيعية للبلاد. وقد ترجم هذا الاختيار التنموي من لدن الحكومة منذ مطلع التسعينات (١٩٩٢)، إذ مع تكرار حالات الجفاف تم إيلاء المزيد من العناية للوسط الريفي بتزويده بالماء الصالح للشرب مع توسيع الشبكة الطرقية وكهربة القرى وتدعيم إنتاج الطاقات المتجددة.

وفي نطاق التطبيق الفعلي لاستراتيجية التنمية الاجتماعية في المجال الصحي، قامت الوزارة المختصة بتوسيع التغطية الصحية وخاصة برامج الوقاية والعلاجات الأولية لتشمل المناطق القروية المنعزلة والمناطق الشبه حضرية، والتكثيف من برامج الإعلام الصحي وتدعيم برامج صحة الأم والطفل والحملات المنتظمة حول الإسهال والبرنامج الواسع والمنتظم للتلقيح، الذي يعد تجربة نموذجية أخذت بعداً جهوياً مغاربياً.

وقد ضاعف المغرب جهوده في ميدان المستوطنات البشرية، إذ شرع منذ ١٩٩٢ في تنفيذ استراتيجية محكمة تتمثل في وضع تصاميم للتوسع العمراني ومحاربة أحياء الصفيح والسكن غير اللائق بالشروع في إنجاز برنامج واسع للسكن الاقتصادي بهدف توفير ٢٠٠٠٠٠ سكن لذوي الدخل المتوسط، وتعزيز البنيات التحتية للمدن بشبكات التطهير الصحي وإعداد دراسات ومشاريع للحد من الآثار السلبية للنفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن الاستهلاك المنزلي ومخلفات الوحدات الفلاحية والصناعية.

ولا بد من الإشارة فيما يخص الباب الأول، إلى أن النتائج المحصلة لم تكن في مستوى الطموحات والرهانات المطروحة. فكثير من الخطط والبرامج لم ينجز منها سوى القليل. كما أن العديد من النصوص القانونية ولا سيما المتعلقة منها بالبيئة لم تنشر بعد، هذا إلى جانب استمرار معاناة السكان الريفيين لضعف المشاريع الإنمائية ومحدودية أنشطة الإعلام والتكوين.

فالمغرب لم يستفد من التعاون الدولي بدرجة مرضية، سواء على مستوى التمويل المالي أو على مستوى المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا. ومن المؤمل أن تقوم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بدور أكثر فعالية عبر ممثليها في مختلف الدول والمؤسسات والمحافل الدولية، كما أن الدول المتقدمة مدعوة لتكثيف دعمها للمغرب مالياً وبشرياً والدول العربية مطالبة بتنمية برامج ومشاريع للتعاون والشراكة لتنمية الاقتصاد واستثمار إمكانات الوطن العربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية وأشكال التهديدات الخارجية، بما يتيح تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

٢ ـ الباب الثاني: المحافظة على الموارد الطبيعية وتسخيرها من أجل التنمية المستديمة:

سنقتصر في هذا الباب على ذكر حصيلة المنجزات دون التطرق لاتفاقيات التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية ومكافحة التصحر التي سيتم التعرض لها لاحقاً ضمن هذا التقرير. فبالنسبة لتلوث الهواء وقّع المغرب على معاهدتي فيينا ومونريال، وأنجز سنة ١٩٩٥ دراسة شاملة تفصيلية حول غازات الدفيئة (GES). وقد بيّنت هذه الدراسة النموذجية أن المغرب لا يساهم في تلويث الهواء إلا بقسط ضئيل جداً. كما أن وزارة البيئة ووزارة الطاقة أنجزتا دراسة حول الطاقة، تبين من خلالها ضرورة إدخال البعد البيئي في السياسة المتبعة حتى الآن. هذا بالإضافة إلى إعداد وزارة البيئة لمشروع يخص المعايير التي ينبغي احترامها من لدن أرباب المعامل والمصانع للحد من تلوث الهواء.

أما فيما يخص المحافظة على المحيطات والبحار، فالمغرب يعد رائداً على المستوى الدولي في مجال تطبيق معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بقانون البحار ومعاهدة برشلونة حول مراقبة التلوث في البحر الأبيض المتوسط. وهو يتوفر على معهد عالي للبحث في شؤون الصيد البحري إلى جانب جمعيات مهنية مقتدرة. غير أن المغرب لا زال يعاني الشيء الكثير من جراء عدم قدرته على التحكم في النفايات الملقاة في البحر، والتي مصدرها المستوطنات البشرية وقلع الرمال من الشواطىء ومراقبة النفايات النفطية والتخلص منها. إن المياه البحرية وما تختزنه من موارد حيوانية ونباتية ثروة للبشرية جمعاء ولا يمكن المحافظة عليها إلا بالتعاون البنّاء على المستوى الجهوي والدولي.

وبالنسبة للمياه العذبة، فإن المغرب يعتبر شأنه شأن باقي دول شمال أفريقيا وغرب آسيا مهدداً بنقصان وندرة المياه، فقد نهج منذ القديم سياسة تهدف تحسين تدبير المياه واتخذ في هذا المجال عدة إجراءات قانونية وتقنية ومؤسساتية، أهمها تأسيس «المجلس الأعلى للماء والمناخ». ويمكن القول إذا نحن أردنا تقييم التجربة المغربية، أنها تجربة متميزة وناجحة في مجملها، وإن ظلت تعاني من بعض الهفوات نذكر منها على سبيل المثال: ضعف التحكم في تقنيات الري والتبذير في المياه، وتلوث الأنهار بالنفايات لقلة التجهيزات الخاصة بتنظيف المياه المستعملة والعجز في تزويد الوسط القروي بالماء المشروب.

أما فيما يخص التخلص من المواد الكيماوية السامة والخطيرة، فلا يتوفر المغرب حتى الآن على سياسة واضحة في هذا الميدان باستثناء المبيدات الكيماوية المستخدمة في القطاع الفلاحي والمواد ذات الإشعاع النووي.

٣ ـ الباب الثالث: تدعيم دور المجموعات الرئيسية

إن أهم ما تنبغي الإشارة إليه في هذا الجانب، هو أن المغرب خطى في السنوات الأخيرة خطوات كبيرة نحو ترسيخ دعائم الديمقراطية وفتح باب المشاركة في الممارسات اليومية ذات الصلة بحياة المواطن المغربي في وجه جميع التشكيلات السياسية والمنظمات النقابية والمهنية والجمعيات غير الحكومية. ولقد تعزز هذا الاتجاه بإدخال تعديلات جديدة على الدستور المغربي خلال شهر سبتمبر الماضي، حيث تقرر إنشاء مجالس جهوية مكونة من ممثلين عن مختلف الفئات الاجتماعية، سيعهد لها بصلاحيات واسعة في إعداد وتخطيط وتدبير شؤون الجهة، وسوف يتفرع عن هذه المجالس الجهوية مجلس للمستشارين يمثل كافة الجهات على المستوى الوطني وذو صلاحيات واسعة داخل مجلس النواب.

إن المغرب يعد في مقدمة الدول التي تحرص على إقرار دولة الحق والقانون. إذ أنشأ وزارة مكلفة بحقوق الإنسان وأقر مبدأ الحوار والتشاور مع كل فاعليات المجتمع، إذ وقّعت الحكومة والاتحاد العام للمقاولات المغربية والنقابات العمالية، وفي إطار الحوار الاجتماعي سنة ١٩٩٦ وثيقة هامة هي «ميثاق الشرف» تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية للطبقة العاملة، وبالنسبة لأوضاع الطفولة وقّع المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (١٩٨٩) والنداء العالمي لضمان عيش وحماية وتنمية الطفل. كما تم وضع استراتيجية وطنية لتمكين المرأة في أفق ٢٠٠٠، حيث أدخلت تعديلات هامة على مدونة الأحوال الشخصية (١٩٩٢) وتمت المصادقة في يونيو ١٩٩٣ على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز العنصري تجاه النساء، واتخذت عدة إجراءات ولا سيما في الوسط القروي للقضاء على أمية النساء وتحسين أوضاعهن الاجتماعية والصحية وتشغيلهن فضلاً عن إحداث خلية بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون لتشجيع إدماج النساء في المشاريع الإنمائية.

وتلعب المنظمات غير الحكومية، التي أصبح عددها يزداد يوماً بعد يوم باعتبارها من الشركاء الأساس للتنمية المستديمة، دوراً فاعلاً في إنجاز مشاريع ميدانية وبرامج إنمائية لفائدة السكان المحليين وخاصة في الأقاليم المحرومة والنائية (جنوب وشمال المغرب). وبالرغم من الطاقات البشرية الكبيرة لهذه المنظمات، فهي لا تزال تفتقر إلى الموارد المالية والإمكانات المادية لتحقيق برامجها. وبمناسبة هذا اللقاء يتوجه المغرب بالدعوة إلى كافة المنظمات العربية غير الحكومية للتنسيق فيما بينها وتطوير آليات عملها بما يمكنها من توحيد خططها والدفاع عن مصالحها في المحافل والملتقيات الدولية وتجدر الإشارة إلى المنظمات المهنية ذات الصبغة الاقتصادية تعرف هي الأخرى نمواً متزايداً، وتساهم في إنعاش الاستثمارات الوطنية بإنجاز مشاريع لإنعاش الشغل والتنمية.

٤ ـ الباب الرابع: وسائل التنفيذ

إذا كان العنصر البشري أهم ما يحتاجه تنفيذ الأجندة ٢١ من أجل تحقيق تنمية مستديمة، فإن الموارد المالية تكتسي بدورها أهمية قصوى. فعلى الرغم من محاولات الحكومة المغربية لتعبئة أكثر ما يمكن من الاعتمادات الداخلية والخارجية، فإن هذه الاعتمادات تظل دون المستوى المطلوب وغير كافية، لعدة أسباب نذكر منها: تسديد الديون الخارجية، وانخفاض المداخيل الجمركية في إطار انفتاح السوق المغربي في وجه السلع المستوردة، طبقاً لمقتضيات سياسة التقويم الهيكلي. ولا يمكن في الظرف الراهن تجاوز هذه الصعوبات المالية دون مساندة ودعم كافيين من لدن المنظمات الدولية المختصة.

إن المغرب من منطلق إيمانه بأن الإنسان رأسمال بشري، يسعى جاهداً إلى تعبئة طاقاته البشرية واستثمار قدراته في مجال البحث العلمي وميادين الإعلام والتكوين والتكنولوجيا. وقد وضع في هذا الصدد خطة تدريجية لنقل واستيراد التكنولوجيا من الخارج باستخدامه لكفاءات المهاجرين المغاربة العاملين في المؤسسات التقنية المتخصصة بدول أوروبا وأميركا، ودعم ذلك بإحداث شبكة وطنية لتدبير المعلومات المتعلقة بالتنمية المستديمة، سيتم ربطها مستقبلاً بالحواسيب الوطنية وبالشبكة الدولية المعروفة بالأنترنت.

ومع ذلك فلا تزال هناك عدة صعوبات تحول دون التسريع بتحقيق التنمية المستديمة، كتلك التي تهم التكنولوجيا الإيكولوجية، نظراً لنقص الخبرات الوطنية وضعف الإمكانات في هذا المجال، إذ لا يمكن التغلب عليها في غياب تكاثف الجهود وتظافرها على المستويين الجهوي والدولي.

المغرب واتفاقية التنوع البيولوجي

منذ عشرات السنين والوسط المغربي يتعرض لاعتداءات متكررة نتيجة لضغط النمو السكاني الذي تعرفه البلاد، وكذلك آثار الأنشطة البشرية في مجالات الرعي الزراعي والصناعة والصيد والقنص، فضلاً عن اتساع ظاهرة تلوث المياه والتربة على وجه الخصوص، وقد ساهم كل هذا في تعريض التنوع البيولوجي المغربي الفطري سواء كان برياً أو مائياً إلى التدهور، الشيء الذي أثر سلباً على التوازن البيئي للمنظومات الإيكولوجية، والتي يشكل التنوع البيولوجي أحد عناصرها الأساسية.

إن مفهوم التنوع البيولوجي يطال العديد من الثدييات والفقريات والحشرات والنباتات والطيور والجينات التي يصعب حصر أعدادها بصفة دقيقة. ولا أحد يجادل اليوم في أهمية التنوع البيولوجي في عدة مجالات.

أ ـ **المجال البيئي**: حيث يساهم هذا التنوع في ضمان حفظ التوازن البيئي واستمرار السلسلات الغذائية.

ب ـ **المجال الاقتصادي والاجتماعي**: من خلال دور عناصر التنوع البيولوجي في زيادة دخل البلاد عن طريق مساهمته في القيمة الإضافية الناتجة عن الأنشطة الفلاحية والصناعية والسياحية، لا أحد ينكر اليوم أن العديد من الصناعات الطبية وكذلك الأمن الغذائي للإنسان هي قضايا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتنوع البيولوجي.

إن أرض المغرب تزخر بتنوع بيولوجي غني. غير أن الدراسات الشاملة الخاصة بوضع هذا التنوع البيولوجي وحصر عناصره وكيفية توزيعها على المجال الجغرافي وإبراز المشاكل التي تتعرض لها، تكاد تكون جد محدودة. علماً أن ما هو متوفر منها ينحصر في بعض الرسائل والأطروحات الجامعية في بعض المعاهد المتخصصة (المعهد العلمي، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، معهد البحث الزراعي، كليات العلوم...) إضافة إلى التقارير التي تنجزها بعض الوزارات مثل وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي، وزارة الصيد البحري والملاحة التجارية ووزارة البيئة.

وريثما تتكون الصورة الشاملة حول وضعية التنوع البيولوجي في المغرب، هناك بعض المؤشرات التي تدل على أن الوسط الطبيعي المغربي البري والمائي يتعرض لاعتداءات أفرزت مشكلات يعاني منها التنوع البيولوجي ومن بين هذه المشكلات:

- تراجع الغطاء الغابوي في المغرب، الذي يمتد على مساحة تقارب ٩ مليون هكتار.
- تدهو التربة وزحف الصحراء في جنوب وشرق البلاد.
- إختفاء بعض أصناف الحيوانات والنباتات الفطرية نتيجة لتدهور سوائلها وللاستغلال البشري غير الرشيد.
- إختفاء أو التعريض لخطر الاختفاء لبعض الأصناف المحلية من البذور والجينات.
- تدهور الأنظمة الساحلية بفعل التلوث والعمران غير المخطط والسياحة غير المستديمة.

وقد زاد من حدة تلك الصعوبات محدودية المناطق المحمية والحدائق الوطنية والتشريعات الملائمة فضلاً عن عدم كفاية البنية الإدارية المكلفة بالمراقبة والصيد ومحدودية الإمكانيات الموظفة في مجالات التحسيس والتربية والاتصال الموجهة للعموم.

١ ـ الإطار الممهد للإنضمام إلى معاهدة التنوع البيولوجي:

إن الوضع السابق أدى إلى وضعية كان من نتائجها اختفاء بعض الأصناف المغربية للتنوع البيولوجي بحيث نجد أن أكثر من ٤٠ صنفاً من الثدييات و٤٥ صنفاً من الطيور قد اختفت نهائياً.. ومن الأمثلة على ذلك أسد الأطلس الذي اختفى منذ العشرينات ثم الظبي Antelope lubale الذي شوهد لآخر مرة منذ ١٩٢٦ ثم العقاب الإمبراطوري Aigle

imperial الذي اختفى في نهاية الأربعينات.. إضافة إلى بعض الأصناف الأخرى مثل النعامة والغرغر الوحشي Pintard sauvage.

أما الأصناف المهددة بالإنقراض فكثيرة نذكر منها نمر المغرب وغزال دامة والأروية Mouflon a manchette والضبع وطائر أبو منجل الإصلع والفقمة أو عجل البحر ثم سمك الشابل. كما لا يجب إغفال الأصناف النباتية المهددة بالإنقراض وعلى الخصوص غابة الأركان وغابة العرعار وغابة الصنوبر، وفي نفس السياق يجدر بالذكر أن التنوع الجيني النباتي عرف تراجع بعض أصناف الحبوب وعلى الخصوص بذور القمح التي كانت تتوافق مع الظروف المناخية والجغرافية للبلاد، وذلك بفعل النقل غير الملائم لأصناف خارجية بدعوى تحسين وانتقاء بذور أجود لرفع الإنتاج.. وربما كان ذلك أحد الأسباب بجانب النمو الديمغرافي وأنماط الإنتاج السائدة والظروف المناخية، التي جعلت المغرب يتحول من بلد مصدر إلى بلد مستورد للحبوب.

أمام تلك المشكلات التي تهدّد البيئة عموماً والتنوع البيولوجي خصوصاً، برزت إرادة لدى صانعي القرار وفي إطار من التفاعل مع منظمات المجتمع المدني بالمغرب وبدعم من منظمات دولية مختصة لصياغة استراتيجية فعالة لحماية البيئة. وكان من أبرز عناصر هذه الاستراتيجية، الإنضمام إلى المجهودات التي أقرها المجتمع الدولي في مجال البيئة وعلى الخصوص ما تمخض عنه مؤتمر ريو دي جينيرو من خطة عمل واتفاقيات أبرزها اتفاقية التنوع البيولوجي.

ما هو محتوى هذه الاتفاقية؟

تعتبر اتفاقية التنوع البيولوجي من أهم نتائج مؤتمر ريو دي جينيرو وإحدى أهم الأدوات التي اعتمدها المجتمع الدولي لصيانة التنوع الإحيائي واستعماله بكيفية مستدامة.. كما تمثل أول اتفاقية دولية تقترح خطة شاملة وعملية لمعالجة كل جوانب التنوع البيولوجي والموارد الجينية والأنظمة البيئية. ومن المعلوم أن الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ في ٢٩ ديسمبر ١٩٩٣ وبهذا أصبح يتعين على الأطراف المتعاقدة ترجمة مواردها على أرض الواقع ومن بين تلك المواد نخص بالذكر:

- المادة ٧ الخاصة بالتحديد والرصد لواقع التنوع البيولوجي.
- المادة ٨ الخاصة بالصيانة في الموقع الطبيعي.
- المادة ٩ المتعلقة بالصيانة خارج الموقع الطبيعي.
- المادة ١٠ تتعلق بالاستخدام المستدام لعناصر وأنواع التنوع البيولوجي.
- المادة ١٢ الخاصة بالبحث والتدبير الأمثل.
- المادة ١٤ المتعلقة بالتقييم القبلي للأنشطة البشرية التنموية على وضع التنوع البيولوجي.

- المادة ١٥ الخاصة بالمحافظة على الموارد الجينية الأصلية.
- المادة ١٧ المتعلقة بتبادل المعلومات.
- المادة ١٩ التي تخص استخدام التكنولوجيا الحيوية.

٢ ـ منجزات المغرب في مجال اتفاقية التنوع البيولوجي:

منذ مصادقة المغرب على هذه الاتفاقية يوم ٢١ إيلول ١٩٩٥ وهو يحرص كامل الحرص على تطبيق مقتضياتها من خلال الفاعلين المعنيين بالموضوع وعلى الخصوص وزارات البيئة والفلاحة والاستثمار الفلاحي والملاحة والصيد البحري والتجهيز.. أما دور المنظمات غير الحكومية في هذا الجانب فيبقى مركزاً على التحسيس والتوعية بأهمية انخراط المواطنين في تدابير الحماية والتطوير لعناصر التنوع البيولوجي، وموازاة لذلك نجد أن بعض مؤسسات البحث العلمي المغربية تهتم بالموضوع عن طريق الدراسة والتقييم (المعهد العلمي، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، معهد البحث الزراعي.. الخ).

ويؤمل أن ينخرط القطاع الخاص بكيفية فعالة في نفس المجهود وذلك في إطار شراكة متعددة الأطراف. أما عناصر المنجزات التي قام بها المغرب كتجسيد عملي لالتزامه بمقتضيات الاتفاقية فتلخص في الآتي:

١ ـ تهيىء تصميم مديري للمناطق المحمية وصياغة برنامج للإدارة المستدامة للمحميات الوطنية.

٢ ـ التعرف على عناصر التنوع البيولوجي في البلاد مع المتابعة والمراقبة وذلك من خلال الدراسة الوطنية حول التنوع البيولوجي (ENB) التي تقوم بها وزارة البيئة وفقاً للمادتين ٦ و ٧ من اتفاقية التنوع البيولوجي وذلك بدعم من صندوق البيئة العالمي (FEM).

٣ ـ حصر الأنشطة البشرية والاعتداءات ذات التأثير السلبي على التنوع البيولوجي.

٤ ـ وضع وتطبيق استراتيجية وطنية تهدف الاستعمال المستديم للتنوع البيولوجي.

٥ ـ دعم الإجراءات الهادفة إلى حماية الموائل عن طريق توسيع المساحات المحمية والحدائق الوطنية وتنمية الغطاء الغابوي، فضلاً عن إنشاء بنوك للجينات النادرة.

٦ ـ محاربة زحف الصحراء وتثبيت الرمال عن طريق دعم الإجراءات البيولوجية.

٧ ـ حماية وتشجيع الاستعمالات التقليدية (للتنوع البيولوجي) تلك الاستعمالات المتكاملة مع متطلبات صيانة عناصر التنوع البيولوجي.

٨ ـ إشراك السكان المحليين وتوعيتهم قصد المساهمة في إجراءات الحماية وعلى الخصوص في المناطق التي يتعرض فيها التنوع البيولوجي للمخاطر ودعم الشراكة مع الإدارة والمجالس المنتخبة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (أي ترجمة الصيانة في الموقع الطبيعي وخارج الموقع الطبيعي على أرض الواقع ـ المواد ٨ و ٩ من الاتفاقية).

٩ ـ اعتماد مبدأ الراحة البيولوجية لصيانة التنوع البيولوجي البري والمائي والبحري.

١٠ ـ الأخذ بمبدأ دراسة الأثر Etude de l'impact في كل الأنشطة والمشاريع والمخططات التنموية من أجل تفادي أي احتمالات سلبية على المنظومات البيئية.

١١ ـ وضع وتكثيف برامج التوعية التربوية مع تشجيع البحث العلمي في مجال التنوع البيولوجي.

١٢ ـ دعم التدابير الإدارية والتربوية الخاصة بالتنوع البيولوجي بتدابير تشريعية وذلك من خلال مشروع مدونة البيئة التي ينتظر ظهورها في القريب العاجل.

١٣ ـ تبني مشروع لحماية الفقمة Phoque Moine وذلك بالتعاون بين وزارة البيئة واللجنة الوطنية للفقمة التي أنشئت لهذا الغرض.

١٤ ـ الإنضمام لمشروع حماية وتطوير الموارد الجينية النباتية للمغرب العربي بالتعاون مع وزارة الفلاحة ووزارة البيئة.

١٥ ـ تبني مشروع طموح لحماية المناطق الرطبة والمناطق الساحلية المتوسطية.

١٦ ـ التوسع في إنشاء المحميات الطبيعية والحدائق الوطنية مثل حديقة إريكي IRIQUI التي تستهدف حماية الحيوانات الصحراوية خاصة غزال دوركا والحبارى والأروية وبعض أصناف الطيور المهاجرة، إضافة إلى أصناف نباتية مثل: Acacia Albida و Tamaris.

وفي هذا الصدد يجب التذكير بأن المغرب يتوفر على جملة من المحميات الطبيعية يدخل بعضها في إطار اتفاقية رامسار مثل محمية سيدي بوغابة ومحمية سوس ماسة بأكادير ومحمية المرجة الزرقاء وبحيرة أفنورير بالأطلس المتوسط ومرجة الخنيفسي بطرفاية، هذا فضلاً عن ستة حدائق وطنية أبرزها الحديقة الوطنية بتمارة وحديقة توبقال قرب مراكش.

استنتاجات:

مما سبق يمكن أن نخرج ببعض الاستنتاجات:

١) هناك التزام واضح وإرادة فعلية لترجمة مواد اتفاقية التنوع البيولوجي نظراً لانسجام موادها مع متطلبات حماية وتنمية موارد التنوع البيولوجي في البلاد.

ولأنها تؤكد الالتزامات التي سبق للمغرب أن تعهد بها سابقاً مثل: اتفاقيات رامسار (١٩٧١) واتفاقية باريس الخاصة بتنظيم صيد الحيتان (١٩٤٦) واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالخطر (CITES،٧٣).

٢) إن مساهمة الدولة في ترجمة عناصر اتفاقية التنوع البيولوجي تبقى هي المساهمة الفعالة، وذلك بدعم من شركاء دوليين.. في حين أن الشراكة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والقطاع الخاص يحتاج إلى المزيد من الدعم والتشجيع والفاعلية.

٣) مشاركة السكان والمنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية أمر أساسي لضمان إنجاح ما تقوم به الإدارة.

٤) ضرورة الإسراع بإخراج مدونة البيئة إلى الوجود مما سيعزز تشريعياً الإجراءات الإدارية والتقنية الخاصة بحماية التنوع البيولوجي في المغرب.

٦) اعتباراً لكون دعم البحث العلمي ووضع بنك مصنف لأنواع الجينات المغربية يشكل أحد العناصر الأساسية التي تؤكد عليها الاتفاقية الشيء الذي يستلزم إيلاء ذلك مكانة خاصة ضمن الاستراتيجية الوطنية لحماية التنوع البيولوجي وعلى الخصوص أن هناك مشروعاً مغربياً لإنشاء قاعدة المعطيات ونظام الإخبار الجغرافي حول الموضوع (SIG) والذي تشرف عليه حالياً وزارة البيئة.

٦) تعزيز التدريب وبناء القدرات البشرية من أجل الإدارة المستدامة لموارد التنوع الإحيائي الوطني.

٧) دعم تبادل المعلومات والخبرات على المستوى الدولي والإقليمي وشبه الإقليمي فيما يخص موضوع التنوع البيولوجي.

المغرب واتفاقية التغيرات المناخية

يشكل الاحترار العام للكرة الأرضية وخاصة الطبقات الجوية السفلى أهم انشغالات المحافل الدولية منذ مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية المنعقد باستكهولم سنة ١٩٧٢. وبتوصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة تمّ بلورة إطار الاتفاقية الدولية حول التغيرات المناخية والتي تمت المصادقة عليها في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية بريو دي جينيرو سنة ١٩٩٢، حيث تمّ تمثيل المملكة المغربية في هذا المحفل الدولي الهام على أعلى مستوى.

إن المناخ يعد العامل الأساسي لوجود الحياة واستمرارها على سطح الكرة الأرضية. وقد عرف المناخ تقلبات هامة امتدت على فترات ولآلاف السنين نتيجة لعدة أسباب طبيعية منها كالإنفجارات البركانية والشمسية، أو بفعل نشاطات الإنسان في العصر الحاضر. إذ غالباً ما تسفر هذه التقلبات عن عدة كوارث طبيعية تتسبب في أضرار فادحة وتكون جد مكلفة في الأرواح والممتلكات. الشيء الذي أثار اهتمام الرأي العام العالمي بموضوع التغيرات المناخية سواء على مستوى المنظمات الدولية أو صانعي القرار داخل الدول المعنية، حيث تمّ تكثيف التشاور بين الباحثين المختصين لوضع استراتيجية تهدف إلى التقليل من الأضرار الناتجة عن التقلبات المناخية، ووضع برامج تنموية من أجل الإستغلال الأفضل للموارد الطبيعية على المدى البعيد.

١ ـ تقييم الوضعية الحالية في المغرب

يشكل التغير المناخي عائقاً بنيوياً ومستعصياً بالنسبة للمجهودات المبذولة لتنمية القطاعات الاقتصادية بالمغرب وخاصة القطاع الفلاحي، الذي يحتل الأولوية القصوى في سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة منذ الاستقلال، طالما وأن الناتج الداخلي الخام الفلاحي يخضع وبشكل كبير للتغيرات والتقلبات المناخية.

وتجدر الإشارة في هذا الموضوع أن الظروف المناخية الصعبة التي عرفها المغرب خلال الموسم الفلاحي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٤ (سنة الكارثة الوطنية للجفاف)، كلفت الدولة ميزانية ضخمة لانعاش وتشغيل سكان العالم القروي المشكلين لنسبة تناهز نصف سكان المغرب.

٢ ـ الإجراءات والإنجازات المتعلقة بالاتفاقية:

١.٢ ـ القانون المالي

اعتباراً لأهمية التغيرات المناخية بالمغرب، تمت المصادقة ابتداء من سنة ١٩٩٦ على موازاة فترة القانون المالي مع السنة الفلاحية بهدف إدماج معطيات التغير المناخي وانعاكاساته على إنتاج المحاصيل الزراعية في إطار خطة تدبير أحسن لمالية الدولة.

٢.٢ ـ البرنامج الوطني للمناخ:

تمّ إعداد هذا البرنامج تنفيذاً لتوصيات برنامج الأجندة ٢١ من طرف عدة فعاليات اقتصادية واجتماعية وبشرية مهتمة بإشكالية التغيرات المناخية وتتكفل حالياً اللجنة الوطنية للمناخ، المكونة من ممثلين عن عدة وزارات ومؤسسات وطنية، بلورة وتنسيق وتقييم البرنامج الوطني للمناخ، ومن صلاحيات هذه اللجنة:

- إعداد مشاريع مدروسة ومنبثقة عن تحليل مسبق للحاجيات.
- تتبع تنفيذ البرنامج بالتنسيق مع المؤسسات والفعاليات المهتمة.
- السهر على تتبع الأخبار العلمية حول التغيرات المناخية.

كما يمكن لهذه اللجنة انتداب لجان فرعية مكلفة بدارسات معينة، بما في ذلك استدعاء خبراء وطنيين ودوليين للإسهام في أنشطة اللجنة.

٣.٢ ـ المجلس الأعلى للماء والمناخ؛

يعتبر المجلس الأعلى للماء والمناخ أعلى هيئة بالمغرب تهتم بالاستراتيجية الوطنية للماء والمناخ. وقد تمّ إحداث المجلس الأعلى للماء بأمر من صاحب الجلالة الملك حسن الثاني على إثر فترة قاسية من الجفاف ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤، وعقد دورته الأولى في ١٦ يوليو ١٩٨١. وبمناسبة الدورة الثامنة للمجلس المنعقدة في ١٩٩٤/١/٣١ تمّ إدماج ميدان المناخ في اهتمامات المجلس الأعلى للماء.

٣ ـ برنامج تطوير الأرصاد الجوية الوطنية:

بمناسبة انعقاد الدورة السابقة للمجلس الأعلى للماء والمناخ، تمّ إعطاء الإنطلاقة لتطوير ميدان الأرصاد الجوية الوطنية وذلك بتمكينها من جميع الوسائل المادية والتقنية الضرورية، وربطها مع أكبر عدد ممكن من الشبكات الرصدية العالمية مع تشجيع البحث العلمي.

وقد تمّ إعداد وتنفيذ برنامج شامل لتطوير التوقعات على المدى المتوسط لكي يصبح المغرب ثالث دولة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا في هذا الميدان. كما حظي هذا البرنامج باهتمام خاص لدى وزارة الأشغال العمومية، التي بادرت إلى تنظيم عدة حلقات للتفكير والتتبع والتقييم حول المحاور التالية:

- الدقة في المعلومات ومدة التوقعات وجودتها.
- التحكم في التغيرات المناخية على المستوى المحلي.
- تقييم أضرار بعض العوامل المناخية.
- الإندماج في الشبكات الرصدية العالمية.

ولقد استلزم تنفيذ هذا البرنامج توفير تجهيزات هامة كبناء مقر جديد لمديرية الأرصاد الجوية الوطنية، واقتناء الأجهزة المتطورة، فضلاً عن وضع برنامج مكثف للدورات التدريبية بالخارج لفائدة أطر ومستخدمي الأرصاد الجوية.

٤ ـ برنامج المناخ الفلاحي:

ومثلما تمت الإشارة إليه، فإن مناخ المغرب يتميز بتغيرات مناخية جد هامة كالجفاف، والبرد والصقيع والأمطار الطوفانية والرياح الجافة، حيث تسفر جميعها عن أضرار هامة وخسائر بالمحاصيل الفلاحية والتجهيزات العمومية.

ومن الإجراءات التي اتخذت في هذا الشأن:

- إعداد دراسة حول شبكة المحطات المناخية الفلاحية.
- إحداث صندوق وطني للكوارث الطبيعية.
- إحداث برنامج للتأمين الفلاحي.
- إحداث برنامج استعجالي لإغاثة الماشية في حالة الجفاف.
- إنشاء مجموعة دائمة للتفكير حول المناخ الفلاحي.

وللإشارة فإن مجموعة التفكير حول المناخ المشار إليها تنبثق عنها لجنة مشتركة لتنسيق الأشغال بين وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي ووزارة الأشغال العمومية المحدثة منذ سنة ١٩٩٥، والتي أنجزت برنامج عمل يشتمل على المحاور التالية:

- إحداث هيكلة للتنسيق على صعيد وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

- إعداد برنامج للتمويل لتطوير شبكة المحطات المناخية الفلاحية.
- إعداد برنامج للتكوين وإعادة التكوين في هذا الميدان.
- بلورة برنامج لإعداد خرائط وطنية للتربة.
- إحداث بنك للمعلومات المناخية بالوزارة.
- إعداد خرائط وطنية للمناطق المتجانسة فلاحياً.
- إحداث أنظمة لتوقع المحاصيل الزراعية.
- إحداث أنظمة لتدبير وبرمجة مياه السقي.
- إعداد خرائط وطنية لإنجراف التربة.
- إعداد نظام الوقاية من حرائق الغابات.

كما تمّ ضبط عدة معطيات تبين إهداف كل محور من المحاور المذكورة، وطرق وآليات العمل والتمويل، فضلاً عن المؤسسات الوطنية والدولية الواجب إشراكها في تنفيذ هذا البرنامج.

٥ ـ مشروع المبارك:

تمّ أحداث هذا المشروع من طرف صاحب الجلالة منذ سنة ١٩٩٢ حيث أطلق علية جلالته إسم المبارك، تيمناً بالبركة والخير العميم الذي يصاحب التساقطات المطرية بالمملكة.

ويهدف هذا المشروع إلى توفير وضبط صحة المعلومات حول التساقطات المطرية وإمكانية توقعها على المدى المتوسط والبعيد (أكثر من ٣ أشهر) وتعتبر هذه المعلومات جد ضرورية لحسن تدبير وتخطيط العمليات الفلاحية وترشيد استعمال الموارد المائية.

ويعتمد المشروع تقنيات إحصائية وديناميكية متعلقة بضبط تحركات الرياح والسحب وعدة عوامل جوية. وتسهر على تتبع مراحل المشروع فرق عمل من المهندسين والباحثين على الصعيد الوطني والدولي بالمشاركة مع جامعة إوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية.

٦ ـ المناخ والبيئة:

نظراً للارتباط الوثيق بين التغيرات المناخية والمجال البيئي تم اتخاذ عدة إجراءات:

١.٦ ـ الغازات المتسببة في الاحترار (غازات الدفيئة):

وضع المغرب دليلاً وطنياً حول مصادر الغازات المتسببة في الاحترار أي الغازات الدفيئة من خلال دراسة أنجزت حول هذا الموضوع. وأظهرت هذه الدراسة أن هذه الغازات لا تتجاوز ١,٣ طن من الغاز الكربوني سنوياً لكل فرد من السكان.

وعلى الرغم من ضآلة هذه النسبة، فإن المغرب ينهج سياسة بيئية وطاقية محكمة

تعتمد تحسيس وتوعية المواطنين بأهمية التغيرات المناخية على البيئة الوطنية إلى جانب حرصه على توفير مجموعة من القوانين المناسبة في هذا الميدان.

٦ ـ ٢: التشريعات والقوانين:

للحد من الإفرازات الملوثة للجو، أعدت وزارة البيئة عدة مشاريع قوانين ومراسيم متعلقة بمحاربة وتلوث الجو بهدف ضبط معايير ونسب إفراز الغازات الملوثة على الصعيد الوطني. وسيتم تعزيز هذه القوانين في القريب العاجل بمراسيم أخرى تتعلق بالوحدات الصناعية الكبرى ومولدات الكهرباء، المعامل الكيماوية، إلخ.

٦ ـ ٣: التدبير المعقلن للموارد:

من بين المنجزات التي تمت في هذا الإطار نشير إلى ما يلي:

- إنجاز مشروع تدبير الطاقة في المقاولات والشركات الوطنية من طرف وزارة الطاقة والمعادن بمشاركة الوكالة الأميركية للتنمية حيث تم إصدار توصيات مهمة في ميدان التدبير في اقتصاد الطاقة.
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية للمحافظة على البيئة والتنمية المستديمة، من طرف المجلس الوطني للبيئة سنة ١٩٨٥، حيث تم اعتبار تحسين جودة الهواء وعقلنة تدبير المياه من أهم أولويات هذه الاستراتيجية.

٦ ـ ٤: مشروع التغيرات المناخية RAB/9 4/G3

يهدف هذا المشروع المتعلق بالتغيرات المناخية، إلى دعم الموارد البشرية وتوظيفها لمعالجة وتتبع مقتضيات الاتفاقية الدولية حول التغيرات المناخية على مستوى دول المغرب العربي.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في إطار هذا المشروع:

- توفير القدرات التقنية على الصعيد الوطني والجهوي لتتبع مقتضيات الاتفاقية.
- تحديد وضبط المشاريع القمينة بالحد من آثار التقلبات المناخية.
- إحداث مركز للإعلام حول الطاقات المتجددة والبيئة.
- إعداد التقرير الوطني المنصوص عليه في الاتفاقية.
- إعلام وتحسيس الدول العربية الأخرى لتشجيع مثل هذه المشاريع.

٧ ـ أنشطة المنظمات غير الحكومية:

تعتبر أنشطة المنظمات غير الحكومة المتعلقة مباشرة بالتغيرات المناخية جد محدودة بالمقارنة مع الأنشطة الحكومية. وتعتبر الجمعية الوطنية لعلوم المناخ من أهم الجمعيات الفاعلة في هذا المجال وهي تهدف إلى:

- تشجيع البحث العلمي ونشر وتبادل المعلومات حول التغيرات المناخية.

- تحسيس السلطات ومراكز القرار بأهمية المناخ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي المحافظة على البيئة.
- توفير نقطة الاتصال بين جميع الجمعيات والمنظمات الوطنية والدولية المهتمة بالمناخ.
- تنظيم تظاهرات علمية على الصعيد الوطني والدولي.
- الإسهام في تنسيق وتوجيه البحث العلمي حول المناخ.

وقد قامت هذه الجمعية منذ إنشائها سنة ١٩٩٤ بعدة أنشطة:

- تنظيم مؤتمر وطني حول الجفاف في يونيو ١٩٩٥ تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة وبالتنسيق مع وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي ووزارة الأشغال العمومية، تميز بحضور مكثف لعدد كبير من المسؤولين من عدة مؤسسات مركزية وجهوية، ومنظمات غير حكومية.
- تنظيم مؤتمر وطني حول المناخ والفلاحة بأكادير في مارس ١٩٩٦.
- قبول الجمعية في لجنة الشراكة لتتبع المعاهدة المبرمة بين وزارة البيئة والجمعيات الغير الحكومية المهتمة بالمحافظة على البيئة والتي صادق عليها المجلس الوطني للبيئة في دورته الثانية (١٩٩٦).
- قبول الجمعية في لجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر الشراكة مع الجمعيات الغير الحكومية لأجل التقدم والتنمية، المنظم من طرف وزارة السكان والوزارة المكلفة بتنشيط الاقتصاد بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالة الأميركية للتنمية.

٨ ـ تقويم فرص المغرب للاستفادة من إطار الاتفاقية

٨ ـ ١: إمكانية إعطاء الانطلاقة لعدة مشاريع تنموية:

إن عملية التمويل الخاصة بقطاعات معينة والمنصوص عليها في الاتفاقية، يمكن اعتمادها والاستفادة منها لإنجاز عدة مشاريع تنموية وخاصة المشاريع ذات الانعكاس الإيجابي على البيئة للحد من الغازات.

٨ ـ ٢: تسهيل الحصول على التقنيات النظيفة والاستفادة منها:

فطبقاً لفكرة إنجاز المشاريع المشتركة بين الدول الموقعة على الاتفاقية التي أقرها مؤتمر برلين ١٩٩٥، يمكن إعداد عدة مشاريع تنموية مشتركة مع الدول المتقدمة من أجل الحصول على التقنيات النظيفة وخاصة بالنسبة للمشاريع الصناعية المقتصدة في الطاقة والإنتاج الكهربائي وللتقليل من إفرازات الميثان، وفي مجال التشجير أو فيما يخص مشاريع الاقتصاد في الطاقة في قطاعات التجارة أو المنازل السكنية، علماً بأن مرحلة إنجاز مثل هذه المشاريع ستستمر إلى حدود سنة ٢٠٠٠.

٨ ـ ٣: تدعيم الإمكانيات المؤسساتية:

يمكن للمغرب الاستفادة من الديناميكية الجديدة المنبثقة عن اتفاقية التغير المناخي لتدعيم عدة مؤسسات قطاعية ولا سيما تلك التي لها علاقة مباشرة بالتغيرات المناخية كالبيئة، الطاقة، تدبير الموارد الطبيعية ومحاربة التلوث الصناعي والسدود الصغرى. وينبغي تعزيز قدرات الأفراد والمؤسسات، وتشجيع تبادل المعلومات والخبرات وتكثيف الدورات التدريبية واللقاءات على الصعيدين الوطني والدولي.

٨ ـ ٤: التغيرات المناخية والموارد المائية:

يتضح من تحليل المخططات التوجيهية المنجزة أو التي هي في طريق الإنجاز ذات الصلة بتدبير الموارد المائية، أنه رغم تحقيق التوازن بين الحاجيات والموارد المائية المتاحة، ستظهر على المدى القريب والمتوسط منافسات حادة بين مختلف القطاعات المستعملة للماء خاصة في لحظات الاستهلاك القصوى أو في سنوات الجفاف.

ولذلك فإن وضعية مثل هذه تقتضي نهج استراتيجية منسجمة وصارمة يندمج فيها البحث والتنمية والوقاية، إلى جانب الاستعمال المعقلن للماء، مع حث الدول النامية الموقعة على الاتفاقية على تدعيم التجربة المغربية في بناء السدود وتدبير الموارد المائية واستخلاص الدروس والعبر منها باعتبارها نموذجاً رائداً يمكن الاقتداء به في ميدان التعامل الرشدي مع التغيرات المناخية لتوظيف مكوناتها في المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستديمة.

المغرب واتفاقية مكافحة التصحر

يعتبر التصحر والجفاف مصدر قلق دائم للمجتمع الدولي نظراً لما تشكله هذه الظاهرة من إعاقة مجهودات وأهداف التنمية المستديمة، وخاصة في البلدان الأقل نمواً. وإذ تذكر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بأهمية القرارات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ريو ٩٢ ولا سيما الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ الخاص بمكافحة التصحر، فإنها تؤكد كذلك على دور الحكومات الوطنية في التنفيذ المحلي لبرامج العمل في المناطق المتأثرة، وعلى التزام الحكومات المتقدمة حيالها باعتبار الظاهرة ذات بعد دولي.

كما تؤكد الاتفاقية كذلك سواء من خلال ديباجتها، ومبادىء أحكامها العامة، أو برامج العمل والتدابير الدائمة في البلدان المتأثرة بالتصحر أو البلدان المتقدمة، على الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية في مجال البيئة عموماً ومكافحة التصحر والجفاف بشكل خاص.

فالاتفاقية تعتبر هذه المنظمات شريكاً متضامناً في مكافحة التصحر وتخفيف آثار

الجفاف، وذلك عن طريق المشاركة في تنفيذ الأنشطة المبرمجة، وتجنيد طاقات السكان المحليين ولا سيما النساء والشباب، ومشاركة الجمهور على نطاق واسع في أنشطة التثقيف والتوعية وتقييم الحاجيات وتعبئة الموارد الممكنة في المناطق المتأثرة كلياً أو جزئياً من آفة التصحر.

١ ـ آليات محاربة التصحر بالمغرب:

١ ـ ١: الإطار القانوني والمؤسساتي:

يتوفر المغرب على نصوص تشريعية متعلقة بميدان مكافحة التصحر ويلتزم فضلاً عن ذلك بالمعاهدات والمواثيق السارية المفعول على الصعيد الجهوي والتي تنص على تكثيف جهود الدول المتعاهدة في محاربة ظاهرة التصحر. ومن بين النصوص التشريعية في هذا المجال يمكن أن نذكر: القانون الخاص بالمحافظة على الغابات واستغلالها (ظهير ١٠ أكتوبر ١٩١٧) والقانون الخاص بالاستثمارات الفلاحية (ظهير يوليو ١٩٦٩)، والقانون الصادر سنة ١٩٧٦ والذي ينظم مشاركة السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي.

ونظراً لأهمية ظاهرة التصحر في المنطقة، قام الاتحاد المغاربي بتكوين لجنة مختصة في مجال محاربة التصحر، وفي دورته العادية الخامسة سنة ١٩٩٢، صادق مجلس رئاسة الاتحاد على نص الميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستديمة، الذي هو بمثابة إطار للتعاون الجهوي من أجد الحد من التصحر بالمنطقة. والمغرب عضو بمرصد الصحراء والساحل (OSS) الذي تأسس سنة ١٩٩٠ بمبادرة من الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران والذي يضم في عضويته، إضافة إلى المغرب، بلدان الساحل والبلدان المتاخمة للصحراء، ويهدف هذا المرصد إلى تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في مجال محاربة التصحر.

١ ـ ٢: البرامج:

اعتمد المغرب منذ سنة ١٩٧٠ مجموعة برامج تهدف إلى الحد من ظاهرة الانجراف والتصحر من بينها:

أ ـ المخطط التوجيهي للتشجير (١٩٧٠) الذي يهدف إلى إقامة الغابات الاصطناعية على مساحة ٦٦٠٠٠٠ هكتار في ظرف ٣٠ سنة.

ب ـ المخطط الوطني لمحاربة التصحر (١٩٨٦) الذي استهدف تقييم الوضعية الراهنة للموارد الطبيعية واقترح توجهات ترمي إلى الحد من ظاهرة التصحر.

ج ـ المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية (١٩٨٨) الذي يهدف إلى حماية التربة من الانجراف وضبط نظام المياه وحماية السدود.

٢ ـ المنجزات:

إن جلّ المنجزات في قطاع مكافحة التصحر والانجراف إن لم نقل كلها ذات طابع حكومي. ويمكن تقسيم هذه المنجزات كما يلي:

٢ ـ ١: تهيئة وتدبير الغابات والمراعي:

لقد تم القيام في مرحلة أولى بجرد للقطاع الغابوي للتعرف على العناصر الضرورية لإنجاز استثمار وتدبير محكمين للموارد، تلتها تصفية للوضعية العقارية للأراضي الغابوية، وقد وصلت المساحة المحددة إلى ٤٤٦٥٠٠٠ هكتار من الغابات الرئيسية و٢٩٠٠٠٠ هكتار من مروج الحلفاء.

وللحفاظ على الغابة وحمايتها من الانقراض بفعل تصرفات الإنسان المسؤولة إزاء البيئة أو نتيجة للكوارث الطبيعية، تم شق ١٤٠٠٠ كلم من المسالك الغابوية وتحديث وتوسيع شبكة الاتصال اللاسلكي، وحفر ١٧٠٠ كلم من مصدات النيران وإنشاء ١١٨ برجاً للمراقبة.

٢ ـ ٢: تهيئة وتدبير الغابات:

سعياً من المغرب لاستثمار أمثل لموارده الغابوية، تمت إعادة هيكلة إدارة المياه والغابات، وإحداث مديرية للتنمية الغابوية ومديرية للمحافظة على الغابات، فضلاً عن المركز الوطني للأبحاث والتجارب الغابوية. ولكي يتسنى الرفع من مردودية الغابات وضمان تنميتها بصفة مستديمة، تم إنجاز تصاميم التهيئة لمساحة غابوية تقدر بـ ٢,٣ مليون هكتار أي ما يعادل ٤٠٪ من الغابات الرئيسية للبلاد، كما قامت إدارة المياه والغابات والمحافظة على التربة بالمساعدة على التجديد الطبيعي للغابات (الأرز، البلوط الفليني) بوتيرة تصل إلى ٢٥٠٠ هكتار سنوياً.

كما أن المساحة الإجمالية للتشجير بلغت ما يناهز ٥٣٠٠٠٠ هكتار، ويمثل هذا الإنجاز ٧٠٪ من المساحة المتوخاة أصلاً في المخطط الوطني للتشجير.

٢ ـ ٣: تهيئة وتنظيم المراعي:

تساهم المراعي الواقعة خارج الغابة بنسبة ٢٦٪ في تغطية الحاجيات الغذائية لقطيع الماشية. ولقد قامت وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي في إطار ظهير يوليو ١٩٦٩، بعدة منجزات من أجل الرفع من مردودية المراعي وتنميتها في إطار البرنامج الوطني لتحسين المراعي، نذكر من بينها:

أ ـ حصر ١٩ منطقة قابلة للتحسين الرعوي.

ب ـ تكوين ٤٢ تعاونية رعوية خارج الغابة وعدد لا بأس به من التعاونيات الغابوية الرعوية.

ج ـ شق مسالك رعوية وإنشاء تجهيزات في المناطق الرعوية تشمل نقاط مياه ومخابىء للماشية.

د ـ توسيع رقعة الغطاء الرعوي عن طريق البذور (١٣٠٠٠ هكتار) أو عن طريق غرس شجيرات مغذية للماشية (٣٠٠٠٠ هكتار).

هـ ـ إنشاء مركز وطني للبذور الرعوية يمتد على مساحة ٢٠٠ هكتار بمساعدة الوكالة الأميركية للتعاون الدولي.

و ـ المساعدة على التجديد الطبيعي للغطاء الرعوي (٣٠٠٠٠٠ هكتار).

٢ ـ ٤: المحافظة على التربة وإعداد الأحواض العليا:

أنجزت في هذا الميدان عدة دراسات في الأحواض العليا المجاورة لستة عشر (١٦) سداً، أي ما يعادل مساحة ٣,٣ مليون هكتار، وذلك من أجل تحديد نسبة الانجراف بهذه المناطق. وقد أصبحت التدخلات في مجال مقاومة الانجراف، تراعي في حسبانها، زيادة على الأراضي المتضررة، كل المشاريع التنموية التي تدمج مكون المحافظة على التربة في استراتيجيتها. وفي هذا الإطار تمت صيانة مساحة ٤٦٥٠٠٠ هكتار منذ سنة ١٩٨٠، كما تم غرس ٢٠٠٠٠ هكتار منذ سنة ١٩٨٠ بالمناطق الجبلية والهضاب.

٢ ـ ٥: مكافحة تراكم الرمال:

شملت المنجزات في مجال مكافحة تراكم الرمال العمليات التالية:

* تثبيت الكثبان الرملية الساحلية على مساحة تناهز ٣٠٠٠٠ هكتار و٧٠٠ هكتار في المناطق الداخلية.
* حماية ٢٢ من التجمعات العمرانية في المناطق القارية و٨٥٠٠ هكتار من أشجار النخيل في الواحات و١٨ خطارة للسقي التقليدي و٢٦ كلم من قنوات الري على مساحة ٣٠٠ هكتار.
* حماية ٢٥ كلم من الطرق.

وإثر الكارثة الوطنية للجفاف التي عرفها المغرب سنة ١٩٩٥، تم إعداد برنامج استعجالي لفائدة سكان العالم القروي، يهدف إلى توفير الماء الصالح للشرب والشغل لفئة عريضة من المواطنين.

٣ ـ الاستنتاجات والآفاق المستقبلية

يمكن القول إنه رغم المجهودات الكبيرة التي حققها المغرب في مجال محاربة التصحر، فإن هذه الظاهرة لا زالت تهدد ثلثي مساحة البلاد التي تدخل ضمن المناطق الجافة.

ولكي يتسنى الحد قدر الإمكان من زحف التصحر، لا بد من إعادة تقييم البرنامج الوطني لمكافحة التصحر، وذلك في إطار سياسة تنموية مستديمة تقوم على الاستغلال

المحكم للموارد الطبيعية. ولن تنجح هذه السياسة ما لم تأخذ في الاعتبار آراء السكان المحليين وجميع مكونات المجتمع المدني. وينبغي أن يشمل تقييم البرنامج الوطني لمكافحة التصحر جميع النظم البيئية بالبلاد ويدخل في حسبانه المشاريع التالية:

ـ محاربة كثبان الرمال.

ـ تهيئة المراعي والحد من آثار الرعي الجائر.

ـ حماية الموارد الطبيعية.

ـ البحث عن موارد مائية جديدة.

ـ تحسين طرق صرف مياه السقي للحد من ملوحة الأراضي، وخاصة بالمناطق الجنوبية.

ـ حماية التربة من الانجراف.

ـ تكثيف عمليات التشجير.

ـ البحث عن أصناف نباتية متكيفة مع التغيرات المناخية ومقاومة التصحر.

ونظراً لضخامة الأشغال اللازمة لمحاربة ظاهرة التصحر، نود أن نشير إلى مسؤولية والتزام الدول المتقدمة، والتي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة بكل صراحة، في تقديم الدعم المالي والخبرات التقنية وإعانة الدول الأقل نمواً ومن بينها المغرب لمساعدتها على تحقيق المشاريع المذكورة أعلاه.

وتجدر الإشارة في هذا الميدان، أن برامج مكافحة التصحر، لن تكون لها مردودية فعالة إلا إذا تم إنجاز برامج تنموية مستديمة. ولعل التجربة التي أنجزها المغرب ومنذ عشرين سنة داخل المناطق الصحراوية خير مثال على ذلك. فقد تم تطوير مختلف البنيات التحتية وتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين، مما ساعد على تحويل المناطق الصحراوية من مناطق جرداء إلى مناطق ذات أهمية اقتصادية وبيئية.

الاستنتاجات العامة والتوصيات:

إن موقع المغرب الاستراتيجي وتفتحه على المنظومة الدولية واستجابته للمشاركة في بناء التنمية المستديمة على الصعيد العالمي، جعله يوقّع على عدة معاهدات أورو ـ متوسطية ودولية في إطار التعاون والشراكة. ولتنفيذ مقتضيات هذه المعاهدة، اتخذت إجراءات متعددة على المستوى المؤسساتي منها إنشاء ٣ وزارات جديدة تعنى بشؤون البيئة والسكان وحقوق الإنسان أحدثت داخل كل منها مجالس ومؤسسات مختصة وضعت استراتيجيات وبرامج عمل قطاعية لتنفيذ الخطط الإنمائية.

ـ وتعزز العمل في القطاع الاجتماعي وخاصة في مجال الصحة والسكن ببرامج رائدة كالبرنامج الوطني للتلقيح وبمشروع محاربة دور الصفيح والسكن غير اللائق بإنجاز مشروع ضخم للسكن الاقتصادي.

- كما عرف المغرب تحولاً نوعياً على المستوى السياسي تمثل في مراجعة الدستور باستراتيجية التنمية للبلاد عن طريق إحداث جهات باللامركزية وبالاستقلالية في وضع برامج تنموية محلية تأخذ بعين الاعتبار تعبئة الموارد وإمكانات الجهة وذلك بمشاركة السكان.
- أما فيما يخص المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها فقد وقّع المغرب على كل الاتفاقيات الواردة في الأجندة ٢١ وعبّر عن استعداده وإرادته الفعلية لتنفيذ محتوياتها. وترجم هذه الإرادة في قيامه بإنجاز دراسات ووضع استراتيجيات وبرامج قطاعية للاستغلال العقلاني للماء وحماية الأصناف النباتية والحيوانية ومكافحة انجراف التربة وزحف الرمال والتصحر.
- وعلى الرغم من المجهودات المبذولة وطنياً، فإن المغرب يقطع شوطاً كبيراً في مجال التنمية المستديمة الهادفة إلى تنمية الاقتصاد الوطني والمحافظة على البيئة من أجل حياة أفضل للسكان.
- كما أن الخطط الإنمائية التي تم وضعها ينقصها الانسجام بين مكوناتها لغياب رؤية شمولية للتنمية، ومحدودية تنفيذها ميدانياً، لقلة الإمكانات والموارد المالية.
- فعلى المستوى الدولي لم يستفد المغرب بالقدر الكافي من المساعدات الدولية لاعتبارات تنظيمية داخلية وعدم وفاء الدول المانحة بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر ريو. وينعكس هذا النقص بشكل ملموس في القطاع الاجتماعي وخاصة في الوسط القروي لغياب البنيات التحتية وارتفاع كلفة تنفيذ المشاريع.

وفيما يخص دعم دور المجموعات الرئيسية، فإن الإجراءات التي اتخذت على المستوى الدستوري والتنظيمي ستخلق المناخ الملائم للتنمية المستديمة غير أن تفعيلها لتغيير سلوكيات المواطنين يحتاج إلى ردح طويل من الزمن، ويتطلب استثماراً للموارد البشرية والكفاءات والخبرات الوطنية ومؤسسات البحث العلمي، هذا فضلاً عن تنمية التعاون الجهوي والدولي في مجال نقل التكنولوجيا الملائمة للبيئة والتنمية.

توصيات:

- دعوة المنظمات الدولية والمانحين إلى تكثيف المساعدات المالية والتقنية لدعم المشاريع والبرامج الإنمائية ذات الصلة بمحتويات الأجندة ٢١.
- إيجاد ميكانيزمات وآليات للتنسيق بين البرامج القطاعية الوطنية وبرامج وأنشطة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لصياغة مشاريع مندمجة للحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة.
- إقرار نظام للشراكة بين القطاعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

والمنعشين الاقتصاديين وكافة فاعليات المجتمع المدني من أجل التنفيذ العملي للمشاريع وملاءمتها لخصوصيات التنمية المحلية.
- ضرورة إعطاء المزيد من العناية للبرامج الاجتماعية ذات الأولوية الموجهة للفئات الاجتماعية المحرومة ولا سيما في الوسط القروي والمناطق المهمشة.
- العمل على التوظيف الأمثل للموارد البشرية من أجل تنمية وتطوير البحث العلمي واستثمار التكنولوجيا ولا سيما المتعلقة بالمجال الإيكولوجي.
- دعم التنسيق وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين المنظمات غير الحكومية المنضوية في إطار الشبكة العربية للبيئة والتنمية والتكثيف من اللقاءات الجهوية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة والتنمية.
- دعوة المنظمات الدولية والجهوية المعنية بقضايا البيئة والتنمية المستديمة والمانحين وصناديق التمويل إلى تخصيص المزيد من الاعتمادات المالية الكفيلة بالمساعدة على تحقيق البرامج والمشاريع الإنمائية المنفذة على مستوى الوطن العربي من لدن الحكومات والمنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا البيئة والتنمية المستديمة.

محضر اجتماع حلقة التشاور المغربية حول تقييم مدى تنفيذ الأجندة ٢١

استجابة لطلب الشبكة العربية للبيئة والتنمية الخاص بعقد حلقة للتشاور المغربية حول تقييم مدى تنفيذ الأجندة ٢١ والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الحكومات والمجتمعات الاقتصادية والمدنية، ورغبة في إعطاء طابع وطني للتقرير الذي أعدته مجموعة من المنظمات غير الحكومية حول نفس الموضوع؛ قام النادي المغربي للتربية السكانية والبيئية، باعتباره نقطة اتصال على الصعيد الوطني، بتنظيم يوم وطني للتشاور حول تقييم ما أنجز خلال خمس سنوات بعد ريو، وذلك يوم الجمعة ٨/ ١١/ ١٩٩٦ بكلية علوم التربية بالرباط على الساعة الثانية بعد الزوال.

قام النادي المغربية للتربية السكانية والبيئية بتنشيط هذا اللقاء الذي حضرته عدة فعاليات وطنية عاملة في مجال البيئة والتنمية ومنها من:

* القطاع الحكومي:
  - وزارة البيئة.
  - وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.
  - وزارة الصحة العمومية.
  - وزارة الأشغال العمومية.
  - وزارة التربية الوطنية.
  - وزارة الصيد البحري والملاحة التجارية.
* القطاع غير الحكومي:
  - النادي المغربي للتربية السكانية والبيئية.
  - الجمعية المغربية للبيئة والمجتمع (تطوان).
  - الجمعية المغربية لحماية البيئة.
  - الجمعية المغربية لمحاربة الانجراف والتصحر.
  - الجمعية المغربية لعلوم المناخ.
  - جمعية أوراش وبيئة (الدار البيضاء).
  - جمعية تلك هي للتنمية القروية.
* الهيئات المنتخبة:
  - الجماعة الحضرية للرباط حسان.

وقد افتتح الاجتماع من طرف رئيس الجلسة السيد الكاتب العام للنادي المغربي

للتربية السكانية والبيئية عبد الغني المعروفي، الذي رحب بالمشاركين موضحاً أهداف هذه الحلقة وأهميتها باعتبارها تهيئاً لمؤتمر التشاور العربي الذي سينعقد بلبنان من ١٩ إلى ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦. وإثر ذلك شرع في تنفيذ جدول أعمال الاجتماع.

وهكذا قدم السيد جمال الدين محمد من النادي المغربي للتربية السكانية والبيئية نظرة شاملة على الشبكة العربية للبيئة والتنمية، مشيراً لهياكلها وأهدافها وبرامجها ومنجزاتها في مجال تنسيق العمل البيئوي والتنموي على المستوى العربي، تحقيقاً لصيانة الموارد الطبيعية للبيئة العربية وحمايتها. ثم أعطيت الكلمة لمقرري اللجان التي ساهمت في إعداد التقرير الوطني لتقديم الخلاصات والاستنتاجات والتوصيات التي تضمنها التقرير الذي شمل المحاور التالية:

١ ـ تقييم الأجندة ٢١ قدمه عبد الهادي بنيس من ASMAPE.

٢ ـ المغرب واتفاقية التنوع البيولوجي قدمه اليوسفي محمد من ASMAPE.

٣ ـ المغرب واتفاقية التغير المناخي قدمه علالي عبد القادر من ANACLIM.

٤ ـ المغرب واتفاقية التصحر قدمه محمد رحماني من ALCESDAM.

وقد كان ذلك مناسبة استعرض فيها كل متدخل أهم مكونات تلك المحاور مركزين على ما أنجز فعلاً في تلك الاتفاقيات وعلى المشاريع التي لا تزال تنتظر التنفيذ؛ دون إغفال الإشارة لبعض العوائق والصعوبات التي حالت دون تحقيق كل الأهداف المخططة.

وبعد ذلك فتح باب المناقشة حيث شارك فيها جل الحاضرين من ممثلي القطاعات الحكومية وغير الحكومية والمنتخبين، وقد كان ذلك فرصة لمناقشة المنهجية المتبعة في إعداد التقرير ولتقديم معطيات عن واقع البيئة بالمغرب وتقييم المخطط الوطني للمحافظة على البيئة. وقد ساعد كل ذلك على إغناء التقرير المعد وتطعيمه بمعطيات حول واقع البيئة والتنمية في بعض جهات المملكة، كما طرحت بعض الاقتراحات والتوصيات حول السبل الكفيلة بتحقيق خطة العمل ٢١ والاتفاقيات المرتبطة بها، ودور مصادر التمويل في ذلك، وضرورة تصور مشاريع مندمجة للشراكة بمساهمة مختلف القطاعات الحكومية والأهلية والدولية والقطاع الخاص، بما يخدم التنمية المستدامة.

وفي الختام عبّر الحاضرون عن أهمية التظاهرة كما أيدوا فكرة مشاركة المنظمات الأهلية الوطنية في المحافل العربية والدولية للتعريف بمساهمتها في مجال التنمية المستدامة. كما اعتبروا أن حلقة التشاور المغربية هي مناسبة لوضع لبنات وأسس التنسيق بين كافة فاعليات المجتمع المدني الفاعلة في مجال البيئة والتنمية.

وانتهى الاجتماع، بعد أن حقق أهدافه، على الساعة الثامنة مساء.

المقرر: عبد الله أيت الخياري

تقرير البحرين

تقرير أولي عن سير أعمال اللجان المختصة بتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين

إن دولة البحرين من ضمن الدول التي شاركت ودعمت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في مدينة ريو دي جينيرو في البرازيل عام ١٩٩٢، والذي أكد على أقران التنمية المستدامة بالحفاظ على البيئة. ومن أجل وضع إعلان ريو حيز التنفيذ فقد سعى لجنة حماية البيئة لتأمين مشاركة كافة الجهات المعنية لتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، حيث تم تشكيل لجنة وطنية لإعداد استراتيجية وطنية لتنفيذ برنامج جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وقد عقدت عدة اجتماعات تم فيها تحديد الأولويات وتم الاتفاق على اختيار خمسة مواضيع بيئية واعتبارها قضايا بيئية ملحة. وهذه المواضيع هي:

١ ـ حماية مصادر المياه.

٢ ـ إدارة المخلفات والمواد الكيميائية.

٣ ـ حماية البيئة البحرية.

٤ ـ حماية الغلاف الجوي.

٥ ـ تغيير أنماط الاستهلاك.

وقد طلب من جميع الوزارات المعنية والجهات شبه الرسمية والشركات والمؤسسات العلمية والجمعيات النسائية والمهنية ترشيح من يمثلها في تلك اللجان. وقد تم اختيار منسق من لجنة حماية البيئة لكل لجنة لتسهيل عمل تلك اللجان.

١ ـــ لجنة حماية مصادر المياه

تم تشكيل هذه اللجنة برئاسة ممثل من جامعة الخليج العربي وعضوية الجهات المعنية بشؤون المياه التالية، وزارة التنمية والصناعة، شركة نفط البحرين (بابكو)، جامعة الخليج العربي، شركة ألومنيوم البحرين (ألبا)، وزارة التجارة والزراعة، إدارة توزيعات المياه، مركز البحرين للدراسات والبحوث، الهيئة البلدية المركزية، جمعية نهضة فتاة البحرين.

أهم المهام التي أنيطت باللجنة هي كالتالي:

١ ـ تحديد وتقييم مصادر المياه.

٢ ـ حماية مصادر وجودة المياه والمحافظة على النظم البيئية المائية ومنع تلوث المياه الجوفية.

٣ ـ الإدارة والتطوير المتكامل لمصادر المياه.

٤ ـ تأثير تغير المناخ على مصادر المياه.

وقد شرعت اللجنة بإعداد برنامج العمل وتضمنت مراجعة الدراسات التي أنجزت في هذا المجال والسياسات العامة لإدارة مصادر المياه وبرامج توعية لترشيد استهلاك المياه، وحيث أنه يتوفر لدى مركز البحرين للدراسات والبحوث مشروع استراتيجية المياه بدولة البحرين فقد تم الأخذ بها على المستوى الوطني.

٢ ـــ لجنة إدارة المخلفات والمواد الكيميائية

شكلت هذه اللجنة برئاسة ممثل من وزارة التنمية والصناعة وعضوية الجهات المعنية التالية: وزارة التنمية والصناعة،شركة البحرين لسحب الألومنيوم (بلكسكو)، إدارة الثروة السمكية، وزارة الصحة، شركة نفط البحرين (بابكو)، مصنع الزامل للأصباغ، شركة ألومنيوم البحرين (ألبا)، إدارة صحة البيئة، جمعية الكيميائيين البحرينية، وزارة التجارة والزراعة، مركز البحرين للدراسات والبحوث.

أهم المهام التي أنيطت باللجنة هي كالتالي:

١ ـ عمل آلية للتحكم في المواد الكيميائية في الصناعة والاستخدام اليومي لهذه المواد.

٢ ـ إقتراح نظام سجلات للمواد الكيميائية في مجال التعبئة والملصقات والتخزين.

٣ ـ تعزيز القدرات الوطنية عن طريق اقتراح آليات قانونية مناسبة مع زيادة الوعي في مجال التحكم في المواد الكيميائية والمخلفات.

٤ ـ إقتراح آلية لمنع نقل المواد الكيميائية السامة عبر الحدود.

٥ ـ إقتراح طرق فعالة لتشجيع خفض المخلفات عن طريق فكرة إعادة الاستعمال والتدوير.

٦ ـ دراسة مواقع مناسبة للتخلص من النفايات الصناعية.

٧ ـ دراسة خيار المعالجة الإقليمية للنفايات.

٨ ـ إقتراح آلية لنشر الأبحاث في مجال المواد الكيميائية والنفايات.

وقد تقدمت إدارة صحة البيئة (الهيئة البلدية المركزية) بسياسة لمعالجة المخلفات الصلبة غير الخطرة وهي في طور التقييم والدراسة.

٣ ـــ لجنة حماية البيئة البحرية

تشكلت هذه اللجنة برئاسة ممثل من اللجنة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وعضوية الجهات المعنية التالية: إدارة الثروة السمكية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، جامعة البحرين، وزارة الإسكان، وزارة التربية والتعليم، جمعية التاريخ الطبيعي البحرينية، الهيئة البلدية المركزية، اللجنة الوطنية لحماية الحياة الفطرية.

أهم المهام التي أنيطت بهذه اللجنة هي كالتالي:

١ ـ إعداد خطط استرشادية لحماية المناطق الساحلية خاصة التي تتميز بأهمية اقتصادية.

٢ ـ إعداد خطة عمل لحماية مصادر الحياة البحرية، خاصة اتي تتميز بأهمية وطنية وعالمية.

٣ ـ دراسة تأثير التغير المناخي على المناطق الساحلية.

٤ ـ إعداد خطة لتشجيع البحوث التي لها علاقة بالبيئة البحرية والعوامل المؤثرة عليها.

وقد تم إعداد تقرير متكامل وضع فيه استراتيجية العمل من أجل حماية البيئة الساحلية وهو في طور التقييم.

٤ ـــ لجنة حماية الهواء

تم تشكيل هذه اللجنة برئاسة ممثل من مركز البحرين للدراسات والبحوث وعضوية الجهات المعنية التالية: وزارة الصحة، جامعة البحرين، وزارة التنمية والصناعة، وزارة الأشغال، هيئة الأرصاد الجوية، إدارة إنتاج الكهرباء، النقل العام، جمعية الأطباء البحرينية.

وأهم المهام التي أنيطت بهذه اللجنة هي:

١ ـ إعداد قاعدة معلومات عن الغلاف الجوي ليستفيد منها صناع القرار عند الحاجة.

٢ ـ إعداد استراتيجية واضحة للمساهمة في حماية الأوزون.

٣ ـ إقتراح السبل الكفيلة لمنع انتقال الملوثات عبر الحدود.

٤ ـ تحديد وتقدير آثار التلوث الناتج من المصادر الثابتة في البلاد.

٥ ـ إقتراح خطة عمل لمنع التلوث الجوي.

الجدير ذكره هنا بأن لجنة حماية البيئة قد قامت فعلاً بتنفيذ برامج الرصد الجوي بواسطة ٤ محطات موزعة في ٤ مناطق مختلفة في البحرين، وقد قامت لجنة حماية البيئة بتوزيع التقارير العلمية لجميع الوزارات والجهات ذات العلاقة.

٥ ـــ لجنة تغيير أنماط الاستهلاك

شكلت هذه اللجنة برئاسة ممثل من غرفة تجارة وصناعة البحرين وعضوية الجهات المعنية التالية: وزارة الإعلام، مركز البحرين للدراسات والبحوث، وزارة التربية والتعليم، جمعية نهضة فتاة البحرين، جمعية الاقتصاديين.

أهم المهام التي أسندت لهذه اللجنة هي:

١ ـ المساهمة في اقتراح سياسات وبرامج لتشجيع إجراء تغيير في أنماط الاستهلاك غير المستدامة.

٢ ـ التعريف بدور الاستهلاك وآثاره فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي.

٣ ـ تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج التي تقلل من الإجهاد البيئي.

٤ ـ تنمية فهم أفضل لدور الاستهلاك وكيفية إيجاد أنماط استهلاك أكثر استدامة.

٥ ـ المساهمة في تقييم العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك والبيئة، ودراسة أثر المتغيرات الجارية في هيكل الاقتصاديات الصناعية الحديثة على الوضع البيئي.

ويقوم جهاز البيئة في الفترة الحالية بتقييم أداء عمل هذه اللجنة واقتراح سياسة جديدة للمتابعة.

وعموماً فإن طموحات اللجان كبيرة جداً كما حددها جدول أعمال القرن ٢١ وأن إنجازات هذه اللجان لا بد وأن ينظر إليها بموضوعية حتى وإن كانت بسيطة. ولن تتحقق الطموحات إلا بتسخير الدعم الدولي من المنظمات ذات العلاقة، خاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ولجنة التنمية المستديمة.

التقرير الجزائري

مدى تنفيذ المخطط الجزائري في ميدان البيئة

تضمن التقرير الوطني الذي قدمته الجزائر لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المستديمة، المنعقد بريو دي جينيرو في شهر جوان ١٩٩٢، وصفاً لوضعية البيئة في البلاد، وكذا خطة عمل.

إن هذا التقرير، يصف بإيجاز أربعة سنوات بعد المؤتمر، وعلى ضوء توصيات ريو دي جينيرو التقدم المحرز:

أولاً: على المستوى المؤسساتي والقانوني.

ثانياً: في ميدان مكافحة التلوث وحماية الطبيعة.

ثالثاً: في أعمال التربية والتحسين.

رابعاً: في تكييف نظام التكوين والبحث.

أولاً: الإطار القانوني والمؤسساتي.

أ) الإطار القانوني

١ ـ ١ تعد الجزائر من بين البلدان السائرة في طريق النمو التي تبنت تشريعاً يغطي الجوانب الرئيسية لحماية البيئة، فالقانون المتضمن حماية البيئة المصادق عليه في ١٩٨٣، يتمحور حول أربعة مبادىء أساسية.

ـ تعد حماية البيئة جانباً أساسياً لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ـ تستلزم هذه الإستراتيجية توازناً بين أهداف النمو وأهداف حماية البيئة.

ـ يلزم القانون بتقييم انعكاسات المشاريع على مختلف التوازنات البيئوية.

ـ وأخيراً يجسد القانون مبدأ «من يلوث يدفع».

١ ـ ٢ يتضمن القانون أحكاماً مختلفة ترمي إلى:

ـ حماية الطبيعة والمحافظة على الحيوانات والنباتات.

ـ حماية مختلف الأوساط المستقبلية: الجو، المياه البحرية والقارية، من كل خطر التلوث والعدوى.

ـ إتقاء ومحاربة كل أشكال التلوث والضرر الناجمة عن المنشآت المصنفة، والنفايات والمواد الكيماوية.

١ ـ ٣ تعكف حالياً كتابة الدولة للبيئة على مراجعة الإطار القانوني، بقصد مراعاة التطور العالمي للقانون البيئوي المراعي بدوره للعلاقة الجلية بين البيئة والتنمية المستديمة، وسيتم إدراج أحكام جديدة تخص على الأساس.

- التأكد الأفضل للعلاقة بين البيئة والتنمية المستديمة.
- المحافظة على التنوع البيولوجي واستعماله المستديم.
- تحقيق انسجام القانون مع مختلف القوانين القطاعية بهدف حماية أحسن لمختلف الأنظمة البيئوية.
- اعتماد تكنولوجيات سليمة وغير ملوثة.
- إقامة نظام «المراقبة المتكاملة» للتلوث.
- إدخال أدوات اقتصادية ومالية
- توزيع مسؤولية السلطات العمومية على المستويات المركزية والجهوية والمحلية.
- ترقية التربية والتحسيس بالبيئة.
- تحقيق انسجام القانون مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها الجزائر.

١ ـ ٤ وعلاوة على ذلك، تقوم كتابة الدولة للبيئة من أجل نجاعة أكبر، بمراجعة المرسومين المتعلقين بدراسات التأثير على البيئة والمنشآت المصنفة، وتحضر مرسوماً يتعلق بتسيير النفايات الخطيرة.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه تمّ في ١٩٩٣ إصدار مرسوم يتضمن معايير إفراز المتدفقات الغازية.

١ ـ ٥ وقد تم من جهة أخرى الإعتراف للماء بصفة «المورد النادر» المعطاء للماء، ولهذا الغرض، قامت الوزارة المكلفة بالري بإدخال تعديلات هامة، ذات الطابع التشريعي والتنظيمي ترمي إلى تسيير الماء واستعماله عقلانياً.

وفي سنة ١٩٩٥، تمت المصادقة على أمر معدل لقانون ١٩٨٤ المتضمن قانون المياه.

تتمثل الإسهامات التي أتى بها التشريع الجديد في:

- تعريفة أكثر ملائمة لمحاربة التبذير.
- التسيير عن طريق الحوض المائي الكبير (المنطقة).
- إدراج نظام الإمتياز حتى في صالح القطاع الخاص.
- حماية أحسن للموارد.

١ ـ ٦ وشكلت المياه البحرية موضوع

- مرسوم (جانفي ١٩٩٤)، المتعلق بتنظيم مكافحة التلوث البحري بفعل المحروقات على المستوى الوطني.

- قرار وزاري مشترك، متعلق بنوعية مياه السباحة (فبراير ١٩٩٤).

١ ـ ٧ إستفاد التنوع البيولوجي في ١٩٩٥ محل بمرسومين:

- يحدد الأول القائمة المكملة للفصائل الحيوانية والنباتية الواجب حمايتها.
- بينما ينظم الثاني المؤسسات التي تملك حيوانات غير أليفة.

وهناك أربعة نصوص أخرى قيد الدراسة تتعلق بما يلي:

- حماية النباتات التي تقتطع بصفة فوضوية.
- تنظيم اقتطاع الأعشاب الطبية.
- تحديد الحظائر الجهوية ومعايير احداثها.
- تصنيف حدائق النباتات (الغنية بالتنوع البيولوجي) بالمدن الكبرى.

١ ـ ٨ وأخيراً، قامت المصالح التابعة لمندوب التهيئة العمرانية، بإعداد مشروع أمر يحدد التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة العمرانية بما يتضمن تنمية مستديمة للبلاد وهو الآن حيز المناقشة.

ب) الإطار المؤسساتي:

١ ـ ٩ تعد وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة، الهيئة الحكومية المكلفة بتسيير البيئة وتنسيق السياسة الوطنية لحماية مختلف الأنظمة البيئوية، ويكلف كاتب الدولة للبيئة لدى وزير الداخلية بتنفيذ هذه السياسة.

ولهذا الغرض يعتمد على:

- المديرية العامة للبيئة المؤسسة عام ١٩٩٤، والتي تضم خمسة مديريات (الوقاية من التلوث والضرر، التنوع البيولوجي والمساحات الطبيعية، التربية البيئوية والنشاط الدولي، تطبيق التنظيم والرقابة، الإدارة والوسائل).
- المفتشية العامة للبيئة والمفتشيات الولائية.
- المخابر الولائية للبيئة

١ ـ ١٠ تعكف الدوائر الوزارية الأخرى على تحديد تفويضات بيئوية واضحة جداً، حسب أهمية الأنظمة البيئوية الفرعية التي تعنيها قراراتها.

وعلى الصعيد المؤسساتي، تتكفل بالمسائل البيئوية مديريات (الفلاحة والغابات والري) و مديريات فرعية (الطاقة والصناعة، الصحة العمومية) أو مستشارون في الدواوين.

١ ـ ١١ ومن جهة أخرى، فإن ضرورة تنظيم تنمية مستديمة وأكثر انسجاماً في إطار مشروع الإنتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب تدابير لا مركزية وإعادة تحديد السلطات على المستويات المركزية والجهوية والمحلية، دفعت بالحكومة إلى تدعيم المهام المتصلة بالتهيئة العمرانية التي يتولاها منذ جانفي ١٩٩٥ مندوب وطني للتهيئة العمرانية لديوان وزير التجهيز.

١ ـ ١٢ إن اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستديمة، التي أنشأت في جانفي ١٩٩٤، بقرار وزاري مشترك، قد تحولت إلى مجلس أعلى للبيئة وللتنمية المستديمة بموجب مرسوم رئاسي في جانفي ١٩٩٥.

إن هذا المجلس الذي يرأسه رئيس الحكومة منظم على مستويين:

- مستوى سياسي يجمع الدوائر الوزارية الرئيسية.
- مستوى تقني يجمع أهم الوكالات المكلفة بحماية البيئة والطبيعة، وممثلي الأسرة العلمية وجمعيات البيئة.

يشكل المجلس، الذي يعد جهازاً مداولاً، الإطار المناسب الذي تناقش وتقرر فيه التوجيهات الإستراتيجية الكبرى وكذا خطط العمل البيئوي.

١ ـ ١٣ يضم المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المؤسس في أكتوبر ١٩٩٣، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة التي تتمثل مهمتها في تحليل وتقييم نتائج وآثار البرامج والتوازنات داخل المناطق وما بينها، وكذا التقدمات المحققة في اللامركزية، وعلى تحسين نمط معيشة السكان وعلى البيئة.

١ ـ ١٤ في سنة ١٩٩٢، أسس قانون المالية للصندون الوطني للبيئة في شكل حساب تخصيص خاص للخزينة يموله كل من الرسم شبه الجبائي الذي يفرض على النشاطات الملوثة للمنشآت المصنفة الذي وضع خصيصًا لهذا الغرض ومن ناتج الغرامات.

تخصّ أصناف نفقات الصندوق متابعة وضعية البيئة، الدراسات وبحوث التربية البيئوية والإعلانات المقدمة للجمعيات البيئوية.

يتم حالياً، إنجاز دراسة بهدف تحويل الصندوق إلى مؤسسة مالية أكثر نجاعة قادرة على التدخل في المجال الاقتصادي وتمويل أعمال إزالة التلوث.

١ ـ ١٥ وتجدر الإشارة في الأخير إلى مجهود التدعيم المؤسساتي التي تبذلها الوكالات الوطنية البيئوية القطاعية، لا سيما الوكالة الوطنية للموارد المائية، والوكالة الوطنية للغابات، والوكالة الوطنية للمحافظة على الطبيعة، والوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية.

ثانيا: **أهم الأعمال المنجزة من أجل حماية البيئة.**

٢ ـ ١ حماية المياه

٢ ـ ١.١. إن التقليص من تلوث المياه وتحديد سياسة للمحافظة على الموارد المائية القليلة يشكلان إحدى المشاكل البيئوية الكبرى في الجزائر. أعدت الوزارة المكلفة بالري في سنة ١٩٩٣، سياسة جديدة، حيث تم اتخاذ تدابير حازمة:

- **التعريفة:** تعتبر موارد المياه قليلة، ولذا يجب أن تكون لها تكلفة اقتصادية، لذلك تمت مضاعفة الأسعار في ١٩٩٣، وفي سنة ١٩٩٤ ارتفعت الأسعار بنسبة ٣٣٪، ولا زالت ترتفع بانتظام لتعكس التكلفة الحقيقية للتعبئة والمعالجة والتوزيع والتطهير.
- في سنة ١٩٩٣، تم تأسيس رسم التطهير، يقدر بـ ١٠٪ من أتاوة الماء وارتفع في ١٩٩٤ إلى ٢٠٪.

يخصص هذا الرسم للمؤسسات الخاصة بانتاج المياه والمكلفة بالتكفل تدريجياً بشبكة التطهير ومحطات تصفية المياه.

٢ ـ ١ ـ٢. شرعت الجزائر في إنجاز برنامج هام لرد الإعتبار لمحطات تصفية المياه، وإعادة استعمال المياه المطهرة، في إطار قرض البنك العالمي (١١٠ مليون دولار أمريكي).

٢ ـ ١ ـ٣. بعد انعقاد المؤتمر الوطني حول السياسة الجديدة للماء، في جانفي ١٩٩٥ وتعديل قانون المياه، سيتم تدريجياً تنفيذ تدابير جديدة تتمثل في:

- وضع نظام امتياز لصالح الأجهزة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية أو الأشخاص المعنيّين من القانون الخاص لاستغلال المنشآت الأساسية المائية. وقد يعني الامتياز كذلك، إنجاز منشآت أساسية بقصد استغلالها.
- إحداث وكالات جهوية للماء من أجل تسيير منسجم للمياه في وسطها العادي الذي هو الحوض المائي.
- إحداث إطار للتشاور، بحيث تستشار اللجان الجهوية للماء، التي تجمع ممثلين عن الدولة والجماعات المحلية والمستعملين، حول كل مسألة ذات العلاقة بالماء في المنطقة.

٢ ـ ٢. حماية البحر

٢ ـ ٢ ـ١: لقد ترتب عن التنمية الحضرية والصناعية على السواحل عواقب سلبية على الأنظمة البيئوية البحرية مهددة بذلك الثروات السمكية والإمكانيات السياحية، وعليه بات من المستعجل تحقيق تهيئة ساحلية سليمة من الناحية البيئوية، ولذلك، أعدت الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية مخططاً وطنياً لتهيئة الساحل، حيث تم استكمال الصيغة الأولى لهذا المخطط وتم عرضها على السلطات العمومية وهي تتمثل في:

- ترقية نظافة المدن الساحلية، وتلقين النظرة البيئوية للمستوطنات السكانية.
- تشجيع التسيير المشترك للتنمية الحضرية والتربة مع السهر على المحافظة على الأراضي الفلاحية.
- ترقية المشاريع ذات البيئة السليمة الخاصة بالتنمية الجهوية الساحلية والصيد البحري.

٢ ـ ٢ ـ٢. تشارك الجزائر في مخطط مغاربي لمكافحة تلوث البحر عن طريق المحروقات، وهذا في إطار التمويل الذي خصه لذلك الصندوق الدولي للبيئة، بالإشتراك مع البنك العالمي، فعلاوة على سن نصوص تشريعية وتنظيم ملتقى لبلدان البحر الأبيض المتوسط حول التلوث البحري العرضي (جوان ١٩٩٣)، وتنظيم ورشات التكوين (ماي ١٩٩٤)، فإن البرنامج قد بلغ مرحلة إقتناء التجهيزات لمكافحة التلوث البحري.

٢ ـ ٢ ـ٣. كما تشارك الجزائر في خطة عمل للبحر الأبيض المتوسط (إتفاقية برشلونة) من أجل حماية البحر الأبيض المتوسط، (التلوث البحري، التلوث الأرضي، المساحات المحمية، الغمر في البحر، . . .)، وفي هذا الصدد تم تحديد منطقة اختبارية لإجراء دراسات بها، تقع بين شرشال والتنس (سبتمبر ١٩٩٦).

٢ ـ ٣. التنوع البيولوجي ومكافحة إتلاف الغابات والتصحر

٢ ـ ٣ ـ ١. تسبب كل من التسيير الضعيف للفلاحة والغابات وأحواض المنحدرات والرعي الغير الملائم في تآكل التربة وتوسيع التصحر، وقد تمثلت أبرز الأعمال في:

- إنجاز خريطة تحسين بمسألة إتلاف الغابات عن طريق تقنيات الكشف عن بعد، بالتعاون مع المركز الوطني للتقنيات الفضائية.
- الشروع في سنة ١٩٩٥ في برنامج واسع، لإعادة تشكيل الغابات، في إطار سياسة الأشغال الكبرى التي أعدتها الحكومة، ويخص هذا البرنامج ٤٠٠,٠٠٠ هكتار مع إحداث ٥٠,٠٠٠ منصب شغل. وقد تم إعطاء الأولوية لأكبر أحواض المنحدرات الشمالية، بهدف تسيير متكامل للمياه والتربة، ومكافحة توحل السدود وتنظيم أحسن للمياه.

٢ ـ ٣ ـ ٢. يشكل تصحر السهوب (٢٠ مليون هكتار) ظاهرة مقلقة، حيث تعاني المناطق السهبية التي تزود جزءاً هاماً من تغذية الأغنام، من آثار الرعي المفرط الذي يؤدي إلى إتلافها الأكيد، إن لم يتم اتخاذ تدابير جازمة من أجل تنمية مستديمة.

إن هذه الوضعية مترتبة أساساً عن الوضع القانوني للسهوب التي يحكمها قانون الرعي، والذي يعتبرها ملكية للدولة التي تمنح حق استعمالها لمربي المواشي، دون أن تحدد مسؤوليات كل جهة، أي دور الدولة المنظم، ودور المستثمرين الذين هم مربوا الماشية من أجل تحديد الثروات طبقاً لمصالحهم.

وفي انعدام مراجعة هذا الوضع القانوني الذي يشكل شرطاً مسبقاً لتجديد الثروات، تم إقرار أعمال إعادة زرع السهوب وبدأ تطبيقها.

٢ ـ ٣ ـ ٣. وقّعت الجزائر إتفاقية التنوع البيولوجي في جوان ١٩٩٢ في ريو دي جينيرو، وصادقت عليها في ٢١ جانفي ١٩٩٥.

فطبقاً لهذه الإتفاقية، يتم القيام بأعمال لحماية الفصائل والأنظمة البيئوية.

- تحسين النصوص التشريعية والتنظيمية.
- مواصلة إنجاز الجرد المفصل للحيوانات والنباتات من طرف الوكالة الوطنية لحماية الطبيعة بالتعاون مع الجامعات الجهوية.
- تحضير الملفات الخاصة بإنشاء خمس (٠٥) حظائر طبيعية (النعامة، تاغيت، الجلفة، شنوى، جزر حبيباس).
- تنفيذ مشروع استصلاح المنطقة المحمية للقالة، وتدعيمها مع حماية كل الفصائل الحيوانية والنباتية (مشروع يموله الصندوق العالمي للبيئة).
- تنظيم أيام دراسية حول التنوع البيولوجي (أكتوبر ١٩٩٣ ومارس ١٩٩٤).

٢ ـ ٤. مكافحة مختلف أشكال التلوث والأضرار.

٢ ـ ١.٤ ـ التلوث الصناعي:

إن التلوث الذي تسببت فيه الصناعة الثقيلة في المناطق الصناعية، والصناعة الصغيرة والمتوسطة، المتواجدة بضواحي المدن وبداخلها هو هام جداً، فبالإضافة إلى الجهود التنظيمية الرامية إلى تأسيس نظام المراقبة المتكاملة للتلوث في الآجال المحددة، باشرت الجزائر في مشروع هام لمراقبة التلوث الصناعي وتخفيفه في منطقة شمال شرق البلاد، في إطار قرض البنك العالمي (منطقة عنابة/ سكيكدة) يساوي ١١٠ مليون دولار أمريكي.

٢ ـ ٤ ـ ٢. **حماية الجو:**

٢ ـ ٤ ـ ٢. ١. **حماية طبقة الأوزون**

انضمت الجزائر إلى إتفاقية وبروتوكول مونريال في إكتوبر ١٩٩٢، ففي إطار تنفيذ البروتوكول، تم تنصيب مكتب وطني «أوزون»، وهو ينشط حالياً.

كما تم إعداد برنامج وطني لإستبدال مادة الكلوروفليوكاربون (CFC)، وقد يحصل هذا البرنامج على الجزء الأول من تمويل الصندوق المتعددة الأطراف والبالغ ١٠ ملايين دولار.

يخص هذا البرنامج خمسة (٠٥) مشاريع لأربع (٠٤) مؤسسات عمومية كبرى:

إستبدال الكلوروفليوكاربون (CFC)، بالنسبة لوحدة إنتاج الثلاجات، وتحويل مجموعتين صناعيتين لمؤسسة (إيناد ENAD) (مشروعين)، وتحويل الكلوروفليوكربون (CFC)، لصنع الإسفنج لصالح باتيمتال و بروسيدار (BATIMETAL, PROSIDER).

كما تم إعداد برنامج ثان مخصص لخمس (٠٥) مشاريع لصالح مؤسسات خاصة صغيرة، ويحضى بتمويل قدره ٦٠٠,٠٠٠ دولار.

٢ ـ ٤ ـ ٢ ـ ٢. التغيرات المناخية

وقعت الجزائر إتفاقية التغيرات المناخية في جوان ١٩٩٢، وصادقت عليها في جوان ١٩٩٣ وبذلك تم تنصيب لجنة وطنية حول التغيرات المناخية، تعكف حالياً على تنظيم العمل للقيام بالجرد الوطني للإفرازات حسب أصناف المصادر والامتصاص حسب أصناف آبار الغاز التي لها أثر أماكن الإستنبات الدافئة.

وفي الوقت الحاضر، يستفيد المشروع من دعم المشروع الجهودي للصندوق العالمي للبيئة الذي يسيره برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بمبلغ قدره ٣١٠,٠٠٠ دولار، مخصصة لأعمال دعم المؤسسات والتجهيز بالإعلام الآليوالاتصال.

وعلى الصعيد الوطني، نسجيل تقدماً طفيفاً بخصوص مراجعة نمط الاستهلاك الطاقوي الوطني من خلال:

- سياسة التعريفة المتضمنة إسعاراً ملائمة، تسمح بتنفيذ سياسة للمحافظة على الطاقة واستبدال البترول بطاقات أكثر توفراً، وأقل تلوثاً، كالغاز الطبيعي، غاز البروبان المميع.
- استمرار سياسة غاز البروبان المميع، الوقود، تتعرض لصعوبات تمويل العناصر المشكلة للخزانات، مما يتطلب اتخاذ تدابير تشجيعية.
- مواصلة برنامج الطاقة الشمسية والطاقات الأخرى المتجددة.

٢ ـ ٤ ـ ٣ج النفايات الخطيرة

سمحت دراسة قام بها البنك العالمي، من إعداد جرد مفصل للنفايات الخطيرة، حسب أصناف النفايات الكبيرة، واقتراح توصيات لتسييرها العقلاني.

وفي هذا الإطار، سيتم إنجاز أول مكان مراقب بالنسبة لمثل هذا النوع من النفايات في منطقة شمال شرق البلاد، وقد تم اختيار الموقع في منطقة سكيكدة، وإنجاز دراسة مدى التأثير.

٢ ـ ٤ ـ ٤د. ترقية الصناعة البيئوية

لقد تمّ وضع سياسة تشجيعية لترقية صناعة الاسترجاع الصغيرة على الخصوص، وفي هذا الإطار استفاد ثلاثون (٣٠) مشروعاً للإسترجاع، وإعادة معالجة النفايات (معادن البلاستيك، النسيج...)، من امتيازات منحتها وكالة ترقية ودعم الإستثمارات مثل عدم فرض جباية على كلفة الإستثمارات والإعفاء من الحقوق الجمركية.

كما تتولى وكالة ترقية ودعم الإستثمارات بصفتها «المتعامل الوحيد» لترقية الاستثمارات وتحديد أماكن المشاريع وتأثيرها على البيئة.

ثالثاً: النوعية والتربية البيئويتان

٣ ـ ١. يشكل الإنشغال البيئوي مركز اهتمام دائم لدى السلطات العمومية والمجتمع المدني، بحيث يشارك ما يقارب من ١٣٠ جمعية بيئوية ذات طابع وطني، جهوي أو محلي والتي تم جردها مؤخراً، في نوعية وإعلام الجمهور بأشكال مختلفة، نذكر منها الورشات والملتقيات، والأيام الدراسية والأعمال التطوعية الميدانية والحملات الإعلامية.

وهناك منظمات غير حكومية، شكلت نفسها مدعية بالحق المدني في مسائل قضائية ذات الصلة بتدهور البيئة.

٣ ـ ٢. لقد تمّ إدخال مادة البيئة إلى المدرسة، ضمن برنامج تعليم الطفل (الطور الإبتدائي)، وفي برنامج العلوم الطبيعية للتعليم الثانوي.

وسيتم دعم هذه التجربة في إطار برنامج البيئة الموقع عليه في سبتمبر ١٩٩٦ مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

٣ ـ ٣ تساهم الصحافة المكتوبة في تحسيس المواطن، حيث خصصت صفحات وعناوين عديدة لمعالجة مسائل البيئة.

٣ ـ ٤ تبرمج في الإذاعة حصص منتظمة تتعلق بالبيئة، نذكر من بينها («الكرة الخضراء»، «لا تضر بطبيعتي»، البحر الأبيض المتوسط»).

٣ ـ ٥ التلفزة بدورها تشارك في هذا السعي، فإذا كانت أغلبية الأشرطة منتوجاً أجنبياً، فإن الإنتاج الوطني يتحسن من يوم لآخر، وقد تمت برمجة العديد من الأشرطة الوثائقية الجيدة، ومع ذلك يبقى من الضروري إعداد برنامج إعلامي منسق في الزمن وذي ترتيب لأولويات بث المواضيع.

وسيسمح تأسيس الجهاز الإعلامي المتخصص لدى المديرية العامة للبيئة، بمساعدة البرنامج البيئوي المتفق عليه مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبدفع الأعمال الضرورية.

٣ ـ ٦ ونشير في آخر المطاف، أن دليلاً للبيئة نشر في ١٩٩٤، وأن النشرة الأسبوعية للبيئة يمكنها أن تنشر بانتظام أحسن عند تأسيس الجهاز الإعلامي.

رابعاً: التكوين والبحث العلمي

١ ـ ٤ تحتضن في الوقت الحاضر عشرون مدينة جامعية تقريباً، مؤسسات للتعليم العالي تكون مهندسين وتقنيين في ميادين مرتبطة بدرجات مختلفة بالبيئة، هندسة البيئة، هندسة الكيمياء، علم الغابات، علم التربة، علم الينابيع، الريّ، التطهير، العلوم البحرية وتهيئة الساحل، التهيئة العمرانية، علم الأوبئة، سهامة البيئة، قانون البيئة.

٤ ـ ٢ كما تجدر الإشارة إلى عدد من مراكز البحث، لا سيما في الميادين الآتية: التحليل الكيميائي، علم الغابات، المناطق القاحلة، تحليل المياه ومراقبتها ومعالجتها (وحدة البحث)، العلوم البحرية والتهيئة الساحلية (وحدة البحث)، تكنولوجيا المكان (الكشف عن بعد)، الطاقات الجديدة والمتجددة...

٤ ـ ٣ وبهدف تحسين فعالية شبكة التكوين والبحث هذه، تمّ القيام بالأعمال التالية:

- إحصاء الإمكانيات العلمية والتقنية والمخابر.
- تنظيم التشاور من أجل تخطيط أفضل للتكوين والقضاء على العجز المسجل في بعض التخصصات (لا سيما تقنيي التطهير) والتفكير في إدراج الشعب الجديدة (لا سيما التكنولوجيا السليمة).
- إعداد ونشر في سنة ١٩٩٥، مخطط وطني للبحث العلمي في ميادين البيئة من قبل المجلس الوطني للبحث.

خامساً: الخلاصة

٥ ـ ١ إن الجزائر تسير حالياً نحو اقتصاد السوق، وعليه، فإن إعادة انتشار جهازها الاقتصادي الذي يتطلب تجديد العديد من الوحدات الصناعية ستسمح بإعادة تكنولوجيا سليمة، وإعادة إدخال طرق المراقبة المتكاملة للتلوث، ولا شك أن التطورات التي ستعرفها عملية إحداث المؤسسات على المستويات المركزية والجهوية والمحلية، ستمكن من تكفل فعال للتلوث الصناعي.

٥ ـ٢ إن التحديات التي تفرضها مكافحة التصحر والجفاف، هي بالعكس أكثر تعقيداً وصعوبة، وتعد الأنظمة البيئوية البرية والمائية هشّة جداً، ولذلك فإن النجاح مرهون بتكوين الناس وتحسيسهم بالأخص بمشاركتهم في تسيير هذه الأنظمة البيئوية وفق مصالحهم.

٥ ـ ٣ وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أنه تمّ بذل جهوداً مالية هامة، لتطبيق البرنامج ٢١، بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر.

فالحاجيات المالية اللازمة كبيرة جداً، ولا يمكن للدولة لوحدها أن تتكفل بها لذلك يجب تعبئة موارد مالية إضافية على المستوى الدولي، ذلك أن البيئة تراث مشترك (البحر الأبيض المتوسط، الجو، طبقة الأوزون، الموارد المائية المشتركة)، ولقد قدمت البلدان المتقدمة وعوداً في ريو دي جينيرو، عليه، ينبغي أن تضغط المنظمات غير الحكومية بما فيه الكفاية للإسراع بتجسيد هذه الوعود.

الباب الثالث

ورش العمل

التقدم والانجازات في تنفيذ اتفاقيات ريو

الثلاثاء بعد الظهر ١٩٩٦/١١/١٩

ورشة عمل رقم (١)

المدير: ناجي صالح ثوابة

المقرر: فوزية يحياوي

أعضاء اللجنة: يوسف النوري، نادية لعلييم، عبد القادر علالي، أحمد الروسان، فوزي عبد الحليم، سيد حمود، محمد الحبابي، منى مروة، أحمد محمد أحمد صالح الهومودي.

ممثلين دول الأردن، اليمن، المغرب، تونس، الإمارات، الجزائر، ولبنان.

اجتمعت اللجنة رقم (١) المكونة من الأخوة الواردة أسماؤهم أعلاه والذين يمثلون القطاع الرسمي والطوعي. وتم استعراض الإنجازات القطرية من خلال المحاور التالية:

١ ـ «أجندة ٢١»

٢ ـ اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة

٣ ـ اتفاقية الأوزون

٤ ـ إتفاقية تغيّر المناخ

٥ ـ إتفاقية التصحر

٦ ـ إتفاقية التنوع البيولوجي

٧ ـ التشريعات والقوانين

٨ ـ الإستراتيجيات الوطنية لحماية البيئة

٩ ـ المؤسسات المعنية بقضايا وشؤون البيئة القطرية.

	الأردن	اليمن	المغرب	تونس	الإمارات	الجزائر	لبنان
١ ـ أجندة ٢١ الفريق القومي	✓	×	×	✓	×	×	×
٢ ـ اللجنة الوطنية للتنمية المستديمة	×	×	✓	✓	×	×	×
٣ ـ إتفاقية الأوزون	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٤ ـ إتفاقية تغيّر المناخ	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٥ ـ إتفاقية التصحر	✓	×	✓	✓	✓	✓	✓
٦ ـ إتفاقية التنوع البيولوجي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٧ ـ التشريعات والقوانين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	×
٨ ـ الإستراتيجيات الوطنية لحماية البيئة	✓	✓	✓	✓	×	×	✓
٩ ـ المؤسسات الرسمية البيئية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

اتفاقية التصحر:

	الاستراتيجية	برامج العمل
١ ـ الأردن	استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر	تشكيل اللجان الفرعية للعمل
٢ ـ اليمن	استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر	E.P.C.
٣ ـ المغرب	استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر	إعداد مجموعة من برامج العمل لمكافحة التصحر.
٤ ـ تونس	إعداد الخطة الوطنية لمكافحة التصحر	تنفذ مجموعة من البرامج الهادفة إلى حسن استخدامات الأرض وحمايتها، ومنها: ـ مكافحة زحف الرمال ـ مكافحة عوامل التعرية ـ تنظيم وإدارة المراعي والغطاء النباتي والغابي ـ مكافحة انجراف التربة.
٥ ـ الإمارات		تم تنفيذ مجموعة من الأنشطة لمكافحة التصحر باستصلاح الأراضي للزراعة وتثبيت الكثبان الرملية.
٦ ـ الجزائر		إعداد خارطة التصحر وزراعة أشجار غابية لمكافحة التصحر ووضع مجموعة أنشطة لمكافحة التصحر.
٧ ـ لبنان		قانون تنظيم استخراج الرمول من الأملاك البحرية. قانون تنظيم عمل المقالع والكسارات إنشاء لجنة محلية لإعداد خطة لمكافحة التصحر.

اتفاقية الأوزون

	الجهة المسؤولة	برامج العمل
١ ـ الأردن	تشكيل لجنة للمتابعة	التنسيق مع القطاع الصناعي لتحديد مشاريع البدائل للمواد الواردة في الاتفاقية على ضوء الإحصائيات الميدانية لتلك المواد.
٢ ـ اليمن	فريق دراسة ميداني	إعداد تقارير عن المواد الواردة على المستوى الوطني توطئة لتقييم مجموعة مشاريع لتوفير البدائل + مواصفات نوعية الهواء.
٣ ـ المغرب	تشكيل فريق عمل	ـ إعداد دليل وطني حول مصادر الغازات الدفيئة ـ إعداد مواصفات نوعية الهواء ـ لجنة وطنية لحماية الأوزون.
٤ ـ تونس	وزارة البيئة تعنى بالمتابعة والمراقبة	ـ حصر المواد الضارة لطبقة الأوزون ـ إعداد مشاريع بدائل صديقة للبيئة ـ إنشاء صندوق لمكافحة الملوثات الهوائية.
٥ ـ الإمارات	الهيئة الاتحادية للبيئة	وضع مواصفات ومعايير لحماية تلوث الهواء من الانبعاثات الصناعية.
٦ ـ الجزائر	مكتب وطني لحماية الأوزون	إعداد برنامج وطني لاستبدال مادة CFC.
٧ ـ لبنان	وزارة البيئة	ـ وضع مواصفات ومقاييس لنوعية الهواء والماء والتربة ـ إصدار قانون يمنع دخول مواد CFC إلى البلد وتوفير مشاريع بدائل للمواد المنتجة لـ CFC إلى مواد آمنة.

اتفاقية التغير المناخي

	الجهة المسؤولة	برامج العمل
١ ـ الأردن	تشكيل لجنة وطنية من ذوي الاختصاص	تم عمل مسوحات للغازات المؤثرة على طبقات الجو وخصوصاً CO, SO4, NO3, CO2. تم منع حرق إطارات المركبات وأيضاً منع استعمال الإطارات المستعملة. تم عمل خرائط بيانية للتغيرات المناخية التي طرأت على الأردن خلال عشر سنوات.
٢ ـ اليمن	إنشاء وحدة قاعدة البيانات	تم إنشاء وحدة رصد لنوعية الهواء
٣ ـ المغرب	المجلس الأعلى للماء والمناخ	إعداد برنامج وطني للمناخ. تصوير الأرصاد الجوية الوطنية. إعداد برنامج المناخ الملاحي. إعداد مشروع تغيرات المناخ. إعداد مشاريع المواصفات القياسية لنوعية الهواء.
٤ ـ تونس	وزارة البيئة تعنى بالمتابعة والمراقبة	خفض المواد الضارة بطبقة الأوزون. إعداد مشاريع بدائل للمواد المضرة بتغير المناخ. إنشاء صندوق لمكافحة الملوثات الهوائية.

٥ ـ الإمارات	وحدة الأرصاد الجوية	رصد تغير الهواء. وضع مواصفات لنوعية الهواء.
٦ ـ الجزائر	تنصيب لجنة وطنية للتغيرات المناخية	إجراء مسوحات ميدانية للمواد المؤثرة على تغير نوعية الهواء. إيجاد مشاريع بدائل للمواد المنبثقة من العوادم المؤثرة على نوعية الهواء.
٧ ـ لبنان	وزارة البيئة	وضع مواصفات ومقاسات لنوعية الهواء والماء. إصدار قانون بمنع دخول المواد المضرة بالهواء وإيجاد بدائل لتلك المواد ومنع استيراد الإطارات المستعملة.

اتفاقية التنوع البيولوجي

	الجهة المسؤولة	برامج العمل
١ ـ الأردن	تكوين لجنة MAB	ـ عمل مسوحات بيئية وتحديد أصناف الفونا والفلورا. ـ تم تصنيف أنواع النباتات والأزهار والأشجار ضمن سجل وطني. ـ تم مراقبة ومسح أنواع الطيور المستوطنة والمهاجرة. ـ تم إعادة توطين الطيور المهاجرة. ـ إنشاء ٤ محميات طبيعية.
٢ ـ اليمن	تكوين لجنة MAB	ـ ترسيم جزيرة سوقطرة محمية طبيعية. ـ ترسيم جبل يرع محمية طبيعية. ـ إصدار كتاب للطيور اليمنية.
٣ ـ المغرب	وزارة البيئة	ـ إعداد الخطط لحماية المحميات الطبيعية. ـ إعداد استراتيجية وطنية للتنوع البيولوجي للاستعمالات المستديمة لأنواع الحيوانات والنباتات. ـ دعم إجراءات استعمال الأمن للتنوع البيولوجي. ـ اعتماد خطة وطنية لمنع صيد الحيوانات المعرضة للانقراض. ـ وضع خطة وطنية للتوعية والثقافة البيئية في مجال التنوع البيولوجي. ـ وضع تشريعات لحماية التنوع البيولوجي. ـ إنشاء ودعم بنك الجينات. ـ إنشاء محميات طبيعية.
٤ ـ تونس		ـ بصدد إعداد استراتيجية وطنية للتنوع البيولوجي. ـ تكوين ١٢ محمية طبيعية. ـ تكوين بنك الجينات للحفاظ على السلالات النباتية والحيوانية.
٥ ـ الإمارات		ـ خطة وطنية لحماية الحياة القطرية والبحرية. ـ إنشاء محميات طبيعية.

٦ ـ الجزائر	الوكالة الوطنية لحماية الطبيعة	ـ إحصاء للحيوانات والنباتات على المستوى الوطني. ـ إنشاء خمس محميات طبيعية. ـ إنشاء مشروع حماية الأراضي الرطبة. ـ إصدار قرار منع الصيد البري.
٧ ـ لبنان	وزارة البيئة وزارة الزراعة وزارة البيئة ووزارة الزراعة	ـ إنشاء ثلاثة محميات طبيعية. ـ عمل مسح ميداني عن التنوع البيولوجي. ـ إعداد مشروع التحريج ـ مشروع حماية أشجار الأرز. ـ إصدار التقرير الوطني للتنوع البيولوجي. ـ إصدار قرار منع الصيد البري حتى نهاية سنة ١٩٩٧.

التشريعات

	الجهة المسؤولة	برامج العمل
١ ـ الأردن	المجلس الأعلى لحماية البيئة	إصدار قانون حماية البيئة. إصدار المواصفات المتعلقة بنوعية الهواء والماء.
٢ ـ اليمن	مجلس حماية البيئة	قانون حماية البيئة. إعداد المواصفات القياسية للمياه ونوعية الهواء. سياسة تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية.
٣ ـ المغرب	وزارة البيئة ـ المرصد الوطني للبيئة ـ المختبرات البيئية للقياس ومختبر متنقل لقياس نوعية الهواء.	قانون حماية الهواء قانون حماية المياه قانون عدم التدخين في الأماكن العامة إعداد السياسة الوطنية لحماية البيئة.
٤ ـ تونس	الوكالة الوطنية للمحيط	قانون حماية المياه قانون حماية الغابات قانون حماية المحيط العام قانون حماية الموارد الطبيعية وكيفية التصرف بها.
٥ ـ الإمارات	الهيئة الاتحادية للبيئة	سنّ قانون لحماية البيئة ولوائحه
٦ ـ الجزائر	الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة	قانون حماية البيئة. وضع الاعتبارات البيئية للمشاريع التنموية. مرسوم خاص بالمعايير البيئية قانون تنظيم تصدير واستيراد الحيوانات والنباتات. إصدار مجموعة مراسيم وطنية لحماية وتقنين الموارد الطبيعية.
٧ ـ لبنان	وزارة البيئة	تعمل على إصدار قانون حماية البيئة. تعمل على تحديث القوانين البيئية.

التقدم والإنجازات في تنفيذ اتفاقيات ريو

الثلاثاء بعد الظهر ١٩٩٦/١١/١٩

ورشة عمل رقم (٢)

المدير: عبد الله نصير

المقرر: عبد الله الخياري

أعضاء اللجنة: محمد عمر المثناني، عصام خالد، عبد الله الثميني، أم كلثوم اليسع، خالد المجالي، محمد جمال الدين، عباس زهر الدين، هالة هلال، محمود الحلاب.

ممثلين دول المغرب، الجزائر، تونس، موريتانيا، اليمن، الأردن، ولبنان.

ابتدأ الاجتماع بمناقشة منهجية العمل التي سوف تتبع، واستقر الرأي على جرد المنجزات الكبرى التي تم تحقيقها في كل بلد بالنسبة للموضوعات التالية:

- بنود أجيندة ٢١.
- اتفاقية التغيرات المناخية.
- اتفاقية مكافحة التصحر.
- اتفاقية التنوع البيولوجي.

وتوخياً للتركيز والوضوح، سنعمل على تقديم الخلاصات التي أسفرت عنها أعمال الورشة كما يلي:

الجانب المؤسساتي والتشريعي:

كل الدول المشاركة في الورشة وقّعت على الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالتغير المناخي ومكافحة التصحر والتنوع البيولوجي، كما أن أغلبية تلك الدول صادقت عليها أيضاً.

وبالنسبة للهياكل والمؤسسات، هناك تواجد لها متفاوت الأهمية من دولة إلى دولة (من وزارات إلى مجالس وطنية إلى وكالات للحماية البيئية إلخ..)، كما أن جلّ الدول العربية المشاركة في الورشة هي إما بصدد تحسين قوانينها وتشريعاتها البيئية أو أنها قد توصلت إلى إصدار قوانين لحماية البيئة وضمان التنمية المستديمة.

I ـــ تنفيذ بنود أجيندة ٢١

قامت جلّ الدول العربية المساهمة في الورشة بالعمل على إنجاز الكثير من مقتضيات الأجندة ٢١، وتمكنت بعض الدول من إحداث أجندة ٢١ وطنية في حين تعمل باقي الدول على إنجازها طبقاً لخصوصياتها التنموية والبيئية.

وتتمحور الإنجازات على العموم في مجال الأجندة ٢١ فيما يلي:

* في مجال التعاون الدولي: إبرام اتفاقيات شراكة في مجالات اقتصادية وتنموية وبيئية، والمحافظة على الموارد الطبيعية.
* أقامت معظم الدول العربية المشاركة في الورشة مشاريع تنموية متكاملة، أو تطمح لذلك، كما ركزت على الاهتمام بإقامة التوازن بين الإنسان والموارد وحماية البيئة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، تم الاهتمام بالميادين التالية:

- مقاومة الفقر والبطالة وتحسين ظروف العيش بالاعتماد على التنمية الفلاحية المندمجة.
- تحسين الأوضاع الصحية للسكان.
- رعاية الطفولة والشباب وضمان حقوقهما.
- التعليم والتكوين المهني ومحاربة الأمية.
- تمكين المرأة وإدماجها في التنمية وفي اتخاذ القرارات.
- توفير السكن الاجتماعي اللائق.
- إتاحة الفرص لهيئات المجتمع المدني والمنتخبين والقطاع الخاص للمساهمة في إنجاز محتويات الأجندات الوطنية.

II ـــ اتفاقية التغير المناخي

على مستوى العمل الحكومي:

فيما يتعلق بالمحافظة على الماء: هناك بالنسبة لجل الدول المشاركة في الورشة:

- اهتمام كبير بموضوع تدبير المياه وحسن استغلالها، وذلك عن طريق بناء السدود.
- تحسين وسائل استغلال الطاقات المائية السطحية والجوفية إلى جانب توفير ماء الشرب ومعالجتها وتوزيعها على المستوطنات الحضرية والقروية.
- حسن استغلال مياه الري باستعمال تكنولوجيات ملائمة.

أما فيما يتعلق بتلوث الهواء:

- رصد مؤشرات جودة الهواء بالنسبة لبعض الدول.
- تنفيذ مشاريع لتقليص نسبة تلوث الهواء بالمحروقات الصناعية وغيرها من المواد المؤثرة على طبقة الأوزون.

أما فيما يتعلق بالطاقة:

- أنجزت عدد من الدول العربية مشاريع لإنتاج طاقة بديلة نظيفة وأقل كلفة وملائمة للبيئات المحلية مثل الطاقة الشمسية والهوائية والكهربائية.

أما فيما يتعلق بدور الغابات في التغير المناخي:

- تنمية الغطاء الغابوي لدوره الفعال في تلطيف الطقس وجلب الأمطار.
- حماية الغابة من الحرائق لتلافي تلوث الهواء.

على مستوى العمل الطوعي:

قامت جل الجمعيات الأهلية بتنفيذ مخططات وبرامج متنوعة للتوعية والتحسيس والتثقيف في مجال التغير المناخي، وقد قامت بذلك بتنسيق مع القطاعات الحكومية في بعض الدول العربية.

III ـــ اتفاقية مكافحة التصحر

على المستوى الحكومي: تم إنجاز مشاريع هامة في مجال التشجير، وإقامة أحزمة خضراء ثم في مجال تحسين المراعي الطبيعية والمحافظة عليها وتنميتها، وحسن استغلالها مع إنجاز مشاريع لمقاومة انجراف التربة وحمايتها.

كما أنجزت مشاريع في بعض الدول العربية لمقاومة زحف الرمال ورصد حركيتها وتثبيتها بإقامة مصدات للرياح على جوانب الطرق المهددة بالترمل.

على مستوى الجمعيات الأهلية:

قامت الجمعيات الأهلية بإنجاز أو المشاركة في إنجاز عدة مشاريع رائدة في أغلب الدول العربية تخص مجالات التشجير والمحافظة على التربة ومقاومة زحف الرمال. وقد أنجز ذلك بالاعتماد على تمويلات من الهيئات الدولية وفي إطار شراكة ثنائية ومتعددة الأطراف.

IV ـــ اتفاقية التنوع البيولوجي

على المستوى الحكومي: أنجزت العديد من الدول العربية المشاركة في الورشة عدة مشاريع رائدة في هذا المجال نخص بالذكر منها:

* إقامة المحميات والحدائق الوطنية والمشاتل.
* إنجاز دراسات وطنية حول الأصول الوراثية والرصيد الجيني.
* حماية الأصناف النباتية والحيوانية المحلية المهددة بالانقراض.
* حماية المحميات البحرية وفرض الراحة البيولوجية.
* إدماج مفاهيم التنوع البيولوجي ضمن المناهج التعليمية والتربوية.

على مستوى العمل الطوعي:

قامت الجمعيات الأهلية في مجال التنوع البيولوجي بالمساهمة في إقامة وحماية المحميات الطبيعية، كما نفذت برامج للإعلام والتربية والتثقيف.

التقدم والإنجازات في تنفيذ اتفاقيات ريو

الثلاثاء بعد الظهر ١٩٩٦/١١/١٩

ورشة عمل رقم (٣)

المدير: بنيس عبد الهادي

المقرر: فاطمة بنت سيد محمد

أعضاء اللجنة: منصف بسباس، خالد عمر، نعيمة رحماني، موفق صقار، أنور الخطيب، عصام متولي، صبري طه، باسمة الخطيب، سناء السيروان.

ممثلين دول مصر، لبنان، موريتانيا، الأردن، تونس، سوريا، اليمن، والمغرب.

اجتمعت اللجنة لمناقشة مدى التقدم والإنجازات في تنفيذ الأنشطة والتوصيات والاتفاقيات المنبثقة من قمة الأرض ريو ١٩٩٢، وتالياً الملخص لذلك:

أولاً: الأجندة ٢١

استكملت مصر وتونس أجندة ٢١ الوطنية، باشرت الأردن ولبنان بإعدادها ولكن لم يتم البدء في ذلك في باقي الدول الأربع. إلا أنه من الملاحظ وجود أنشطة في كافة الدول تندرج تحت برنامج عمل أجندة ٢١ الدولية.

ثانياً: الاتفاقيات

أ ـ التنوع الحيوي

قامت جميع الدول بالتوقيع على اتفاقية التنوع الحيوي وبدأت بعض الدول في إنشاء آليات لتنفيذ الأنشطة المذكورة في هذه الاتفاقية وذلك بمساعدات خارجية من المنظمات الدولية.

ب ـ التغير المناخي

قامت جميع الدول بالتوقيع على اتفاقية التغير المناخي كما قامت بعض الدول بتطوير بعض الآليات الموجودة أو خلق آليات جديدة وعمل تغييرات مؤسساتية تختلف من بلد لآخر (مدير إدارة إلى رئاسة الوزراء).

ج ـ مكافحة التصحر

قامت معظم الدول بالتوقيع على هذه الاتفاقية كما بدأت بعض الأنشطة المرتبطة بمكافحة التصحر في هذه الدول.

وتالياً ملخص بسيط لكل دولة على حدة موجزاً ما تم إنجازه فيها.

مصر

الأجندة ٢١

* تم إنجاز الأجندة ٢١ الوطنية.
* تم إنجاز التشريعات المرتبطة بالأجندة وتم إقرارها.
* هناك زيادة ملحوظة في عدد الجمعيات غير الحكومية المهتمة بالتنمية والبيئة.

الاتفاقيات

* قامت مصر بالتوقيع على كافة الاتفاقيات (التنوع الحيوي، التغير المناخي، مكافحة التصحر).
* هناك نشاطات كثيرة مرتبطة بهذه الاتفاقيات مثل:
  - التلوث الصناعي.
  - الطاقة الأكثر نظافة.
  - السيارات الأقل تلوثاً.
  - المحميات.

لبنان

أجندة ٢١

* تم المباشرة بإعداد أجندة ٢١ الوطنية.
* تم إنجاز مشروع قانون البيئة الجديد تمهيداً لإقراره. ويحتوي القانون الجديد على ضرورة إجراء تقييم الأثر البيئي، وأن على الملوث أن يدفع ثمن التلوث.
* يوجد وزارة مستقلة (وزارة البيئة) بالإضافة إلى الكثير من الجمعيات التطوعية غير الحكومية العاملة في مجال البيئة.

الاتفاقيات

* تم التوقيع على اتفاقية التنوع الحيوي وكذلك التغير المناخي ومكافحة التصحر.
* يوجد بعض النشاطات في هذا المضمار مثل مشروع إدارة ثلاثة محميات طبيعية من قبل الجمعيات البيئية تحت إشراف وزارة البيئة، ودراسة شاملة للتنوع البيولوجي في وزارة الزراعة.

موريتانيا

أجندة ٢١

* هناك نشاطات مرتبطة بأجندة ٢١.

* تم إنشاء إدارة منفصلة «إدارة البيئة».
* هناك استراتيجيات بيئية، ومن أهم بنودها:

  نظرة التكامل ما بين البيئة والتنمية واعتبار الأبعاد الاجتماعية ومحاربة الفقر ومشاركة القطاع الأهلي ووجود قوانين جديدة تتعلق بالحفاظ على البيئة.

الاتفاقيات

* تم التوقيع على كافة الاتفاقيات.
* هناك الكثير من النشاطات المرتبطة بهذه الاتفاقيات، مثل إنشاء المحميات والجمعيات الشعبية (كجمعية الصيادين) ومشروع مكافحة التصحر. وكذلك سن التشريعات الداعمة لهذه النشاطات (كقوانين الصيد البحري).

تونس

الأجندة ٢١

* تم استكمال الأجندة ٢١ الوطنية.
* هناك وزارة البيئة وأذرع فنية وتشريعية (وكالة ردع ورقابة، ديوان التطهير، الشريط الساحلي).

الاتفاقيات

* تم التوقيع على كافة الاتفاقيات.
* هناك الكثير من الأنشطة المرتبطة بهذه الاتفاقيات.

الأردن

الأجندة ٢١

* تمت المباشرة بتحضير الأجندة ٢١ الوطنية.
* تم إقرار قانون جديد للبيئة (عام ١٩٩٥) وإنشاء المؤسسة العامة للمحافظة على البيئة وكذلك تشكيل المجلس الأعلى لحماية البيئة.
* هناك الكثير من النشاطات الداعمة لما ورد في الأجندة الدولية في مجال المياه والتلوث والحفاظ على البيئة.

الاتفاقيات

* قام الأردن بالتوقيع على كافة الاتفاقيات.
* هناك نشاطات كثيرة مرتبطة بهذه الاتفاقيات، ومنها على سبيل المثال:
  - إنشاء محميات إضافية وإعداد الدراسة الوطنية للتنوع الحيوي.

- مساعدة المصانع لتقليل الملوثات.
- عمل خطة العمل البيئية للمنطقة الساحلية (العقبة).
- البدء بإنتاج الغازولين غير المحتوي على الرصاص.
- تقوية الكوادر العاملة في مجال التغير المناخي.
- إنشاء جمعيات تطوعية جديدة.

سوريا

الأجندة ٢١

* لا يوجد أجندة وطنية ولكن هناك بعض النشاطات المرتبطة بالأجندة.
* يوحد وزارة البيئة وكذلك المجلس الأعلى لسلامة البيئة.
* هناك اقتراح تشريع للبيئة.

الاتفاقيات

* قامت سوريا بالتوقيع على كافة الاتفاقيات.
* هناك بعض النشاطات المرتبطة بهذه الاتفاقيات، وعلى سبيل المثال استصلاح الأراضي الزراعية ووجود مسح واستراتيجية للتنوع الحيوي وبعض النشاطات المرتبطة بتقليل التلوث الصناعي وتنظيم الصرف الصحي للمدن.

اليمن

الأجندة ٢١

* هناك نشاطات مرتبطة بالأجندة ٢١.
* هناك مجلس حماية البيئة برئاسة وزير دولة وتم إعادة النظر في هيكلية هذا المجلس.
* تم المصادقة على قانون حماية البيئة والمصادقة على كافة الاتفاقيات.
* تم إنجاز الخطة الوطنية لحماية البيئة كجزء من خطة التنمية للخمس سنوات القادمة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠.

الاتفاقيات

* قامت اليمن بالتوقيع على كافة الاتفاقيات.
* هناك نشاطات مختلفة مرتبطة بهذه الاتفاقيات، وعلى سبيل المثال إقامة بعض المحميات (جزيرة سوقطرة) وكذلك إنجاز بعض التشريعات للمحافظة على البيئة ومنع التلوث.

المغرب

الأجندة ٢١

* هناك نشاطات مختلفة تندرج تحت الأجندة ٢١.
* تم إنشاء وزارة البيئة وإعادة هيكلة مجلس حماية البيئة وإنشاء فروع له في كافة الأقاليم.
* تم إنجاز الميثاق الوطني للبيئة وكذلك استراتيجية للبيئة لأخذ البعد البيئي في مشاريع التنمية.

الاتفاقيات

* قامت المغرب بالتوقيع على كافة الاتفاقيات.
* هناك كثير من النشاطات المرتبطة بهذه الاتفاقيات، وعلى سبيل المثال:
  - استكمال جرد كافة الملوثات من المصانع.
  - دراسة شاملة للتنوع البيولوجي.
  - جهود لمكافحة التصحر.
  - تعديل بعض التشريعات المرتبطة بالصيد.

التقدم والإنجازات في تنفيذ اتفاقيات ريو

الثلاثاء بعد الظهر ١٩٩٦/١١/١٩

ورشة عمل رقم (٤)

المدير: د. رياض موسى

المقرر: محمود العلفي

أعضاء اللجنة: الفكي عبد الله الفكي، سهى نصار، معين فواز، صلاح محمد إدريس، عباس شمص، هلا بيضون، مصطفى شعراوي، نوال بركات أبو رميلة، مراد خلادي، محمد رحماني.

ممثلين دول لبنان، الجزائر، الأردن، اليمن، سوريا، والمغرب.

بدأ النقاش لكل دولة على حدة حول ما تم إنجازه من اتفاقيات مؤتمر قمة الأرض:

- اتفاقية تغير المناخ.
- التنوع البيولوجي.
- مكافحة التصحر.
- الحفاظ على طبقة الأوزون.

لبنان:

- تم وضع خطط استراتيجية لجميع الاتفاقيات وهي في طريقها إلى التنفيذ بعد المصادقة عليها.
- توجد محطات يستخدم فيها البنزين الخالي من الرصاص.
- تم تشجير أكثر من ٢٪ من مساحة لبنان.
- توجد خمس محميات طبيعية.
- عقدت الجمعيات الأهلية عدداً من الورش والندوات المتعلقة بالبيئة.

الجزائر

- اتفاقية تغير المناخ.

* بدءاً بجرد وطني للغازات الدفيئة.
* استبدال استخدام الوقود (البنزين) في السيارات إلى غاز.
* إزالة المواد الضارة بطبقة الأوزون وذلك بتحويل غاز الفريون إلى تبريد غير مضر.

- التصحر.

* إعادة تشجير أربعماية ألف هكتار وخلق فرص عمل لحوالي خمسين ألف موظف.

* خصخصة قطاع النفايات المنزلية.
* جرد مفصل للنفايات الضارة (الخطرة) وبمصادقة البنك الدولي.
* مواصلة الجرد المفصل للحيوانات والنباتات.

الأردن

- مكافحة التصحر.

* تطبيق مفاهيم مكافحة الآفات الزراعية المتكاملة (IPM).
* إعداد السدود الترابية.
* إعداد برنامج توعية وتأسيس الجمعيات المختصة بالتصحر.

- التنوع البيولوجي.

* إنشاء المحميات وإرساء المفاهيم البيئية.
* إعداد المسوحات الميدانية للتنوع الحيوي وإعداد استراتيجية وخطة عمل لهذا المجال.

- التغير المناخي.

* التحول إلى مصادر الطاقة الصديقة (الشمس ـ الغاز الحيوي).
* جرد المواد الضارة بطبقة الأوزون.
* تغير خطط الإنتاج في عدد من الصناعات التي تتعامل بالمواد الضارة بطبقة الأوزون.

اليمن

- تم التوقيع والمصادقة على جميع اتفاقيات قمة الأرض.
- تم إنجاز دراسة وطنية للتنوع البيولوجي.
- تم إنجاز دراسة وطنية للتصحر.
- تم إنجاز دراسة وطنية لتغير المناخ.

سوريا

- تم المصادقة على اتفاقيات قمة الأرض.
- تم إنجاز دراسة وطنية للتنوع الحيواني.
- تم تحويل بعض شركات القطاع العام والخاص إلى استخدام غازات بديلة للغازات الضارة.
- توجد حركة تشجير رائدة بمعدل ٢٤ ألف هكتار سنوياً.
- الحفاظ على الحياة في البادية.
- وضع خارطة للتصحر.
- توجد ست محميات طبيعية في سوريا.

المغرب

- التنوع البيولوجي.

* تم التوقيع والمصادقة على جميع اتفاقيات قمة الأرض.
* تم جرد التنوع الحيواني وخاصة للمناطق المهمة المهددة بالانقراض.
* تم دراسة استغلال المصادر للتنوع الحيواني.
* تم عقد اتفاقية للحفاظ على الثروة السمكية.
* حماية حيوان الفقمة من الانقراض.
* إنشاء المحميات والتوسع فيها.

- المناخ

* يوجد برنامج وطني للمناخ عبر خمس محطات.
* يوجد برنامج خاص بالرصد عبر الإشعار المبكر.

- التصحر

* ثلثي مساحة المغرب مهددة بالتصحر.
* برنامج وطني لمكافحة التصحر/بناء جدران/غرس أشجار نخيل/بناء مجمعات سكنية.
* يوجد برنامج لتهيئة المراعي ٣٠ ألف هكتار.
* تم إنشاء مركز وطني للبذور الرعوية.
* يوجد برنامج لتشجير الغابات.

أحسن الممارسات والأولويات والدروس المستفادة

الأربعاء صباحاً ١٩٩٦/١١/٢٠
ورشة عمل رقم (١)

المدير: ناجي صالح ثوابة

المقرر: فوزية يحياوي

أعضاء اللجنة: يوسف النوري، نادية لعلييم، عبد القادر العلالي، أحمد الروسان، فوزي عبد الحليم، سيد حمود، محمد الحبابي.

ممثلين دول الأردن، اليمن، المغرب، تونس، الإمارات، والجزائر.

لبنان

أحسن الممارسات

أسست وزارة البيئة عام ١٩٩٣.

١ ـ بدأ بالعمل الميداني وذلك عبر توزيع أكياس للنفايات على المنازل كمحاولة لتحسين طريقة جمعها وتصريفها.

٢ ـ تشجيع الزراعة والاتجاه لإعادة الحياة الزراعية وذلك بعد أخذ إذن رسمي من البلدية.

٣ ـ الدعوة العامة لكل الجمعيات الطوعية للتجمع وقد أثبتوا نجاحهم بإنشاء وزارة البيئة.

٤ ـ الاتصال بالمواطنين من خلال العمل على الأرض.

٥ ـ إقامة المحميات الطبيعية.

٦ ـ إصدار قانون منع الصيد خلال ثلاث سنوات.

٧ ـ إتلاف زراعة الحشيشة والمخدرات، والعمل لإيجاد زراعات بديلة.

٨ ـ صدور قرارات لمراقبة المياه الجوفية ومنع الملوثات من الوصول إليها (نفايات صناعية، آبار لتصريف المجاري).

٩ ـ مشروع لحماية الشواطىء.

١٠ ـ توعية الشبيبة في مجال البيئة من خلال الكشافة (حملات نظافة ـ زراعة ـ صناعة).

١١ ـ كتابة المقالات وإقامة الندوات الثقافية بشكل مجموعات.

١٢ ـ مشاريع جمع وتصريف القمامة وتسليمها للقطاع الخاص.

١٣ ـ توقيع اتفاق بين وزارة التربية ووزارة البيئة.

١٤ ـ مجموعة من الدورات للإعلاميين (محلية وإقليمية).

١٥ ـ تنفيذ العديد من الفواصل والأفلام الوثائقية والملصقات بهدف التوعية البيئية.

الدروس المستفادة

١ ـ رفع مستوى الوعي البيئي العام.
٢ ـ رفع مستوى الثقافة البيئية.
٣ ـ تنشيط الدعوة لإقامة الجمعيات البيئية، وإقامة تجمع للجمعيات البيئية.
٤ ـ تأسيس نوادي للتوعية البيئية في المدارس.
٥ ـ تأسيس مركز للمعلومات البيئية.
٦ ـ تأسيس مركز للتدريب على وسائل التحريج ومكافحة الحرائق.

الإمارات

أحسن الممارسات

أسست جمعية أصدقاء البيئة عام ١٩٩١.

١ ـ المشاركة في جميع النشاطات البيئية في المناسبات البيئية مع الدولة.
٢ ـ لجان فرعية من الجمعية للفت النظر إلى المشاكل البيئية (لجنة البحوث، لجنة التوعية، لجنة التدوير).
٣ ـ التركيز على رفع مستوى الوعي خاصة لدى طلاب المدارس.
٤ ـ الضغط لرفع المستوى البيئي لدى المواطن.
٥ ـ اقتراح من الجمعية لإقامة بنك للمعلومات البيئية.
٦ ـ إصدار مجلة بعنوان الشؤون البيئية.
٧ ـ وضع مادة التربية البيئية في المنهج الدراسي.
٨ ـ تجربة في تأسيس روضة للدراسة البيئية.
٩ ـ برنامج إذاعي خاص بالبيئة.
١٠ ـ ٤٦ حلقة تلفزيونية عن البيئة سيتم عرضها لاحقاً.
١١ ـ قانون ترشيد استهلاك المياه يتم عبر معرفة الاستهلاك الشهري للمياه عبر مراقبة نسبة المبالغ المدفوعة شهرياً.

اليـمن

أحسن الممارسات

أنشىء المجلس الأعلى لحماية البيئة عام ١٩٩١.

١ ـ توزيع أكياس سعة ٥ ليتر لوضعها في السيفون لتوفير الماء.

٢ ـ مسابقة لأفضل عمل بيئي في المدارس (فني ـ شعري ـ رسم) في يوم البيئة الوطني والعالمي.
٣ ـ إقامة مجموعة من السدود في بعض القرى للحفاظ على مياه الأمطار لتقوية الآبار الجوفية.
٤ ـ تمثيل القطاعات ذات العلاقة في مجلس حماية البيئة.
٥ ـ إقامة مجموعة من الأعمال والبرامج بين المجلس والعمل الطوعي.
٦ ـ إلغاء قرار حكومي بإنشاء مصنع دباغة الجلود في منطقة حساسة.
٧ ـ إصدار قرار يمنع صناعة أكياس بلاستيك من حجم معين.
٨ ـ مشروع لإنشاء هيئة للمياه.
٩ ـ إنشاء بنك للمعلومات البيئية.
١٠ ـ إنشاء جمعيات أصدقاء البيئة في المدارس.
١١ ـ مشاريع جمع القمامة وتسليمها للقطاع الخاص لتصريفها.
١٢ ـ توقيع اتفاق بين وزارة التربية والتعليم ومجلس حماية البيئة.
١٣ ـ مجموعة من الدورات للإعلاميين (محلية وإقليمية).
١٤ ـ إدخال التربية البيئية في مقررات بعض كليات الجامعة.
١٥ ـ إصدار كتاب عن الطيور في اليمن.
١٦ ـ التعاون بين اليمن والإمارات في ظل العلاقات الثنائية.
١٧ ـ إنشاء محمية طبيعية للحفاظ على (ألمها العربي) بين اليمن وعمان.

الدروس المستفادة

١ ـ رفع مستوى الوعي البيئي العام.
٢ ـ رفع مستوى الثقافة البيئية.
٣ ـ الدعوة لإقامة التجمعات البيئية.

الأردن

أحسن الممارسات

١ ـ العمل على تشجيع المدارس على مساعدة وزارة البيئة.
٢ ـ جمع التبرعات لإقامة مشروعات خيرية.
٣ ـ نشر التوعية بين النساء بصفتهن المؤثر الأول على توعية الأسرة.
٤ ـ الاهتمام بزراعة المناطق الموجودة أمام المنزل.
٥ ـ إصدار قرار بعمل المدينة الصناعية خارج عمان.

٦ ـ تشجيع إقامة المحميات الطبيعية لحماية بقر المها (غزال) من الانقراض.

٧ ـ استعمال مواد عضوية لزراعة الخضر بدل المواد الكيماوية.

٨ ـ تنظيم جائزة عن كل فاتورة ماء أو كهرباء يكون استهلاكها أقل وذلك توفيراً للطاقة، وقد نجحت هذه التجربة.

الدروس المستفادة

١ ـ رفع الوعي البيئي لدى الأسرة مع التركيز على الأم.

٢ ـ الاهتمام بزراعة المواد الغذائية بعيداً عن المواد الكيماوية.

مصر

أحسن الممارسات

كان الاهتمام كبيراً بالبيئة من خلال وسائل الإعلام.

١ ـ ربط الرسالة الإعلامية بالبيئة وربطها بحياة المواطن.

٢ ـ فترات مفتوحة للتربية البيئية وربطها بالرسالة البيئية.

٣ ـ إيجاد نوع من الحوافز (الجوائز مثلاً) في التوعية البيئية.

٤ ـ كتابة مجموعة من الشعارات البسيطة المعبّرة التي يسهل غرسها في الجيل الناشىء.

٥ ـ تجربة لقاءات مع شباب الجامعات لنشر التوعية البيئية.

٦ ـ حملات النظافة وتغطيتها إعلامياً لإبراز أهمية هذه الحملات، وذلك من خلال لقاءات مع أهل الأحياء والمناطق

٧ ـ الحفاظ على مياه الشرب في مصر حيث يقدر أن ما يهدر في جهاز الصرف الصحي هو نصف نسبة المياه. يقوم المكتب العربي للشباب والبيئة في مصر بالنشاط الأهلي ولكنه يدعم من الدولة حيث يقدر الدعم بـ ٢٠ مليون جنيه.

٨ ـ ضبط العمل الطوعي في الجمعيات بقانون للبيئة.

٩ ـ إقامة المجالس الشعبية في السلطات المحلية وقد نجح البيئيون بالدخول إلى هذه المجالس بفعالية.

١٠ ـ إزالة سوق الخضار.

١١ ـ إزالة سوق الجملة الملوث للبيئة (أسماك ـ خضار ـ فاكهة).

١٢ ـ إزالة تجمعات الباعة التي تترك آثاراً بيئية سيئة.

١٣ ـ إزالة التخطيط لبعض المناطق المبنية عشوائياً (أساساً ١٢ منطقة).

١٤ ـ إزالة المدابغ.

١٥ ـ نقل المصانع إلى خارج العاصمة.

المغرب

أحسن الممارسات

١ ـ إنجاز السدود لتخزين الموارد المائية.

٢ ـ إنجازات في الحفاظ على الموارد البحرية.

٣ ـ حملات التوعية على الاقتصاد في ماء الشرب.

٤ ـ حملات تطعيم الأطفال دون الخامسة.

٥ ـ مشاريع السكن الاقتصادي

٦ ـ ميثاق القوانين البيئية.

٧ ـ برامج التوعية البيئية.

٨ ـ الدعم السياسي للبيئة على أعلى مستوى.

٩ ـ عقد اتفاقية مشاركة بين وزارة البيئة ومجموعة المنظمات الغير حكومية العاملة في البيئة.

١٠ ـ إنجاز مشاريع ميدانية صغرى من خلال NGO.

١١ ـ وضع خطة لصالح المرأة الريفية للحفاظ على التنوع البيولوجي.

١٢ ـ إنجاز مختبر ثابت ومتنقل للمراقبة والحد من التلوث.

ورشة عمل رقم (٢)

المدير: د. أنور الخطيب

المقرر: خالد المجالي

أعضاء اللجنة: أم كلثوم اليسع، محمود العلفي، نعيمة بلخياط، محمد عمر المثناني، منصف بسباس، بنيس عبد الهادي، الفكي عبد الله الفكي، سناء السيروان، باسمة الخطيب، مصباح قليلات.

ممثلين دول المغرب، لبنان، اليمن، تونس، موريتانيا، الأردن وسوريا.

بدأت الجلسة بقيام المشاركين بتقديم موجز عن الممارسات في دولهم. وبناءاً على الملاحظة بأن هناك أموراً كثيرة مشتركة بين جميع الدول العربية المشاركة في موضوع البيئة، أدرجت قائمة مشتركة بهذه الأمور ومن ثم ذكرت الأمور المتميزة لكل دولة على حدة.

أحسن الممارسات المشتركة: الرسمية وغير الرسمية

١ ـ هناك التزام كبير في تنفيذ برامج التوعية والإعلام البيئي في جميع الدول العربية المشاركة من حيث إقامة:

ـ الندوات.

- النشاطات الشبابية.
- التركيز على قطاع المرأة وخاصة المرأة الريفية.

٢ - هناك تأكيد من الجميع على ضرورة توفر الدعم السياسي على أعلى مستوى في كل دولة في موضوع البيئة وذلك لإلزام جميع الجهات المختصة بشؤون البيئة بتنفيذ جميع الاتفاقيات والالتزامات الخاصة بها.

٣ - هناك تأكيد والتزام بإدخال مفهوم التربية البيئية في النشاطات والمناهج التعليمية في المدارس.

٤ - هناك قانون يمنع الصيد لفترات مختلفة في جميع الدول العربية وهناك جهد كبير من جميع المنظمات الغير حكومية في هذه الدول لتفعيل هذا القانون وتمديد فترة الامتناع عن الصيد إلى حين وضع قوانين تنظم الصيد البري في الدول المعنية.

٥ - هناك قانون يحدد نوعية وكمية وطريقة الصيد البحري في جميع الدول.

٦ - من الملاحظ أن معظم أمور المحميات الطبيعية في الدول العربية مسؤولة بشكل أو بآخر من قبل المنظمات غير الحكومية وذلك في تعيين مواقعها والإشراف على إدارتها.

٧ - هناك التزام من معظم الدول العربية بالاتفاقيات والمعاهدات العالمية، وذلك بالتوقيع عليها أو بالتصديق والتنفيذ.

٨ - هناك اهتمام كبير من جميع الدول بتوفير مصادر المياه والمحافظة عليها نوعاً وكماً، وذلك اعتماداً على توفر الموارد المالية لذلك.

٩ - تعد مشكلة الكسارات والمقالع مشكلة عامة في جميع الدول العربية من حيث تأثيرها على مشكلة التصحر والإخلال بالنظم البيئية وإفساد المنظر الجمالي للبيئة.

١٠ - تم تصنيف الدول العربية على أساس مدى التقدم في تفعيل المحافظة على البيئة، وهي كما يلي:

(أ) تونس.

(ب) المغرب.

(ج) الأردن.

١١ - هناك اهتمام كبير لدى جميع المشاركين بموضوع التصحر والحد من انتشاره، ولكن هناك أساليب عديدة مختلفة يتم استعمالها في كل دولة حسب الظروف البيئية المناسبة فيها.

الممارسات المميزة حسب الدول

١ - المغرب:

- مشروع التلقيح الوطني للسكان.

- مشروع بناء ٢٠٠,٠٠٠ سكن اقتصادي للحد من الانتشار العشوائي للمساكن.
- تم تشكيل شبكة من جميع الجمعيات غير الحكومية وتوقيع معاهدة مشاركة مع وزير البيئة.

٢ - لبنان:

- تم توحيد الجهود لجميع المنظمات غير الحكومية المهتمة بشؤون البيئة من خلال التجمع اللبناني لحماية البيئة.
- غياب الوعي البيئي للسياسيين خلال الحرب الأهلية مما أدى إلى دخول المواد الخطرة إلى لبنان.
- يتم تنفيذ الأجندة ٢١ من قبل المنظمات غير الحكومية وليس من الجهات الرسمية.

٣ - اليمن:

- القيام بحملات توعية كبيرة موجهة للشباب خاصة.
- مؤخراً تم على النطاق الرسمي إقامة مؤتمر «السكان والإسكان».

٤ - تونس:

- إقامة صندوق مقاومة التلوث، ويتم تمويله من المساعدات والهبات الخارجية والداخلية.
- مقاومة الفقر.

٥ - موريتانيا:

- الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر.
- ضرورة التركيز على أهمية وجود المردود المالي للمشاريع البيئية بالإضافة إلى التوعية، وذلك في المناطق الريفية خاصة.
- تم إدخال أساليب بسيطة تعمل على المحافظة على البيئة من حيث الحد من التلوث ومن استهلاك الطاقة وذلك في استخدام أفران بسيطة في المناطق الريفية مثلاً مما يؤدي إلى التقليل من استخدام الفحم إلى الثلث تقريباً. وفي مجال التشجير وتثبيت الرمال، استخدام أنواع من الأشجار ذات مردود اقتصادي وتتلاءم مع البيئة المحلية (النخيل، الصمغ العربي).
- تشجيع اللامركزية في أمور البيئة.

الدروس المستفادة

- ضرورة إشراك السكان المحليين وخصوصاً النساء والشباب في البرامج والمشاريع المتعلقة بحماية البيئة من أجل إنجاحها واستمراريتها.
- ضرورة خلق وعي بيئي عند السكان من أجل تحسين العلاقة بين البيئة والإنسان.
- أهمية إدماج نشاطات ذات مردودية اقتصادية في جميع المشاريع المتعلقة بحماية البيئة وذلك من أجل تشجيع السكان على المشاركة الفعالة في هذه النشاطات.

ـ أثبتت التجربة أن التقنيات المحلية أكثر ملاءمة للبيئة من مثيلاتها المستوردة.

من الأولويات

ـ إدماج المرأة في مشاريع البيئة.

٦ ـ الأردن:

ـ مشروع إعادة تأهيل محطات المياه المبتذلة للتوسع في إعادة استعمالها للري.

ـ التوسع الكبير في إنشاء المحميات الطبيعية.

ـ إقرار قانون البيئة وإشراك الجمعيات غير الحكومية ضمن مجلس البيئة للمشاركة في وضع ورسم السياسات البيئية.

ـ تم التوقيع لغاية الآن على حوالي ١٢٣ اتفاقية دولية.

٧ ـ سوريا:

ـ تم وضع العديد من السياسات في جميع القطاعات والأمور البيئية ولكن تتفاوت نسبة تنفيذها.

ورشة عمل رقم (٣)

المدير: محمد رحماني

المقرر: خالد عمر

أعضاء اللجنة: مراد خلادي، عصام متولي، نبيلة فتح الله، عبد الرحمن الصغير، هلا هلال، سها نصار، رياض موسى، هشام غريزي، جمال غريزي.

ممثلين دول مصر، سوريا، الجزائر، اليمن، المغرب، لبنان، الأردن، تونس.

مصر

أحسن الممارسات

ـ تقوية الجهاز الحكومي المعني بالبيئة.

ـ تدعيم المنظمات الأهلية وزيادة قاعدتها ودعمها إعلامياً ومادياً.

ـ الاهتمام بالتشريع البيئي وأهمها قانون رقم ١٩٩٤/٤ الذي جمع كل المواد في قانون واحد يحدد فيها القواعد للعمل البيئي ومتضمناً العقوبات عند مخالفتها.

ـ إزدياد مساحة الاهتمام الإعلامي.

ـ إدخال المفاهيم البيئية في المناهج الدراسية.

ـ مشروع الحد من التلوث الصناعي، ومشروع التخطيط العمراني.

الأولويات

ـ الحد من تلوث مياه النيل.

ـ تشجيع الزراعة الطبيعية.

ـ تدوير القمامة.

ـ الحفاظ على التراث.

الدروس المستفادة

ـ ضرورة تكوين مجموعات ضغط مع تزايد الوعي.

ـ أهمية إدخال المفاهيم البيئية في المنهاج الدراسي.

سوريا

أحسن الممارسات

ـ إنشاء محطات معالجة للصرف الصحي في المحافظات.

ـ إستخراج الطاقة من معالجة فضلات المواد السائلة لا هوائياً.

ـ منع حفر الآبار الارتوازية بشكل عشوائي لمنع استنزاف المياه الجوفية.

ـ إستخدام الوسائل الحديثة في الري لترشيد استخدام المياه.

ـ تجديد شبكات مياه الشرب والصرف الصحي للحد من إهدار المياه.

ـ برامج إعلامية مكثفة.

ـ إدخال المناهج البيئية في المدارس.

ـ إنشاء خمس مناطق صناعية خارج المدن.

ـ تحديد مكان لمعالجة القمامة المنزلية وتحويلها إلى سماد عضوي.

ـ مراقبة تلوث الهواء من المركبات.

الأولويات

ـ تلوث المياه أو نقصها.

ـ تلوث هواء المدن الناتج في ساعات الازدحام.

الدروس المستفادة

ـ ضرورة رفع الوعي البيئي.

ـ أهمية تعاون المواطنين.

تونس

أحسن الممارسات

- تحلية المياه.
- التشجير.
- تطهير المياه (٤٨ محطة تنقية).
- إعادة استخدام المياه في الحدائق والإنتاج العلفي.
- حصر مخلفات المنازل ومعالجتها.
- التحكم في التلوث الصناعي (تكنولوجيا ملائمة).

الأولويات

- تلوث المياه.
- مقاومة التصحر.
- التحكم في المياه.

الدروس المستفادة

- الاعتماد على النفس.

لبنان

الأولويات

- معالجة المياه وإصلاح الشبكات.
- معالجة نفايات المصانع والمستشفيات.
- تحديد المناطق الصناعية.
- وضع فلترات في المصانع.
- زيادة ضغط المنظمات الأهلية على الحكومة.
- الاستفادة من المواد العضوية وتحويلها إلى أسمدة.
- تشجير المناطق الجبلية.
- فحوصات مخبرية للمياه.
- إدخال الدروس البيئية في المناهج المدرسية.

المغرب

أحسن الممارسات

- إنجاز مشروع لحماية الماء.

- معالجة الصرف الصحي للمياه.
- العمل مع أرباب المعامل على الحد من تلوث المياه.
- إنشاء صندوق لمحاربة التلوث (الدولة ـ مساعدات خارجية).
- عمل استبيان لتحديد مشكلات التلوث.
- إنشاء محطات لجمع ومراقبة تصريف المخلفات.
- وضع قانون لحماية التلوث الهوائي.

الأولويات

- المحافظة على المياه.
- تقليص النفايات.
- تحسين نوعية الهواء.
- محاربة التصحر والمحافظة على التربة من الانجراف.

الدروس المستفادة

- إزدياد مساحة التوعية الإعلامية.
- تطور في التشريعات القانونية.
- إدماج التربية البيئية في المناهج الدراسية.

الأردن

أحسن الممارسات

- الحد من التلوث الصناعي وإدخال مفاهيم صديقة للبيئة في خطوط الإنتاج.
- إنشاء محميات طبيعية تقوم على إدخال البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.
- إشراك المرأة في المحافظة على البيئة.
- إستخدام الأدوات التي توفر المياه في البيوت والزراعة والصناعة.
- برامج إعادة استخدام الموارد.
- إنتاج الغاز الحيوي من النفايات الصلبة.
- إعادة تأهيل شبكات المياه.

الأولويات

- تحديد مصادر المياه والمحافظة عليها.
- تنظيم الإدارة البيئية ومنع التلوث وضبطه.

- معالجة النفايات الخطرة.
- الحد من تدهور الأراضي.
- معالجة النفايات الصلبة.
- المحافظة على الإرث الطبيعي والثقافي.
- حماية الهواء من التلوث.

الدروس المستفادة

- الأخذ بالبعد البيئي إن تم بشكل صحيح يكون مجدياً من ناحية اقتصادية وبيئية.
- الإرادة السياسية وتوحيد الجهود توفر الموارد والجهود وتحافظ عل البيئة بشكل أفضل.

الجزائر

أحسن الممارسات

- مراجعة الإطار القانوني بإدراج أحكام جديدة وبشكل خاص قانون المياه.
- إنشاء صندوق لدعم البيئة.
- إنشاء مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستدامة.
- زيادة أسعار المياه لترشيد الاستهلاك.
- تحديد رسوم لتنقية المياه.
- ترميم ٥١ محطة لتصفية المياه.
- إعادة تشجير ٤٠٠,٠٠٠ هكتار في الأحواض المنحدرة.
- مكافحة التلوث الصناعي في المنطقة الشمالية الشرقية في:
  * الصناعات الصلبة.
  * صناعة الأسمدة.
  * الصناعات البتروكيماوية.
- جمع النفايات الخطيرة وتشغيل محطة تراقب تحركها.

الأولويات

- المياه.
- مكافحة التصحر.
- حماية الأراضي من الرعي الجائر.
- مكافحة التلوث الصناعي والحضري.

الدروس المستفادة

- إزدياد عدد الجمعيات إلى ١٣٠ جمعية بيئية.

- إدراج البرامج البيئية في التعليم العام حتى الصفوف الثانوية.
- برامج إعلامية شاملة.

اليمن

أحسن الممارسات

- القيام بمشاريع نموذجية مثل محطات معالجة المياه العادمة (بيولوجيا).
- تدوير المخلفات البلاستيكية عبر القطاع الخاص.
- إعتماد ١٥+١٤ مليون دولار لصالح مكافحة التصحر.
- خطة إعلامية وثقافية شاملة.
- نظام تقييم الأثر البيئي في المشاريع التنموية وإشراك القطاع الخاص.
- وقف الزحف العمراني في العديد من المناطق.
- إنشاء محطة لرصد نوعية الهواء.
- تحديد المقاييس والمواصفات لمياه الشرب والمياه العادمة ونوعية الهواء.
- إدخال التربية البيئية في المناهج في التعليم العام وكمواد في الجامعات.

الأولويات

- المياه (نقص - تلوث - هيئة عليا لنشر الوعي وإقامة ندوات وخطط إعلامية).
- التصحر (تنفيذ الاستراتيجية الوطنية).
- التلوث.

الدروس المستفادة

- إزدياد الوعي والمشاركة الشعبية.
- إزدياد عدد المنظمات الأهلية ومشاركتها في وضع الخطط الوطنية لحماية البيئة.
- مساهمة القطاع الخاص كشريك يراعي الأبعاد البيئية في وضع المشاريع التنموية.

ملخص لورشات العمل

دمج الدروس المستفادة مع أحسن الممارسات

- مشاركة المواطنين في المشاريع البيئية أدت إلى التنمية المستديمة.
- وجود تنسيق جيد ما بين الجمعيات التطوعية والجمعيات الرسمية أعطى نتائجاً إيجابية للبيئة في مجالي تقسيم الأدوار وتقليل الازدواجية.
- نشر التوعية البيئية لدى كافة شرائح المجتمع أدى إلى زيادة الشعور العام في مسؤولية حماية البيئة مع مراعاة استخدام وسائل الحوافز للتشجيع وتكوين مجموعات ضغط

شعبية على متخذي القرار.

- إنشاء أندية لحماية الطبيعة في المدارس أدى إلى زيادة الوعي البيئي للطلبة وإدراج المفاهيم البيئية في المناهج الدراسية.
- أهمية توفير المسوحات البيئية أدى إلى وجود مركز للمعلومات البيئية مما يساعد على مواجهة المشكلة بسهولة وإيجاد القرار المناسب.
- الاستفادة من التجارب الناجحة من دول مختلفة وتطبيقها محلياً مع مراعاة الوضع المحلي (الاجتماعي - الاقتصادي - البيئي).
- تفعيل وتشجيع العمل التطوعي مع التركيز على دور المرأة لتحقيق التنمية المستدامة.

الدروس المستفادة

- المشاركة والتنسيق بين الجمعيات التطوعية والجهات الرسمية أعطى نتائجاً إيجابية في الحفاظ على البيئة.
- نشر التوعية والتثقيف البيئي لدى كافة شرائح المجتمع أدى إلى تفعيل العمل البيئي عبر تحملهم جميعاً مسؤوليات حماية البيئة وتكوين مجموعات ضاغطة على متخذي القرار.
- أهمية توفير المسوحات البيئية أدى إلى وجود مراكز للمعلومات البيئية لتسهيل اتخاذ القرار المناسب في مواجهة المشكلة البيئية ولتحقيق التنمية المستدامة.
- الاستفادة من التجارب الناجحة من دول مختلفة في مجالات البيئة مع مراعاة الوضع المحلي (الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي).
- تفعيل وتشجيع دور المرأة في حماية البيئة أدى إلى تحقيق التنمية المستدامة في بعض المجالات.
- ضرورة توفير الدعم السياسي للقضايا البيئية في كل دولة وإلزام الجهات المختصة بشؤون البيئة بتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات الخاصة بالبيئة.

أفضل الدروس المستفادة بعد مؤتمر ريو ١٩٩٢

- صدور قرار منع الصيد لفترات زمنية محددة لإعطاء فرص مناسبة للحياة البرية للتكاثر كما هو في سوريا ولبنان.
- صدور قانون خاص للبيئة كما هو في الأردن، الإمارات، لبنان، المغرب، اليمن.
- إنشاء المحميات الطبيعية للحفاظ على التنوع البيولوجي كما هو في لبنان والأردن وسوريا.
- إنشاء المؤسسات البيئية الرسمية مثل لبنان والأردن.
- زيادة عدد الجمعيات التطوعية البيئية في كافة الوطن العربي.
- إعادة تأهيل الواحات ومنع استنزاف المياه الجوفية.

- حماية المياه الجوفية والسطحية والأحواض المائية من التلوث.
- الحفاظ على الثروة الحرجية وزيادة المساحات الخضراء وحماية الأشجار التاريخية كما هو في لبنان (محمية الأرز).
- مشروع مكافحة التصحر وزراعة الأشجار دات المردود الاقتصادي والبيئي مثل أشجار النخيل والصمغ العربي كما هو في موريتانيا.
- صدور تشريعات بإتلاف الزراعة المضرة بالصحة العامة مثل الحشيشة والخشخاش واستبدالها بزراعات أخرى مفيدة مثل دوار الشمس كما هي الحال في لبنان.

الأولويات في القضايا البيئية

- المياه: الكمية والنوعية.
- التوعية البيئية ومشاركة الجمهور.
- التصحر وتدهور الأراضي.
- المحافظة على الآثار والإرث الحضاري.
- التنوع الحيوي وإنشاء المحميات الطبيعية.
- التشريعات البيئية وبناء الهيكلية التنظيمية.
- إدارة المناطق الساحلية والبيئة البحرية.
- تنمية الموارد البشرية.
- النفايات الصلبة والسائلة والخطرة.
- تلوث الهواء.

المشاكل والمعوقات لتنفيذ التنمية المستدامة

الأربعاء بعد الظهر ١٩٩٦/١١/٢٠

ورشة عمل رقم (١)

المدير: عباس شمص

المقرر: عصام خالد

أعضاء اللجنة: منصف بسباس، مراد خلادي، محمد رحماني، خالد المجالي، ناديا لعليم، ديانا أبي سعيد، عاصم إبراهيم المغرقي، حسين حجازي.

ممثلين دول لبنان، اليمن، تونس، الجزائر، المغرب، الأردن، السودان.

المشكلات والمعوقات التي تقف أمام تنفيذ التنمية المستدامة

١ ـ عدم وجود قرار سياسي لتوجيه كيفية تنفيذ هذه المشاريع.

٢ ـ عدم وجود تنسيق بين الجهات والوزارات المختصة بهذا الشأن.

٣ ـ عدم وجود قانون لتحديد استعمال الأراضي (زراعية ـ صناعية ـ تجارية).

٤ ـ الحروب الأهلية وتأثيرها الكبير على تنفيذ هذه المشاريع والاتفاقيات وإعاقتها لها.

٥ ـ عدم التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الديموغرافي على الساحة العربية. من أهمها:

(أ) عدم التحكم في تصريف النفايات الصلبة والسائلة في البحار والأنهار.

(ب) تناقص في الموارد الحيوانية والنباتية (غطاء نباتي ورعوي).

(ج) عدم وجود سياسة واضحة المعالم للتخلص من المواد الكيماوية السامة والخطرة.

(د) تدهور الأنظمة الساحلية بفعل التلوث والعمران الغير مخطط.

(هـ) تدهور التربة وزحف الرمال... إلخ.

٦ ـ عدم وجود الإمكانيات والقدرات مثل:

(أ) الإمكانيات المادية.

(ب) الإمكانيات الفنية.

(ج) الإمكانيات البشرية.

(د) الإمكانيات المعلوماتية.

٧ ـ الانفجار السكاني.

٨ ـ عدم وجود اتفاقيات وضوابط بين الدول العربية المشتركة في الأحواض المائية لمراقبتها.

٩ ـ عدم وجود تعاون بين الدول العربية لمراقبة السفن التي تحمل النفايات السامة خاصة من الدول المجاورة ومنها إسرائيل.

لجنة التنمية المستديمة

المغرب: أحدث مؤخراً شبكة وطنية للتنمية المستديمة فيها.

لبنان: صرف مبلغ ٦٤٠ ألف دولار دون نتائج وفي غير محلها بالرغم من وجود مشاريع حقيقية.

ورشة عمل رقم (٢)

المدير: د. سلمى الحسيني.

المقرر: عادل محمد علي.

أعضاء اللجنة: علالي عبد القادر، صلاح محمد إدريس، فوزية يحياوي، محمد المثناني، نوال بركات أبو رميلة، فاطمة محمد، مصباح قليلات، محمد فؤاد مرتضى، محمود صالح العلفي، مصطفى شعراوي، أنور الخطيب، موفق صقار، صبري محمد طه، عبد الله نصير.

ممثلين دول المغرب، جامعة الدول العربية، الجزائر، تونس، الأردن، لبنان، موريتانيا، اليمن، سوريا، مصر، السعودية، والسودان.

المشاكل والمعوقات لتنفيذ التنمية المستدامة

١) ضعف في المعلومات الأساسية عن الموارد الطبيعية والمشاكل البيئية مما يقود إلى سوء التخطيط وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

٢) قلة التمويل المتاح للدول والجمعيات داخلياً وخارجياً لتحقيق التنمية المستدامة.

٣) التضارب في الاختصاصات والصلاحيات بين المؤسسات العاملة في مجالات البيئة والتنمية.

٤) ضعف آليات تنفيذ التشريعات البيئية.

٥) الضعف في الهيكلية المؤسساتية لدى الجمعيات القومية وقلة كوادرها المدربة وقلة التنسيق فيما بينها، وكذلك ضعف التنسيق بينها وبين المؤسسات الحكومية ذات الصلة.

ورشة عمل رقم (٣)

المقرر: أحمد الروسان

المشاكل التي تعيق تنفيذ التنمية المستدامة

١ ـ ضعف التعاون الإقليمي.

٢ ـ عدم وجود تقنيات وتكنولوجيات متقدمة ومناسبة.
٣ ـ سوء الإدارة المائية.
٤ ـ ضعف التنسيق بين الجهات المعنية.
٥ ـ قلة المصادر المالية.
٦ ـ عدم توفر الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة.
٧ ـ نقص في المعلومات البيئية.
٨ ـ ضعف الوعي العام للمواطنين بالقضايا البيئية.
٩ ـ نقص في التشريعات البيئية وعدم تفعيل الجاهز منها.
١٠ ـ عدم توفر مركز للمعلومات البيئية العربية.
١١ ـ الصراعات الأهلية والإقليمية.
١٢ ـ الفقر والديون.

لم تنشأ لجان للتنمية المستديمة في معظم أقطار الوطن العربي حتى الآن ما عدا في تونس. ولكن من المتوقع إنشاء مجالس للتنمية المستديمة مستقبلاً.

أولويات المشكلات البيئية في الوطن العربي

ـ شح المياه.
ـ النفايات.
ـ التصحر.
ـ التربية والوعي البيئي.
ـ الفقر.
ـ إدارة المناطق الساحلية.
ـ التلوث.
ـ تدهور التنوع البيولوجي.
ـ الآثار والإرث الحضاري.
ـ الانفجار السكاني.

توصيات على المستوى الإقليمي والعالمي

الخميس صباحاً ١٩٩٦/١١/٢١

ورشة عمل رقم (١)

أعضاء اللجنة: هلا هلال، محمد فؤاد مرتضى، مصباح قليلات، مراد خلادي، الفكي عبد الله الفكي، زياد جابر، محمد رحماني، محمد المثناني، عبد الله أبت الخياري، محمد جمال الدين، جمال غريزي، عبد الله الشميني، نبيلة صعب فتح الله، عبد الرحمن الصغير، ناصر فواز، محمد عبد المقصود، أم كلثوم اليسع، عصام خالد، سهى نصار، محمود صالح العلفي، فائزة سباعي كرامي، فؤاد سعد، سلمى الحسيني، أنطوان بخعازي، جورج أبو جودة، معين فواز، سناء سيروان، باسمة الخطيب.

بعد اجتماع أعضاء هذه اللجنة، لقد توصلوا إلى تحديد المشاكل والتوصيات التالية:

المشاكل الرئيسية

١ ـ ظاهرة عدم توازن نسبة زيادة النمو السكاني مع نسبة زيادة الكفاءة للأداء الإنتاجي للغذاء.
٢ ـ ظاهرة المعونات والهبات والأسعار المدعومة لبعض الخدمات من قبل بعض الحكومات وتأثيرها السلبي على الموارد الطبيعية (مثل أسعار الماء والكهرباء المخفضة).
٣ ـ مشكلة عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة في قطاعات التعليم المختلفة لنشر مفاهيم التوعية البيئية.
٤ ـ عدم تنمية ودعم نشاطات المنظمات غير الحكومية في كثير من الدول العربية.

التوصيات المقترحة

١ ـ مراعة التوازن بين الموارد الطبيعية والسكان.
٢ ـ دراسة الموارد الطبيعية في كل الدول العربية ومحاولة إيجاد تنسيق بينها من أجل التكامل في استعمال وترشيد المحافظة على مواردنا الطبيعية.
٣ ـ توصية بالنسبة لمتحف الجينات: يوجد حالياً مراكز عالمية تحتوي على مصادر هذه الجينات مثل البذور، فمثلاً ICARDA في حلب عندها متحف أو مخزن عالمي لبذور القمح والبقوليات كمصدر لـ BIODIVERSITY. كذلك USDA لديها مركز دولي في واشنطن، وICRISAT لديها مصادر لبذور الـ SORGHUM، لذلك ربما لا ضرورة للشبكة العربية أن تقوم بنفس المشروع.
٤ ـ تكرار المشاريع الرائدة في دولة عربية ما عبر نقلها مع الخبرات والتجارب والمعلومات إلى دول عربية أخرى.

٥ ـ مكافحة الفقر ومحو الأمية وتحسين ظروف العيش عبر توفير حد أدنى من الضروريات لكافة أفراد المجتمع (كالماء، الكهرباء، التعليم، الضمان الصحي، والطرق..).

٦ ـ الأمن:

* ضرورة توفير أسباب الأمن الداخلية والدولية.
* تجريد المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.
* ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأمن.

٧ ـ الديموقراطية والعدل:

* ضرورة تأمين المزيد من ديموقراطية الأنظمة لتوفير المناخ الملائم لمساهمة كل فئات وأفراد المجتمع في التنمية المستديمة.

٨ ـ المرأة: رفع مستواها ومساعدتها على المساهمة الفعلية في مسيرة التنمية المستديمة.

٩ ـ الشباب: ضرورة إشراكهم في مسيرة التنمية المستديمة.

١٠ ـ فيما يتعلق بتأثير التطور الصناعي للبلدان المتقدمة التي تلقي بفضلاتها في البحر الأبيض المتوسط منذ وقت طويل وحتى الآن فهي تؤثر على البيئة والتنمية العربية المستديمة عموماً، علاوة على ما وقع ويقع استنزافه من الثروات البيئية والتنموية الوطنية العربية في التاريخ القديم والحديث.

١١ ـ رجاء من جمعية المحيط الأخضر (لبنان) إلى الأخوة العرب الطلب باسمهم جميعاً من الدولة الألمانية والبلجيكية والإيطالية استرجاع كل المستوعبات والبراميل السامة الجاثمة في مرفأ بيروت ورفع هذه التوصية إلى جامعة الدول العربية. كما تلوم الجمعية منظمة بازل لعدم تبليغ الدولة اللبنانية عن تحرك ٣٦ مستوعباً ساماً إلى لبنان مع العلم أن لبنان موقع على اتفاقية بازل.

١٢ ـ المطالبة بإلزام الدول الصناعية الكبرى التي تدفن نفاياتها السامة والخطرة في الدول النامية باسترجاع هذه النفايات وتدويرها أو معالجتها في بلادها.

١٣ ـ إلزام الدول الصناعية بضرورة تسهيل نقل التكنولوجيا النظيفة والآمنة إلى الدول النامية، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات البيئية.

ضرورة استعمال جهاز خاص للسيارات على غرار الدول الغربية أي الـ CATALYZER في عوادم السيارات للتخلص من الغازات مثل الـ CO-CO2.

١٤ ـ تشكيل هيئة مراقبة ومتابعة على العمل البيئي من قبل المؤسسات الخاصة والرسمية على مستوى الوطني العربي.

١٥ ـ إصدار قوانين بيئية عامة لكل البلدان العربية بالإضافة إلى بعض القوانين الخاصة بكل بلد تحفظ البيئة العربية العامة وتلزم الدول غير العربية أيضاً بالالتزام بها.

١٦ ـ ضرورة وضع التشريعات من قبل الدول العربية لفرض عقوبات على مرتكبي المخالفات البيئية، عن طريق الشبكة العربية للبيئة والتنمية.

١٧ ـ دعم الجمعيات غير الحكومية (مالياً ومعنوياً) وتشجيع التنسيق بينها وبين الجهات الرسمية عبر المشاركة الحقيقية المتواصلة بينهما.

١٨ ـ التوصية بمشاركة الجمعيات غير الحكومية في الوفود الرسمية.

١٩ ـ ضرورة تأمين وسيلة لنشر المعلومات البيئية الضرورية بسهولة.

٢٠ ـ تقوية التربية والتوعية البيئية معلومات وسلوكاً للحصول على نتائج ملموسة.

٢١ ـ إنشاء مركز معلوماتي بيئي على مستوى الوطن العربي على أن يكون في كل قطر عربي فرع معزز للمعلومات البيئية يراعى فيه خصوصية كل قطر. كما يركز على ضرورة تبادل المعلومات بين الأقطار والمركز الأم، وعلى المستوى الدولي وذلك من أجل تنمية بيئية مستدامة وتعاون منتج.

٢٢ ـ العمل على تكوين الأطر والكوادر المؤهلة لدمج البعد البيئي ضمن السياسات التنموية في مختلف البلدان العربية.

٢٣ ـ توصيات للتقرير الذي سيرفع إلى مؤتمر ريو:

* لائحة بالإنجازات والمشاريع الرائدة في كل بلد من الدول العربية مع الطموحات والنقاط التي هي بحاجة إلى مساعدة دولية.
* دعوة الدول العربية إلى ضرورة الإسراع بإنجاز أجندة ٢١ الوطنية خاصة بكل دولة، ثم العمل على إيجاد أجندة إقليمية عربية لضبط حاجيات المنطقة العربية ومشاريع التنمية البشرية الشاملة في العالم العربي.
* إقرار وتعزيز التعاون الدولي، وخصوصاً التعاون العربي/العربي في مجال تمويل المشاريع البيئية التي تخدم التنمية البيئية المستديمة عبر خلق آليات للتمويل داخل الدول العربية نفسها بالإضافة إلى مصادر التمويل الدولية.

٢٤ ـ الانتباه للمشاكل المديونية للبلدان العربية النامية.

٢٥ ـ الإسراع بتطبيق اتفاقيات قمة الأرض وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات في الدول النامية.

٢٦ ـ اقتراح إعلان وثيقة بيروت ١٩٩٦ للقرن ٢١ في صورة PRESS RELEASE وفيها تركيز على المشاكل ذات الصبغة الدولية.

ورشة عمل رقم (٢)

المدير: صبري طه

المقرر: نادية لعليم

أعضاء اللجنة: ريما فخر الدين، حسين حجازي، علالي عبد القادر، أنور الخطيب، سيد حمود، منصف بسباس، عادل محمد علي، فوزية يحياوي، هلا بيضون، خالد عمر، أحمد الروسان، عبد الهادي بنيس، منى مروة.

ممثلين دول لبنان، المغرب، سوريا، مصر، تونس، السودان، الجزائر، الأردن، واليمن.

بعد المباحثات والمناقشات بين أعضاء اللجنة، لقد توافقوا على التوصيات التالية حسب أولويتها:

١ ـ ضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة لحماية سواحل البحر المتوسط من محاولات دفن المواد والنفايات الضارة، والتعاون الدولي باستخدام الأقمار الصناعية للكشف عن مدافن هذه النفايات والعمل على إزالتها.

٢ ـ يستنكر المؤتمر تصدير النفايات السامة إلى لبنان ويطالب الحكومات المعنية باسترجاع نفاياتها المكدسة في مستوعبات وبراميل في مرفأ بيروت.

٣ ـ إعلان الوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وضرورة إخضاع البرنامج النووي الإسرائيلي للتفتيش الدولي والمراقبة المستمرة.

٤ ـ وضع برنامج عمل عربي تتبناه الشبكة العربية لوضع أجندة ٢١ عربية، بمساهمة القطاع الحكومي والمنظمات الغير حكومية والمنظمات الدولية.

٥ ـ جرد كل المنظمات الغير حكومية والدولية بهدف إبرام شراكة وتعاون بينها وبين الشبكة العربية للبيئة والتنمية.

٦ ـ وضع ودعم مشروعات مشتركة على الصعيد العربي في ميدان التنمية المستديمة بصفة عامة والبيئة بصفة خاصة.

٧ ـ تفويض الشبكة العربية للبيئة والتنمية للقيام بالاتصالات اللازمة مع الدول المانحة للقيام بتنفيذ التعهدات الدولية الصادرة عن مؤتمر RIO+5.

٨ ـ تحويل الديون المتراكمة على الدول العربية قصد استثمارها لإنجاز مشاريع هادفة في مجال التنمية المستديمة وخاصة في المحافظة على البيئة.

٩ ـ حث الجامعة العربية على تخصيص جزء من أنشطتها واعتماداتها المالية والبشرية لصالح المنظمات الغير حكومية العربية بهدف المساهمة في تنفيذ الأجندة ٢١ والحفاظ على البيئة.

١٠ ـ حث الدول العربية الغنية على استثمار أموالها في إنجاز مشاريع تنموية اقتصادية في

الدول العربية الأخرى.

١١ ـ العمل على إنشاء أو تبني مركز عربي مشترك لمواجهة الكوارث الطبيعية مع العمل على إحداث صندوق دعم مالي لتنفيذ هذا المخطط.

١٢ ـ إنشاء شبكة عربية للمعلومات لتبادل الخبرات في ميدان البيئة بهدف تنشيط الإعلام البيئي على صعيد الوطن العربي مع تشجيع الحلقات التدريبية في هذا الميدان أيضاً.

١٣ ـ يوصي المشتركون الشبكة العربية بالاتصال بالدول العربية لإحداث استراتيجية موحدة للحفاظ على الموارد الطبيعية وخاصة الماء منها والعمل على تنفيذها.

١٤ ـ العمل على إعطاء الشبكة العربية ديناميكية جديدة أكثر فعالية في إطار إشراك أكبر عدد من الجمعيات القطرية وإنشاء مركزين على صعيد المغرب والمشرق العربي لتبادل الخبرات والقدرات في مجال التنمية.

الباب الرابع
المقررات والتوصيات

مؤتمر التشاور العربي للبيئة

(خمس سنوات بعد قمة الأرض RIO+5)

بيروت ـ لبنان ـ من ١٨ ـ ٢٣ ـ نوفمبر ١٩٩٦

التقرير الختامي

في إطار الإعداد لمؤتمر خمس سنوات بعد قمة الأرض والمعروف بـ RIO+5 ونظراً لظهور الحاجة إلى تقييم ما تم إنجازه منذ مؤتمر ريو ١٩٩٢ لتحقيق التنمية المستدامة، انعقد «مؤتمر التشاور العربي للبيئة» في مدينة بيروت ـ لبنان من ١٨ حتى ٢٣ كانون الأول (نوفمبر) ١٩٩٦ تحت رعاية معالي وزير البيئة اللبناني الاستاذ أكرم شهيب ونظم هذا المؤتمر التجمع اللبناني لحماية البيئة والشبكة العربية للبيئة والتنمية بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش إيبرت وبالتنسيق مع مجلس الأرض.

وقد وجهت الدعوة إلى نقاط الاتصال في الدول العربية ولبت الدعوة اثني عشر دولة وهي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، السعودية، السودان، المغرب، اليمن، تونس، سوريا، مصر، موريتانيا، بالإضافة إلى الدولة المضيفة لبنان. وقد حضر المؤتمر ممثلون عن المنظمات غير الحكومية بصورة أساسية والمجتمعات المحلية والسلطات المحلية وممثلو الحكومات وممثلو القطاع الخاص والجهات المانحة ووسائل الإعلام.

ولقد تم اختيار سكرتارية المؤتمر من الدكتور عماد الدين عدلي المنسق العام للشبكة العربية للبيئة والتنمية رئيساً يعاونه المهندس مالك غندور أمين عام التجمع اللبناني لحماية البيئة والمنسق اللبناني للشبكة العربية للبيئة والتنمية.

ولقد تفضل معالي وزير البيئة اللبناني الاستاذ أكرم شهيب بافتتاح المؤتمر ووجه كلمة إلى المجتمعين وتمنى لمؤتمرهم النجاح وكانت كلمات للمهندس مالك غندور ورئيس التجمع اللبناني لحماية البيئة الاستاذ أسعد سرحال وممثل مؤسسة فريدريش ـ ايبرت في لبنان السيد سمير فرح والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد روس ماونتن ومنسق برامج الأمم المتحدة في مجلس الإنماء والإعمار الدكتور غسان سبلاني وممثل جامعة الدول العربية صلاح إدريس.

تلى ذلك تقديم من منسق الشبكة شرح الغرض من هذا المؤتمر وبرنامج العمل أثناء المدة من ١٩ ـ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦، وتتلخص في الآتي:

١ ـ تقديم الأوراق القطرية التي تشرح مدى الإنجازات من مجال التنمية المستدامة منذ مؤتمر RIO عام ١٩٩٢.

٢ ـ تقسيم الحضور إلى مجموعات عمل متوازية:

٢ـ١ للتعرف على مدى التقدم والإنجازات في تنفيذ اتفاقيات ريو وهي:

أ ـ برنامج عمل القرن الحادي والعشرين (أجندة ٢١).

ب ـ اتفاقية تغير المناخ.

ج ـ اتفاقية مكافحة التصحر.

د ـ اتفاقية الحفاظ على التنوع الإحيائي (البيولوجي).

٢ـ٢ للتعرف على أحسن الممارسات والأولويات والدروس المستفادة.

٢ـ٣ للتعرف على القيم المستخلصة والمشاكل في التنفيذ (المعوقات)، ومدى تكوين اللجان الوطنية للأقطار والخاصة بالتنمية المستدامة للدول الممثلة بالمؤتمر.

٢ـ٤ لصياغة التوصيات النهائية على المستوى الإقليمي والعالمي.

٣ ـ جلسة عامة للنظر في التوصيات المقترحة وإنجازاتها.

٤ ـ جلسة عامة للنظر في مسودة التقرير الختامي وإنجازاته.

وقد تبين خلال مداولات عمل المؤتمر ما يلي:

أ ـ يبين الجدول رقم (١) ملخصاً لمدى التقدم والإنجازات في تنفيذ اتفاقيات مؤتمر ريو ١٩٩٢.

ومنه يظهر أن دولتين فقط قد أعدّتا برنامج العمل للقرن ٢١ وجاري العمل في أربع دول أخرى ولم تكمله ست دول أخرى، وكذلك ظهر أن كل الدول الممثلة قد أنشأت مؤسسات معنية بشؤون البيئة على درجات مختلفة من رئاسة الوزارات إلى إدارات. وكذلك ظهر أن كل الدول قد صادقت على الاتفاقيات الثلاث ما عدا دولة واحدة لم تصادق على اتفاقية مكافحة التصحر.

ب ـ تبين أن الأولويات في قضايا التنمية المستديمة هي:

١ ـ مكافحة الفقر.

٢ ـ ندرة المياه وسوء استغلالها وتلويثها.

٣ ـ مشكلات التصحر وتدهور الأراضي.

٤ ـ تدهور التنوع الحيوي والمحميات الطبيعية.

٥ ـ تلوث الهواء.

٦ ـ ضعف الموارد البشرية خصوصاً في مجالات التنمية المستدامة.

٧ ـ تدني مستوى الوعي البيئي لدى شرائح المجتمع المختلفة وضعف المشاركة العامة في الحلول لقضايا ومشكلات البيئة.

٨ ـ ضعف الإدارة السليمة للتخلص من المخلفات والنفايات بأنواعها المختلفة.

٩ ـ ضعف إدارة البيئة البحرية والساحلية.

١٠ ـ ضعف أو عدم تفعيل وتحديث للقوانين والتشريعات البيئية وبناء الهياكل التنظيمية وتداخل الاختصاصات.

ج ـ أحسن الممارسات:

١ ـ إنشاء مزيد من المحميات الطبيعية.

٢ ـ زيادة في عدد الجمعيات والإنجازات الأهلية.

٣ ـ توفير الراحة البيولوجية.

٤ ـ زيادة في برامج الوعي البيئي ونشره للفئات المستهدفة.

٥ ـ تحديد قانوني لفترات الصيد للحيوانات بأنواعها.

٦ ـ زيادة في رقعة التشجير.

٧ ـ إنشاء صندوق التنمية للمناطق المحرومة.

٨ ـ إنشاء صندوق للبيئة.

٩ ـ اعتماد برامج مندمجة لتثبيت السكان في المناطق الصحراوية، والمعزولة والمحرومة.

١٠ ـ اعتماد سياسة إقامة السدود والحواجز المائية.

١١ ـ استخدام الطاقة الشمسية في تعقيم التربة.

١٢ ـ إقامة مشاريع السكن الجماعي.

١٣ ـ إقامة برامج فاعلة للحفاظ على الثروات البحرية.

١٤ ـ إقامة وإنجاز الميثاق البيئي الوطني.

١٥ ـ اعتماد برامج توعية للمرأة.

د ـ وفيما يتعلق أيضاً بالدروس المستفادة، فقد تبين من خلال الدول الممثلة ما يلي:

١ ـ أهمية زيادة الدعم على المستوى الرسمي للجمعيات الأهلية الطوعية والشراكة بين المستوى الحكومي والأهلي.

٢ ـ النجاح والتفاعل بين الجمعيات الأهلية مهم لتحقيق أكبر قدر من العمل البيئي.

٣ ـ أهمية مشاركة المرأة في العمل البيئي.

٤ ـ أهمية اعتماد تقييم الآثار البيئية للمشاريع الحيوية.

٥ ـ أهمية الدعم الدولي للأنشطة والفعاليات الخاصة بالتنمية المستدامة.

٦ ـ تقصير الجهات المانحة في الوفاء بالتزامها لدعم البرامج البيئية بموجب تعهداتها في الأجندة ٢١.

٧ ـ أهمية تحويل (تدوير) الديون لأغراض التنمية المستدامة.

جدول رقم ١

ملخص أنشطة الأقطار الممثلة

منذ مؤتمر ريو ١٩٩٢

مسلسل	القطر	أجندة ٢١	تغير المناخ	مكافحة التصحر	الحفاظ على التنوع البيولوجي	إنشاء لجنة وطنية للتنمية المستدامة	إنشاء نصوص تطبيقية للقوانين	وجود خطة عمل استراتيجية للبيئة	أعلى مستوى للمؤسسات المعنية بشؤون البيئة
١	الأردن	ج							مجلس وطني
٢	اليمن	■		■		■			مجلس وطني
٣	المغرب	ج							وزارة
٤	تونس								وزارة
٥	الإمارات	■						■	هيئة
٦	الجزائر	ج				■		ج	وكالة
٧	لبنان	■				■			وزارة
٨	السعودية	■				■			هيئة
٩	مصر								وزارة
١٠	موريتانيا	■				■			إدارة
١١	سوريا	■				■			وزارة
١٢	السودان	ج				■			وزارة

ملاحظات: ج: هناك خطة لتكملة الأجندة أو خطة عمل وطنية لحماية البيئة.

□ توجد هذه الأنشطة أو تم المصادقة على الاتفاقية.

■ لا توجد الأنشطة ـ أو لم يتم المصادقة على الاتفاقية.

مؤتمر التشاور العربي للبيئة والتنمية

(خمس سنوات بعد قمة الأرض RIO + 5)

بيروت ـ لبنان من ١٨ حتى ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦

التوصيات

* مكافحة الفقر في كل صوره، وذلك بتنفيذ التوصيات التالية:
* نطالب منظمة بازل بأن تخطر الدول العربية (مؤسسات حكومية ومنظمات بيئية غير حكومية) بأي تحرك لنفايات خطرة حتى لا تتكرر تجربة لبنان.
* إشراك المنظمات الأهلية في الوفود الرسمية للمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات الدولية والإقليمية.
* الحد من الاستهلاك الجائر للموارد، وذلك من خلال رفع الدعم عنها.
* مراعاة عدم قبول الهبات من الجهات المانحة، إلا إذا كانت توفر للتنمية المستدامة.
* ضرورة مشاركة المرأة والشباب في مشاريع التنمية المستدامة من أول مراحل تصميم البرامج حتى تنفيذها.
* توفير المناخ الديمقراطي الملائم نحو التنمية المستدامة مع التركيز على توفير أسباب الأمن.
* العمل على تجريد المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.
* مطالبة الجهات المانحة بالوفاء بالتزاماتها المعلنة في مؤتمر قمة الأرض.
* مشاركة الأنظمة الحكومية والجمعيات الأهلية والدولية في وضع برنامج عمل للقرن ٢١ (أجندا ٢١ للمنطقة العربية).
* حماية سواحل البحر المتوسط من محاولات دفن المواد والنفايات الخطرة والضارة، والتعاون الدولي باستخدام الأقمار الصناعية للكشف عن مدافن هذه النفايات والعمل على إزالتها.
* مطالبة الدول والجهات الدائنة بتحويل الديون المتراكمة على الدول العربية قصد استثمارها لإنجاز مشاريع هادفة في مجال التنمية المستدامة.
* حث الجامعة العربية على تخصيص جزء من أنشطتها واعتماداتها المالية والبشرية لفائدة المنظمات الغير حكومية العربية لهدف المساهمة في تنفيذ الأجندا ٢١ والحفاظ على البيئة.
* الدعم المعنوي والمادي للمنظمات النسائية العربية لتمكينها من القيام بدورها في مجال

التوعية والتربية والتحسيس البيئي لتنفيذ التنمية المستدامة.

* حث الدول العربية الغنية لاستثمار أموالها لإنجاز مشاريع تنموية اقتصادية في الدول العربية.
* العمل على تقوية الشبكة العربية للبيئة والتنمية، وذلك من خلال إشراك أكبر عدد من الجمعيات والمنظمات القطرية الأهلية، ومطالبة الجامعة العربية بالمساهمة المادية والتدريب وقبولها بصفة مراقب في اجتماعاتها.
* إلزام الدول الصناعية بضرورة توفير التكنولوجيا النظيفة والآمنة للدول النامية، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات البيئية.
* المطالبة بإلزام الدول الكبرى التي تدفن نفاياتها السامة والخطرة في الدول النامية باسترجاع هذه النفايات وتدويرها أو معالجتها في بلادها.
* الإسراع بتطبيق اتفاقيات قمة الأرض وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات في الدول النامية.
* إنشاء مركز معلومات بيئي على مستوى الوطن العربي على أن يكون في كل قطر عربي فرع معزز للمعلومات البيئية وتقديم خصوصية كل قطر وتبادل المعلومات بين الأقطار والمركز الأم، وعلى المستوى الدولي من أجل تنمية بيئة مستدامة.
* العمل على تكوين الأطر والكوادر المؤهلة لدمج البعد البيئي ضمن السياسات التنموية في مختلف البلدان العربية.
* تكرار المشاريع الرائدة في دولة عربية ما، ونقلها مع الخبرات والتجارب والمعلومات إلى الدول العربية الأخرى.
* دراسة الموارد الطبيعية في كل الدول العربية، ومحاولة إيجاد تنسيق بينها من أجل التكامل في الاستعمال والترشيد والحفاظ على الموارد الطبيعية الاستراتيجية الضرورية.
* تشجيع استخدام مصادر الطاقة البديلة والنظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

الباب الخامس

المشاركون

مؤتمر التشاور العربي للبيئة

خمس سنوات بعد قمة الأرض RIO+5

غراند أوتيل (فرساي) الحمراء - بيروت،

من ١٨ حتى ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٦

لائحة المشاركين

الرقم	الاسم	المؤسسة	العنوان - الاتصال
١	خالد علي عمر	اللجنة الثقافية الاجتماعية لشباب الجمهورية منسق الشبكة العربية باليمن	اليمن - صنعاء ص.ب: ٣٦٣٨ هاتف: ٢٤٤٩٩٧
٢	ناجي صالح ثوابة	مدير إدارة التوعية والتدريب البيئي مجلس حماية البيئة	اليمن - صنعاء ص.ب.: ١٩٧١٩ هاتف: ٢٦٤٠٧٢
٣	محمود صالح العلفي	عضو مجلس إدارة جمعية أنصار البيئة	اليمن - صنعاء ص.ب.: ١٩٧١٩ هاتف: ٣٣٢٠٠١
٤	عصام محمد الخالد	نادي الشباب العربي	اليمن - صنعاء ص.ب.: ٢٢١٢٣ هاتف: ٢٢٩٧٤٥
٥	مصطفى كمال شعراوي	جمعية كشافة الجراح في لبنان	صيدا هاتف: ٠٧/٧٢١٢٧١ ٠٧/٧٢٣١٩٨ المنزل: ٠٧/٧٢٠٩١٤

الرقم	الاسم	المؤسسة	العنوان ـ الاتصال
٦	د. صبري محمد طه	المجلس الشعبي الأعلى الثقافي	محافظة القاهرة ـ مصر هاتف: ٣٩١٧٦٢٤
٧	محمد مرسي إبراهيم	سكرتارية الشبكة	ص.ب.: مجلس الشعب ـ القاهرة ـ مصر هاتف: ٣٠٢٨٣٩١ ـ ٣٠٤١٦٣٤
٨	نوال بركات أبو رميلة	عدة جمعيات	ص.ب.: ٤٦٠٠ الأردن هاتف: ٨٣٣٤٧٧ ٦٤٤٥٠٥
٩	سيد حمود	الإذاعة المصرية «إذاعة الشباب والرياضة»	الجزيرة الوسطى الزمالك ـ القاهرة هاتف: ٣٤١٤٣٨٤
١٠	أحمد الروسان	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة ـ عمان ـ الأردن	فاكس: ٨٤٧٤١١ ص.ب.: ٦٣٥٤ هاتف: ٢/ ٨٣٧٩٣١
١١	نعيمة بلخياط	جمعية المرأة لحماية البيئة فاس ـ المغرب	شارع أبي الطيب المتنبي رقم ١٨ عمارة غنينو ـ فاس ـ المغرب
١٢	عبد الهادي بنيس	الجمعية المغربية لحماية البيئة	ص.ب.: ٦٣٣١ الرباط المعاهد ـ الرباط ـ المغرب فاكس: ٧٧٤٦٦٧ ـ ٧ ـ ٢١٢
١٣	يوسف النوري	منسق الشبكة ـ تونس	تلكس: ٧٧٤٧٣٤ ـ ١ ـ ٢١٩ فاكس: ٥٠٨٣٦١ ـ ١ ـ ٢١٦ هاتف: ٥١٥٣٠٧ ـ ١ ـ ٢١٦
١٤	فريدة النوري	جمعية حماية الطبيعة والبيئة بالقيروان ـ تونس	تلكس: ٧٧٤٧٣٤ ـ ١ ـ ٢١٩ فاكس: ٥٠٨٣٦١ ـ ١ ـ ٢١٦ هاتف: ٥١٥٣٠٧ ـ ١ ـ ٢١٦
١٥	المنصف بسباس	الجمعية التونسية لحماية الطبيعة والبيئة	هاتف: ٨٨٧٨٢٧ فاكس: ٨٩٠٣٨٦

الرقم	الاسم	المؤسسة	العنوان ـ الاتصال
١٦	محمد المثناتي	عمادة الأطباء البيطريين في تونس	ص.ب.: ٢٦٧ المهرجان ١٠٨٢ تونس هاتف وفاكس: ٥٦٥٠٠٩
١٧	عبد الله الثميني	الحركة الباكولوجية الجزائرية	١٢ شارع كريم بلقاسم ـ الجزائر هاتف: ٦١٨١٢٥ ـ ٢ ـ ٢١٣
١٨	مراد خلادي	المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي ـ الجزائر	هاتف: ٦٩٣٣٢٨
١٩	د. أنور الخطيب	المنسق السوري للشبكة العربية للبيئة والتنمية وحدة البحث العلمي لحماية التنوع الحيوي ـ كلية العلوم ـ جامعة دمشق	دمشق ـ سوريا ص.ب.: ٢٣٦ دمشق هاتف: ٣٧١٨٣٤١ فاكس: ٤٤١٧٢٣٣/ ٢٢١٢٣٧٢
٢٠	م. سها نصار	محافظة دمشق	دمشق سوريا ـ مبنى محافظة دمشق ط٢ فاكس: ٢٢٢٢٣٧٥
٢١	محمد جمال الدين	النادي المغربي للتربية السكانية والبيئية	المملكة المغربية ـ الرباط ص.ب.: ٦٣٨٤ الرباط المعاهد
٢٢	د. عصام متولي	كبير مستشاري هيئة الأمم المتحدة	ص.ب.: ٩٨٢ القاهرة UNDP
٢٣	صلاح محمد إدريس	جامعة الدول العربية	ص.ب.: ١١٦٤٢ ميدان التحرير ـ القاهرة
٢٤	الفكي عبد الله الفكي	الهيئة الوطنية للإغاثة ـ السودان	ص.ب.: ٢٥٠٤ الخرطوم هاتف: ٦١٣٨٢٧
٢٥	علالي عبد القادر	الجمعية الوطنية لعلوم المناخ ـ المملكة المغربية	ص.ب.: ١٣٨٧ الرباط بشالت ـ المغرب

الرقم	الاسم	المؤسسة	العنوان ـ الاتصال
٢٦	د. محمد رحماتي	الجمعية المغربية لمحاربة التصحر	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة ص.ب.: ٦٢٠٢ الرباط
٢٧	فاطمة بنت سيد محمد	جمعية الأمل	ص.ب.: ٣٣٥ أنواكشوط ـ موريتانيا
٢٨	عبد الله أيت الخياري	النادي المغربي للتربية السكانية والبيئية	كلية علوم التربية ص.ب.: ١٠٧٢ الرباط ـ المغرب
٢٩	د. موفق صقار	جمعية البيئة الأردنية	ص.ب.: ٥٤٠١١٦ عمان ـ الأردن هاتف: ٦٩٩٨٤٤٤
٣٠	عبد الله نصير	جامعة الملك عبد العزيز هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية	ص.ب.: ١٧٠٨٤ ٢١٤٨٤ ـ جدة ـ المملكة العربية السعودية
٣١	د. عماد الدين عدلي	منسق الشبكة العربية للبيئة والتنمية (المكتب العربي للشباب والبيئة)	ص.ب.: ٢ مجلس الشعب ـ القاهرة فاكس: ٣٠٤١٦٣٥/ ٢٠٢
٣٢	فوزي عبد الحليم	جمعية كتاب البيئة والتنمية جريدة الأهرام	جريدة الأهرام شارع الجلاء ـ القاهرة
٣٣	م. خالد المجالي	المؤسسة العامة لحماية البيئة	عمان ـ الأردن تلفاكس: ٨٣٠١٤٩
٣٤	محمد عبد المقصود	مؤسسة أخبار اليوم ـ القاهرة ـ مصر	القاهرة
٣٥	د. رياض موسى	جمعية البيئة الأردنية	عمان ـ الأردن

الرقم	الاسم	المؤسسة	العنوان ـ الاتصال
٣٦	نادية لعلييم	وزارة البيئة المغربية	الرباط ـ المغرب هاتف: ٦٨١٥٠٠(٧)
٣٧	أحمد محمد صالح الهرمودي	جمعية أصدقاء البيئة ـ الإمارات	أبو ظبي ص.ب.: ٢٨٠٠١
٣٨	مرغني تاج السيد	الجمعية السودانية لحماية البيئة	ص.ب: ١١٠٠ الخرطوم هاتف: ٧٨٠٩٩٣
٣٩	عاصم إبراهيم المغرقي	الجمعية السودانية لحماية البيئة	ص.ب.: ١١٠٠ الخرطوم هاتف: ٧٧٦٩٢٠
٤٠	عادل محمد علي	الجمعية السودانية لحماية البيئة	هاتف: ٤٧١٨٩٧
٤١	هلا نايف هلال	رئيسة جمعية العناية بالبيئة والإنسان (ممثلة الجمعية للحكومة)	المتن الأعلى ـ قرنايل هاتف: ٥٣٠٦٦٣ـ٠٥/ ٤٢٧٦٦٦ـ٠١
٤٢	عماد عكاوي	المنسق العام للقاء الوطني لحماية البيئة	برج أبو حيدر ـ قرب بنك لبنان والمهجر هاتف: ٨١٩٦٥٠ ٦٤٦٨٧٦
٤٣	م. محمود الحلاب	لجنة رعاية البيئة	طرابلس هاتف: ٦٠٠٦٧٣ـ٠٦ ٠٦ـ٦١٥٩٣٨
٤٤	م. سناء السيروان	رئيس مصلحة في وزارة البيئة	وزارة البيئة ـ أنطلياس هاتف: ٦ـ٥٢١٠٣٠
٤٥	كميل ضاهر	تلفزيون المستقبل	الروشة
٤٦	د. حسن زبيب	دكتور أسنان جمعية البيئة	لبنان ـ رأس بيروت هاتف: ٨٩١٨٩٠

الرقم	الاسم	المؤسسة	العنوان ـ الاتصال
٤٧	بوغوص غوكاسيان	MECTAT	ص.ب.: ٥٤٧٤ـ١١٣ لبنان/ بيروت
٤٨	فيرا سركيس	الديار	اليرزة هاتف: ٤٢٧٢٠٢
٤٩	أندريا منلا	SPNL	الحمراء ـ شارع عبد العزيز ـ بناية عوض ص.ب.: ٥٦٦٥ـ١١ هاتف: ٧٤٠٧٨١ ـ ٠١ ٣٨٣٤٨٧ ـ ٠٣
٥٠	زياد جابر	لجنة الصحة والبيئة ـ عاليه	عاليه هاتف: ٣٣٠١٣٦ ـ ٠٣
٥١	أسعد سرحال	رئيس التجمع اللبناني لحماية البيئة	لبنان ـ بيروت هاتف: ٣٤٩٨١٢ ـ ٠٣
٥٢	م. مالك غندور	أمين سر التجمع اللبناني لحماية البيئة ومنسق الشبكة العربية للبيئة والتنمية ـ في لبنان	بيروت ـ الحمراء ـ شارع عبد العزيز ـ بناية عوض ـ الطابق ٤ هاتف: ٢٤١٤٥١ ـ ٠٣ ـ ١ ـ ٩٦١
٥٣	د. كمال مدور	جمعية البيئة والطبيعة	بولفار سن الفيل ـ بناية المدور ـ مقابل الصالومي هاتف: ٥٠٠٥١٤ ـ ٠١
٥٤	شوقي السعيدي	جمعية حماية الطبيعة والموارد الطبيعية في لبنان/ SPNL	مركز الجمعية ـ شارع عبد العزيز، بناية عوض فاكس: ٣٤٢٧٠١ ـ ١ ـ ٩٦١
٥٥	بيار معوض	جمعية أصدقاء حرش أهدن	ص.ب.: ٤٧ زغرتا ـ لبنان
٥٦	د. يوسف شهاب	جامعة بيروت العربية «رخاء»	جامعة بيروت العربية ـ كلية الهندسة المعمارية هاتف: ٢١٩٤٤٠ ـ ٠٣

الرقم	الاسم	المؤسسة	العنوان ـ الاتصال
٥٧	ناصر فواز	الجامعة اللبنانية الأميركية جمعية المحيط الأخضر	الجامعة اللبنانية الأميركية ص.ب.: ٣٥٥/ ٥٠٥٣ ـ ١٣ هاتف: ٦٤١٨٠٦ ـ ٠٣
٥٨	أنهل سالم قزحيا	جمعية بيئة بلا حدود مغدوشة	صيدا هاتف: ٧٢٠١٨٢ ـ ٠٧ ٧٢٥٩٧٢ ـ ٠٧
٥٩	جانة مرعي	التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني	هاتف: ٣٠٥٥٢١ ٣٧٠١٨٩
٦٠	محمد فؤاد مرتضى	الرابطة الخيرية الاجتماعية «رخاء»	إدارة حصر التبغ هاتف: ٦٤٦١٩٤
٦١	فائزة سباعي كرامي	بلدية طرابلس لجنة «لايف»	طرابلس ـ بلدية طرابلس هاتف: ٤٣١٠٠٧ ـ ٠٦ فاكس: ٦٢٥١٢٦ ـ ٠٦
٦٢	د. غالب رضوان	لجنة الصحة والبيئة ـ عاليه	عاليه هاتف: ٥٥٥٧٠٩ ـ ٠٥ ٥٥٦٠٣٥ ـ ٠٥
٦٣	د. معين فواز	هيئة الإسعاف الشعبي اللجنة الوطنية لحماية البيئة	لبنان هاتف: ٨١٩٦٥٠ ٣٥٠٥٤٩
٦٤	شوقي فياض	لجنة رعاية البيئة	طرابلس
٦٥	نهاد الزيلع	لجنة رعاية البيئة	طرابلس
٦٦	رفعت سابا	هيئة حماية البيئة (الكورة)	شكا فاكس: ٦٢٨٤٤١ ـ ٠٦ هاتف: ٦٢٦٠٤٠ ـ ٠٦
٦٧	نادين ألفا	DALLY STAR	هاتف: ٤/ ٥٨٧٢٧٢
٦٨	ريما أبو فخر الدين	جمعية حماية وتنمية الثروة الحرجية	هاتف: ٨٤٨٤١٢ ـ ٠٣

الرقم	الاسم	المؤسسة	العنوان ـ الاتصال
٦٩	ندى بو مغلبيه	تلفزيون المستقبل	هاتف: ٨٦٩٧٧٦ ٧٨٥٠٠٢/٣
٧٠	ناظم سلمان	جمعية حماية وتنمية الثروة الحرجية	هاتف: ٧٣٧٦٥٤ ـ ٠٣ ٨٤٨٩١٢ ـ ٠٣
٧١	عباس فواز	جمعية المحيط الأخضر	الرملة البيضاء هاتف: ٣١٣٨٣٠ ـ ٠٣
٧٢	جان الحاج	ملتقى الهيئات الإنسانية غير الحكومية	هاتف: ٨٨٦٣٤٤ ٤٩٠٦٢٠
٧٣	وليد حسن	محمية أرز الشوف	الشوف هاتف: ٥٠١٦٢١ ـ ٠٥ ٥٠١١٩٨ ـ ٠٥/ مقسم ١٦٩
٧٤	أمين مخيبر	بورصة بيروت	هاتف: ٨٠٧٥٥٢
٧٥	دانيا رفاعي	UMP	هاتف: ٨٦٧١١٥ ٣٠٢٣٨٨
٧٦	نبيل بو عبسي	حركة إنسان أنطلياس التجمع اللبناني لحماية البيئة	هاتف: ٦١٤٢٧٢ ـ ٠٣
٧٧	سمار الترك	إذاعة الشرق	هاتف: ٣/ ٨٦٩٧٧٢ ٣/ ٣١١٨٨٢
٧٨	نبيلة صعب فتح الله	مجلة مال وأعمال	هاتف: ٢١٦٤٠٤ ـ ٠٣
٧٩	الأخصائي أنطوان بخعازي	رئيس الندوة اللبنانية للحفاظ على البيئة نائب رئيس التجمع اللبناني لحماية البيئة	هاتف: ٨٨٧١٢٩ ـ ٠١ ٨٩٩٦٤٥ ـ ٠١
٨٠	عباس شمص	نائب رئيس جمعية المحيط الأخضر	هاتف: ٣٣٧٠١٠ ـ ٠٣
٨١	علياء الحسيني	وزارة البيئة	هاتف: ٢٣١٥٦١ ـ ٠٣

الرقم	الاسم	المؤسسة	العنوان ـ الاتصال
٨٢	د. لمياء منصور	UNDP	هاتف: ٧٧٧١٣٤ ـ ٠٣
٨٣	هلا بيضون	مؤسسة عامل ـ جسر سليم سلام	هاتف: ٣١٧٢٩٤
٨٤	د. جورج أبو جودة	الندوة اللبنانية للحفاظ على البيئة	هاتف: ٤٠٢٨٩٦
٨٥	بديعة بيضون	تلفزيون لبنان	تلة الخياط
٨٦	بريجيت كيروز	UNDP/LIFE	هاتف: ٨٢٨١٤٨ ـ ٠٣
٨٧	لمياء سماحة	لجنة المحافظة على بيئة وجمال الشوير	هاتف: ٣٩٠٢٧٦ ـ ٠٤
٨٨	لبنى حلبي	لجنة المحافظة على بيئة وجمال الشوير	هاتف: ٣٩٠٣٣٣ ـ ٠٤ ٥٨٦٧٠٤ ـ ٠١
٨٩	علي بدران	جمعية المحافظة على البيئة ـ الغازية	هاتف: ٧٢٥٩٥٠ ـ ٠٧
٩٠	رياض عيسى	النجدة الشعبية اللبنانية إذاعة صوت الشعب	هاتف: ٣٣٠٢٩٩ ـ ٠٣
٩١	د. هشام غريزي	التجمع اللبناني لحماية البيئة جمعية العناية بالبيئة والإنسان	هاتف: ٥٥٥٩٠٥ ـ ٠٥
٩٢	د. علي صفا	الجامعة اللبنانية ـ كلية العلوم هيئة حماية البيئة ـ النبطية	فاكس تلفون: ٣٦٩٦٢٢ هاتف: ٧٤١٩٥٠ ـ ٠٣
٩٣	د. مصطفى مروة	الجامعة اللبنانية ـ كلية العلوم	فاكس: ٣٩٥٥٠١ ـ ٠١ بيروت ـ كلية العلوم ـ الحدث
٩٤	محمد غزالة	صحافة ـ مجلة زهرة الجنوب	الجنوب هاتف: ٨٨٠٠٥١ ـ ٠٣
٩٥	ديما الخطيب	برنامج الأمم المتحدة لدعم عودة المهجرين	هاتف: ٢٦٠١١٣ ـ ٠٣ ٢٦٠١١٤ ـ ٠٣

الرقم	الاسم	المؤسسة	العنوان ـ الاتصال
٩٦	د. عبد الرحمن الصغير	رئيس لجنة البيئة كلية الزراعة ـ الجامعة الأميركية	هاتف: ٣١٥٣٣١
٩٧	م. جهاد الرموز	حركة إنسان أنطلياس	هاتف: ٢٠٥٢١١ ـ ٠٣
٩٨	نجوي طه	جمعية حماية الطبيعة والموارد الطبيعية في لبنان/ SPNL	هاتف: ٣٤٣٧٤٠ ٣٤٤٨١٤
٩٩	بهاتا حركة	منسقة جمعية حماية الطبيعة والموارد الطبيعية في لبنان/ SPNL	هاتف: ٣٤٤٨١٤
١٠٠	هيفاء نحلة	جمعية حماية الطبيعة والموارد الطبيعية في لبنان/ SPNL	هاتف: ٣٤٣٧٤٠
١٠١	د. محمد زيدان	نائب رئيس جمعية «رخاء»	هاتف: ٦٢٧٩٧٨ ـ ٠٣
١٠٢	ليندا محيوت	KING's COLLEGE UNIVERSITY	CAMDEN HILL ROAD LONDON W8
١٠٣	منى مروة	جمعية لبنان طبيعة وبيئة	هاتف: ٢٣٢٢٤٥ ـ ٠٣ فاكس: ٦٠٣٣٢٨ ـ ٠١
١٠٤	شادية أبي حيدر	سكرتيرة التجمع اللبناني لحماية البيئة	هاتف: ٣٤٤٨١٤ ـ ٣٤٢٧٠١ ـ ٣٤٣٧٤٠
١٠٥	هشام سلمان	جمعية حماية وتنمية الثروة الحرجية	هاتف: ٨٤٨٤١٢ ـ ٠٣
١٠٦	زياد موسى	الخط الأخضر	ص.ب.: ١٧٤١ سبيرس ـ بيروت هاتف: ٨٨٥٥١٢ ـ ٠٣
١٠٧	د. محمد إدريس	تجمع الهيئات الأهلية	هاتف: ٨٨٧١٧٧ ـ ٠٣

الرقم	الاسم	المؤسسة	العنوان ـ الاتصال
١٠٨	باسمة الخطيب	التجمع اللبناني لحماية البيئة	هاتف: ٣٤٤٨١٣ منزل: ٦٤٧٨١٧
١٠٩	د. حسين حجازي	الجامعة اللبنانية الأميركية ـ قسم إدارة الأعمال	شارع مدام كوري ص.ب.: ٥٠٥٣ ـ ١٣ هاتف: ١٢٣٥/ ٨٦٧٠٩٨
١١٠	جمال غريزي	جمعية العناية بالبيئة والإنسان	المتن الأعلى هاتف: ٥٥٤٣٦٢ ـ ٠٥
١١١	جورج عقل	الأمم المتحدة	وزارة البيئة هاتف: ٦ ـ ٥٢١٠٣٠
١١٢	د. حمد الطفيلي	التجمع اللبناني لحماية البيئة	هاتف: ٣٥٤٦٦٥ ـ ٠١
١١٣	المحامي نزيه شلالا	الندوة اللبنانية للحفاظ على البيئة	هاتف: ٩٣٥١٧٢ ـ ٠٩
١١٤	عباس زهر الدين	جمعية لبنان طبيعة وبيئة	هاتف: ٦٠٣٣٢٨/ ٨٣٦١٦٣
١١٥	أم كلثوم بنت اليسع	جمعية موريتانيا ٢٠٠٠	ص.ب.: ٤٢٤٢ أنواكشوط ـ موريتانيا
١١٦	مصباح قليلات	جمعية «رخاء»	ص.ب.: ٤٢٤٠ ـ ١١ هاتف: ٦٥٠١٠٧
١١٧	فوزي يحياوي	الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة ـ الجزائر	حديقة العام ص.ب.: ١١٥ العناصر ـ الجزائر
١١٨	جورج مكي	رئيس مكتب مكافحة الحشرات	هاتف: ٤٤٢٠٧٧ ٤٤٩٠٤٧
١١٩	سوركي يرتزيان	جريدة الديار	اليرزة
١٢٠	محداشا بياي	جمعية أصدقاء البيئة	ص.ب.: ٢٢٣٣٢ دبي
١٢١	ناصر عياص	الوكالة الوطنية للإعلام	هاتف: ٦٤٢١٧٤ ـ ٠٣

الرقم	الاسم	المؤسسة	العنوان ـ الاتصال
١٢٢	منير أبي سعيد	الخط الأخضر مركز التعرف على الحياة البرية	هاتف: ٦٦٧٣٥٥ ـ ٠٣
١٢٣	سمر حيدر	جمعية لبنان طبيعة وبيئة	هاتف: ٣٠٣٠٦٨
١٢٤	هلا عاشور	التجمع اللبناني لحماية البيئة جمعية الخط الأخضر	هاتف: ٨٦١١٦٥ ٣٠٤١٩٤ ـ ٠١ ٦٧٤٦٠٩ ـ ٠٣
١٢٥	حسن أبي درغام	لجنة المحافظة على بيئة وجمال الشوير	الشوير هاتف: ٦٣٢٢٥٠ ـ ٠٣
١٢٦	روجيه سعادة	RECYCLING	هاتف: ٣٩٨٥٤٨

الباب السادس

الأخبار الصحفية عن المؤتمر

النهار — الجمعة ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٦

الفرزلي استقبل وفودا "مؤتمر التشاور العربي":

لا نتعصب للبيئة على حساب التنمية

استقبل امس نائب رئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي وفود الدول هذه القوانين الى العقوبات الرادعة وحاجات القانون كي تتوافر من خلاله

الديار ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٦

الفرزلي لايجاد البدائل للمواطن قبل تطبيق القوانين البيئية

اشاد نائب رئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي باهمية العمل من اجل ايجاد قوانين لتنظيم البيئة، سواء في لبنان او العالم العربي، وركز على احتياجات هذه القوانين لجهة العقوبات الرادعة وايجاد البدائل للمواطن قبل تطبيقها.

رئيس مجلس الإدارة
إبراهيم سعده
رئيس التحرير
جلال دويدار

الأخبار
أسسها مصطفى أمين وعلي أمين سنة ١٩٥٢

١٦ صفحة
٤٠ قرشا

مؤسسة أخبار اليوم
٦ شارع الصحافة - القاهرة
القسم الرئيسي ت: ٥٧٨٢٥٠٠/١٦٠٠
قسم الإعلان ت: ٥٧٨٢٨٠٠/٢٦٠٠
توزيع الأخبار ٥٧٨٢٧٠٠
فاكس ٥٧٨٢٩٦٠/٥٧٨٢٩٢٠
فاكس الإعلانات ٥٧٨٢٥٣٠ / فاكس ٥٠
تلكس دولي ٣٠٣٦١ تلكس محلي ٢٨٢

الاربعاء ٩ من رجب ١٤١٧ هـ - ٢٠ من نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٩٦ م - ١١ من هاتور ١٧١٣ ● العدد ١٣٩٠٠ السنة ٤٤ ● CHBAR, 20 NOVEMBER 1996

١٣ دولة عربية تناقش في بيروت مشاكل المياه والسكان والتلوث والتصحر

بيروت ـ محمد عبدالمقصود.
بدأت أمس في بيروت اعمال مؤتمر التشاور العربي للبيئة بمناسبة مرور ٥ سنوات على قرارات مؤتمر الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل حول حماية البيئة. وتشارك في المؤتمر ١٣ دولة عربية

الديار ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٦

افتتح مؤتمر التشاور العربي للبيئة شهيّب لسياسة متكاملة في المنطقة

فيرا سركيس

برعاية وزارة البيئة افتتح امس مؤتمر التشاور العربي للبيئة (خمس بان التنمية والبيئة لا يختلفان.

ثم كانت كلمة لممثل مؤسسة ايبرت سمير فرح الذي دعا الي

النهار — الاربعاء ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٦

"المؤتمر العربي للتشاور البيئي" في بيروت

شهيب أبلغ الجمارك تدابير للنفايات وعضوم تلقى تقريراً عن خطر المستوعبات

السفير الاربعاء ٢٠/١١/١٩٩٦

افتتاح مؤتمر التشاور العربي للبيئة شهيب يدعو لسياسة شاملة

افتتح صباح امس «مؤتمر التشاور العربي للبيئة» برعاية وحضور وزير البيئة أكرم شهيب وذلك بدعوة من التجمع اللبناني لحماية البيئة والشبكة العربية للبيئة والتنمية بالاشتراك مع مؤسسة محوراً رئيسياً للحركة البيئية.

وتحدث ممثل مؤسسة «فريدريش ايبرت» في لبنان سمير فرح فاكدان المشكلات البيئية تختلف من منطقة الى منطقة ومن حضارة الى حضارة.

الدّيار
AD-DIYAR
لبنانيّة • سياسيّة • مُستقلّة
٣٢ صفحة
١٥٠٠ ليرة
الثلثاء ٣١ كانون الأول ١٩٩٦ | Mardi 31 Decembre 1996

مالك غندور : مؤتمر التشاور العربي للبيئة في بيروت
لتقويم تقارير شمال افريقيا وغرب آسيا تحضيراً لملف واحد

النبطية ـ علي فحص

من قمة الارض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ الى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الثامنة في القاهرة اواخر الشهر الفائت وقبله باسبوع مؤتمر التشاور العربي للبيئة في بيروت الى غيرها من المؤتمرات والندوات البيئية الاقليمية والمحلية، تولد رحلة استكشاف مثقلة غنية بالدلالات والمعاني. ابرز ما فيها هذا الانجاز الانساني الرائع، المتمثل باجتماع اهل الارض، واجماعهم على التصدي للخطر من اخطر القضايا التي واجهت بني البشر في هذا القرن الراحل وللنظر هذه المرة في أمور كوكبهم على انه سفينة تعوم على صفحة بحر يموج بالكوارث والمخاطر ينبغي تضافر جميع طواقمها وركابها للسهر على تدبير شؤونها وليس باعتباره فضاءات ومساحات غير متناهية الاطراف والابعاد.

وبصرف النظر عن حجم ما قدمته هذه المؤتمرات على الصعيد العملي الميداني وما حققته على مستوى قرارات وتوصيات تحتاج الى شرعنتها بقوانين ونظم، فان اهم ما ساهمت به هو اثارتها من جديد للهواجس المالتوسية واضفاء الجدية على الحسابات والنبوءات الرهيبة بانذاراتها وتحذيراتها التي استنتجها عدد من العلماء والباحثين بشأن المستقبل المشؤوم للارض المندفعة بلا كوابح نحو مصير كارثي اذا ما بقي العالم يتطور هكذا في مساره التصاعدي دون الالتفات الى ما يلحقه بالبيئة من تشويه واذى مما جعل الناس في كل اقطار الارض يدركون مدى هشاشة هذا الكوكب الذي تفرد بين اشقائه في المجموعة الشمسية وربما في مجرته بنعمة الحياة والذي يحتاج من «سيده» الانسان ـ اليوم اكثر من اي وقت مضى ـ الى مزيد من الرفق والحرص والوعي في كيفية التوفيق بين جموح طموحات هذا الكائن المبدع وبين الحفاظ على سلامة الحياة والبيئة في هذا الفردوس الذي اذا ما فقده هذه المرة وطرده بخطيئته المغرية فلن يكون له بعد اليوم فردوس آخر ولا كوكب يملك شروط إيوائه.

وللوقوف على اجواء مؤتمر التشاور العربي للبيئة، التقت «الديار» امين سر التجمع اللبناني لحماية البيئة المهندس مالك غندور في حوار تقويمي لاعماله ونتائجه وكان لها معه الحديث الآتي:

● ما هي اهداف التجمع واهتماماته ومساهماته في المؤتمرات والندوات والنشاطات البيئية؟

ـ التجمع اللبناني لحماية البيئة هو الاطار اللبناني العام الذي يضم العاملين من اجل البيئة في لبنان وتضم عضوية التجمع ٢٧ جمعية بيئية من جميع المناطق اللبنانية وخبراء في مختلف الاختصاصات البيئة والمهتمين من القطاعات الاخرى الذين لا ينتسبون الى جمعيات وهم يشكلون لائحة الشرف للتجمع وقد ادوا خدمة للبيئة وما زالوا يساعدون في دعم قضاياها. تأسس التجمع عام ١٩٩٢ وحصل على الترخيص في السنة التالية ومنذ ذلك الوقت قام بنشاطات وانجز برامج تعنى بالبيئة وتساعد على تحسين اوضاعها ومن ذلك وضع خطة عملانية للبيئة في لبنان (١٩٩٣)، اطلاق ورشة عمل لتفعيل وتنظيم الجمعيات البيئية (١٩٩٥)، تنظيم حلقة التشاور الوطنية حول برنامج لانف ٢١ (١٩٩٥)، الاهتمام بمعالجة العديد من القضايا البيئية التي تتعلق بالكسارات والنفايات السامة والنفايات المنزلية والصيد والمحميات الطبيعية، المشاركة في مشروع تطوير المحميات الطبيعية في لبنان (ارز الشوف، جزر النخيل وحرج إهدن) والعمل على انشاء ثلاث محميات جديدة (شاطئ صور، راس الشقعة في شكا ومستنقع عميق) واخيراً تنظيم مؤتمر التشاور العربي للبيئة بالتعاون مع الشبكة العربية للبيئة والتنمية التي تشكل الاطار العربي الذي يضم الجمعيات البيئية الاهلية في جميع البلاد العربية وقد تأسست الشبكة سنة ١٩٩٦ ومركزها الرئيسي في القاهرة ولها منسق وطني في كل دولة عربية وقد استطاعت الشبكة ان تكون محور التنسيق بين الجمعيات العربية في ما بينها وبين المنظمات والبرامج الدولية التي تعنى بالبيئة. كما تقوم الشبكة بنشاطات عديدة نافعة منها إصدار مجلة بيئية توزع على الاعضاء والمهتمين، تنظيم دليل بيئي عربي بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمشاركة في جميع المؤتمرات والنشاطات العالمية من أجل البيئة واهم انجاز حققته هو تسجيل الشبكة على مستوى جامعة الدول العربية واكتسابها صفة العضو المراقب في مجلس وزراء البيئة العرب كما تقوم الشبكة بالتنسيق مع الامانة العامة لهذا المجلس بتحقيق جملة نشاطات على المستوى العربي.

● لماذا مؤتمر التشاور العربي وما هي دواعيه واهدافه وما هو حجم المشاركة؟

ـ في إطار الاعداد لمؤتمر خمس سنوات بعد قمة الارض والمعروف بـ «ريو + ٥» (RIO + 5 ونظراً) لظهور الحاجة الى عملية تقويم ما تم انجازه منذ انعقاد المؤتمر العام ١٩٩٢ لتحقيق التنمية المستدامة، تقوم جميع دول العالم حالياً باجراء هذا التقويم في كل منها على المستويين الحكومي وغير الحكومي وبالمشاركة بينهما وتعقد على المستويات الاقليمية حلقات تشاور تجمع تقاريرها الوطنية في تقرير اقليمي واحد ولا بد في هذا الاطار من ان تقوم الشبكة بدورها على الصعيد العربي لاجراء هذا التقويم وجمع التقارير في تقرير واحد على المستوى الاقليمي لشمال افريقيا وغرب آسيا وهكذا تم التحضير لهذه المرحلة وبادر التجمع اللبناني لحماية البيئة لاستضافة هذا المؤتمر في بيروت بالتعاون مع الشبكة العربية للبيئة والتنمية وبالاشتراك مع مؤسسة «فريدريش ايبرت» وبالتنسيق مع مجلس الارض برعاية وحضور وزير البيئة اكرم شهيب وشارك في حفل الافتتاح كل من المنسق العام للشبكة العربية للبيئة والتنمية الدكتور عماد الدين عدلي ورئيس التجمع اللبناني للبيئة اسعد سرحال والممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) السيد روس ماونتن وممثل جامعة الدول العربية السيد صلاح ادريس ومنسق برامج الامم المتحدة في مجلس الانماء والاعمار والدكتور غسان سبلاني ومنسق اعمال المؤتمر في بيروت المهندس مالك غندور كما شاركت في هذا المؤتمر وفود من الدول التالية: سوريا، مصر، السعودية، الامارات، اليمن، الاردن، السودان، موريتانيا، الجزائر، تونس، المغرب بالاضافة الى المضيف لبنان فيما ارسلت بالبريد تقارير للبحرين وفلسطين.

المشاركون في المؤتمر

المهندس مالك غندور

● ما هي أبرز المواضيع التي عالجها المؤتمر؟

١ ـ تقديم الاوراق القطرية التي تشرح مدى الانجازات من مجال التنمية المستدامة منذ مؤتمر RIO ١٩٩٢.

٢ ـ تقسيم الحضور الى مجموعات عمل متوازية من اجل:

أ ـ التعرف على مدى التقدم والانجازات في تنفيذ اتفاقيات ريو حول برنامج عمل القرن الحادي والعشرين (الأجيندا ٢١) اتفاقية تغير المناخ، اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي (الاحيائي).

ب ـ التعرف على أحسن الممارسات والاولويات والدروس المستفادة.

ج ـ التعرف على القيم المستخلصة والمشاكل في التنفيذ ومدى تكوين اللجان الوطنية للاقطار والخاصة بالتنمية المستدامة للدول الممثلة بالمؤتمر.

د ـ لصياغة التوصيات النهائية على المستوى الاقليمي والعالمي.

٣ ـ جلسة عامة للنظر في التوصيات المقترحة وانجازاتها.

٤ ـ جلسة عامة للنظر في مسودة التقرير الختامي وانجازاته.

هذا وتعتبر هذه الورش ضمن الانشطة التحضيرية للجنة الامم المتحدة للتنمية المستدامة وذلك في جلستها الخاصة عام ١٩٧٧ بعد خمس سنوات من قمة الارض ومن المقرر عقد احدى عشرة ورشة عمل اقليمية وذلك كنشاط تحضيري منتدى (ريو + ٥) والمقرر عقد في الفترة ما بين ١٣ و١٩ آذار القادم حيث تتكامل كافة التقارير والتوصيات من تلك الورش في تقرير تقويمي شامل يعد بمثابة التوصيات العملية التي ستقدم للجنة الامم المتحدة للتنمية المستدامة.

● هل نجح المؤتمر في التوصل الى وضع استراتيجية معينة للعمل البيئي العربي.

ـ تبين من خلال مداولات المؤتمر ان دولتين فقط اعدتا برنامج العمل للقرن الحادي والعشرين والعمل جار في اربع دول اخرى وست دول اخرى لم تكمله وظهر ان كل الدول الممثلة قد انشأت مؤسسات معنية بشؤون البيئة على درجات مختلفة من رئاسة الوزارات الى الادارات وكذلك ظهر ان كل الدول قد صادقت على الاتفاقيات الثلاث ما عدا دولة واحدة لم تصادق على اتفاقية مكافحة التصحر وتأكد ان الاولويات لدى هذه الدول في قضايا التنمية المستديمة تتركز على مكافحة الفقر وندرة المياه وسوء استغلالها وتلويثها ومشكلات التصحر وتدهور الاراضي، تدهور التنوع الحيوي والمحميات الطبيعية، تلوث الهواء وضعف الموارد البشرية خصوصاً في مجالات التنمية المستدامة، تدني مستوى الوعي البيئي في المجتمع وضعف الادارة السليمة للتخلص من المخلفات والنفايات بانواعها المختلفة، ضعف ادارة البيئة البحرية والساحلية وضعف او عدم تفعيل وتحديث القوانين والتشريعات البيئية وبناء الهياكل التنظيمية وتداخل الاختصاصات... وفي ما يتعلق بالدروس المستفادة لوحظ ايلاء هذه الدول الممثلة لاهمية مشاركة المرأة في العمل البيئي واهمية زيادة الدعم على المستوى الرسمي للجمعيات الاهلية الطوعية والشراكة بين المستوى الحكومي والاهلي، أهمية اعتماد تقويم الآثار البيئية للمشاريع الحيوية والنجاح في التفاعل بين الجمعيات الاهلية لتحقيق قدر اكبر من العمل البيئي، اهمية الدعم الدولي للانشطة والفاعليات الخاصة بالتنمية المستدامة واهمية تحويل (تدوير) الديون لاغراض التنمية المستدامة.

● ما هي ابرز التوصيات التي صدرت عن المؤتمر؟

١ ـ مكافحة الفقر في كل صوره.

٢ ـ مطالبة منظمة بازل باخطار الدول العربية باي تحرك لنفايات خطيرة حتى لا تتكرر تجربة لبنان.

٣ ـ اشتراك المنظمات الاهلية في الوفود الرسمية للمشاركة في المؤتمرات الدولية والاقليمية.

٤ ـ الحد من الاستهلاك الجائر للموارد من خلال رفع الدعم عنها.

٥ ـ العمل على تجريد المنطقة من اسلحة الدمار الشامل.

٦ ـ ضرورة مشاركة المرأة والشباب في مشاريع التنمية المستدامة من اول مراحل تصميم البرامج وحتى تنفيذها.

٧ ـ مشاركة الانظمة الحكومية والجمعيات الاهلية والدولية في وضع برنامج عمل للقرن الحادي والعشرين.

٨ ـ مطالبة الجهات المانحة بالتزاماتها المعلنة في مؤتمر قمة الارض.

٩ ـ حماية سواحل البحر المتوسط من محاولات دفن المواد والنفايات السامة والضارة والتعاون الدولي باستخدام الاقمار الصناعية والكشف عن مدافن هذه النفايات والعمل على ازالتها.

١٠ ـ حض الجامعة العربية على تخصيص جزء من اهتماماتها واعتماداتها المالية والبشرية لفائدة المنظمات غير الحكومية لهدف المساهمة في تنفيذ الاجيندا ٢١ والحفاظ على البيئة.

١١ ـ حض الدول العربية الغنية لاستثمار اموالها لانجاز مشاريع تنموية اقتصادية في الدول العربية.

١٢ ـ العمل على تقوية الشبكة العربية للبيئة والتنمية.

١٣ ـ الاسراع في تطبيق اتفاقيات قمة الارض وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات في الدول النامية.

١٤ ـ تشجيع استخدام مصادر الطاقة البديلة والنظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

بالاضافة الى توصيات عديدة لم

الأخبار
رئيس مجلس الإدارة
إبراهيم سعده
رئيس التحرير
جلال دويدار
أسسها مصطفى أمين وعلى أمين سنة ١٩٥٢
١٦ صفحة
٤٠ قرش
مؤسسة
المبنى الرئيسي
المبنى الصحفي
توزيع الأخبار :
فاكس ٨٢٥١٠
فاكس الإعلانات
تلكس دولى ٢١
الخميس ١٧ من رجب ١٤١٧ هـ ـ ٢٨ من نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٩٦م ـ ١٩ من هاتور ١٧١٣ ● العدد ١٣٩٠٧ السنة ٤٤ ● VEMBER 1996

مؤتمر التشاور العربى للبيئة يطلب :
اخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل
مكافحة الفقر.. وتشجيع المرأة والشباب لتحقيق التنمية المستدامة

بيروت ـ خاص للصفحة :

طالب مؤتمر التشاور العربى للبيئة والتنمية ـ خمس سنوات بعد ريو ـ بضرورة الزام كل دول منطقة الشرق الاوسط باخلاء وتجريد المنطقة من اسلحة الدمار الشامل.. وتوفير المناخ اللازم للتنمية المستدامة.

كما طالب المؤتمر فى توصياته سكرتارية اتفاقية بازل باخطار الدول العربية باى تحرك للنفايات الخطرة حتى لاتتكرر مأساة لبنان وحماية سواحل المنطقة بعد محاولات دفن المواد والنفايات الخطرة والضارة والتعاون الدولى باستخدام الاقمار الصناعية للكشف عن مدافن هذه النفايات والعمل على ازالتها.

وطالب المؤتمر الدول الصناعية الكبرى التى تدفن نفاياتها السامة والخطرة فى الدول النامية باسترجاع هذه النفايات وتدويرها او معالجتها فى بلادها.. والحد من الاستهلاك الجائر للموارد الطبيعية ومكافحة الفقر فى كل صوره.

واصدر المؤتمر توصيات خاصة بمشاركة المرأة والشباب فى مشروعات التنمية المستدامة ومطالبة الدول والجهات المانحة بالوفاء بالتزاماتها المعلنة فى مؤتمر قمة الارض ومشاركة الجمعيات الاهلية مع الانظمة الحكومية والخبرات الدولية فى اعداد برنامج عمل للقرن ٢١ للمنطقة العربية.

وأكد المؤتمر على اهمية قيام الدول الدائنة بتمويل جزء من الديون المتراكمة على الدول العربية لاستثمارها لانجاز مشروعات بيئية وتنموية.. وحث الدول العربية الغنية لاستثمار اموالها لانجاز مشروعات تنموية اقتصادية فى الدول العربية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة البديلة والنظيفة.

وكان المؤتمر الذى نظمه التجمع اللبنانى لحماية البيئة بالتعاون مع الشبكة العربية للبيئة والتنمية ومؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية قد عقد ٦ جلسات عمل و٤ جلسات عامة لمناقشة المعوقات التى تعترض التنمية المستدامة فى المنطقة العربية وأهم الممارسات الناجحة فى مجال حماية البيئة واولويات العمل المطلوبة لتنفيذ هذه المشروعات.

شارك فى المؤتمر وفود ١٢ دولة عربية وقام المشاركون بزرع مجموعة من الاشجار للمساهمة فى اعمار لبنان واعادة اللون الاخضر.. وكان وزير البيئة اللبنانى اكرم شهيب والدكتور عماد الدين عدلى المنسق العام للشبكة قد افتتحا المؤتمر الذى استمر ٥ ايام.. كما زار الوفد مقر مجلس النواب ووزارة البيئة ومحمية الارز بجبل لبنان.

د. عماد الدين عدلى المنسق العام للشبكة العربية للتنمية والبيئة يلقى تقرير المؤتمر

النفايات السامة.. قضية العصر

يناقش اليوم وزراء البيئة العرب فى الدورة الثامنة لمجلسهم والتى تعقد بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية قضية من اخطر القضايا التى تهم الدول العربية وهى قضية النفايات الخطرة والسامة التى تسعى المافيا العالمية واسرائيل لاغراق المنطقة العربية بها.

ويسعى المجلس لانشاء الية لمتابعة تنفيذ اتفاقية بازل التى تنظم انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود.. وفى اعتقادى ان هذه القضية لم تعط العناية الكاملة رغم اهميتها وخطورتها على المنطقة.. فلبنان يصرخ على لسان وزير البيئة الجديد أن الدول الصناعية تتخذ من لبنان ارضا وشواطىء مدفنا كبيرا لنفاياتها.. وقد سمعنا عن محاولات المافيا العالمية لدفن النفايات فى الصومال اثناء الحرب الاهلية الصومالية..

وقد حذر العلماء اكثر من مرة ان المافيا الدولية تسعى لاختراق الدول لتصريف نفاياتها فيها بدلا من معالجتها فى بلادها حيث تزيد تكلفة المعالجة كثيرا عن تكلفة الدفن خارج البلاد.. بالاضافة الى المخاطر التى تسببها للتربة والمياه الجوفية وتاثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الانسان والحيوان والنبات فى هذه الدول.. لهذا فاننى اؤكد ان انشاء هذه الالية سيساعد كثيرا من الدول العربية فى حماية ارضها وسواحلها من غزو هذه النفايات وحتى لاتكون الدول العربية مقبرة نفايات، واذا لم تصدقوا فاستمعوا الى صوت لبنان.

محمد عبد المقصود

فى اول حديث صحفى لوزير البيئة اللبنانى :
الدول الصناعية تستخدم لبنان كمقبرة للنفايات السامة

اكد اكرم شهيب وزير البيئة اللبنانى الجديد فى اول حديث له الى الصحف العربية ان الدول الصناعية استخدمت لبنان كمقبرة نفايات بواسطة مافيا محلية وعالمية منظمة منذ عام ١٩٧٥. وقال انه تم اكتشاف براميل لنفايات سامة من ايطاليا فى لبنان وتم اجراء مباحثات شاقة لاعادتها الى ايطاليا.. وعندما شحنت فى سفن بهذه البراميل الى ايطاليا تم التخلص من شحنة ٤ سفن فى البحر المتوسط وقال ان هذه الحرب القذرة ضد لبنان لم تنته .. بل تم اكتشاف ٣٦ تنكا تابعة لاحدى الشركات الالمانية ويتم الان اجراء مباحثات مع الحكومة الالمانية لاستعادتها.. كما تم العثور على نفايات كيماوية وبلاستيكية من بلجيكا بالصدفة فى الجمارك وستتم اتصالات مع بلجيكا ايضا لاستعادتها وعثر ايضا على «كونتينر» من كندا يحوى نفايات سامة. وقد اعدت الوزارة ملفا كاملا بهذه الجريمة وسلم الى المدعى العام للتحقيق مع المتواطئين فيه.. هذا بالاضافة الى ماتقوم به اسرائيل من دفن ... فى مشكلة مخلفات المستشفيات.

وزير البيئة اللبنانى يرحب بمحرر الاخبار

وعن قضية الحفاظ على شجرة الارز (رمز لبنان) قال الوزير اننا فى لبنان انشأنا ٣ غابات للارز هى غابة بشرى وارز الشوف والغابة الكبرى للارز التى تعتبر اكبر غابة فى منطقة البحر المتوسط.

وقال ان غابة بشرة مهددة بالتدهور بسبب الضغط السياحى عليها ولذلك اعلناها محمية تشرف عليها مجموعة من الجمعيات الاهلية لتنظيم الدخول اليها.. اما غابة ارز الشوف فتضم ٢ مليون و٨٠٠ الف شجرة وقد تم الحصول على ٢,٥ مليون دولار من «الجيف» لحماية الغابة وتطويرها والحفاظ على الثروة الحيوانية والطيور والثروة الغابية فيها وقد انشأ مجموعة من اليابانيين جمعية حماية ارز لبنان تضم ٢٧٠ يابانيا لحماية هذه الغابة بحقن الاشجار التى اصيبت بفعل التلوث وتكلف هذا المشروع ٤٠٠ الف دولار وقد انتجت الاشجار هذا العام وعادت الى وضعها الطبيعى.

اما عن الاولويات فيقول وزير البيئة اللبنانى ...

تشكيل اللجنة الاستشارية للبيئة بمحافظة القاهرة

اصدر عمر عبد الاخر محافظ القاهرة قرارا بتشكيل اللجنة الاستشارية لشئون البيئة بمحافظة القاهرة برئاسته وعضوية سكرتير عام المحافظة وعضوية رؤساء المصالح ومديرى المديريات بالمحافظة ومدير عام الفرع الاقليمى لجهاز شئون البيئة.

الجمعيات البيئية في لبنان

جغرافية الشمال، تاريخ الجنوب وفئران التجارب

بلال خبيز

تصدر فكرة انشاء الجمعيات الاهلية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والتوازن البيئي، عن افتراض الارض مكاناً عاماً، لا حدود له، وينبني على هذا الافتراض نشاطات وافكار ونظريات، وايضاً وبالاخص معارف، ومعلومات. وإنشاء جمعية بيئية او مهتمة بهذا الشأن يفترض في الاساس معرفة عامة، بأخر مقترحات العلماء بشأن مستقبل الارض والحياة عليها. وأخر مستجدات السياسة والعلم على هذا الصعيد، على هذا الاساس فـ الجمعيات البيئية لا يمكنها ان تعمل دون ان تق هذه المعرفة في المقام الاول، ولن تنجح في ع وتصبح مؤثرة في محيطها، اذا لم يكن المحيط يستطيع تقبل ما تطرحه عليه من و وما ينتج عن هذه المعارف من التزامات سوا المواطن العادي، او على السلطة السياسية، البلد او ذاك، فتعمل الجمعيات البيئية على معارفها ومخاوفها على مستقبل الأرض عام، وعلى الوضع البيئي والمشاكل والمعـ تتعلق بكل بلد على حدة. فالجمعيات البي هذه لا حدود لها من جهة، وتاسرها حـ من جهة اخرى.

حين نقول ان نشاط الجمعيات البي له، فذلك يعني بداهة، ان ما يحصل يؤثر على لبنان، وان تصحر غينيا كمية الاوكسيجين الموجودة في يستفيد منه اللبنانيون والهنود وه الوقت نفسه، وعليه فان معرف العالم ضروري لنشأة الجمعيات وم وهذا الامر يفترض في لبنان ورو

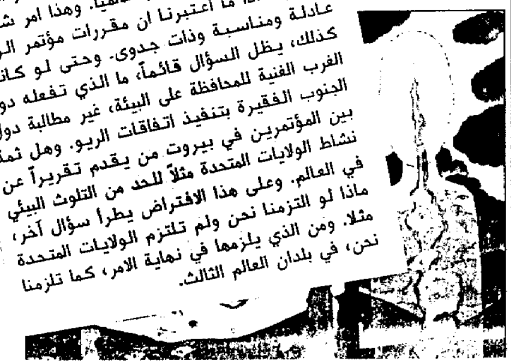

يكون تقرير "التجمع اللبناني لحماية البيئة" المقدم في "مؤتمر التشاور العربي للبيئة" الذي انعقد في بيروت بين ١٨ و٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٦، مقتصراً على تقديم فاتورة بما تم انجازه وما لم يتم وما يعيق هذا الانجاز، وكأن التجمع اللبناني ينطلق في تقريره هذا من موقع المسؤول عن تنفيذ خطة محلية تتكامل مع خطط محلية اخرى في دول اخرى لتجعل من البيئة في لبنان والعالم اكثر ملاءمة للصحة العامة والتوازن البيئي، والسؤال الاول الذي يتبادر الى ذهن المتابع، هو: لمن يقدم التجمع اللبناني للبيئة جردة حسابه، ومن يعطيه العلامات ويهنئه على انجازاته وفعاليته؟. والارجح ان هذا الذي تقدم اليه جردة الحساب لن تخفى هويته على قارئ ملخص لما جرى في المؤتمر، او على من تابع اعماله. فمجموعات العمل تقسمت للتعرف على "مدى التقدم والانجازات في تنفيذ اتفاقات ريو" "وتقديم الاوراق القطرية التي تشرح مدى الانجازات في مجال التنمية المستدامة منذ مؤتمر ريو ١٩٩٢" فيستقيم مؤتمر الريو مرجعاً وخطة عمل، ومطلباً عالمياً. وهذا امر شديد الاهمية، اذا ما اعتبرنا ان مقررات مؤتمر الريو عادلة ومناسبة وذات جدوى. وحتى لو كانت كذلك، يظل السؤال قائماً، ما الذي تفعله دول الغرب الغنية للمحافظة على البيئة، غير مطالبة دول الجنوب الفقيرة بتنفيذ اتفاقات الريو. وهل ثمة بين المؤتمرين في بيروت من يقدم تقريراً عن نشاط الولايات المتحدة مثلاً للحد من التلوث البيئي في العالم. وعلى هذا الافتراض يطرأ سؤال آخر، ماذا لو التزمنا نحن ولم تلتزم الولايات المتحدة مثلاً. ومن الذي يلزمها في نهاية الامر، كما تلزمنا نحن، في بلدان العالم الثالث.

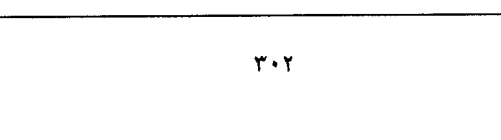

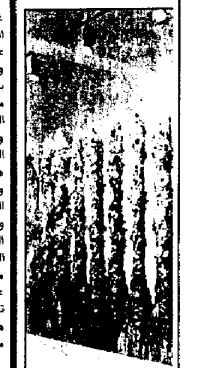

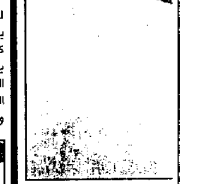

الامل فقرياً. جعله حلية دموية وحتى عند السقوط كان العالم ل الايكولوجي سوى ان يحضر ره. ان يجعله مرة ثانية واحدا كثرة ويجعلها سلسة كاغنية. ان ينصب سها توحا وأدم جديدين. محددا نظيفا وصافيا لسباحة ل الايكولوجي سوى ان يحيي لامل كعرض في نمه.

IV

الايكولوجي يبدأ من النفايات. القمامة فحسب، ولكن كل هذه التي تسمم الفضاء. الايكولوجي

نها وسواسه العقيم، الم يعمم الخطاب الجنسي لانه وسواسه كو؟ الا نستطيع ان ننسب ذلك اب الطفله؟ لا احسب احدا للنفايات مخيلة كاملة. الا يبدأ ن خردة حديد ومن بقايا آلات من معملات بلا حصر، اليس يجد ت الماء على السقوف وحطالب التآكل؟ الا يجد الشعراء في فة اخرى؟ يصغي الايكولوجي الى يتنسوس في واحدة من صوره ، تقرض في الظلمة.

لتأكيد الزمن نفسه في هذه وحي يتسمع من اصغر حشرة او اة الكبير. اذ حين يكون كل فل، كائنا من كان، لا نستطيع

زهرة الجنوب

(العدد العاشر - كانون الثاني ١٩٩٧)

لقاء السيدة رندة بري مع وفد من مؤتمر التشاور العربي للبيئة

قام وفد يمثل المشاركين في مؤتمر التشاور العربي للبيئة الذي ينظمه التجمع اللبناني لحماية البيئة والشبكة العربية للتنمية والبيئة بزيارة للسيدة رندة بري في عين التينة يتقدمهم رئيس التجمع أسعد سرحال والمنسق العام للشبكة عماد عدلي وأمين سر التجمع منسق أعمال المؤتمر مالك غندور ورؤساء وفود ١٣ دولة عربية ومنظمات دولية ونوهوا بالجهود الكبيرة والإنجازات المميزة

غربته وتمنت للمؤتمرين النجاح وأن يشكل هذا المؤتمر تحولاً من الإنتقال من البرنامج إلى العمل.

عاد من القاهرة أمين سر التجمع اللبناني لحماية البيئة والمنسق اللبناني للشبكة العربية للبيئة والتنمية المهندس مالك غندور بعد مشاركته في أعمال الدورة الثامنة لمجلس وزراء البيئة العرب الذي عقد في جامعة الدول العربية.

وقال المهندس غندور إن أعمال

الباب السابع

صور فاعليات المؤتمر والنشاطات المرافقة

إفتتاح المؤتمر

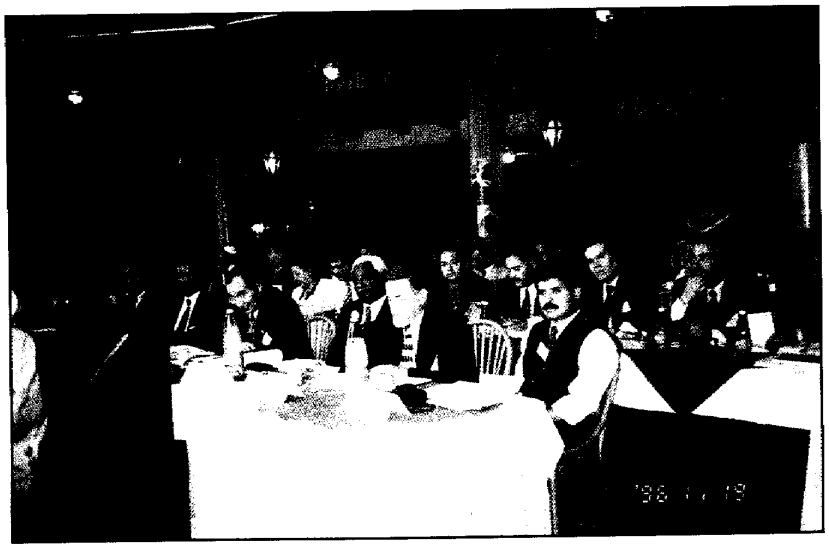

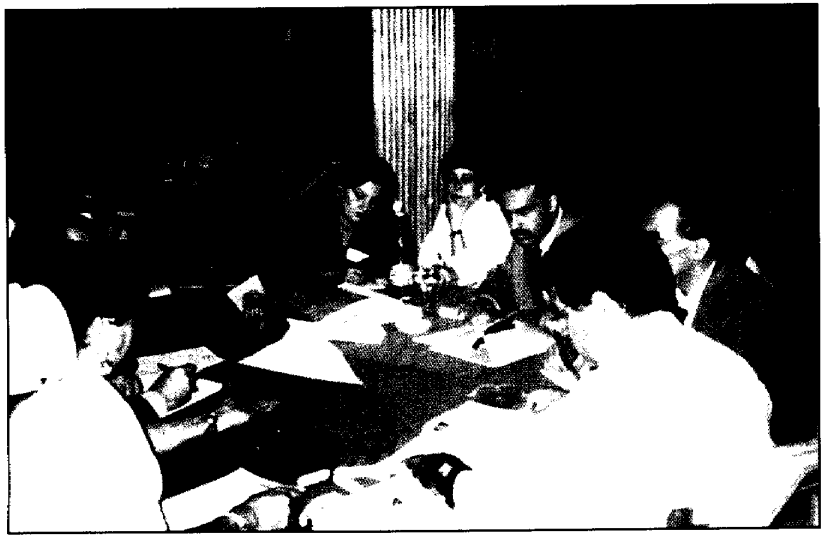

الزيارات الرسمية

مع نائب رئيس مجلس النواب اللبناني الاستاذ إيلي الفرزلي

مع السيدة رندى بري

مع وزير البيئة اللبناني الاستاذ أكرم شهيب

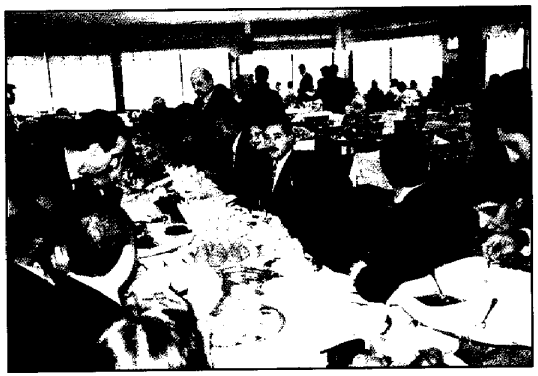

غداء قرب بحيرة القرعون في البقاع اللبناني

في أرز الشوف

حملة تشجير في منطقة عاليه
بالتعاون مع جمعية تنمية الثروة الحرجية ـ الرملية

صورة عامة للمشاركين في المؤتمر

مع تحيات

LEF

التجمع اللبناني لحماية البيئة

تجمع جمعيات وخبراء وفاعليات بيئية من كل لبنان

تأسس سنة ١٩٩٣ ـ ترخيص رقم ٤١٥/أد

RIO +5

خمس سنوات بعد قمة الأرض

ريو ديجانيرو ـ البرازيل

فندق شيراتون

من ١٣ ـ ١٨ آذار ١٩٩٧

الوفد اللبناني الى المؤتمر

الأستاذ منير أبو غانم

مستشار وزير البيئة

* * *

الأستاذ أسعد سرحال

رئيس التجمع اللبناني لحماية البيئة

مدير محمية أرز الشوف

* * *

المهندس مالك غندور

أمين سر التجمع اللبناني لحماية البيئة

المنسق اللبناني

للشبكة العربية للبيئة والتنمية

* * *

السيدة هيام كريدية

الوفد العربي في المؤتمر

أسعد سرحال ومالك غندور

مع الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشيف

الوفد اللبناني

مع قنصل لبنان في الريو السيد مصطفى حمدان

مع رئيس الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة IUCN

مع ممثل السكان الأصليين في البرازيل